الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد التنمية

MAC 338 MAR/02

بعنـــــوان

الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية
دراسة حالة الجزائر

إعداد الطالب:
عبد الرحمان بن سانية

تحت إشراف الدكتور:
محمد بن بوزيان

أعضاء لجنـــة المناقشـــة

– أ.د عبد الرزاق بن حبيب	– أستاذ التعليم العالي	– جامعة تلمسان–	رئيسا
– الدكتور محمد بن بوزيان	– أستاذ محاضر	– جامعة تلمسان–	مشرفا
– الدكتور نصر الدين شريف	– أستاذ محاضر	– جامعة تلمسان–	ممتحنا
– الدكتور طاهر زياني	– أستاذ محاضر	– جامعة تلمسان–	ممتحنا
– الدكتور بغداد شعيب	– أستاذ محاضر	– جامعة تلمسان–	ممتحنا

السنة الجامعية 2006 - 2007

الإهـــــــداء...

- ✓ إلى الوالدين الغاليين أطال الله بقاءهما...
- ✓ إلى أخي العزيز الذي لم تلده أمي، عمر بن حمودة ...
- ✓ إلى الأستاذ الفاضل محمد بن بوزيان ...
- ✓ إلى الأخ الأستاذ عبد اللطيف مصيطفى ...
- ✓ إلى زوجتي التي تقاسمني أعباء الحياة وظروفها بحلاوتها ومرارتها...
- ✓ إلى جميع إخوتي وأخواتي وجميع العائلة صغيرا وكبيرا ...
- ✓ إلى ابنتي ليلى وولدي عبد الرؤوف حفظهما الله وسلك بهما مسالك العلماء...
- ✓ إلى الصديقين العزيزين السايح وولد باحمو أحمد، وكل الزملاء في إقامة بلميمون محمد...
- ✓ وإلى الأخ والصديق معلاش عبد الرزاق ...

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

عبد الرحمان

الفهـــرس العـــام

المحتـــــــوى | الصفحة

الإهداء وكلمة شكر.....
قائمة الجداول..... VI
قائمة الأشكال IX
قائمة الملاحق..... XI
المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول: الدول النامية وإشكالية الانطلاق الاقتصادي

تمهيـــــد..... 01
المبحث الأول: ماهية الانطلاق الاقتصادي..... 02
المطلب الأول: مفهوم الانطلاق الاقتصادي..... 02
المطلب الثاني: طرح روستو لفكرة الانطلاق الاقتصادي..... 03
المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية روستو..... 06
المطلب الرابع: الانطلاق الاقتصادي في إطار هذا البحث..... 08
المبحث الثاني: الدول النامية..... 11
المطلب الأول: تحديد مفهوم الدول النامية..... 11
المطلب الثاني: تصنيف البنك العالمي للدول النامية..... 13
المطلب الثالث: تصنيف الأمم المتحدة للدول النامية..... 14
المطلب الرابع: تصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للدول النامية..... 14
المبحث الثالث: تناقض العالم الحالي..... 16
المطلب الأول: فجوة التنمية بين الدول النامية والدول الصناعية..... 16
المطلب الثاني: واقع النمو بالبلدان النامية..... 17
المطلب الثالث: تنوع التخلف في بلدان الجنوب..... 18
المطلب الرابع: التحول إلى اقتصاد السوق ومسيرة الإصلاحات الاقتصادية..... 23

المبحث الرابع: معوقات الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية 29
المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية الداخلية 29
المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية الخارجية 31
المطلب الثالث: المعوقات السوسيوثقافية 32
المطلب الرابع: معوقات أخرى 35
خلاصة الفصل الأول 37

الفصل الثاني: قراءة في تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية

تمهيـــــد 38
المبحث الأول: التجربة الماليزية 39
المطلب الأول: تعريف عام بالاقتصاد الماليزي 39
المطلب الثاني: الانطلاق الاقتصادي الباهر 41
المطلب الثالث: العوامل الداخلية لنجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا 42
المطلب الرابع: العوامل ذات البعد الخارجي المساهمة في نجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا 48
المبحث الثاني: تجربة الانطلاق الاقتصادي في كوريا الجنوبية 52
المطلب الأول: تعريف عام باقتصاد كوريا الجنوبية 52
المطلب الثاني: دور الاهتمام بالتعليم في تحقيق النهضة الكورية 54
المطلب الثالث: دور الاستثمار في الصناعات الموجهة إلى التصدير في نجاح كوريا 57
المطلب الرابع: دور الاستثمار الأجنبي المباشر واكتساب التكنولوجيا 58
المطلب الخامس: المشاركة الشعبية 59
المبحث الثالث: التجربة الصينية 61
المطلب الأول: مظاهر النجاح الكبير للتجربة الصينية 61
المطلب الثاني: دور الانفتاح على الخارج والاندماج عالميا في نجاح الانطلاق الاقتصادي بالصين 64
المطلب الثالث: الدور الفعال للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتقدم التكنولوجي 66
المطلب الرابع: دور الادخار والاستثمار في الانطلاق الاقتصادي للصين 69
المطلب الخامس: القيم النهضوية وأثرها على نجاح التجربة الصينية 70
خلاصة الفصل الثاني 71

الفصل الثالث: العوامل المساهمة في تحقيق الانطلاق الاقتصادي

تمهيـــــد 72
المبحث الأول : عوامل متعلقة بالتمويل والاستثمار 73

المطلب الأول: النظام المالي في الدول النامية من الكبح إلى التحرير 73
المطلب الثاني: دور النظام المالي في عملية الانطلاق الاقتصادي..... 75
المطلب الثالث: دور الادخار والاستثمار في عملية الانطلاق الاقتصادي..... 77
المطلب الرابع: الدول النامية وإشكالية ضعف الادخار والاستثمار..... 81
المبحث الثاني : التعليم كعامل من عوامل الانطلاق الاقتصادي..... 87
المطلب الأول: التعليم وأثره على النمو الاقتصادي..... 87
المطلب الثاني: التعليم في الدول النامية : نفقات عالية ومردودية ضعيفة..... 88
المطلب الثالث: ضرورة الاهتمام بنوعية التعليم وربطه بآفاق التنمية..... 91
المطلب الرابع: ضرورة الاهتمام بتعليم المرأة وتعليم فئة الكبار..... 92
المطلب الخامس: متطلبات النهوض بالتعليم..... 93
المبحث الثالث : البيئة الاقتصادية الملائمة..... 95
المطلب الأول: القيم كعنصر فعال في عملية الانطلاق..... 95
المطلب الثاني: الاستقرار السياسي والاقتصادي..... 98
المطلب الثالث: الإرادة السياسية..... 99
المطلب الرابع: توفير المناخ الاجتماعي الملائم..... 100
المبحث الرابع : العوامل ذات البعد الخارجي لعملية الانطلاق الاقتصادي..... 102
المطلب الأول: الانفتاح التجاري وتحرير التبادل الدولي..... 102
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر..... 110
المطلب الثالث: الشراكة الأجنبية ونقل التكنولوجيا..... 120
المطلب الرابع: الإعانات الخارجية للتنمية..... 128
خلاصة الفصل الثالث 133

الفصل الرابع : مابعد الانطلاق : من أجل استراتيجية طويلة المدى

تمهيـــــد..... 135
المبحث الأول : دور الدولة في تحقيق استمرارية النمو بعد الانطلاق..... 136
المطلب الأول: وظائف الدولة بين نظرة اقتصاد السوق وواقع المستجدات الحديثة..... 136
المطلب الثاني: دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي..... 141
المطلب الثالث: دور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة..... 141
المطلب الرابع: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية..... 142
المطلب الخامس: الحكم الراشد وإصلاح الإدارة الحكومية. 143

المبحث الثالث : هل الرخاء المالي الحالي بالجزائر مبشر بحدوث انطلاق اقتصادي..... 242
المطلب الأول: مظاهر الرخاء المالي الحالي..... 242
المطلب الثاني : هل ارتفاع احتياطات الصرف مؤشر للانطلاق الاقتصادي بالجزائر..... 243
المطلب الثالث: الاعتماد على المحروقات وهشاشة الرخاء المالي..... 245
المطلب الرابع : الجوانب الكامنة وراء لغة الأرقام..... 249
المبحث الرابع: نتائج فحص عوامل الانطلاق الاقتصادي بالجزائر وتشخيص أهم العقبات والمتطلبات..... 251
المطلب الأول: تقييم المناخ الاستثماري بالجزائر 251
المطلب الثاني : تقييم نتائج فحص القطاع المالي..... 252
المطلب الثالث: نتائج فحص أبعاد التنمية البشرية بالجزائر..... 253
المطلب الرابع : تقييم العوامل ذات البعد الخارجي..... 258
خلاصة الفصل الخامس 264
الخاتمة العامة..... 266
المراجع..... 273

قائمـــة الجـــداول

الرقم	عنـــوان الجـــــدول	الصفحة
1-I	تواريخ تقريبية لمرحلة الانطلاق الاقتصادي في بعض البلدان	04
2-I	تلخيص مراحل النمو عند روستـــو	05
3-I	السيدا في العالم حسب المناطـــــق	22
1-II	التحول الهيكلي للاقتصاد الماليزي من 1979 إلى 1999	49
2-II	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الإجمالي في بعض البلدان الآسيوية	51
3-II	تطور أعداد المتمدرسين في كوريا منذ 1945	55
4-II	أثر التعليم على نمو PNB في كوريا الجنوبية	56
5-II	تطور مساهمة الصين في نمو PIB العالمي	63
1-III	الاستثمار الخام كنسبة من PIB في مناطق مختلفة من العالم	80
2-III	نتائج دراسة دينسون عن العوامل المسؤولة عن الزيادة في دخل العامل في الولايات المتحدة للفترة 1909-1973	81
3-III	الاستثمار والادخار الداخلي الخام ، 1965 و 1992	84
4-III	الفوارق الهائلة في النفقات المخصصة للتعليم بين الدول النامية	89
5-III	تطور المعدلات الصافية للتمدرس في العالم	89
6-III	الأمية في بعض دول العالم	90
7-III	الدول النامية الأكثر تضررا من السياسات الحمائية المنتهجة في الدول المتقدمة ضد صادراتها	108
8-III	أعلى الدول جذبا لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاديات النامية ودول التحول	114
9-III	معايير Jegatheson لتقييم مناخ الاستثمار	118
10-III	المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر	119
11-III	التجارب التكنولوجيا في بلدان العالم الثالث	127
12-III	مبالغ الإعانات الموجهة للتنمية حسب الدول	130
13-III	التوزيع الجهوي لإعانات التنمية 2004-2005	132
1- IV	عناصر الحكم الراشد	143
2- IV	تطور النظرة إلى البيئة من ملتقى استوكهولم إلى مؤتمر ريو	166
1-V	تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 1993-1998 .	183
2-V	هيكل الجباية العائدة للدولة في الفترة 1993 ــ 2000	184

3-V	تطور الرصيد الإجمالي للخزينة	185
4-V	الانتقال السريع من النظام الإداري إلى النظام الحر للأسعار بالجزائر	186
5-V	تطور المديونية الخارجية الجزائرية للفترة 89 ــ 1993	187
6-V	تطور المديونية الخارجية الجزائرية للفترة 2001/94	187
7-V	تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 93 ــ 1998	189
8-V	مناصب العمل المفقودة نتيجة لحل المؤسسات العمومية في الفترة 96 ــ 1998	190
9-V	تطور الأرقام الاستدلالية للقدرة الشرائية للأجراء في الفترة 93 ــ 96	190
10-V	تطور القروض المصرفية للاقتصاد الجزائري	212
11-V	هيكلة الموارد المجمعة من طرف البنوك	213
12-V	توزيع القروض بالاقتصاد الجزائري حسب مدة الاستحقاق للفترة بين ديسمبر 2004 و جوان 2006	214
13-V	مؤشرات ديمغرافية للفترة (1990-2005)	216
14-V	توقع الحياة عند الولادة بالجزائر	217
15-V	تطور نسبة وفيات الأطفال بالجزائر	217
16-V	تطور معدلات التمدرس بالجزائر (من 6 إلى15سنة) للفترة (1998-2001)	219
17-V	تطور المسجلين في مختلف أطوار التعليم بالجزائر للفترة (1994-2005)	221
18-V	نسبة الفتيات المسجلات في جميع المستويات بدول شمال إفريقيا، مقارنة مع الفتيان	222
19-V	معدلات أمية السكان ذوي سن 10 سنوات فما فوق حسب الجنس	222
20-V	تطور أعداد الأساتذة في مختلف أطوار التعليم بالجزائر خلال الفترة 2000-2005	223
21-V	تطور هياكل التعليم للفترة 2000-2005 بالجزائر	224
22-V	معدل الوفيات النفاسية بدول شمال إفريقيا	225
23-V	القوى العاملة في الجزائر بتاريخ سبتمبر 2005	226
24-V	تقسيم السكان العاملين حسب قطاع النشاط و الوسط (بتاريخ سبتمبر 2005)	226
25-V	توزيع السكان العاملين حسب الجنس (بتاريخ سبتمبر 2005)	227
26-V	توزيع البطالة حسب فئات الأعمار و الوسط بتاريخ سبتمبر 2005	228
27-V	توزيع البطالين حسب الجنس (في سبتمبر 2005)	228
28-V	ذيوع واستخدام التكنولوجيا في بعض البلدان العربية المتوسطية .	233
29-V	حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية الجزائرية	236
30-V	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 1989 ــ 2002	238

31-V	تطور نسبة الصادرات خارج المحروقات بالجزائر للفترة 2002/90	239
32-V	هيكلة الصادرات الجزائرية حسب قطاعات النشاط للفترة 99-2004	240
33-V	تطور احتياطات الصرف الأجنبي بالجزائر للفترة 1988 ــ 2001	242
34-V	الحصة المئوية لكل قطاع في تكوين الناتج الداخلي الخام بالجزائر	246
35-V	بنية الاستثمارات الصناعية للفترة 67-1977.	247
36-V	تطور نمو إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر	249
37-V	معدلات النجاح في مراحل التعليم بالجزائر .	256
38-V	تدفقات إعانات التنمية الخارجية إلى الجزائر وبعض البلدان العربية	261
39-V	تطور توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات بالجزائر	263

قائمـــة الأشكـــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-I	مراحل النمو الاقتصادي عند روستو	06
2-I	مقارنة نمو الناتج الفردي في الفترة 1960-1996 بين الدول الصناعية الجديدة بآسيا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي	19
3-I	الشرك السكاني	33
1-II	تطور الناتج الداخلي للصين للفترة من 2000-2006	63
2-II	تزايد الطلب الصيني على البترول منذ بداية التسعينيات	64
3-II	تنامي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الصين	67
4-II	توزيع مكونات الناتج الداخلي بالصين لسنة 2003	69
1-III	الفجوة الادخارية	83
2-III	تطور النفقات على التعليم بالدول النامية وأثر ذلك على PIB	88
3-III	المنافع المحصلة من الإصلاحات في مجال التعليم	91
4-III	المناخ الاجتماعي وتأثيره على التنمية	97
5-III	نسبة الصادرات المصنعة إلى PIB في الدول النامية	104
6-III	الأنظمة التجارية في إفريقيا أكثر تقييدا من غيرها	105
7- III	نسب التبادل التجاري السلعي الحقيقي باستثناء النفط للدول النامية في الفترة 1977-1998	107
8-III	الرسوم على التبادل كنسبة من الحصيلة الضريبية	109
9-III	تناقص حصة القروض البنكية لفائدة IDE و استثمارات المحفظة	111
10-III	أشكال الشراكة	121
11-III	الفجوة التكنولوجية بين الوضع الحالي والمستهدف	126
1-IV	وظائف الدولة في ظل المستجدات العالمية والمحلية	138
2-IV	مجموعات الدول حسب دليل التنمية البشرية 2003	150
3-IV	عناصر التنمية البشرية والوضع المشاهد في الدول النامية	151
4-IV	إعانات التنمية والتنمية المستدامة	170
1-V	هيكل برنامج التكييف الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي	182
2-V	منحنى تطور النمو بالجزائر للفترة من 1988 ــ 1998	188

3-V	تطور تعداد سكان الجزائر	**216**
4-V	معدل وفيات الأطفال في دول شمال إفريقيا	**218**
5-V	تطور نسبة وفيات الأطفال بالجزائر	**219**
6-V	نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي لدول شمال إفريقيا	**220**
7-V	القوة العاملة حسب شرائح السن في سبتمبر 2005	**227**
8-V	تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري الجزائري للفترة 2002.1990	**238**
9-V	تطور الإنتاج الوطني الطاقوي للفترة 1976-2004.	**248**

قائمـــة الملاحق

الرقم	عنوان الملحـــق
1	توزيع حصص التنمية على القطاعات حسب الخطة الماليزية الثامنة للتنمية 2001-2005
2	الغايات الإنمائية للألفية

المقدمـــــة العامـــــة

المقدمة العامة

شغلت الوضعية التنموية التي تعيشها مجموعة الدول النامية حيزا كبيرا في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية، واستقطبت اهتمامات الباحثين والدارسين، لاسيما في ظل العولمة والتسابق الدولي حول اكتساب مقومات القوة الاقتصادية التي أصبحت العامل الحاسم في قياس قوة الدولة، حيث نشطت ظاهرة تشكيل التكتلات الاقتصادية العالمية بين الدول الكبرى، واتسع نطاق عمل المؤسسات الدولية ونشاطاتها في تحقيق حقبة تحول الاقتصاديات إلى الرأسمالية، وظهرت الكيانات الكبرى كالشركات المتعددة الجنسيات والشركات العابرة التي اتسع نفوذها وأصبحت تتحكم في توجهات الاقتصاد العالمي، وعرف العالم الثورة الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي ساهمت في جعل العولمة حتمية تتجه إليها الاقتصاديات على اختلاف أنواعها .

أدت هذه المظاهر مجتمعة إلى تعميق هوة التفاوت بين الاقتصاديات المتطورة واقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو، هذه الأخيرة التي لازالت ترزح في مشاكل تنموية كبرى وتعاني من اختلالات هيكلية متواصلة، وعجز في تمويل مشاريعها الاستثمارية، وتدني مستوى المعيشة، وسوء توزيع الدخل، وتدهور الشروط الصحية والتعليمية، وتفاقم المشاكل الاجتماعية كالبطالة واتساع شريحة الطبقات الفقيرة في مجتمعاتها، كل هذا في ظل مؤشرات اقتصادية متدنية وظروف سياسية تتميز بعدم الاستقرار، وضغوط دولية تحتم اندماجها في مسار الاقتصاد العالمي .

ويتمثل المحور الرئيسي الذي تدور حوله محصلة كتابات المهتمين بشؤون التنمية في الدول النامية، في البحث عن الكيفية التي تتمكن بها هذه الدول من الخروج من حالة التخلف التي تشهدها، وتحقيق الانطلاق الاقتصادي في تنمية مستمرة شاملة، لاسيما بعد أن أخفقت النماذج التنموية المجربة على تلك البلدان في تحقيق هذا الأمر.

ولقد حاول بعض المفكرين أمثال "روستو" إعطاء نظرية متكاملة عن الانطلاق الاقتصادي في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"، حيث اعتبره مرحلة تاريخية طبيعية في حياة المجتمعات، تمر بها الدول بصفة حتمية، ولكن على فترات زمنية مختلفة. ولكن المشكل الرئيسي في هذه النظرية يكمن في أنها حاولت تطبيق النتائج المستخلصة من تجارب الاقتصاديات المتقدمة على حالة البلدان النامية، رغم الاختلاف الكبير في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية التي تحكم مجتمعاتها، مما جعلها محل العديد من الردود والانتقادات.

وبالمقابل، فإن مجموعة من الدول النامية كدول جنوب شرق آسيا استطاعت أن تحقق انطلاقا اقتصاديا باهرا، لا يزال يشد انتباه العديد من الدارسين والمحللين حول الأسباب التي كانت وراء نجاح هذه الدول، والتي تشكل نموذجا مناسبا لاستخلاص أهم عوامل تحقيق الانطلاق الاقتصادي في بلدان العالم الثالث.

وتأسيسا على ذلك، فإن هذا البحث يحاول دراسة إشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، مع التطبيق على حالة الجزائر، بطرح يختلف عن طرح المفكر "روستو"، حيث ينطلق من فكرة أن الانطلاق الاقتصادي عملية تفاعلية متكاملة تتحقق باجتماع مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وليس مرحلة طبيعية في سياق خطي للتنمية كما رأى روستو، ومجموعة هذه العوامل يمكن استخلاصها من تجارب بعض البلدان النامية، وليس من دراسة

تاريخ اقتصاديات الدول المتقدمة، كما يعتبر هذا البحث أن الانطلاق الاقتصادي لا يمكن أن يشكل هدفا نهائيـــا في حد ذاته، بل يحتاج إلى استراتيجية طويلة المدى، لضمان استمرارية التنمية في مرحلة ما بعد الانطلاق.

لذلك كانت الإشكالية الرئيسية للبحث هي :

هل ستتمكن الجزائر من تحقيق انطلاق اقتصادي على غرار ما تحقق في بلدان نامية أخرى؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ماذا نعني بالانطلاق الاقتصادي في إطار هذا البحث؟ وما الاختلاف بينه وبين طرح روستو؟
- ما المقصود بمجموعة الدول النامية؟ وما هي أهم خصائصها؟ وأهم العراقيل أمام عملية الانطلاق الاقتصادي في واقع اقتصادياتها ؟
- ما هي العوامل التي تساهم في تحقيق عملية الانطلاق الاقتصادي؟
- ما هي العناصر التي يجب أن تتضمنها استراتيجية ما بعد الانطلاق في المدى البعيد؟
- ما هي وضعية الاقتصاد الجزائري من إشكالية الانطلاق الاقتصادي؟ وهل يشكل الرخاء المالي الذي تشهده الجزائر مبشرا بحدوث انطلاق اقتصادي؟

أما الفرضية الرئيسية للبحث فهي:

الانطلاق الاقتصادي عملية ممكنة التحقيق في اقتصاديات الدول النامية متى توفرت جملة من العوامل التي تسمح بذلك.

ويستمد هذا البحث أهميته من كون:

- أن الانطلاق الاقتصادي يشكل محور اهتمامات الدراسات التنموية المتعلقة بالدول النامية،
- أنه يتطرق للعديد من المواضيع الرئيسية المتعلقة بمجال التنمية، وبذلك فهو وثيق الارتباط بالتخصص المدروس (اقتصاد التنمية)،
- أنه يساهم في إثراء موضوع هام لا تتوفر حوله دراسات عديدة، مما يحقق التنوع في مواضيع بحوث الجامعة،
- أنه يسمح بإعطاء فكرة واسعة عن الاقتصاد الجزائري ووضعيته من إشكالية الانطلاق الاقتصادي،

ومن بين الأسباب الدافعة إلى اختيار الموضوع:

- الإسهام البارز الذي تركته نظرية روستو حول فكرة الانطلاق الاقتصادي في الفكر التنموي، والرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.

- التساؤل الذي تركته تجارب الانطلاق الناجحة في بعض البلدان النامية، لاسيما بجنوب شرق آسيا، حول الجوانب الرئيسية الكامنة وراء نجاحها، بالرغم من أنها قبل تحقيق انطلاقها الاقتصادي كانت في وضع اقتصادي أقل من الوضع الذي وجدت عليه اقتصاديات نامية أخرى آنذاك لم تتمكن من تحقيق انطلاق اقتصادي إلى اليوم.
- الرغبة في البحث في موضوع جديد، بالنسبة إلى مواضيع المذكرات السابقة في التخصص المدروس.

وكانت أهم الأهداف المتوخاة من هذا البحث:

- محاولة فهم أبعاد الموضوع المدروس، وعلاقتها بالمواضيع الواسعة الطرح في مجال التنمية.
- محاولة البحث عن إعطاء قيمة مضافة في موضوع الانطلاق الاقتصادي، من خلال المنهجية المتبعة لمعالجته.
- دراسة مجملة لأهم الجوانب الكلية للاقتصاد الجزائري بغية استخلاص عناصر القوة والضعف حيال وضعه من عملية الانطلاق الاقتصادي.

أما فيما يخص منهج البحث:

فقد اعتمدنا في عرضنا لهذا الموضوع على **المنهج الوصفي** عند دراسة تجارب الانطلاق الاقتصادي، وعرض المقاربات النظرية التي عنيت بالأبعاد ذات الصلة به، وعلى **المنهج التحليلي** عند فحص عوامل الانطلاق بالحالة المدروسة على الخصوص، وأحيانا على **المنهج التاريخي** عندما يتعلق الأمر بعرض جوانب تاريخية في الموضوع.

ونشير إلى تلقينا بعض الصعوبات أثناء البحث في هذا الموضوع من أبرزها:

- شساعة الموضوع، وتعدد الجوانب المتعلقة به.
- قلة المراجع التي تعنى بموضوع الانطلاق الاقتصادي كعنوان مباشر.
- تضارب الإحصائيات أحيانا، حول بعض المؤشرات الاقتصادية سواء بخصوص حالة الدول النامية إجمالا، أو حالة الجزائر المدروسة.

ولقد جاءت معالجة موضوع البحث وفق فصول ومباحث مقسمة كالتالي:

- حاولنا في فصل أول وضع الإطار العام، وتحديد المفاهيم المرتبطة بعنوان البحث، وذلك تحت عنوان "الدول النامية وإشكالية الانطلاق الاقتصادي"، وهو يتضمن أربعة مباحث، خصصنا المبحث الأول لتحديد ماهية الانطلاق الاقتصادي، والمبحث الثاني لبيان مفهوم الدول النامية وبيان تصنيفاتها، والمبحث الثالث لبيان فجوة التنمية بين بلدان العالم، أما المبحث الرابع فبينا فيه أهم معوقات الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية.

- أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه قراءة في تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة، من خلال التعرض لتجربة ماليزيا في مبحث أول ثم تجربة كوريا الجنوبية في مبحث ثان ، ثم التجربة الصينية في المبحث الثالث.
- وخصصنا الفصل الثالث لدراسة العوامل المساهمة في تحقيق الانطلاق الاقتصادي، بدءا بالعوامل ذات العلاقة بالتمويل والاستثمار في مبحث أول، ثم عامل التعليم في مبحث ثان، والبيئة الاقتصادية الملائمة في مبحث ثالث، وأخيرا العوامل ذات البعد الخارجي في مبحث رابع.
- وفي الفصل الرابع تطرقنا فيه إلى عناصر استراتيجية ما بعد الانطلاق، ذكرنا منها في المبحث الأول الدولة ودورها في تحقيق استمرارية النمو بعد الانطلاق، والتنمية البشرية وآثارها على النمو في المدى البعيد في المبحث الثاني، ثم العولمة وحتميات الاندماج في الاقتصاد العالمي في المبحث الثالث، وفي المبحث الرابع التنمية المستدامة ودورها في المحافظة على ثمرة الانطلاق عبر الأجيال.
- أما الفصل الخامس والمتعلق بدراسة الحالة، فقد حاولنا فيه مقاربة تحليل وضعية الاقتصاد الجزائري من إشكالية الانطلاق الاقتصادي، بالتعرض إلى مسيرة التنمية بالجزائر في مبحث أول، وفحص عوامل الانطلاق الاقتصادي في واقع الاقتصاد الجزائري في مبحث ثان، ثم التساؤل عن كون الرخاء المالي الحالي بالجزائر مبشرا بالانطلاق أم لا في مبحث ثالث، ثم خصصنا المبحث الرابع والأخير لنتائج فحص عوامل الانطلاق في دراسة الحالة.

الفصل الأول

الـــدول الناميـــة وإشكاليـــة الانطلاق الاقتصادي

تمهيـــــد

شغلت الوضعية الاقتصادية للبلدان النامية، منذ الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، حيزا كبيرا في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية، واختلفت منهجية الدراسة ووجهة المقاربة التي تناول منها كل باحث موضوع التخلف الذي تعاني منه هذه البلدان.

ورغم اختلاف وجهات النظر بين هذه الدراسات، إلا أن القاسم المشترك بينها هو البحث عن الطريقة التي تتمكن بها هذه البلدان من تقليص الفارق الكبير الذي يفصلها عن الدول المتقدمة، وتجميع الشروط التي تمكنها من تحقيق نهضة اقتصادية تسمح لها بعلاج الفقر الذي يطال شرائح واسعة من سكانها، وكذا الاستمرار بعد هذه النهضة في إدارة عجلة التنمية بنجاح في ظل عالم يتسم بسرعة التغير، وترابط التأثيرات بين الاقتصاديات، وضرورة مواكبة التحديات الزاحفة مع العولمة التي تكتسح شتى مناحي الحياة.

وعليه، فإن الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية يشكل الغاية الأولى المنشودة من الدراسات التنموية التي عنيت بهذه البلدان، حيث تشكل نظرية روستو الإسهام البارز في هذا الشأن، والنظرية الأولى التي ينصرف إليها الفكر عند ذكر مفهوم الانطلاق الاقتصادي.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى بيان الإطار المفاهيمي، بالتعرض إلى طرح روستو لمفهوم الانطلاق الاقتصادي، وبيان محدودية هذا الطرح وأهم الانتقادات الموجهة إليه، ثم توضيح المقصود بالانطلاق الاقتصادي في هذا البحث واختلافه عن طرح روستو، وذلك في مبحث أول. في المبحث الثاني سنحاول ضبط مفهوم الدول النامية وأهم التصنيفات المعطاة لها، لنعرج في المبحث الثالث إلى بيان الواقع التنموي بهذه البلدان والفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، وأيضا محاولاتها في الخروج من دائرة التخلف. أما المبحث الرابع فسنخصصه لذكر أهم المعوقات التي تقف وراء عدم نجاح هذه المجموعة من الدول في تحقيق الانطلاق الاقتصادي المنشود رغم المحاولات المتكررة.

المبحث الأول: ماهية الانطلاق الاقتصادي

تطرح قضية الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية كإحدى أهم القضايا التي ينبغي التعمق في دراستها والبحث في العناصر المكونة لها، حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق نهضة اقتصادية كتلك التي عرفتها الدول المتقدمة في القرن الثامن والتاسع عشر. وبديهي أن تحديد الإطار المفاهيمي لهذا المصطلح من الأهمية بمكان، نظرا لما يسمح به من إدراك تلك المكونات، وتصور الجوانب المختلفة لها.

المطلب الأول: مفهوم الانطلاق الاقتصادي

يشيع استعمال مفهوم "الانطلاق الاقتصادي " في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية وهو ترجمة للمصطلح الإنجليزي "Take off" أو المصطلح الفرنسي Décollage . [1] وهناك من يترجمـــه إلى" انطلاقة اقتصادية "[2].

ويستند المعجم الاقتصادي في تحديد هذا المفهوم إلى نظرية "روستو" حيث ينص على أن روستو استخدم هذه الكلمة في نظريته عن التطور الاقتصادي والذي قسمه إلى خمس مراحل، ومرحلة الانطلاق هي المرحلة التي تنهزم من خلالها القوى المقاومة للتقدم ويبدأ عندها ناتج الفرد في المتوسط في الازدياد حاملا معه تغيرات جذرية في فنون الإنتاجية التي يقوم بها فئة من أفراد المجتمع تميزت بصدق العزيمة وروح التجديد والابتكار.[3]

إذن يرجع الفضل في تحليل هذا المفهوم وبيانه إلى أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبردج المفكرw.w. Rostow في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" الذي اعتبر فيه أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا، والمسألة فقط أن هناك دول بدأت قبل الأخرى في السياق الخطي للتنمية.

تجدر الإشارة إلى أن روستو لا يعتبر أول من طرح فكرة "مراحل النمو" فقد سبقه إلى ذلك بعض الاقتصاديين الألمان أمثال وليم روشر william Roscher، هيلد براند Hilde Brand، فردريك ليست Friedrich List، كارل بوشر Karl Bucher وغيرهم. فمثلا بين "ليست" أن الاقتصاد يمر بخمس مراحل هي:[4]

- المرحلة الوحشية البربرية: وهي التي يبدأ بها الإنسان تطوره التاريخي،
- مرحلة الوعي: وهي تعقب المرحلة السابقة، وفيها يبدأ الإنسان باستخدام بعض الحيوانات من أجل أغراضه الحياتية والإنتاجية،
- المرحلة الزراعية: تتميز هذه المرحلة بشروع الإنسان في فلاحة الأرض واستهلاك منتوجاتها دون القيام بالتبادل، ويعرف هذا النمط من الإنتاج بالإنتاج الطبيعي،
- المرحلة الزراعية الصناعية: ويأخذ فيها الاقتصاد الصناعي بالنمو إلى جانب الاقتصاد الزراعي، ويطرأ تحول تدريجي على الاقتصاد من خلال تشابك القطاعات الاقتصادية، وهيمنة الفكر الاستثماري على وعي أفراد المجتمع، مما يهيء للانتقال إلى المرحلة الخامسة.

---

[1] دائرة المعاجم ـ مكتبة لبنان، قاموس الاقتصاد والتجارة، مكتبة لبنان ناشرون، 1993، ص: 72

[2] Jamil G .A Nasri , Trade and Finance Dictionary, DAR El – RATEB – JAMIAH, (s.a.p), P: 258.

[3]. أحمد زكي بدوي : معجم المصطلحات الاقتصادية ، دار الكتاب المصري (القاهرة) ودار الكتاب اللبناني (بيروت) ، بدون سنة نشر ، ص: 282.

[4] عادل مختار الهواري ، التنمية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، بدون سنة ولا بلد نشر، ص ص:123-124.

- المرحلة الخامسة: وتتميز فيها الزراعة والصناعة والتجارة بمستوى عال من التقدم.

أما كارل بوشر فقد قسم مراحل النمو في كتابه " النمو الصناعي" إلى ثلاث مراحل:

- مرحلة الاقتصاد الريفي: المرتكز أساسا على الزراعة، مع ضآلة الإنتاج وعدم وجود تبادل،
- مرحلة الاقتصاد المدني: المتميز بقيام تبادل السلع والخدمات بين المنتجين والمستهلكين، مع ازدهار التجارة والخدمات وتطور المدن،
- مرحلة الاقتصاد القومي: وتعني مرحلة الاقتصاد العالمي القائم على التعاون الدولي في المجال الاقتصادي، متجسدا في استثمار الفائض الداخلي من رأس المال في قطاع الصناعة والتجارة بالخارج.[1]

المطلب الثاني: طرح روستو لفكرة الانطلاق الاقتصادي

اعتبر روستو في كتابه " مراحل النمو الاقتصادي " – كما ذكرنا – أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية، وقد قسم مراحل النمو إلى خمسة مراحل كالتالي:

1 ــ مرحلة المجتمع التقليدي:

وهي تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية.

وقد ضرب روستو مثالا لدول اجتازت هذه المرحلة بالصين ودول الشرق الأوسط ودول حوض البحر الأبيض المتوسط وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى. هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد.[2]

2ــ مرحلة التهيؤ للانطلاق:

وهي مرحلة انتقالية تكون فيها الدولة متخلفة اقتصاديا، غير أنها تحاول ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود الذي يتسم به مجتمعها. تتميز هذه المرحلة بتحولات في القطاعات الثلاثة غير الصناعية: النقل، الزراعة والتجارة الخارجية مع وجود قطاع بنكي، ووجود الهياكل القاعدية الضرورية للتنمية. ويشير روستو إلى الدور المحرك الذي يلعبه القطاع الزراعي بما يوفره من مزايا إنتاجية تسمح بولادة مجتمع متصاعد ، وتضمن الصادرات الضرورية لتوازن التبادل الدولي، وبذلك فإن هذا القطاع يسمح بتجميع الشروط الضرورية للتنمية الصناعية.

كما يشير روستو إلى الدور الهام الذي يلعبه قطاع النقل ووسائل الاتصالات، وأيضا التطور في الذهنيات وفي مناهج العمل، حيث يعتقد أن من الشروط اللازمة للتهيؤ للانطلاق ظهور طبقة من المفكرين يخرجون عن الإطار التقليدي للتفكير.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص: 124 .

[2] W.W. Rostow, les étapes de la croissance économique, Edition du Seuil, Paris – France, 1963, pp : 13 -16.

[3] IBID, p. 16-18 et p p: 33-60.

3 ــ مرحلة الانطلاق:[1]

وهي أهم مرحلة من المراحل الخمس، حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق والحواجز المضادة للنمو المنتظم، ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد. في هذه المرحلة تحدث تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا وتوسع المصانع وتركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع. إذن فروستو يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق، حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة وتنتشر المراكز الحضرية[2] .

تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا (من 20 إلى 30 سنة تقريبا)، وهي أصعب مراحل النمو حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشاق والعمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، وقدم روستو جدولا يتضمن تواريخ تقريبية لمرحلة الانطلاق (انظر الجدول رقم I-1).

جدول رقم I-1: تواريخ تقريبية لمرحلة الانطلاق الاقتصادي في بعض البلدان

البلـــــــد	الانطلاق	البلـــــــد	الانطلاق
بريطانيا العظمى	1783 -1802	روسيـــا	1890 -1914
فرنســـا	1830 -1860	كنـــدا	1896 -1914
بلجيكـــا	1833 -1860	الأرجنتيـــن	1935
الولايات المتحدة أ	1843 -1860	تركيـــا	1937
ألمانيـــا	1850 -1873	الهنـــد	1952
السويـــد	1868 -1890	الصيـــن	1952
اليابـــان	1878 -1900		

***Source**: W.W. Rostow, les étapes de la croissance économique, Edition du Seuil, Paris – France, 1963, P : 65*

وحسب روستو فإن هناك ثلاثة شروط أساسية للانطلاق :[3]

- ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من 5 % إلى أكثر من 10%من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.
- إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع.
- التأسيس السريع لأداة سياسية اجتماعية ومؤسساتية تتمحور حول التنمية، بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي واجتماعي وثقافي يحمل على عصرنة الاقتصاد.

4 ــ مرحلة السير نحو النضج:

وتكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة (حوالي 60 سنة)، وفيها يملك الاقتصاد القدرة على التحرك إلى أبعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق، مع تطبيق أحدث مستويات التكنولوجيا، والتوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج، مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي .

ومن مظاهر هذه المرحلة :

---

[1] IBID, p. 18-20 et pp : 61-95.

[2] فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي: طروحات تنموية للتخلف، دار الفكر العربي، بيروت، 1990، ص:1.

[3] W.W. Rostow, op. cit, pp: 23-24 .

- قيام العديد من الصناعات الأساسية (صناعة الحديد والصلب، صناعة الآلات، الصناعات الكهربائية)
- ازدهار حركة التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
- النضج الفكري للمجتمع.
- زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز 10-20 % من الناتج الوطني.
- تغير هيكلة الطبقة الشغيلة (تنامي ظاهرة التحضر في اليد العاملة خصوصا)
- تطور مستوى مسيري المؤسسات وامتلاكهم بعد النظرة في التسيير.

5 ــ مرحلة الاستهلاك الواسع:[1]

وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأوا كبيرا من التقدم، حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سعة من العيش وبدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:

- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (السيارات...).
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع.

جدول رقم I-2 : تلخيص مراحل النمو عند روستـــو.

المراحـــــل	مميزاتـــهـــــا
المجتمع التقليدي	- اقتصاد زراعي - وسائل بدائية للإنتاج - نظام قيم يستند إلى القدرية ومعاداة التغيير - هي مرحلة طويلة نسبيا تتميز بالبطء الشديد
التهيؤ للانطلاق	- تحولات هامة في القطاعات الاقتصادية الأساسية - وجود قطاع بنكي - تلعب الزراعة دور المحرك - ظهور طبقة من المفكرين وحصول تطور في الذهنيات
الانطلاق	- حدوث انقلاب جذري في فنون الإنتاج - توسع الصناعة - استخدام التكنولوجيا - ارتفاع معدل الاستثمار إلى أكثر من 10% من PIB - حدوث نجاح سياسي واجتماعي يواكب التنمية - يصبح النمو وظيفة طبيعية للاقتصاد - هذه المرحلة قصيرة نسبيا (من 20 – 30 سنة)
السير نحو النضج	- تكون بعد الانطلاق بفترة طويلة (60 سنة تقريبا) - تطور الصناعة واستخدامها للتكنولوجيا المتطورة - ازدهار التجارة الخارجية واحتلال الاقتصاد مكانة هامة دوليا - تنامي ظاهرة التحضر في المجتمع
الاستهلاك الواسع	- بلوغ الاقتصاد مستوى كبير جدا من التقدم - ارتفاع مستوى الاستهلاك من السلع العمرة - شيوع مظاهر الترف والرفاهية في المجتمع.

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

ويمكن عرض هذه المراحل في شكل بياني كالتالي:

[1] IBID, P:66

الشكل رقم I-1 :مراحل النمو الاقتصادي عند روستو

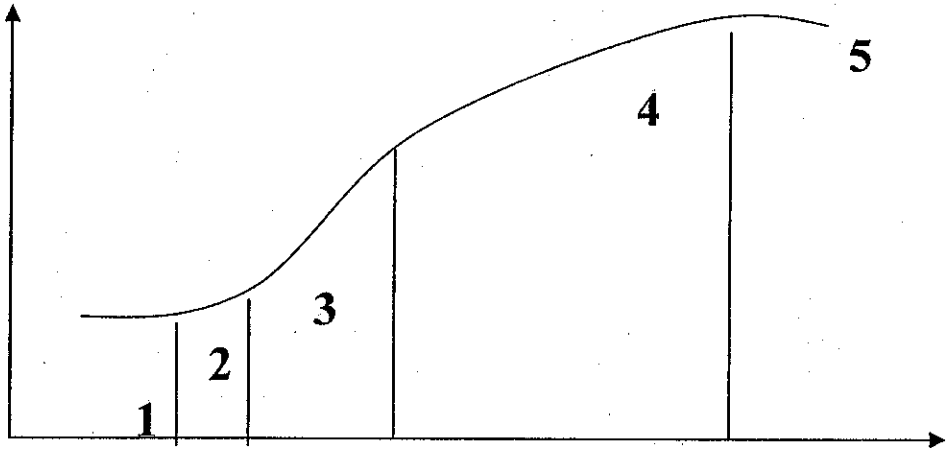

المصدر: عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،ط1، 2000، ص:48.

المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية روستو

تعتبر نظرية روستو إسهاما بارزا في الفكر التنموي لاسيما من خلال تركيزها على مفهوم الانطلاق الذي أخذ مساحة واسعة في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية، ويضع البعض آدم سميث وكارل ماركس وجون مينارد كينز ووليم والت روستو كأبرز أربعة اقتصاديين تركوا أثرا قويا في الفكر وفي السياسة الاقتصادية في العالم في المائتي عاما الأخيرة[1].

إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية بعض النقائص نذكر أهمها فيما يلي:

1. هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين:

   أولا : في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا

   ثانيا : في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم

   وتعتبر مرحلة الانطلاق أهم مرحلة عرفت انتقادا شديدا من حيث كونها غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها مع المرحلة السابقة لها.[2]

2. لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع[3]، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر مراحل مختلفة، وهذا ما دفع **Paul Bairoch** إلى القول في تقييمه لهذه النظرية:

« La croissance n'est pas une autoroute, et la fin de l'histoire n'est pas pour demain»

---

1. مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية بالرجوع إلى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، (غ م)، 1999-2000 ، ص:152

2 المرجع السابق، ص:152.

3 Bernard Conte, Le sous développement : Retard de développement, pp : 5-6. http://conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/Lic-ecod/docs_pdf/Rostow1.pdf

3. تضع هذه النظرية الدول المتخلفة اليوم أمام حتمية المرور بالمشاكل المختلفة التي عرفتها البلدان المتقدمة في مسيرتها التنموية، لذلك انتقد "ميردال" بشدة هذه النظرية معتبرا إياها غير علمية من الوجهة المنهجية، وأن المبدأ الأساسي لها يخدم الاعتراف بتشابه التطور في مختلف البلدان وفي مراحل تاريخية مختلفة.[1]
4. تقيم هذه النظرية الخطية البلدان النامية على أساس تجربة العالم الغربي، مع العلم أن تجارب التنمية تختلف وتتنوع حسب خصوصيات كل بلد والظروف التي يمر بها، وكما يقول B. Cazes (1991):"لا يوجد طريق واحد للتطور و لا معالجة وحيدة للشقاء في العالم "[2]
5. نظر روستو إلى مميزات مراحل النمو الاقتصادي على أنها تبقى ثابتة في كل البلدان بغض النظر عن العصر الذي تكون فيه، فالمجتمع التقليدي في انجلترا في مرحلة ما قبل الرأسمالية هو في رأي روستو مماثل للمجتمعات التقليدية في بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبذلك فإن نظريته تحمل طابعا إلزاميا معاديا للتاريخ لأنه يحرم المجتمعات من خصائصها الحقيقية التي تميزها عن بعضها البعض، وتستبدل هذا الاختلاف بمزيج وحيد انتقائي من المعايير التقنية والاقتصادية.[3]
6. الحدود بين المراحل غير واضحة حيث توجد عناصر مشتركة بين كل المراحل ويؤكد S. Kuznet أن حدود مرحلة الانطلاق غير واضحة بسبب عدم تحديد مواصفاتها بدقة، حيث لا يمكن الاعتماد على مستوى الاستثمار ومستوى نمو الناتج كعنصر قوي لمناقشة العلاقات التحليلية التي طرحها روستو بين مرحلة الانطلاق والمراحل اللاحقة لها.
7. كما أشار A.K. Cairncross فإن هناك عدم دقة في تحديد مختلف المراحل مع وجود أخطاء في الخصائص المميزة لها.
8. فيما يخص مرحلة التهيؤ للانطلاق فإن الدول المستعمرة لا تستطيع تجميع الشروط الضرورية للانطلاق، وهذا ما قاد سمير أمين إلى القول أن المجتمع التقليدي في ظل هذه الشروط مختل لأنه فقد استقلاله وأصبحت وظيفته الأساسية الإنتاج للسوق العالمي في ظل شروط تذهب بكل آفاق عصرنته، فهذا المجتمع التقليدي ليس في طور التحول نحو العصرنة ولكنه أنجز كمجتمع تابع في المحيط (périphérique)[4].
9. يرى سمير أمين أيضا أنه وعكس نظرية مراحل النمو لروستو، فإن تنمية المحيط (périphérique) لا تسمح أبدا باللحاق بالمركز (centre)، لأنه في كل مرحلة لتطور المركز فإن مرحلة جديدة للتقسيم الدولي للعمل تحضر وظائف ثانوية وتبعية للمحيط.[5]
10. المرحلة الأخيرة هي نسخ لوضعية الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الستينات وبالتالي يطرح السؤال هل هذه المرحلة هي الأفق الوحيد الممكن للتنميـــــة ؟

---

[1] عادل مختار الهواري ، مرجع سبق ذكره ، ص:120 .

[2] Gabriel WACKERMANN, Géographie du développement, Ellipses, France, 2005, p : 211 .

[3] محمد آدم، خصوصية التطور الاقتصادي في الدول النامية، مجلة النبأ، العدد 45 ، ماي 2000 . ص:10، http://www.annabaa.org/nba45/eqtesad.htm (07/07/2006)

[4] Moussa Mohammed Koni, L'échec du développement : une responsabilité à partager, mémoire de maîtrise en sociologie, université du Québec à Montréal, dec 2000, p.28

[5] IBID., p :31.

11. يركز روستو كثيرا على التغييرات الكمية الحاصلة في القوى المنتجة دون الأخذ بعين الاعتبار التغييرات النوعية في العلاقات الإنتاجية، ومعلوم أنه لا يتصور تطور القوى المنتجة خارج علاقات الإنتاج. وحتى عند حديثه عن النوازع الاجتماعية الستة (النزوع نحو تطبيق العلم لأغراض اقتصادية، نزعة قبول التجديد، نزعة السعي نحو التقدم المادي، نزعة الاستهلاك ونزعة إنجاب الأطفال) فإن روستو يعتبرها متغيرات مستقلة عن العلاقات الإنتاجية تحدث قضاء وقدرا، و بالتالي فإن مراحل النمو التي اقترحها لا تشكل وحدة موضوعية ونوعية لا من الناحية التاريخية ولا من الناحية المنطقية، ولا يمكن اعتبارها مراحل محددة علميا، كما أن العلاقات المتداخلة بين المراحل غير واضحة.[1]

12. إن طرح روستو محكوم بخلفية تعود إلى الصراع الفكري الدائر حول مقولة أن الرأسمالية كنظام اجتماعي– اقتصادي هي المسؤولة عن استعمار وتخلف شعوب العالم الثالث، هذه المقولة التي دفعت بالفكر الغربي إلى تقديم تفسير تاريخي لأسباب التخلف الاقتصادي عبر طروحات نظرية مختلفة، لذلك يظهر أن هدف روستو من طرح مفهومه لمراحل النمو هو تبرئة الرأسمالية من مسؤوليتها عن تخلف بلدان العالم الثالث، واعتبار أن المرحلة الاستعمارية مرحلة طبيعية في سياق التطور.[2]

المطلب الرابع: الانطلاق الاقتصادي في إطار هذا البحث

ينظر هذا البحث إلى الانطلاق الاقتصادي من وجهة مخالفة لما ذهب إليه المفكر روستو، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

1– الانطلاق الاقتصادي عملية تفاعلية وليس مرحلة نمو طبيعية :

إذا كان روستو قد نظر إلى الانطلاق الاقتصادي كمرحلة ثالثة تعقب مرحلتين سابقتين من مراحل النمو هما مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة التهيؤ للانطلاق بحيث أن هذه المراحل متعاقبة وتمر عليها المجتمعات حتما ولكن بفوارق زمنية مختلفة حسب ظروف كل بلد، فإن هذا البحث ينظر إلى الانطلاق الاقتصادي كعملية تفاعلية تحدث انطلاقا من توفر شروط يشكل تعاضدها نقطة الانطلاق في تنمية متجددة ذاتيا.

2– اختلاف في الطرح رغم بعض أوجه التشابه:

قد يلاحظ القارئ بعض أوجه التشابه ونقاط التقاطع بين عوامل تحقيق الانطلاق الاقتصادي في هذا البحث وشروط مرحلة الانطلاق عند روستو، إلا أنه في حقيقة الأمر هناك فارق:

- فهذه العوامل الضرورية لا يختص بها روستو وحده بل تعرضت لها طروحات نظرية وأكدتها مدارس ونظريات اقتصادية وبحوث ودراسات واقعية، ولذلك فإن وجودها لا يعني اختصاص روستو بها أو أن هذا البحث تكرار لطرحه، بل هو استفادة من الدراسات السابقة ولو تقاطعت مع روستو.

---

[1] عادل مختار الهواري ، مرجع سابق، ص ص: 131-132 .

[2] المرجع السابق، ص:133.

- طرح روستو بعض العناصر فقط، بينما تفترض نظريته الخطية لمراحل النمو بصورة ضمنية وجود الشروط اللازمة للتنمية في بلدان العالم الثالث، وهذا عكس واقع الحال حيث تعاني هذه البلدان من ضعف ومحدودية الطاقة الإنتاجية، ووجود بطالة مقنعة ونقص في رأس المال ... مع إهمال روستو لبعض العناصر لاسيما تلك المتعلقة بالعوامل الخارجية غير الملائمة.

3 – الانطلاق الاقتصادي عملية متكاملة :

ينظر هذا البحث إلى الانطلاق الاقتصادي من وجهة نظر متكاملة، حيث يعدد العوامل التي ثبت ميدانيا ونظريا أثرها الأساسي في إحداث النقلة النوعية في اقتصاديات مختلفة لاسيما الاقتصاديات النامية بجنوب شرق آسيا، وهذا عكس طرح روستو الذي انطلق من دراسة تاريخ الدول المتقدمة، ثم جعل من عوامل قيام الثورة الصناعية في هذه البلدان شروطا لمرحلة الانطلاق في أي مجتمع كان، وبالتالي وكما أشرنا إليه في نقد نظريته فإنه حاول إسقاط التاريخ الاقتصادي الذي مرت به الدول الرأسمالية في القرن التاسع عشر على البلدان المتخلفة رغم الفرق الشاسع بينهما من كل الجوانب، بينما هذا البحث هو استفادة من التجارب الميدانية مدعومة بدراسات أكاديمية، حيث يركز على البعد الواقعي في الطرح من خلال التساؤل عن عوامل الانطلاق الاقتصادي من خلال التجربة الحديثة لبعض البلدان النامية حديثا وليس التجربة القديمة للدول المتقدمة.

4– الانطلاق الاقتصادي عملية قد تتكرر:

تأسيسا على ما سبق فإنه يمكن لدولة نامية أن تحقق انطلاقا اقتصاديا ولكن لا يمنع ذلك أنه إذا ما جرت ظروف غير ملائمة (حروب ودمار، انهيار اقتصادي واسع النطاق...) أن تخسر ثمرة هذا الانطلاق وتحتاج إلى إعادة الكرة من جديد لتحقيق انطلاق اقتصادي مجددا يسمح لها بالشروع في تنمية مستمرة مرة أخرى.

5 – الانطلاق الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته:

لا يعتبر هذا البحث الانطلاق الاقتصادي هدفا في حد ذاته بل ينظر إليه كنقطة البداية لتحقيق الغاية المنشودة وهي تنمية مستمرة متجددة ذاتيا، ولذلك فإنه يحتاج في المدى البعيد إلى الأخذ بعين الاعتبار متغيرات واسعة تضمن سلامة ما بعد الانطلاق، وبالتالي جدوى هذا الانطلاق الاقتصادي.

بنوع من التبسيط يمكن تشبيه الانطلاق الاقتصادي بمنظور هذا البحث بإقلاع الطائرة:

- فهي لا تقلع دون تحقق مجموعة من الشروط (هيكل الطائرة، الوقود، الطاقم المدرب، ...) وفي إطار ملائم للإقلاع (المسار والجو الملائم).
- ثم إن هذا الإقلاع هو هدف فقط لعملية التحليق لمدة طويلة في السماء، ولا يعني ذلك عدم حدوث اضطرابات جراء بعض الظروف المناخية غير الملائمة، ولكن تبقى رغم ذلك عملية التحليق مستمرة ومضمونة.
- وقد تطرأ ظروف يستحيل معها الاستمرار في التحليق (خلل تقني، ظروف مناخية غير متوقعة، ..) مما يضطر الطائرة إلى هبوط اضطراري قد ينجر عنه حتى تحطم بعض أجزائها، الأمر الذي يستدعي تجميع شروط الإقلاع من جديد ومعاودة التحليق مرة أخرى.

مع ملاحظة أن هذا التبسيط هو للتوضيح فقط، إذ أن الفرق شاسع بين عملية انطـــلاق طائـــرة وعمليـــة انطلاق التنمية، فانطلاق الطائرة هو عملية آلية تتعلق بشيء مادي يمكن التعامل معه بحسابات مدققة، وتبدأ من نقطة معينة معروفة سلفا للوصول إلى نقطة محددة وهي المطار الذي يتم الهبوط فيه، بينما التنميـــة فهي عملية حضارية شاملة مستمرة تخص الكائن البشري ـــ بكل ما يحمله من تناقضات نفسيـــة ـــ في علاقته بالمحيط الذي يعيش فيه مع غيره من البشر، فهي بذلك تخص جوانب متعددة اجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية، وبيئية لا تستجيب بصفة آلية للحسابات الرياضية الدقيقة، إذ ما يصلح أحيانا لواقع اجتماعي معين قد لا يصلح في أحايين أخرى لواقع اجتماعي آخر رغم تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية بينهما، وهذا نظرا لدخول عامل معين لم يكن من المقدور أخذه في الحسبان أو توقع حدوثه أصلا.

المبحث الثاني : الـــدول الناميـــة

إن مظاهر الفقر والتخلف والتأخر في شتى ميادي__ن الحياة، لاسيما في الجانب التقني والتكنولوجي وعناصر التنمية البشرية، سمحت بتعريف مجموعة من الدول بات الفارق التنموي بينها وبين الدول المتقدمة يزداد يوما بعد يوم، ويطرح بإلحاح ضرورة البحث عن أنجع وأقرب السبل أمامها إلى تحقيق انطلاق اقتصادي سريع وناجع. فما هي مجموعة هذه الدول ؟

المطلب الأول: تحديد مفهوم الدول النامية

حسب المعجم الاقتصادي فإن الدول النامية هي الدول التي لا يفي فيها حاليا الناتج المحلي الإجمالي والدخل الفردي لتوليد المدخرات اللازمة للشروع في برامج استثمار زراعي وصناعي واسعة، وتتميز هذه الدول بشكل نموذجي بوجود قطاع أولي واسع (زراعي عادة) تعيش فيه غالبية السكان في مستويات الكفاف أو قربها، فلا تنتج إلا بالكاد ما يفي باحتياجاتها المباشرة، ومن ثم لا تستطيع توفير الإنتاج اللازم لدعم مجتمع مدني صناعي واسع.[1]

وقد أطلق على هذه البلدان تسميات عديدة مثل: البلدان النامية، البلدان السائرة في طريق النمو، البلدان الفقيرة، البلدان المتخلفة، بلدان العالم الثالث ... الخ ، وتعتبر التسمية الأخيرة الأكثر شيوعا واستعمالا.

فحينما بدأ الفكر الاقتصادي في تناول مشكلة النمو بهذه البلدان أطلق عليها اصطلاح "الدول المتأخرة" وعرفت بأنها " تلك الدول التي لم تصل إلى مستوى مرتفع من التقدم الفني أو الاقتصادي"، أو " هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها"[2]

إلا أن هذا التعريف تنقصه الدقة ولا يوضح الأبعاد الحقيقية لمشكلة تخلف هذه البلدان، إضافة إلى عدم قبول مصطلح "التأخر" من طرف الكثيرين، فاستبدل باصطلاح آخر هو "الدول المتخلفة" وعرفت بأنها: " الدول التي ينخفض فيها الدخل الفردي عن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة"، وبالتالي فإن هذا التعريف يتضمن تواجد إمكانيات النمو بهذه البلدان متى تم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة بها.

ولقي مصطلح "التخلف" اعتراضا أيضا لأنه لا يفرق بين الركود والنمو من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يعطي انطباعا بسيادة الركود في هذه المجتمعات وهو ما لا يتفق والحقيقة ، ولذلك استبدل باصطلاح "الدول النامية" تفاديا للخلط بين الركود والنمو.

وفضل بعض الباحثين استخدام مصطلح "العالم الثالث " بدلا من "الدول النامية " اعتبارا أن النمو قضية مشتركة بين كل البلدان سواء المتخلفة أو المتقدمة، ونصبح بذلك أمام ضرورة التفرقة بين الدول المتخلفة النامية، والدول المتقدمة النامية.

---

[1] Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, Dictionary ef economics,ACADEMIA, Beirut,Lebanon,1995,p :111

[2] عمرو محيي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت-لبنان، (بدون سنة نشر) ، ص ص:.29-30 .

ورغم تعدد الاصطلاحات التي أطلقت على هذه البلدان، فإن استخدام أي منها تحكمه عوامل سياسية واجتماعية ونفسية مختلفة، ولا يوجد في الحقيقة فرق جوهري لمدلول كل منها على الإطلاق، وبالتالي فإن استخدام أيا من هذه المصطلحات مقبول طالما أن هناك اتفاق على مضمون الاصطلاح [1].

ونظرا لشيوع استخدام مصطلح "العالم الثالث " في الكتابات التي تعنى بواقع التنمية في هذه البلدان، فإننا نتطرق لبيانه بنوع من التفصيل فيما يلي:

أ) العالم الثالث : Tiers monde

استعمل مفهوم "العالم الثالث" لأول مرة من طرف الإحصائي والاقتصادي الفرنسي Alfred Sauvy في مقال نشره بـ"Nouvel Observateur " عام 1952[2]، وهو يشير إلى أن هنـــــاك:

- دول عالم أول: الدول الصناعية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ودول الباسفيك.
- دول العالم الثاني: الدول الصناعية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوربا الشرقية.
- دول العالم الثالث: ما تبقى من دول كأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي وإفريقيا والشرق الأوسط وجميع دول آسيا باستثناء اليابان.

وقد أخذ هذا المفهوم صبغة سياسية أثناء الحرب الباردة، حيث كان يشير إلى الدول التي رفضت الانتماء إلى أي من القطبين الغربي أو السوفياتي، وتجسد ذلك في قمة باندونغ عام 1955 التي اعتبرت كمحاولة حازمة لجمع دول العالم الثالث في وحدة سياسية من خلال تأكيد زعماء هذه الدول آنذاك على البقاء خارج النزاع الدائر بين الشرق والغرب، غير أن هذه الصبغة السياسية فقدت بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط القطب السوفياتي حيث أثبت التطور التاريخي استحالة بقاء هذه الدول "غير منحازة" وأوضح وجود العديد من العراقيل أمام تنميتها.

ورغم ذلك ظل هذا المفهوم مستعملا ليميز مجموعة من الدول شملت ثلاثة أرباع البشرية في نهاية الخمسينيات، وهي تشكل أربعة أخماس العالم اليوم[3]، وتتميز بخصائص سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة أهمها الماضي المشترك حيث خضعت أغلبية هذه الدول للاستعمار، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى الحالة الاجتماعية المتدهورة حيث تعاني شعوبها من الفقر ونقص التعليم والرعاية الصحية وسوء التغذية.

ب) عالم رابع وخامس

الحقيقة أنه لا يوجد عالم ثالث واحد بل عوالم ثالثة، ذلك أن الدول التي تنطوي تحت مفهوم العالم الثالث غير متجانسة الخصائص مما أوجب ظهور مفاهيم اقتصادية جديدة للتحديد الدقيق للمعنى.

ويرجع مفهوم" العالم الخامس" إلى الأمريكي Pearson (1963) [4] الذي رتب دول العالم على أساس الدخل السنوي الفردي، ثم تطور هذا الاقتراب فيما بعد على يد Bratzel وMuller الذين جمعا عام 1979، 52 معيارا

---

[1] لمزيد من التفصيل انظر المرجع السابق ، ص ص: 31-32 .

[2] Frederic Teulon,Croissance,crises et développement, Presse Universitaire de France (PUF), 5e édition,1998, p :210

[3] IBID. p: 210.

[4] Gabriel WACKERMANN,op. cit. P:216

لتحديد درجة التنمية، ارتكز أهمها حول: النمو الديمغرافي، توقع الحياة، النشاط المهني حسب القطاعات الاقتصادية، نصيب الزراعة من الناتج الخام، استهلاك الطاقة، اشتراك الهاتف، مستوى التكوين، وضعية الصحة، مستوى الصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة ...الخ ، وطبقت هذه المعايير على 142 دولة وأمكن حسبها تقسيم العالم إلى 05 عوالم:

- الدول الأشد فقرا (دول العالم الخامس) ذات الدخل الفردي السنوي الأقل من 350$.
- الدول الفقيرة (دول العالم الرابع) ذات الدخل الفردي السنوي الأقل من 1500$.
- دول العالم الثالث وهي التي لا يتجاوز دخل الفرد بها 5000 $ سنويا.
- الدول المفضلة (favorisés) والتي يصل دخل الفرد بها 10.000 $ سنويا.
- الدول الغنية وهي التي يتجاوز دخل الفرد بها 10.000 $ سنويا.

وقد سمح هذا التقسيم بتعريف الدول الناشئة Pays émergents وهي التي توجد في مكان وسط بين العالم الثالث والدول المفضلة.

المطلب الثاني: تصنيف البنك العالمي للدول النامية

استنادا إلى معيار الدخل الفردي وضع البنك العالمي تقسيما لدول العالم في خمس مجموعات:[1]

- الدول ذات الدخل الفردي الضعيف: أقل من 675 $ بأسعار 1992.
- الدول ذات الدخل الفردي المتوسط (بين 675 $ و8000 $ بأسعار عام 1992) وهي تنقسم إلى مجموعتين:
  - البلدان ذات الدخل الفردي المتوسط الأدنى (بين 675 $ و 2700 $ بأسعار 1992).
  - البلدان ذات الدخل الفردي المتوسط الأعلى (بين 2700 $ و 8000 $ بأسعار 1992)
- البلدان ذات الدخل الفردي المرتفع (الدول الصناعية) وهي أغلبية دول OCDE (أكثر من 8000 $).

إن تصنيف الدول استنادا إلى معيار الدخل الفردي لقي معارضة من طرف بعض الباحثين بالنظر إلى عدة أسباب منها:[2]

- أن ظاهرة الاستهلاك الذاتي المعروفة بصفة كبيرة في القطاع الزراعي لا تؤخذ في الحسبان، أو تحتسب بصفة تقريبية فقط من طرف المحاسبة الوطنية للبلد، وهو ما يعيق التقدير الحقيقي للدخل الفردي.
- إهمال القطاع غير الرسمي الذي يقدم دخولا معتبرة ولا تؤخذ في الحسبان عند تقدير الدخل الفردي.
- يمكن أن تبلغ بعض الدول النامية دخولا فردية عالية نتيجة للتضخم العالمي، ودون أن تعرف مستويات تنميتها الداخلية أي تغيير، ومثالها حالة الدول النامية المصدرة للبترول ذات العدد القليل من السكان.
- يتجاهل هذا التقسيم طبيعة الهياكل الاقتصادية للبلد، وشكل منحنى توزيع الدخل الوطني بين أفراده، فارتفاع الدخل في دول الخليج مثلا لا يمس فئة كبيرة من أفراد مجتمع هذه الدول.

---

[1] - Malcom gillis et autres, Economie de développement,de boeck, 2e edition ,Belgique, 2004. p : 8

[2] - Hocine BENISSAD, stratégies et expériences de développement, Office des Publications Universitaires, Alger, 1985, pp :19-20.

المطلب الثالث: تصنيف الأمم المتحدة للدول النامية

أعطت الأمم المتحدة تصنيفا للدول لا يختلف كثيرًا عن تصنيف البنك العالمي، وذلك كالآتي: [1]

- الدول المتقدمة ذات اقتصاد السوق، دول أوروبا الوسطى والشرقية،
- الدول النامية والتي تضم كل من إفريقيا ماعدا جنوب إفريقيا، وأمريكا ماعدا الولايات المتحدة وكندا، آسيا ماعدا اليابان، ودول المحيط ماعدا أستراليا، وزيلندا الجديدة، و يمكن كذلك تقسيم هذه الدول النامية إلى: الدول المصدرة للبترول، الدول المصدرة للسلع الصناعية والدول الأخرى.

المطلب الرابع: تصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للدول النامية

أعطت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE تصنيفا لدول العالم الثالث حسب معدل الناتج الوطني الفردي الخام وذلك في أربع مجموعات هي:

1) **الدول الصناعية الجديدة:**

وتضم النمور الآسيوية الأربعة (أو الدول الصناعية الجديدة من الجيل الأول): كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان وهونغ كونغ ، وهي تمثل 02 % من سكان العالم الثالث، وقد عرفت نموا اقتصاديا متميزا خلال العشريات الأخيرة، بل أصبح البعض منها يعد من الدول الصناعية الأكبر تنافسية في العالم.

2) **الدول المصنعة حديثا:**

وهي الدول الصناعية الجديدة من الجيل الثاني وتضم: الصين، أندونسيا، تايلاند وماليزيا، وتمثل 33% من سكان العالم الثالث.

3) **المصدرين الصناعين الجدد :**

تضم 45% من سكان العالم الثالث ويمكن تجميعها حسب منطقتها الجغرافية (جنوب شرق آسيا، آسيا الجنوبية وأمريكا اللاتينية) كالتالي:

- المصدرون الصناعيون الجدد بجنوب شرق آسيا، وتضم هذه المجموعة: الفلبين وفيتنام
- المصدرون الصناعيون الجدد بآسيا الجنوبية، وتشمل هذه المجموعة: الهند، بنغلاديش، باكستان، كما تتميز بإصلاح زراعي ضعيف، كما أن نمو الناتج الوطني الفردي الخام من 1965 إلى 1990 تراوح بها بين 0.5 و3% سنويا.
- المصدرون الصناعيون الجدد بجنوب شرق المتوسط، وهي المجموعة التي تضم: تركيا، مصر، المغرب وتونس، وقد طورت صادراتها الصناعية نظرا لاقتصارها على البترول، كما تلعب الصادرات من الخدمات (السياحة على الخصوص) دورا هاما في اقتصادياتها.

[1] صواليلي صدر الدين، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غ م) ، 2005-2006، ص:74 .

- المصدرون الصناعيون الجدد بأمريكا اللاتينية (البرازيل والمكسيك) وهي مجموعة دول صناعية جديدة متأخرة عن الجيل الأول ولكنها لم تصنف كذلك حسب معايير OCDE. تتميز بمستوى دخل فردي مرتفع نسبيا، ولكنه تدهور بعد 1980 بسبب المديونية وسياسات التعديل الهيكلي.

4) الدول أولية التصدير

ويمكن تقسيمها إلى 03 مجموعات رئيسية:

4-1 الدول المصدرة للمحروقات:

وتتفرع إلى دول ذات دخل فردي مرتفع (العربية السعودية والإمارات)، ودول ذات دخل فردي متوسط (إيران ، الجزائر، فنزويلا ...)، ودول ذات فردي منخفض (نيجيريا).

تتمحور اقتصادياتها حول الريع البترولي، وقد تعمقت الأزمة الاقتصادية بها بعد 1986، وهي تشكل 8 % من سكان العالم الثالث.

4-2 الدول المصدرة للمواد الأولية:

مثل البيرو وكوت ديفوار، وهي تمثل 2% من سكان العالم الثالث .

4-3 الدول الأقل تقدما:

منذ 1981 عاينت المنظمات الدولية تباين التنمية بين البلدان في العالم واستعملت مفهوم "الدول الأقل تقدما PMA" من أجل تمييز الدول الأكثر فقرا في الكون، وبالتالي نوع من العالم الثالث داخل العالم الثالث [1]، وهي تتميز بوضعية جد صعبة كسوء التغذية (50 % من الفقراء في أثيوبيا)، وسوء أو انعدام الخدمات الصحية والتعليمية، كما أنها تعتبر شبه هامشية في التبادلات العالمية. [2]

تضم هذه المجموعة أعدادا كبيرة من دول إفريقيا جنوب الصحراء كالموزنبيق، ودولا من آسيا، وهي تمثل 10% من سكان العالم الثالث. [3]

[1] Frederic Teulon, op cit, p: 215
[2] « Tiers monde » *Microsoft® Encarta®* 2006 [CD]. Microsoft Corporation، 2005.
[3] Bernard CORNEVIN,Le développement divergent des tiers mondes après 1980, p :80 : http://www.cndp.fr/revuedees/pdf/108/06309411.pdf (17/08/2006)

المبحث الثالث: تناقض العالم الحالي

إن اختلاف انطلاق التنمية بين بلدان العالم، وتسارع الأحداث لاسيما في النصف الثاني من القرن الماضي، أنتج فارقا كبيرا بين مناطق هذا العالم، بل وبين الدول في المنطقة الواحدة أيضا، كما نجم عنه تناقض بارز في الأوضاع بين شعوب المعمورة، حيث ينعم شعوب دول الشمال بأعلى مستويات الرفاه المعيشية، بينما تعاني غالبية سكان العالم في الجنوب من الفقر والشقاء. واعتبارا لذلك، وحيث أن الدول المتقدمة تزداد تطورا يوما بعد يوم نظرا لكونها المستفيد الأول من نتائج العولمة، فإن كل تأخر في زمن تحقيق الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، يترجم في ازدياد شساعة الفارق بينها وبين تلك الدول.

المطلب الأول: فجوة التنمية بين الدول النامية والدول الصناعية

عرف العالم بعد الحرب العالمية الثانية نموا اقتصاديا قويا، غير أن هذا النمو كان مصحوبا بعدم عدالة بين الدول والمجتمعات حيث أن 20% من دول العالم تمتلك 85% من الناتج العالمي الإجمالي وتستحوذ على 84% من التجارة العالمية ويمتلك سكانها 85% من مجموع المدخرات العالمية.

وحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن: [1]

- 2500 شخص يموتون من الجوع يوميا
- 815 مليون شخص يعانون من سوء التغذية، منهم 777 مليون في الدول النامية، 27 مليون في الدول الناشئة والتي في طور التحول، و11 مليون في الدول الصناعية.
- ويشير تقرير البنك العالمي حول التنمية في العالم لسنتي 2001/2000 إلى أن:
  - من بين 6 ملايير نسمة في العالم يعيش 2,8 مليار (الخمس) بأقل من دولار واحد يوميا، يوجد منهم بآسيا الجنوبية وحدها 44 %.
  - الدخل المتوسط للـ20 بلدا الأكثر ثراء في العالم يفوق 37 مرة الدخل المتوسط للبلدان الأشد فقرا.[2]
- ويمتلك 358 ملياردير في العالم ما يملكه 2,5 مليار شخص من سكان المعمورة[3].
- وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2006 فإن:
  - 2,6 بليون شخص (نصف سكان بلدان العالم النامي) لا تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي الأساسية.
  - يحصل أفقر 20% من سكان العالم (السكان الذي يعيشون بأقل من 1$ في اليوم والمقدرين بـ 01 بليون شخص) على 1,5% من الدخل العالمي، ويحصل أفقر 40% (السكان الذين يعيشون على 2$ في اليوم) على 5% من الدخل العالمي.
  - ويزيد دخل أغنى 500 فرد في العالم عن 100 بليون $ وهو ما يفوق مجموع دخول أفقر 416 مليون شخص .

1.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية ،الاسكندرية،2002-2003، ص:97

[2] Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2000-2001 , P :3

[3].عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق ، ص:97.

ونميز في العالم غالبا بين مجموعتين من الدول:

أ) دول الشمال:

وتضم الدول المتقدمة التي يهيمن عليها الثالوث الذي يشمل الأقطاب الاقتصادية العالمية الثلاثة:

- الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر قوة اقتصادية وتحتل المرتبة الأولى في القوة الزراعية والصناعية، وتسيطر على الميادين المفتاحية كالإعلام الآلي والاتصالات، كما أنها تتربع على مكانة بارزة في التبادلات الدولية جراء امتلاكها للتكنولوجيا المتطورة.
- اليابان والذي يعد قوة اقتصادية عالمية رائدة بامتلاكه لصناعة قوية واستثمارات واسعة في آسيا الشرقية.
- الإتحاد الأوروبي الذي يضم 6,5 % من سكان العالم وينتج لوحده أكثر من ثلث الثروة في العالم.[1]

ب) دول الجنوب:

وتضم الدول السائرة في طريق النمو، وهي تتميز بوضعية جد صعبة في مختلف الميادين، حيث يتميز المناخ السوسيواقتصادي بضعف الإنتاجية، وارتفاع معدل البطالة، ونظام تكوين غير ملائم، ومشاكل النقل والمواصلات، وانخفاض توقع الحياة، وتدهور مستويات التعليم والصحة، بالإضافة إلى المديونية وتدهور شروط ومعدلات التبادل في غير صالح هذه البلدان.[2]

المطلب الثاني: واقع النمو بالبلدان النامية

من المسلم به أن النمو الاقتصادي الحديث لم يبدأ في نفس الوقت في كل دول العالم، حيث بدأ مبكرا في دول كإنجلترا وشمال أمريكا وبعض الدول الأوروبية، و لم ينتقل إلى مناطق أخرى غير أوروبية - ما عدا اليابان - حتى سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، و أدى ذلك إلى اتساع الفجوة بين شعوب العالم وظهور تفاوت بين درجة تطور الاقتصاديات.

يتميز الواقع التنموي بالبلدان النامية بالتأخر وضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية، فالعديد من هذه الدول - والدول الإفريقية على الخصوص- نصيبها من التجارة العالمية ضعيف جدا لا يتجاوز 2% تقريبا، و 1% من الاستثمارات العالمية، ويعيش أكثر من 300 مليون إفريقي بأقل من دولار واحد في اليوم، وبين كل شعوب العالم فإن أكبر نسبة من الفقراء (48%) تعيش في إفريقيا.[3]

و تعرف معظم هذه الدول تدهورا اقتصاديا وعدم استقرار ينعكس سلبا على التنمية، حيث تضاعفت المديونية الخارجية بشكل جعل من الصعب تحقيق جهود الإصلاح التي تبنتها، وهذا في ظل غياب المساعدات الدولية الفعلية، حيث أنه ورغم التزام الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بتخصيص 0,7% من ناتجها

[1] « Contrastes du monde » ,*Encarta 2006, op. cit.*.
[2] Gabriel WACKERMANN, op. cit, p : 213.
[3] Saleh M. Nsouli et autre, La mondialisation et l'Afrique,F&D,FMI, volume 38, n°4, Dec. 2001,P :2

المحلي الخام للمساعدات العمومية للتنمية، إلا أن الدفوعات لم تشكل سوى 0,25% و قدر الفارق بين المبلغ الملتـــزم به و المبلغ المدفوع فعلا بـــ 100 مليار في السنة.[1]

ورغم تحسن بعض المؤشرات الكلية ببعض الدول النامية كما تشير إليه إحصائيات صندوق النقد الدولي، كارتفـــاع معدلات النمو بهذه البلدان إلى مستويات لم تعرفها من قبل، وذلك بفضل الإصلاحات الهيكلية التي فرضـــها عليهـــا FMI، إلا أن هذه التحسنات كانت مكلفة وانعكست في آثار اجتماعية وخيمة وخطيرة، و إذا كان معدل النمـــو اللازم لكي تتدارك دول كبلدان إفريقيا مستوى الحياة لباقي البلدان النامية هو 7% فإن هذه البلدان تبقى بعيدة جدا عن تحقيق هذا الهدف.

و على العموم يتميز الواقع التنموي بالبلدان النامية بجملة من المواصفات نشير إليها كالتالي:

- شروط جغرافية و ديمغرافية غير ملائمة (الانفجار السكاني) حيث أثر ارتفاع المواليد على السكان الـــواقعين دون سن العمل نظرا لكون الكتلة السكانية الأكبر في هذه الدول تقع في الأعمار الصغيرة مما يرفع من معدلات الإعالة بين السكان والتي بلغت 93.6% مقابل 50% في البلدان المتقدمة التي تتناقص في مجتمعاتهـــا أعـــداد أصـــحاب الأعمار الصغيرة.[2]
- مخاطر السياسات الاقتصادية الكلية و ضعف أدائها،
- سوء التسيير وعلى الخصوص سوء تسيير النشاطات الاقتصادية من إنتاج وتصدير،
- عدم الاستقرار السياسي و كثرة النزاعات،
- مشاكل الأمية وضعف التعليم حيث تضاعف معدل الأمية ثلاث مرات بهذه البلدان في القرن العشرين، ولا تزال نسبة كبيرة من الأطفال لم تلتحق بالمدارس الابتدائية إذ تقدر نسبة الملتحقين بـــ 69% فقط بالنـــسبة للـــذكور و50% بالنسبة للإناث، مع العلم أن 39% من الملتحقين يتسربون قبل إنهاء المستوى الابتدائي، هذا مع انتـــشار عمالة الأطفال حيث يدخلون في سن مبكرة إلى قطاع العمل بدافع الظروف المعيشية الصعبة،
- المديونية الخارجية الثقيلة وما تعكسه من آثار سلبية على الاقتصاد، حيث وخلال خمس سنوات مـــن 1978 إلى 1982 انتقلت مديونية العالم الثالث من 350 إلى 626 مليار دولار[3]،
- الفقر و تدهور الظروف المعيشية والصحية والغذائية للأفراد مما يخفض من متوسط عمر القوى العاملة،
- عدم وجود عدالة توزيعية للدخل.

المطلب الثالث: تنوع التخلف في بلدان الجنوب

عرفت دول الجنوب منذ الستينيات تنمية متسارعة وحققت معدلات نمو تقارب المعدلات التي تعرفها الدول المتقدمة اليوم، إلا أنه وتبعا للأزمات المتكررة لاسيما أزمة المديونية عام 1982 التي عطلت عملية التنمية بما أنتجته من نضوب

---

[1] Mohamed Daouas, Afrique face aux défis de la mondialisation,F&D، FMI ,volume 38, n°4,Dec. 2001, P :4

[2] كلثم علي الغانم ، مشكلات التنمية البشرية في الدول النامية ، مجلة الكلمة العدد 54 ،لبنان ، 1994 ، ص:128

[3] Salah MOUHOUBI, l'Algérie et le TIERS-MONDE face à la crise, édition ATTARIK, (s.p.p), 1990, p :96

في التمويل الخاص، والتدهور المتواصل في معدلات التبادل، عرفت هذه الدول عشرية صعبة سميت بالعشرية المفقودة للتنمية « *La décennie perdue du développement* »، وسجلت تأخرا كبيرا في عملياتها التنموية لايزال يزداد اتساعا إلى اليوم. ولقد اختلفت وضعيات التخلف ببلدان الجنوب من منطقة لأخرى حسب ما أوضحه تقرير البنك العالمي لسنة 1996:

1- دول آسيا الشرقية والباسفيك:

استفادت هذه الدول من نمو اقتصادي قوي ومن أغلب حصة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وهي اليوم تزداد اندماجا في الاقتصاد العالمي، مع تراجع ملحوظ للفقر بها.

وفي مقارنة بسيطة بين نمو الناتج الفردي في الدول الصناعية الجديدة بآسيا ونموه في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي للفترة بين 1960- 1996 (انظر الشكل رقم I-2) نجد أن هذا النمو قد كان سريعا جدا في دول آسيا بينما كان متباطئا جدا في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.[1]

الشكل رقم I-2 : مقارنة نمو الناتج الفردي في الفترة 1960-1996 بين الدول الصناعية الجديدة بآسيا ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي

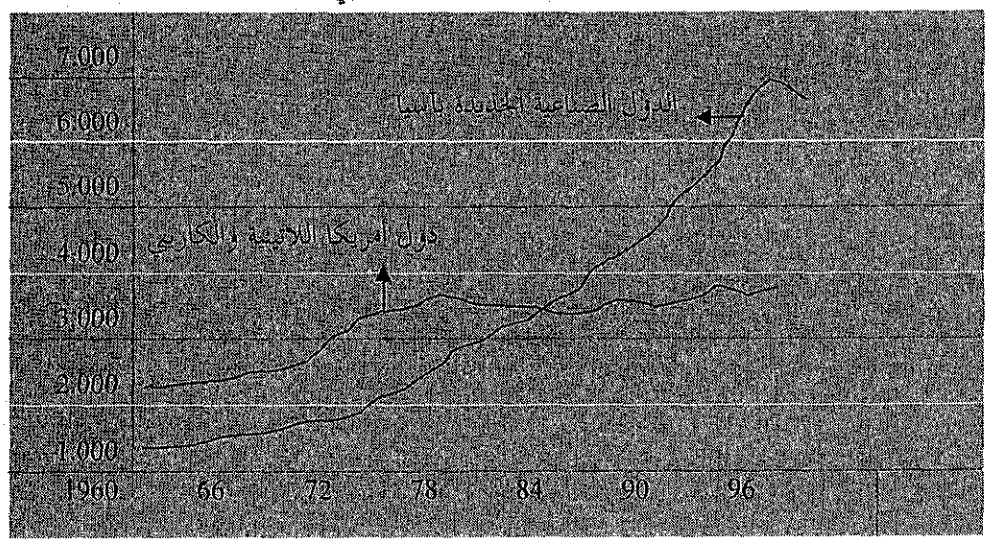

Source *: Danny M . leipziger, une approche incomplète du combat Contre la pauvreté,Finance et développement, FMI , Volume 38 , N°1,Mars 2001, p : 39.*

وإضافة إلى ما حققته دول جنوب شرق آسيا من نمو باهر، فإن كلا من الصين والهند يتوقع أن تكونا أقوى قوتين اقتصاديتين في القرن الحادي والعشرين، إذ أن الناتج الداخلي الخام للصين تطور في المتوسط بـــ 9 %منذ 25 سنة، وقد حددت السلطات الصينية عام 2005 هدفها بمضاعفة هذه النسبة أربع مرات إلى أفق 2020، وإذا تحقق هذا فستكون الصين ثاني قوى اقتصادية عالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد انتقلت حصة الاقتصاد الصيني من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 3 مليار دولار في السنة عام 1990 إلى 61 مليار عام 2004، كما أن تبادلات الصين التجارية مع الدول الآسيوية قد تضاعفت ثلاث مرات خلال الفترة من 2001 إلى 2005، وهي تعتبر منذ

[1] Danny M . leipziger , op. cit , p:39.

سنة 2004 الشريك التجاري الرئيسي لليابان وكوريا، من جهة أخرى تعتبر سنة 2005 السنة السابعة على التوالي لارتفاع تبادلاتها التجارية مع اليابان برقم قياسي مطلق قدر بـــ 189,3 مليار دولار[1].

أما الاقتصاد الهندي فقد عرف معدلات نمو سنوية تقدر بـــ6 % في المتوسط منذ عام 1980، ويتوقع أن يتطور برقم 8 % سنويا خلال العشر سنوات اللاحقة. وقد قدر نصيبه من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال 2002–2003 بـــ 4,7 مليار دولار سنويا مقارنة بـــ 133 مليون دولار خلال 1991–1992، أما التبادلات التجارية بين الهند ودول آسيا ASEAN فقد تضاعفت ست مرات بين 1990 و2004 لتبلغ 18 مليار دولار بحلول عام 2007 .

2- دول أمريكا اللاتينية والكاريبي:

تشتمل هذه المجموعة من الدول النامية على نسيج مختلف الوضعيات والحالات، فإذا كانت هذه الدول مجتمعة لا تنتج سوى 6,5 % من الثروة العالمية (أقل 4 مرات من الولايات المتحدة الأمريكية) وتعرف أزمات مختلفة: اقتصادية (أزمة المديونية منذ 1980)، وطبيعية (كوارث سنوات 97–98 من أعاصير وفيضانات حيث خلف إعصار Mitch وحده 10.000 قتيل)[2]، واجتماعية (حوالي 38 % من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر قرابة 10 سنوات، وواحد من كل ثلاثة يعيش في حالة فقر، وانتقلت نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع من 13% عام 1987 إلى 16 % 1997[3]). إلا أن وضعيات التخلف داخل أمريكا اللاتينية والكاريبي متنوعة ويمكن بيان حالاتها كالتالي:

أ- دول متقدمة نسبيا:

مثل الشيلي، الأرجنتين والأروغواي، حيث تعتبر أكثر تقدما من المكسيك، وبدأت تنميتها الاقتصادية منذ الثلاثينات، وبلغ الدخل الفردي بها في المتوسط 6600 $ ووصل في الأرجنتين حدود 9000 $، وتصنف هذه الدول الثلاث في المراتب 34، 39 و40 عالميا حسب مقياس الأمم المتحدة للتنمية البشرية IDH، وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي بالشيلي هو من أكبر المعدلات عالميا حيث وصل إلى 8 % ما بين 1985–1996.

أما جزر الكاريبي فهي تتميز بوضعية جيدة في معظمها، حيث أن الأغلبية من هذه الجزر يفوق مؤشر IDH بها 0,800، وترتكز ثروتها على ثلاث دعائم:

- السياحة (نظرا لقربها من الولايات المتحدة الأمريكية)
- الخدمات المالية، حيث تعتبر مناطق عديدة منها مثل La Bahamas، Les Burmudes جنات ضريبية محبذة للعديد من المؤسسات التي تقصدها وتتمركز بها.
- حركة المخدرات .

ب – الدول الصناعية الجديدة:

ومنها المكسيك التي وبسبب قربها من الولايات المتحدة الأمريكية وانتمائها إلى جمعية التبادل الحر لشمال أمريكا ALENA أصبحت دولة صناعية تحتل الترتيب 50 عالميا في مقياس IDH (0.786)، بدخل فردي يصل 3700$

[1] Danny M . leipziger , op. cit , p:29.
[2] .Les Espaces Nord et sud américains , ENCARTA 2006 , op .cit .
[3] Rymond Lim , op .cit , P:38

سنويا، رغم النمو السكاني المرتفع (2.2 %)، ورغم أن 3.4% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر.

أما كولومبيا، فنزويلا والبرازيل فقد اعتبرت كدول صناعية جديدة (NPI)، حيث بادرت بتنمية مرتكزة على صادرات من الموارد الطبيعية :

- فكولومبيا هي ثاني منتج عالمي للقهوة.
- فنزويلا هي سادس منتج عالمي للبترول
- البرازيل هي أول دولة منتجة للقهوة وقصب السكر والحمضيات عالميا، وثاني دولة منتجة للصوجة (SOJA) والبقري (Bovins) عالميا، وثالث دولة عالميا في إنتاج الذرة الصفراء (Mais)، والرابعة في إنتاج الكاوكاو.

وقد تمكنت هذه الدول الثلاث من إنشاء صناعات قوية رائدة في العالم الثالث حيث تعتبر البرازيل أول قوة صناعية في أمريكا اللاتينية متبوعة بالمكسيك وفنزويلا ثم الأرجنتين.

وبلغ الناتج الفردي الخام المتوسط في مجموعها 3500 $ سنويا، أما مؤشر التنمية البشرية IDH فقد بلغ 0,739 بالبرازيل ، 0,792 بفنزويلا ، مما سمح بتصنيفهما في المرتبتين 50 و 80 عالميا.

ج – الدول الفقيرة:

تعتبر الباقي من دول أمريكا اللاتينية من أكثر المناطق فقرا في العالم:

- فالإكوادور، البيرو، وبوليفيا تتميز بصناعات متخلفة، حيث أن ناتج صناعات هذه الأربع دول مجتمعة أقل من إنتاج فنزويلا وحدها، وقد رتبت بوليفيا في المرتبة 112 حسب مقياس IDH.
- وبين دول الكاريبي نجد بعض الدول ذات خصوصية مثل:
  - كوبا التي حكمت منذ 1959 بنظام ديكتاتوري، ورغم أن معدل التعليم بها وصل 95% مما سمح لها باحتلال المرتبة 58 عالميا حسب مقياس IDH، إلا أن اقتصادها ظل أقل تقدما و لم يتجاوز معدل الدخل الفردي الخام بها 1560 $.
  - هايتي: وهي الأكثر كارثية والدولة الأفقر في أمريكا اللاتينية حيث تحتل المرتبة 152 حسب مقياس IDH (0,432) من بين 174 عالميا، ولا يصل الدخل الفردي فيها إلى 400 $،كما أن توقع الحياة فيها ضعيف (55 سنة)، ونسبة 60% من قوتها العاملة عاطلة.[1]

3- دول إفريقيا

تعتبر إفريقيا القارة الأكثر فقرا في الكون حيث تعاني الاقتصاديات الإفريقية من تأخر معتبر يمكن الإشارة إليه ببعض الأرقام:

- من بين الـــ 20 دولة الأضعف دخلا عالميا، نجد 18 دولة منها إفريقية
- تمثل إفريقيا 10% من سكان العالم ولكنها لا تنتج سوى 1,6 % من الثروة العالمية، أي أدنى قليلا من إسبانيا وحدها.

1 . Les Espaces Nord et sud Américains , ENCARTA 2006 , op.cit .

- توقع حياة ضعيف (42 سنة بأثيوبيا، 36 سنة بمالاوي مقارنة بـــ 78 سنة في فرنسا)
- يطال سوء التغذية جزءا كبيرا من إفريقيا السوداء، و لم يتوقف الإنتاج الغذائي عن الانخفاض منذ 30 سنة.
- يعيش أكثر من 300 مليون إفريقي بأقل من دولار واحد في اليوم، وبين كل شعوب العالم فإن أكبر نسبة من الفقراء (48 %) تعيش في إفريقيا.[1]
- شروط صحية متدهورة: ندرة المستشفيات، غلاء الأدوية، 70% من أمراض السيدا في العالم موجودة في إفريقيا، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم I-3: السيدا في العالم حسب المناطـــق

	عدد الحاملين للفيروس	الحالات الجديدة في 2004	وفيات 2004
إفريقيا جنوب الصحراء	25,4 مليون	3,1 مليون	2,3 مليون
آسيـــــــــــا	8,2 مليون	1,2 مليون	540.000
أمريكا اللاتينية	1,7 مليون	240.000	95.000
أمريكا الشمالية / أوروبا الغربية والوسطى	1,6 مليون	64.000	23.000
أروبا الشرقية وآسيا الوسطى	1,4 مليون	210.000	60.000
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	540.000	92.000	28.000
الكاريبي	440.000	53.000	36.000
استراليا	35.000	5.000	700
المجموع	39,4 مليون	4,9 مليون	3,1 مليون

***Source** : Finance & Développement, FMI , Volume 42, n°3, Sept 2005, P :2*

وكما يتضح من الجدول فإن إفريقيا جنوب الصحراء تشكل بؤرة الكارثة في فيروس نقص المناعة، حيث ارتفعت بها معدلات الإصابة بين النساء بشكل أكبر من الرجال (57% من حالات الإصابة تخص نساء)، وقد أدى هذا إلى احتلال بلدان هذه المنطقة مراتب دنيا في دليل التنمية البشرية لسنة 2006 بسبب انخفاض العمر المتوقع للحياة بعد الولادة، ويشهد حاليا 18 بلدا منها انخفاضا في دليل التنمية البشرية عن سنة 1990.[2]

وليست كل دول إفريقيا فقيرة :

- فدول إفريقيا الشمالية بلغ بها مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية مستويات مرتفعة (0.806 في ليبيا، 0.744 في تونس) بالرغم من أنها ليست كلها دولا مصدرة للمحروقات، فالمغرب وتونس مثلا تملكان اقتصادا متنوعا نسبيا رغم هيمنة بعض القطاعات كالسياحة والملابس الجاهزة.

[1] Saleh M.Nsouli et autres, op. cit. p : 2

[2] انظر تقرير التنمية البشرية لسنة 2006.

- كما أن دول إفريقيا الجنوبية تمكنت من تحقيق نمو طبيعي وانفتاح تجاري كبير على الاستثمارات الأجنبية، وهي تعتبر اليوم أفضل الدول الإفريقية مكانة.

وعلى الرغم من كل ما يلاحظ من تدهور اقتصادي في القارة السمراء إلا أنها تمتلك مقومات انطلاق اقتصادي مستقبلي جد ممكن من خلال ما تمتلكه من ثروات معتبرة، كالأراضي العربية غير المستغلة، والثروات الباطنية من المحروقات والحديد والنحاس والماس والذهب الذي تعتبر إفريقيا الجنوبية أول منتج عالمي له. وأيضا من خلال ما تحقق من نمو بلغ 5 % ما بين 1998-2000 بكل من مدغشقر، الكامرون، البنين، مصر...

وتشير الإحصائيات إلى أن إفريقيا تزخر باحتياطات كبيرة من الثروات المعدنية التالية:[1]

- الماس 96 % من احتياطات العالم
- خام الكروم 90 % من احتياطات العالم
- الكوبالت 50 % من احتياطات العالم
- الفوسفات 50 % من احتياطات العالم
- المنجنيز 55 % من احتياطات العالم
- البوكسيت 40 % من احتياطات العالم
- اليورانيوم 30 % من احتياطات العالم
- النحاس 20 % من احتياطات العالم
- الكهرباء 20 % من موارد القوة الكهربائية المائية في العالم

كما أن إفريقيا تساهـــم بـــ :

- 72 % من إنتاج العالم من الكوبالت
- 50 % من صادرات العالم من البترول
- 36 % من إنتاج العالم من خام المنجنيز
- 70 % من إنتاج العالم من الكاكاو
- 35 % من إنتاج العالم من خام الكروم
- ثلث إنتاج العالم من البـــن
- 28 % من إنتاج العالم من الفوسفات
- 22 % من إنتاج العالم من النحاس
- 10 % من إنتاج العالم من الحديد
- 7 % من إنتاج العالم من البوكسيت

المطلب الرابع: التحول إلى اقتصاد السوق ومسيرة الإصلاحات الاقتصادية

لقد كان للاستعمار الذي نفذته الدول الرأسمالية في عصور ماضية أثر سلبي بارز على الدول النامية تجسد في التخلف الذي لحق بها، وتبعا لذلك فقد وجدت غالبية هذه الدول نفسها أمام وضعية صعبة تختلف عن تلك التي عرفتها البلدان المتقدمة في مرحلة انطلاقها الاقتصادي، واختارت معظمها نهجا معاديا لمبادىء الرأسمالية في بداياتها التنموية. غير أنه وتحت ضغط الظروف الداخلية بسبب ضعف أداء السياسات التنموية المنتهجة، والظروف الخارجية متمثلة في العولمة التي باتت تشكل في حقيقتها طورا من أطوار انتشار وتعميم النظام الرأسمالي بصفة واسعة، وجدت هذه البلدان نفسها مضطرة إلى التوجه إلى اقتصاد السوق، والمرور بجملة الإصلاحات التي يفرضها هذا التوجه.

1- التحول إلى اقتصاد السوق

أدت المشاكل التنموية التي أنتجها التخطيط الموجه للاقتصاد إلى شروع البلدان النامية (لاسيما الإفريقية منها) في اتخاذ إصلاحات عديدة بدأت بإزالة الرقابة على معدلات التبادل وتدفق الخدمات، الأمر الذي أجبر السلطات العموميـــة

[1] مجلة دراسات اقتصادية الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية، جمعية ابن خلدون العلمية، الجزائر، العدد 1 ، 1999، ص:205.

على التقليل من العجز ومن الإصدار النقدي بغية اجتناب هروب رؤوس الأموال.

ولقد كان لتجربة الصين وفيتنام في الانتقال المتدرج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق نتائج إيجابية في كلا البلدين، حيث ارتفع الناتج الوطني الخام في الصين بسبة 9 % في السنة، وتجاوز في فيتنام نسبة 7% في السنة للفترة من 1992 إلى 1994. إن هذا الانتقال المتدرج إلى اقتصاد السوق يمكن أن يعطي نتائج إيجابية في البلدان النامية التي تتميز اقتصادياتها بوجود عناصر من نظام السوق فيها، ونادرا ما نجد أن الاقتصاد تهيمن عليه المؤسسات الحكومية بالكامل. [1]

وفي سنوات التسعينيات طبقت مختلف دول العالم سياسات مطابقة لمحتوى اتفاقية واشنطن التي تضمنت الإجراءات التي اعتبرها أغلب اقتصاديي البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لازمة لإخراج دول أمريكا اللاتينية من التخلف:

- ففي أوربا والاتحاد السوفياتي سابقا طبقت إصلاحات السوق كبديل عن الاشتراكية
- وعملت دول أمريكا اللاتينية على استقرار اقتصادياتها من خلال محاربة التضخم الجامح وزيادة انفتاح أسواقها على التجارة الخارجية ورؤوس الأموال الأجنبية، وأيضا من خلال خوصصة المؤسسات العمومية.
- وفي آسيا والهند تم التخلي عن التخطيط المركزي وأعلنت إصلاحات واسعة، بينما واصلت الصين سيرها نحو اقتصاد السوق.
- وفي إفريقيا طبقت دول كأوغندا وغانا وتانزانيا إجراءات الخوصصة مقللة من مجال تدخل القطاع العام وأيضا شرعت في تحرير التبادلات.

إذن تميزت فترة التسعينيات بإصلاحات فريدة في التاريخ الاقتصادي المعاصر، وتوضح العالم الجديد السائر في طريق النمو، مع اقتصاديات أكثر انفتاحا وأكثر تنافسية، ومعدلات تضخم جد منخفضة، وقطاعات عمومية أقل اتساعا، والتوجه نحو اعتماد ميكانيزمات السوق في عمل القطاع المالي. ولم تكن الإصلاحات اقتصادية فقط، ففي هذه العشرية انتقل عدد الديمقراطيات من 60 إلى 100، ولم تتوقف مؤشرات التقدم الاجتماعي عن التحسن (التعليم الأساسي، الصحة العمومية...)، ولقد دفعت هذه المؤشرات الاقتصادية إلى الاعتقاد أن الدول النامية سيمكنها استدراك العشرية الضائعة (سنوات الثمانينات)، والانطلاق في تحقيق نمو اقتصادي مستمر ومستقر.

وكانت النتائج تفوق التوقعات إيجابا وسلبا، ففي بعض الدول كآسيا الشرقية، الصين والهند (هذان البلدان اللذان يحويان 40 % من سكان العالم) تحقق بفضل تحرير السوق الداخلي والانفتاح الخارجي نمو لافت مع تقدم صناعي وتراجع للفقر، بالرغم من أن الدولة ظلت متواجدة بقوة، ووجود حماية قوية حتى إلى سنوات التسعينيات.

وفي دول أخرى كانت النتائج غير مشجعة حيث استمرت حلقة التقدم/التراجع في أمريكا اللاتينية، واتسعت حتى إلى مناطق جديدة. وفي أغلب دول الاتحاد السوفياتي سابقا كانت خسائر الانتاج أكثر اتساعا وثقلا مما كان متصورا. ولم تحقق إفريقيا الانطلاق المأمول رغم ومضات الانتعاش الملاحظة في العديد من بلدانها في نهاية التسعينيات.

[1] Malcom Gillis et autres, op. cit. p : 165

2- الخطوط العريضة لبرامج التصحيح الهيكلي

أ- محاور برامج صندوق النقد الدولي:[1]

- الميزانية العامة:
  - زيادة الإيرادات عن طريق السياسة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي، وتحسين أسعار المنتجات وخدمات القطاع العام.
  - تقليص النفقات: عن طريق إلغاء الدعم الحكومي وتقليص الإنفاق الحكومي.
- سياسة سعر الصرف:
  - جعل سعر الصرف حقيقيا.
  - تخفيض سعر الصرف تخفيضا إصلاحيا.
- السياسة النقدية:
  - العجز الخارجي في ميزان المدفوعات هو عرض زائد للنقود يستلزم ضرورة تبني سياسة نقدية متشددة.
  - يهدف التحرير النقدي إلى كبح إقراض الاقتصاد وتحفيز الادخار من خلال آلية معدل الفائدة.

ب- محاور برامج البنك العالمي:

- تحرير التجارة الخارجية:

يرى البنك العالمي أن :

- الحمائية والرقابة على التجارة الخارجية هي استراتيجية فاشلة.
- استراتيجية إحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة من خلال وضع قيود على الواردات هي أداة لعزل الأسواق المحلية عن الدولية مما يخلق تشوهات في الأسعار ويشكل عائقا أمام المنافسة وتحسين الإنتاجية، مع تفويت فرص مسايرة التكنولوجيا والحصول على العملة الصعبة.

والبديل حسب البنك العالمي هو الاندماج في الاقتصاد العالمي والتحرير التجاري والتحول نحوالتصدير، ويقتضي هذا:

* تخفيض قيمة العملة.
* إحلال الرسوم الجمركية بدل القيود الكمية.
* خفض الرسوم على الواردات.
* التخلي عن حماية الصناعات الوطنية.
* السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية.

- الخوصصة: حيث تعتبر الأداة الرئيسية لتقليل دور القطاع العام في الاقتصاد، والتوجه نحو تحرير المبادرات الفردية من كل أشكال التحيز أو الاحتكار.
- الإصلاح النقدي والمصرفي : ويقتضي حسب البنك العالمي:

[1] فيصل ابو طيبة ، أثر التصحيح الهيكلي على المديونية الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، (غ م) ،2004 ، ص:109.

- منح هامش من الحرية للبنوك المركزية وسلطة الإشراف على البنوك التجارية.
- تقوية المراكز المالية للبنوك التجارية وخلق بيئة تنافسية ملائمة.
- فتح المجال للبنوك الخاصة للمساهمة في تحقيق منافسة إيجابية، مما يستلزم ضرورة التحول من الأدوات المباشرة للسياسة النقدية (تقييد سعر الفائدة وسقوف الإقراض، الإقراض الموجه والمباشر والمحدد بأسباب غير تجارية) إلى الأدوات غير المباشرة (الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوح، إعادة الخصم).

- تحرير الأسعار:

ينادي البنك العالمي بتحرير الأسعار وتقييد تدخل الدولة واحتكارها للتسيير والملكية، لأن التدخل الحكومي والوجود القوي للقطاع العام يؤدي إلى تشوهات في الأسعار لا تعكس تكاليف الإنتاج.

وبعد سنوات من الجمود تحرك النمو في الدول الإفريقية شبه الصحراوية ليصل 5.6 % سنة 2004، وهي نتيجة لم تحقق منذ 8 سنوات، وإذا كان التطور السنوي للدخل الفردي الحقيقي في البلدان المذكورة ضعيفا للغاية منذ منتصف السبعينيات إلى سنوات التسعينيات، فإنه ومنذ منتصف التسعينيات تسارع النمو وسجل الدخل الفردي الحقيقي زيادة متوسطة تقدر بـــ 2 % بين 1995 و 1999. [1]

ويرجع هذا التحسن حسب صندوق النقد الدولي إلى عوامل مختلفة، كنقص التضخم، ونقص عجز الميزانية، وزيـــادة الحصيلة الضريبية، والانفتاح على التبادل التجاري، وتجديد الإنتاجية الكلية للعوامل (PGF)، وزيادة الاســـتثمارات بفضل الإصلاحات.

وبالرغم من أن النمو كان متواضعا بالبلدان النامية إلا أنه يبشر بإمكانيات تحقيق تسارع في النمو في المدى القـــصير والمتوسط، ويلاحظ أن هذا التسارع مرتبط بأربعة عوامل:[2]

- التجارة كانت المحرك الرئيسي لهذا التسارع المصحوب بتخفيض في قيمة النقود وارتفاع للصادرات وتحرير للتبادلات.
- تحسن المؤسسات السياسية وارتفاع معدل الديمقراطية
- استقرار مستويات التضخم وعجز الميزانية
- زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (PGF)

3- أهم الانتقادات الموجهة إلى برامج التصحيح الهيكلي

بالرغم من التحسن الملاحظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلدان التي طبقت برامج التصحيح الهيكلي بتوصية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلا أن هذه الإصلاحات لم تمر دون آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة: [3]

* فقد تركزت الإصلاحات على إعطاء الأهمية الكبرى لدور السوق في الاقتصاد والثقة الكاملة في ميكانيزماته لتحقيق التوازن وفقا للفلسفة الليبرالية التي تسهر مؤسسات بروتن وودز على نشرها، والواقع أن الظروف

[1] Catherine Pattillo et autre, Douleurs de croissance, F&D, FMI, volume 43, n°1,mars 2006, p : 32
[2] IBID. pp : 33,34.
[3] فيصل بوطيبة ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 111 ، 112 .

الاقتصادية للبلدان النامية تفتقر لمقومات كفاءة عمل السوق، حيث تعاني من ضعف المؤسسات المالية والنقدية، والدور التدخلي للدولة، والاحتكار، وتأثر السوق بالاعتبارات الاجتماعية ... الخ.

* وبينت التجارب أن التحرير المالي لم يؤت نتائجه المتوقعة بسبب أن الادخار لا يستجيب آنيا في هذه الدول لارتفاع معدلات الفائدة، بل يرتبط أساسا ببنى توزيع الدخول هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاختلالات الخارجية لا يمكن تصحيحها فقط من خلال رفع الصادرات وتقليص الواردات في المدى القصير، وتنويع الهياكل في المدى الطويل، حيث عمليا يصطدم إجراء إعادة التوازن بضعف مرونة الصادرات وصلابة الطلب على الواردات، وبالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة الوطنية لا يعملان إلا على تعميق العجز الخارجي.
* إن تحقيق استقرار على مستوى المؤشرات الكلية في بعض الدول كان على حساب تدهور اجتماعي معتبر من جراء تخفيض الأجور ورفع أسعار المنتجات الأساسية بسبب خفض العملة وإلغاء الدعم، وأدى كل ذلك إلى إضعاف القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع.

من جهة أخرى أدت الخوصصة إلى تسريح عدد هائل من العمال، وأدى رفع تكاليف التمدرس إلى تنامي ظاهرة التسرب المدرسي لاسيما بالأسر الفقيرة.

* إن الظروف السابقة تؤدي على المستوى السياسي إلى ظهور اضطرابات ومظاهرات واسعة وإضرابات متتالية مما يهدد بوقوع الدولة في دوامة من الفوضى السياسية.

4- دروس من إصلاحات التسعينيات

- إن تحرير التجارة الخارجية إجراء هام ولكنه لا يؤتي ثماره إلا إذا رافقته إجراءات أخرى كتشجيع التصدير وعدم كبحه، الأمر الذي يستلزم أن هذا الإجراء هو فرصة وليس ضمانا.
- إن الديمقراطية التي ينتظر أن تجلب إلى السلطة أشخاصا أكفاء، وأن تترجم في سياق تشريعي ملائم ونتائج اقتصادية إيجابية، لن تفلح دون وجود مواطنين لهم حس وطني ودون وجود تعددية سياسية.
- أيضا أظهرت إصلاحات التسعينيات أنه يجب أن تركز الإصلاحات على استقرار النمو وليس فقط على الفعالية، فتلك الإصلاحات تركزت على الاستعمال العقلاني للموارد وليس على تدعيم القدرات التنموية، ففي بداية التسعينيات استهدفت الإصلاحات التجارية في البرازيل تقوية المنافسة والاستعمال الأمثل للموارد أكثر من تطوير القدرات الداخلية، وبالتالي كانت إصلاحات مستعجلة، على عكس الهند حيث كان إصلاح نظام التجارة بشكل يجعل من المؤسسات الوطنية تتقوى وتتهيكل تدريجيا، مما أدى إلى نمو متعاقب وتحقيق تنافسية معدلات التبادل وديناميكية النمو.[1]
- معايير تحقيق النمو حسب البنك العالمي في تقرير التنمية لسنة 1991 كانت تدور حول: الاستقرار الاقتصادي، تخصيص الموارد عن طريق السوق، والانفتاح على التبادلات الدولية، إلا أن هذه المعايير لا يمكن أن تعرف سياسة

[1] Roberto Zagha et autres, Repenser la croissance, F&D, FMI , volume 43 ,n°1, mars 2006, p : 9.

وحيدة، والخطأ المرتكب في التسعينيات هو اعتماد جملة إجراءات جامدة (تقليص عجز الميزانية والتضخم والرسوم الجمركية، خوصصة المؤسسات، تحرير القطاع المالي لأقصى درجة ممكنة)، ولكن ليس هذا هو الاختيار الأفضل لأن هذه الإصلاحات وإن كانت مربحة فإنها تستند إلى تخصيص النمو وليس إلى خلق النمو.

- التطلعات المرتبطة بتحرير حركة الأموال كانت غير قابلة للتحقيق، ومن الدلائل على ذلك أن أكثر المستفيدين من رؤوس الأموال الخاصة تعرضوا لأزمات مالية، والدول التي قيدت دخول رؤوس الأموال لم تتأثر، إذن فالنمو يتطلب على المدى الطويل إجراءات كلية لتقليل أخطار الأزمات المالية.
- درس آخر من إصلاحات التسعينات وهو أن تركيزها على تقليل دور الدولة في الاقتصاد تبين أنه غير ملائم على المدى الطويل، حيث يجب على الدولة الحفاظ على عدد هائل من الأنشطة الأساسية لدعم النمو، كتنظيم المؤسسات ذات المنفعة العامة، ورقابة البنوك، وإقامة الهياكل القاعدية والخدمات الاجتماعية...، و لم يعد تقليص هذه المهام هدفا للسياسات التنموية بل وبالعكس أداة من أدواتها. [1]
- وإذا كان من أحد مسلمات نظرية السوق الحرة هي تلازم التحول إلى اقتصاد السوق بنشوء مجتمع مدني فاعل يعمل على ضمان هذا التحول والدفاع عن أفكار السوق الحرة، إلا أن التطبيقات الواقعية في الدول التي عرفت تحولا من التخطيط الشمولي إلى الرأسمالية أثبتت أن منظمات المجتمع المدني الناشئ في أعقاب اختفاء الحكومات الشمولية تبنت مواقف عدائية تجاه السوق الحرة بسبب الآثار السلبية على الشرائح الاجتماعية الفقيرة، والناجمة عن التسريع في عمليات الانتقال. [2]

[1] Roberto Zagha , op cit, p:11.

[2] محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر، 2004/2003، ص:72

المبحث الرابع: معوقات الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية

يتميز الواقع التنموي بالبلدان النامية بالتأخر وضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تقف العديد من العوائق المختلفة أمام تحقيق انطلاق اقتصادي يدفع بعملية التنمية إلى التجدد والاستمرارية ذاتيا.

وتتنوع هذه العوائق إلى عوائق اقتصادية، عوائق ديمغرافية وسوسيو ثقافية، عوائق مؤسساتية وغيرها، وفيما يلي بيان لأهم هذه المعوقات.

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية الداخلية

من أهم هذه المعوقات:

ـــ ضعف الادخار والاستثمار: ويرجع سبب هذا الضعف أساسا إلى مستويات الدخل الفردي المنخفضة بالعديد من البلدان النامية مما يقلل الحافز على الادخار والاستثمار لدى الأفراد في هذه البلدان، وبينت دراسات أجريت على ثلاث عشريات من 1970 إلى 1993 أن دول منطقة جنوب شرق آسيا حققت معدلات مرتفعة من الادخار والاستثمار وصلت من 30 على 40% من الناتج الداخلي الخام، بينما لم تتجاوز باقي الدول النامية خلال نفس الفترة نسبة 20 %.[1]

– عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج والمتمثلة في مختلف طرق المواصلات ووسائل الاتصال والمولدات الكهربائية والمرافق العامة الضرورية للتنمية. وتشكل استثمارات توفير البنية التحتية إحدى المهام الرئيسية الملقاة على عاتق الحكومات في البلدان النامية من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لإطلاق المبادرات الداخلية واستجلاب الاستثمارات الأجنبية.

– مشكلة النقص في تمويل التنمية والتي تشكل العقبة الأولى أمام كل خطة تنموية تعتزم هذه البلدان انتهاجها، وهي ترجع أساسا إلى انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج بسبب تخلف أساليب الإنتاج المتبعة، وتأخر التقنيات التكنولوجية المستخدمة، مع ضعف تأهيل اليد العاملة وسوء توزيعها على القطاعات الإنتاجية.

– انخفاض مستوى الدخل الفردي وهو ما ينعكس سلبا على ميادين شتى كانخفاض مستوى التعليم والتغذية والرعاية الصحية ...الخ

– التخصص في تصدير المواد الأولية (كالبترول والمعادن)، وهذا التخصص لا يتطلب أي تنمية للاقتصاد من أجل تحقيقه، حيث يكفي مثلا دعوة شركات متعددة الجنسيات للعمل في حقل استخراج البترول. وكذلك فإن من أحسن معايير قياس التنمية معرفة حصة المنتجات المصنعة في الصادرات لأن هذا المؤشر يقيس التنافسية بين الدول. ولذلك نجد اليوم أن أهم ميزة للدول الصناعية (فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ...) هي قدرتها على تصدير أكبر كميات من المنتجات الصناعية.[2]

---

[1] Jean – Claude Berthélemy et Aristomène Varoudakis, Quelles politiques pour un décollage économique, OCDE, cahier de politique économique n°12, site : http://ideas.repec.org/p/oec/devaab/12-fr.html. (12/04/2006)

[2] -Frèderic Teulon, op .cit , p :184

- عدم تلبية الحاجات الأساسية للسكان :

كما قال فرانسوا بيرو F. Perroux ((التنمية هي تغذية الإنسان ، العناية به وتثقيفه)) . ويشير الواقع الإحصائي إلى أن الفرد بالبلدان النامية يعاني من نقص شديد في الجوانب الضرورية لحياة عادية فقط ، ويمكن الإشارة إلى أهم جوانب هذا النقص كالتالي :

أ ــ الفاقة الغذائية :

وهي تعتبر الشكل الأكثر وضوحا للفقر ، وإذا كانت الدراسات تشير إلى أن الفرد الذي يعيش في وسط معتدل ويقوم بنشاط عضلي عادي يحتاج من الغذاء إلى 2400 كالوري في اليوم ، وتقدر العتبة الدنيا لبقائه على قيد الحياة بـــ 1500 كالوري في اليوم شريطة بقائه خاملا دون ممارسة أي جهد عضلي ، فإن المواطن في الموزنبيق يحصل في اليوم على 1600 كالوري فقط مقابل 3450 كالوري في اليوم للفرد في دولة السويد ! [1]

ويضاف إلى مشكل الفاقة الغذائية مشكل آخر في دول العالم الثالث وهو سوء التغذية حيث أن النظام الغذائي غير متوازن وغير ملائم لشروط حياة الفرد الطبيعية .

ب ــ المشكلة الصحية :

تتميز الدول النامية بمعدل وفيات أطفال مرتفع (بلغ في الموزنبيق نسبة 139% مقارنة بـــ 7%بالسويد) ، وأمل حياة منخفض يقل عن 50 عاما في كثير منها (مقارنة بـــ 76 عاما في البلدان الصناعية المتقدمة عام 1990)[2] .

كما تتميز بمعدل أمراض جد مرتفع (وهو يقاس بنسبة الأشخاص المرضى إلى مجموع السكان) حيث تنتشر في بعض هذه البلدان أمراض اختفت تقريبا بالدول الغربية مثل الكوليرا ، التتانيك ، السل ، إضافة إلى مرض السيدا الذي أشرنا إليه سابقا . وترجع أسباب هذا الأمر إلى ضعف الرعاية الصحية والخدمات الطبية وتركزها بشكل كبير في المدن على حساب الأرياف غالبا .

ج ــ مشكلة التعليم :

يعتبر التعليم ركيزة هامة للتنمية لأنه أساس اكتساب المعارف العصرية ، ولذلك فإن ضعفه يعد عائقا من عوائق تحقيق انطلاق اقتصادي في أي بلد كان . وإذا كان المعدل الخام لتسجيل الأشخاص في الثانوي يقدر في اليابان بـــ 98% فإنه لا يتجاوز 4% في تنزانيا ! . وبالرغم من النفقات الكبيرة التي تخصصها البلدان النامية لميدان التعليم فإن الفرد في هذه الدول لا يحصل سوى على 18/1 مما يحصل عليه الفرد في الدول المتقدمة من الإنفاق على التعليم ، علاوة على الاختلاف في نوعية التعليم وكفاءة النظام التعليمي .[3]

وفي القرن 20 تضاعف معدل الأمية 3 مرات بالبلدان النامية ، ولاتزال نسبة كبيرة من الأطفال لم تلتحق بالمدارس الابتدائية ، و نسبة كبيرة من الملتحقين يتسربون قبل إنهاء المستوى الابتدائي حيث يشير تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم لسنة 2006 أنه من بين كل 5 أطفال في البلدان النامية يتسرب طفل واحد قبل إكمال

---

[1] المرجع السابق ، ص:185.
[2] مصطفى زروني ، مرجع سابق، ص:19.
[3] نفس المرجع ، ص:20.

المرحلة الابتدائية ، ولا ينتقل من الابتدائي إلى الثانوي سوى نسبة تقل عن نصف الأطفال، كما يوجد 37 بلدا تقل معدلات الالتحاق فيها بالثانوية عن 40% منها 26 بلدا في إفريقيا جنوب الصحراء، هذا مع انتشار عمالة الأطفال حيث يدخلون في سن مبكرة إلى قطاع العمل بدافع الظروف المعيشية الصعبة .

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية الخارجية

1. المديونية الخارجية :

وهي تشكل عائقا كبيرا أمام التنمية حيث بلغت في مجموع البلدان النامية 350 مليار $ عام 1977 ، ثم تضاعفت حتى عام 1982 وبلغت حوالي 1000 مليار $ عام 1986 ، وشكلت حصة أمريكا اللاتينية وحدها منها 45% وإفريقيا 29 % وآسيا 26% [1]

2. ضعف وعدم كفاية الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

حيث تظل الدول الصناعية هي الأكثر استحواذا على هذه الاستثمارات ، بينما تظل الدول النامية الأقل نصيبا منها حيث انتقلت حصتها من هذه الاستثمارات خلال 17 عاما (من عام 1980 إلى 1997) من 26% إلى 37% فقط [2].

3. تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالح هذه الدول :

لقد عملت الدول المتقدمة على استخدام قوتها في توجيه شروط التجارة ومعدلات التبادل الدولية (التي تقاس بـــ (الرقم القياسي لأسعار الصادرات/ الرقم القياسي لأسعار الواردات) لصالحها على حساب الدول النامية .

فنظرا لتخصص هذه الأخيرة في تصدير المواد الأولية ، وتبعا لظروف الطلب العالمي على هذه المواد فإن أسعارها تنخفض في فترات الانكماش وترتفع في فترات الرواج العالمية ، ولقد كانت محصلة تقلبات الطلب العالمي في الأجل الطويل ـــ بصفة عامة ـــ في غير صالح البلدان النامية حيث أن أسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها هذه البلدان كانت أرفع غالبا من أسعار المنتجات الأولية التي تصدرها مما جسد التدهور في شروط التجارة لغير صالحها .

تجدر الإشارة إلى أن الدول المتقدمة تتحمل نصيبا وافرا من تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي حيث أنها انتهجت سياسة فرض تعاريف جمركية منخفضة على واردتها من المواد الخام مقابل فرضها تعاريف جمركية عالية على السلع المصنعة التي تستوردها من الخارج مما يشكل عرقلة للسلع الصناعية المصدرة من الدول النامية، وبالتالي لا تجد طريقها إلى أسواق الدول المتقدمة ولا مكانا لها في الأسواق المحلية الضيقة .

وتشير الإحصائيات إلى أن التدهور في شروط التجارة الدولية بالنسبة للدول النامية قدر خلال النصف الأول من القرن العشرين بحوالي 33% مقابل 20% خلال الخمسينيات

[1] -Gabriel WACKER MANN , op. cit ; P:214

[2] -Padma Mallam Paly et autre , l'investissement direct étranger dans les Pays en développement, Finance et Développement, FMI,Volume 36, n° 1, mars1999 , pp:34-35 .

المطلب الثالث: المعوقات السوسيوثقافية

1.الانفجار السكاني وكبح النمو الاقتصادي:

1-1) تضارب الآراء حول أثر النمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي:

إن أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية ليس حديثا في الفكر الاقتصادي، حيث أكد مالتيس قديما على هذه المشكلة، ووصل به الأمر إلى حد المطالبة بإزالة الإعانات العمومية للفقراء، لأنها – حسبه– لا تساهم إلا في تضاعف أعداد السكان.

إلا أن الطرح المالتيسي عرف عدة انتقادات :

- فقد اعتبر Simon Kuznets في كتابه "النمو والهياكل الاقتصادية" الصادر سنة 1966 أن النمو الاقتصادي المعاصر هو نتيجة للنمو المتزايد للسكان وللدخل الفردي معا، وبالتالي فإن الدول التي عرفت ثورة صناعية لم تقع في الفخ المالتيسي، حيث أن النمو الديمغرافي شجع نموها الاقتصادي.
- ويرى البعض أن طرح الفكر الغربي للانفجار السكاني كمشكلة رئيسية لتخلف البلدان النامية، يهدف إلى تغطية الدور التاريخي للاستعمار في تعميق تخلف هذه البلدان من خلال إقناع دول العالم الثالث بأن شعوبها هي المسؤولة عن فقرها لأن تكاثرها يعطل التنمية ويجلب إليها الشقاء، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن النظرة الخاطئة في هذا الفكر تكمن في اعتبار التكاثر السكاني وكأنه عملية بيولوجية محضة، في حين أن لهذه المشكلة علاقة وثيقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار التزايد السكاني خاصية لشعوب العالم الثالث، إذ نجد أن أوروبا مثلا في القرن الثامن عشر تزايد عدد سكانها أضعاف التزايد الحالي لسكن العالم النامي، و لم يخلق هذا الوضع أية مشكلة بل اعتبر حينها عنصرا من عناصر القوة[1].
- وفي بداية القرن 18 كانت فرنسا تحوي عددا من السكان يفوق ثلاث مرات سكان بريطانيا، إلا أنه في خلال العقدين التاليين نجحت بريطانيا في الحفاظ على تقدمها في مجال الدخل الفردي، مع ملاحظة تزايد أعداد سكانها حتى جاوزوا عدد سكان فرنسا، ولو اتبعنا الطرح المالتيسي لحكمنا أن التزايد السكاني ببريطانيا سيعوق نموها الاقتصادي.[2]
- بعض الدراسات أكدت عدم وجود أثر سلبي واضح للنمو السكاني على النمو الاقتصادي، مثل دراسات Sauvy (1972)، Kuznets (1971)، Easterlin (1967) .
- وفي رأي Boserup فإن ظهور الصعوبات المرتبطة بالنمو الديمغرافي يعتبر المحفز للتقدم التقني.

ورغم ما اعترى تحليل مالتيس من انتقادات إلا أنه وابتداء من سنوات الأربعينات والخمسينات أدت الخصوبة المرتفعة إلى ظهور"مالتيسية جديدة " تجعل من التغير الديمغرافي سببا من أسباب التخلف، وأصبح الكبح الديمغرافي هدفا رئيسيا للتنمية في دول الجنوب.[3]

---

[1]- ابراهيم مشورب، التخلف والتنمية، دار المنهل اللبناني-مكتبة راس النبع، بيروت، 2002, ص ص: 45-48.

[2] FREDERIC Teulon . op. cit. p :248.

[3] Bernard CORNEVIN, op. cit. pp:74-75.

ولابد من الإشارة إلى أن نمط النمو السكاني الذي تصوره "مالتيس" يختلف عن "الانفجار السكاني" الحاصل في الدول النامية، فمالتيس يرى أن ارتفاع الدخل الفردي يؤدي إلى الزيادة السكانية، بينما واقع هذه الدول يبين أنها تعاني من أزمة انفجار سكاني قبل أن يحدث بها أي ارتفاع يذكر في الدخل الفردي، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الشديد في معدلات الوفيات بسبب التحسن العام في أساليب الرعاية الصحية.[1]

ومن هنا نخلص إلى ملاحظة هامة وهي أن الدول النامية في انطلاقها الاقتصادي تواجه حالة مخالفة لما وقع في الثورة الصناعية بأوروبا، فهي تبدأ تنميتها وهي محملة بأعباء ضخمة لم تعرفها الدول الأوروبية في عملية انطلاقها الاقتصادي

1-2) الشرك السكاني واعتبارات كبحه للنمو الاقتصادي:

إن اعتبار النمو الديمغرافي السريع كبحا للنمو الاقتصادي بالعالم الثالث يرجع إلى النظرة المؤسسة على أن ارتفاع عدد السكان يخفض نصيب الفرد من الدخل الإجمالي وبالتالي ينخفض الدخل الإجمالي نفسه بسبب انخفاض حجم الادخار ومن ثم الاستثمار.[2] ويطلق على هذه الحالة اسم ((الشرك السكاني)) أو ((المصيدة السكانية)) التي يراها كثير من الاقتصاديين سبب تخلف البلدان النامية، ويمكن توضيحها بالشكل التالي:

الشكل رقم I-3 : الشرك السكاني

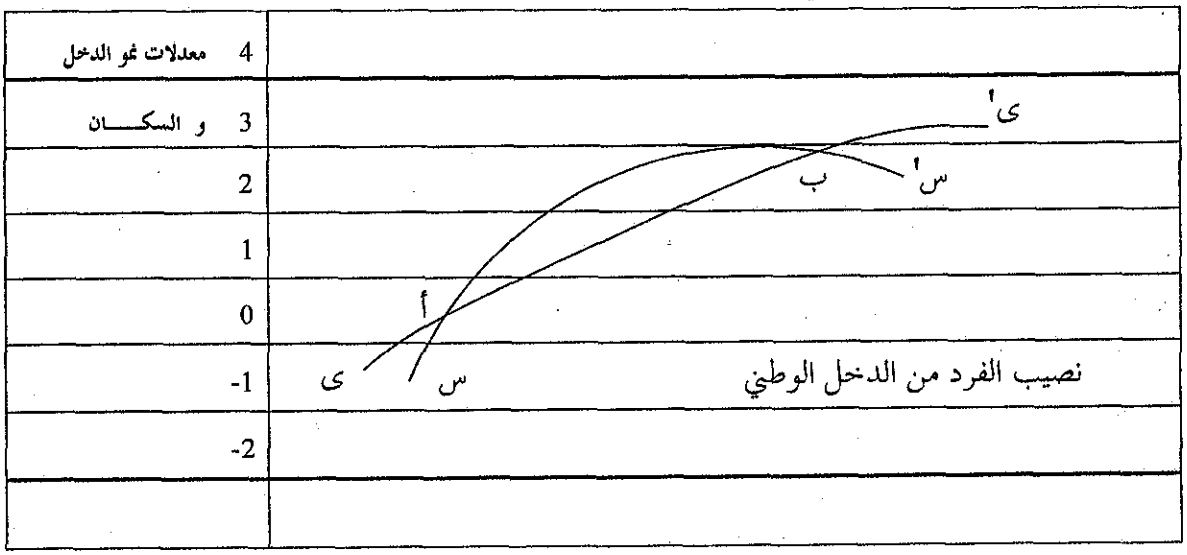

المصدر : محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 112.

❖ فالمنحنى (س س') يمثل العلاقة بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان ونميز فيه ثلاثة أجزاء:

- عند المستويات المنخفضة للدخل (مستويات تغذية وصحة ضعيفة جدا) يرتفع معدل الوفيات بشدة فيتناقص عدد السكان.
- بارتفاع الدخل ينقص معدل الوفيات فيزداد بالتالي عدد السكان ليبلغ ذروة قصوى 3 %.
- بعد هذه الذروة يهبط معدل نمو السكان عند مستويات مرتفعة جدا من الدخل بسبب انخفاض معدل المواليد.

---

[1] عمرو محيي الدين ، مرجع سابق ، ص ص:61-62.

2 محمد عبد العزيز عجمية و آخر، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية،2001، ص:110

❖ أما المنحنى (ى ى') فيبين العلاقة بين معدل الادخار ومعدل نمو الدخل الوطني :

- فعند المستويات المنخفضة للدخل الفردي يكون معدل النمو منعدما أو سالبا.
- يتزايد معدل نمو الدخل الفردي حتى يصل إلى حد أقصى وذلك عندما يصل معدل الادخار إلى حد أقصى. وتمثل النقطة أ وضع " المصيدة السكانية " وشرحها كالتالي:

- عند ارتفاع الدخل الفردي بمعدل صغير عن مستوى النقطة أ فإنه سيزداد الادخار ويزيد معدل نمو الدخل الوطني، ولكن بالمقابل يرتفع معدل النمو السكاني كثيرا بسبب انخفاض الوفيات. ويترتب عن ذلك نقصان الدخل الفردي إلى أسفل مرة ثانية حتى المستوى المناظر للنقطة أ حيث ينمو الدخل الوطني والسكان بنفس المعدل، وبالتالي تمثل النقطة أ نقطة توازن مستقر.
- لا يمكن أن ينخفض الدخل الفردي عن النقطة أ لأنه حينها يكون معدل نمو السكان أقل من معدل نمو الدخل الوطني مما يزيد من الدخل الفردي ويدفعه مرة أخرى إلى مستوى النقطة أ .
- عند النقطة ب نجد أن القوى التي تعمل على رفع مستوى الدخل الفردي أقوى من تلك التي تعمل على خفضه وحينها يكون الاقتصاد قد وصل إلى وضع تتحقق فيه عملية إنماء متجددة ذاتيا[1].

إن خطر المشكلة السكانية في بلدان العالم النامي يكمن في آثارها المختلفة على جوانب التنمية :

❖ فالنسبة الكبيرة من الزيادة في عدد السكان تقع في فئة الأعمار غير المنتجة (أقل من 15 سنة) وبذلك فإن هذه الفئة التي لا تشارك في الإنتاج تشكل عبئا على الفئة المنتجة، وبدلا من أن يؤدي الناتج الوطني إلى رفع مستويات المعيشة فإنه يستخدم في إعالة الأعداد المتزايدة من الأطفال (*). وتخصص البلدان النامية نفقات كبيرة من ناتجها الداخلي الخام لتوفير الحاجات الأساسية من غذاء وتربية وتعليم لهذه الفئة من الأطفال، ولكن هذه النفقات بغير عائد اقتصادي بسبب ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة عشر حيث يدركهم الموت قبل بلوغ سن الإنتاج وتعويض ما أنفق عليهم[2].

إلا أنه بالجهة المقابلة وحسب الإحصائيات، فإن سكان العالم اليوم يقدرون بـــ 6,5 مليار نسمة، يتزايدون بمقدار 76 مليون نسمة سنويا، ويتوقع أن يبلغوا 9,1 مليار نسمة عام 2050 ! إن هذا التزايد سيخص أساسا الدول النامية حيث سيتزايد سكانها أسرع خمس مرات من تزايد سكان الدول المتقدمة، وسيصحب هذه الزيادة تغيرات عميقة في هيكل الأعمار، ويتوقع أن تنتقل نسبة المسنين (أكثر من 60 سنة) بالدول النامية من 8% حاليا إلى 20% في آفاق 2050[3]، وهو ما يعني أن هذه الدول في المستقبل غير البعيد ليست في منأى عن الشيخوخة التي تطال الدول المتقدمة اليوم.

❖ من آثار النمو الديمغرافي أيضا زيادة التمدن. فمنذ الخمسينيات من القرن الماضي عرفـــت الدول الناميـــة والمتقدمة على حد سواء هجرة جماعية من الريف إلى المدينة، حيث انتقل عدد سكان المدن في الدول النامية من 18 إلى 44%، وحسب دراسة حديثة للأمم المتحدة فإن نقطة التوازن ستتجاوز عام 2007 على المستوى العالمي

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية وآخر ، مرجع سابق ، ص ص: 113- 114 .

(*) تسمى هذه الحالة في الاقتصاد بارتفاع نسبة الإعالة وهي تساوي (عدد افراد المجتمع أقل من 15 سنة + عدد الأفراد الأكثر من 60 سنة) / (عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين أكثر من 15 سنة وأقل من 60 سنة)

[2]- كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 ، ص ص: 29-30 .

[3] Finance et Développement, FMI, v.43,n° 3, sept 2006 , p.p : 1,9.

وستكون أغلبية السكان متوطنة في المدن، كما يتوقع أن يتزايد عدد سكان المدن بـــ 1,8 % سنويا بيـــن 2000 و2030، وأن يرتفع عدد المتمدنين من 3 مليار عام 2005 إلى 5 مليار آفاق 2030.[1]

❖ من الآثار أيضا تزايد الهجرة نحو البلدان المتقدمة، وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للدول الناميـــة (لاسيما هجرة الكفاءات)، وقد استقبلت الدول الصناعية 2,6 مليون مهاجر سنويا ما بين 1990 و 2000 نصفهم قادم من أمريكا الجنوبية. وتعتبر آسيا المصدر الرئيسي للهجرة بـــ 1,5 مليون سنويا، تليها أمريكا اللاتينية بـــ 0,8 مليون سنويا، ثم إفريقيا بـــ 0,3 مليون سنويا.

2 ـــ المعوقات الاجتماعية والثقافية:

توجد العديد من المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تقف في وجه تحقيق الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، نشير إلى بعضها فيما يلي:

- التقاليد غير الملائمة للتنمية، كالوقوف ضد تعليم البنات وحرمان المرأة في الكثير من البلدان النامية من المشاركة الفعالة في عملية التنمية.
- انتشار الخرافات والإيمان بها مما يقتل المبادرة لدى أفراد المجتمع.
- الانحرافات والممارسات اللاأخلاقية (السرقة ، الرشوة ،...)
- جانب الأفكار والقيم: فالتخلف في البلدان النامية وعدم قدرتها على تحقيق انطلاق اقتصادي يرجع بصفة أساسية للممارسات المنتشرة في مجتمعاتها وأسلوب تفكير الأفراد فيها، حيث أن هذه المجتمعات المتخلفة تدخل القرن الحادي والعشرين بأفكار القرون الماضية وأساليبها، وطالما أن الظروف سواء كانت داخلية أو دولية هي في تطور دائم فإن أفكار وأساليب مواجهة تلك الظروف يجب أن تتطور أيضا.[2]

المطلب الرابع: معوقات أخرى

1- المعوقات المؤسساتية:

ونذكـــر من هـــذه المعوقـــات:

- عدم توفر الأمن والاستقرار في كثير من البلدان النامية مما يشكل معرقلا أساسيا للاستثمار.
- ضعف اللامركزية وضآلة الوسائل المتوفرة للجماعات المحلية والتي لا تفي بمتطلبات تنفيذ خطة التنمية المحلية.
- غياب الترشيد الاقتصادي والمترجم في سوء تخصيص الموارد، مع انتشار الرشوة والتهريب.
- غياب احترام القوانين .
- ضعف الجهاز الإداري عن مواكبة السياسات التنموية .
- عدم ملاءمة البيئة السياسية، وضعفها عن إدارة التنمية بشكل يقلل من ردود الأفعال الاجتماعية ويخلق جوا ديمقراطيا ملائما.

---

[1]- المرجع السابق ، ص ص : 10، 15.

[2]- سعد طه علام ، التنمية والدولة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003 ، ص:9.

- ضعف الإرادة السياسية لمتخذي القرار في البلدان النامية، هذه الإرادة التي تعتبر حاسمة في جعل التطور الاقتصادي والاجتماعي هو المحدد لنوعية السياسات الواجب اتخاذها لاغتنام فرص النجاح في طريق اللحاق بركب الاقتصاديات المتطورة.

2- المعوقات التاريخية:

وتعود إلى الاستعمار الذي طال الكثير من البلدان النامية وعمل على نهب خيراتها وتكريس تبعيتها له حتى بعد الاستقلال بسنوات طويلة.

3- المعوقات التكنولوجية:

حيث تعرف بلدان العالم الثالث تخلفا كبيرا في مجال الحصول على التكنولوجيا المتطورة واستعمالها مما يضعف من قدرة صناعاتها المحلية على خلق قيمة مضافة مرتفعة.

خلاصة الفصل الأول

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نوضح الإطار المفاهيمي لموضوع البحث، وذلك بالبدء ببيان ما نقصده من مفهوم الانطلاق الاقتصادي كعملية تفاعلية متكاملة، تختلف عن طرح روستو الذي اعتبر مرحلة الانطلاق الاقتصادي مرحلة طبيعية حتمية، تمر بها الدول على فترات مختلفة ضمن السايق الخطي لعملية التنمية.

ثم تطرقنا ثانيا إلى بيان مفهوم الدول النامية، ومختلف التسميات والتصنيفات المعطاة لهذه المجموعة من الدول التي لازالت خصائص التخلف تطبع شتى مجالات الحياة فيها، ولازالت شريحة واسعة من شعوبها تعاني مظاهر الفقر والشقاء، وتعيش في ظروف قاسية، محرومة من أساسيات الحياة كالتعليم، والرعاية الصحية والغذاء ...
وأوضحنا من خلال هذا الفصل أن دول العالم الثالث لا تتواجد في مستوى واحد من التخلف، بل تتنوع درجة التخلف بين منطقة وأخرى، وداخل المنطقة الواحدة أيضا.

وفي بيان موضع هذه الدول من إشكالية الانطلاق الاقتصادي، أوضحنا أنه ورغم خوضها تجربة الإصلاحات في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومحاولتها تجميع شروط الانطلاق، إلا أن وجود العديد من المعوقات الاقتصادية الداخلية (كنقص التمويل وضعف هياكل الإنتاج وعدم تنوع الصادرات)، والخارجية (كثقل المديونية الخارجية وتدهور معدلات التبادل الدولي)، والمعوقات السوسيو ثقافية (كالانفجار السكاني وانتشار الأفكار والقيم غير المواتية للتطور)، والمعوقات المؤسساتية والتكنولوجية وغيرها، حال دون بلوغ هذه الدول هدفها المنشود في تحقيق الانطلاق الاقتصادي.

ورغم ذلك، فإن بلوغ هذه الدول هدف تحقيق انطلاق اقتصادي يبقى أمرا غير مستحيل، كما يؤكد ذلك التجارب الناجحة التي حققتها بعض الدول النامية والتي سنتعرض إليها في الفصل الموالي.

تمهيـــــد

في العشريات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تزايدت ظاهرة الاقتصاديات الناشئة والاهتمام بقضايا التنميـــة في العالم الثالث، ولوحظ أن بعض الاقتصاديات (كدول جنوب شرق آسيا) حققت انطلاقا اقتصاديا باهرا، بينمـــا لم تحقق باقي الاقتصاديات النامية الأخرى والتي تمتلك مقومات اقتصادية أفضل من تلك الدول هذا الانطلاق.

إن هذه الملاحظة تدفع إلى التساؤل عن أهم العوامل التي كان لها الـــدور البـــارز في إحـــداث الانطـــلاق الاقتصادي في تلك الدول النامية التي نجحت في تحقيقه، لاسيما بعد أن أخفقت نماذج التنمية المـــستوردة في البلـــدان النامية الأخرى عن إدراك هذه الغاية، وبعد أن ظهر أن تفاؤل روستو حول مرور هذه الدول طبيعيا بمرحلة الانطلاق أمر لا يبشر به مطلقا واقعها الاقتصادي، ويضع نظريته المستمدة من تجارب الدول المتقدمة محل انتقاد واقعي واضح، بعد الانتقادات النظرية التي أشرنا إليها في الفصل السابق.

ويهدف هذا الفصل إلى إجراء قراءة عامة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحـــة في دول آســـيا، استنادا إلى أنها تجارب تخص دول نامية بالأساس، وبالتالي فإن نتائجها قابلة للتطبيق في دول نامية أخرى بعد تكييفها وفق المناخ الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول. وقد اقتصرنا على ثلاث تجارب، حيـــث خصـــصنا المبحـــث الأول لدراسة التجربة الماليزية، والمبحث الثاني للتجربة الكورية، أما المبحث الثالث فقد تعرضنا فيه إلى تجربـــة الانطـــلاق الاقتصادي في الصين.

المبحث الأول: التجربة الماليزية

إن التجربة الماليزية هي تجربة جديرة بالتأمل بالنظر إلى كونها تتميز بكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق انطلاق اقتصادي رائد، فقد تمكن هذا البلد النامي رغم صغر مساحته وطبيعة تضاريسه (حيث أن معظم مساحاته جبلية، ومعظم أراضيه غير صالحة للزراعة) أن يحتل مراتب مرموقة على المستوى العالمي، وأن يصبح ضمن العشرة الأوائل من بين أهم ثلاثين دولة مصدرة للتقنية العالية عالميا.

المطلب الأول: تعريف عام بالاقتصاد الماليزي:[1]

- **المساحة:** تقدر مساحة ماليزيا بـ 329758 كم
- **السكان:**
  - بلغ تعداد سكان ماليزيا 23,1 مليون عام 2003 بكثافة تقدر بـ 70ن/كم
  - وبلغ معدل النمو السكاني بها 2% في الفترة 95 – 2000، حيث قدر معدل الولادات بـ 23.7 ‰ ومؤشر الخصوبة بـ 3.13 (مرتفع نسبيا)، ومعدل الوفيات 5.12 ‰ (معدل منخفض).
  - يعتبر المجتمع الماليزي مجتمعا شابا يشكل فيه الأشخاص الأقل من 15 سنة نسبة 38% من تعداد السكان، ونسبة المسنين الأكثر من 60 سنة نسبة 4.4 % فقط. كما أن معدل توقع الحياة عند الولادة في هذا المجتمع هو معدل جيد يقدربـ 71,7 سنة.
  - يضم المجتمع عرقيات مختلفة بسبب كون ماليزيا ملتقى بين آسيا والمحيط الهندي، حيث يشكل الملاويون الأصليون 48 % من السكان، الصنيون 34% ، الهنديون 9%، والباقي من باكستان والفلبين وأندنوسيا.
- **التعليم:**
  - يعتبر التعليم إجباريا من سن 6 سنوات إلى سن 16 سنة، كما أن التعليم بالمدارس العمومية مجاني.
  - التعليم الابتدائي مضمون باللغات الأربع الأساسية، وتشكل الانجليزية اللغة الإجبارية الثانية.
  - معدل التعليم يبلغ 88.9 % من مجموع السكان.
- **الاقتصاد**
  - انتقلت ماليزيا خلال 25 سنة من دولة نامية إلى دولة صناعية جديدة.
  - عرف اقتصادها تحولا من الهيمنة الاشتراكية الصينية إلى اقتصاد مفتوح رائد عالميا في الإنتاج الإلكتروني.
  - عام 1993:
    * شكلت الصناعات التحويلية 30% من الناتج الوطني الخام مقابل أقل من 20% في سنوات خلت.
    * المنتوج المصنوع قدم 60% من الدخل للصادرات.
  - احتلت ماليزيا المرتبة 53 عالميا في الناتج الفردي عام 1995.

[1] "Malaisie." Encarta 2006 , op. cit.

- وبعد ما كان الاقتصاد يعتمد بصفة رئيسية على المحروقات في سنوات الستينيات، صارت صادرات المحروقات تحتل المرتبة الثانية (بـــ 16%) بعد المنتجات المصنعة.

أما فيما يتعلق بخصائص مختلف قطاعات الاقتصاد الماليزي فنشير إلى ذلك كما يلي:

1- الزراعة:

- عام 1993 استخدم قطاع الزراعة 21% من السكان و أنتج 17% من PIB،
- بالرغم من أنه لا يوجد بها سوى 13% من الأراضي الصالحة للزراعة، فإن الزراعة تعتبر متطورة بماليزيا، حيث تنتج 2.04 مليون طن من الأرز، هذا المحصول الذي يحتل 14% من المساحات الصالحة للزراعة، كما تنتج ماليزيا إضافة إلى ذلك المطاط، زيت النخيل، والكاوكاو، إذ تنتج نصف زيت النخيل في العالم، واحتلت عام 1995 المرتبة الثالثة عالميا في إنتاج المطاط، و المرتبة الخامسة عالميا في إنتاج الكوكاو.
- تعتبر ماليزيا رائدة في تصدير الأخشاب وقدر إنتاجها عام 1993 بـــ54 مليون م^3 (المرتبة العاشرة عالميا)

2- الصناعة:

- تشغل الصناعة 32 %من السكان وتساهم بـــ 43% منPIB ، وهي تعتبر منذ 1970 القطاع الأهم حيث تشكل 60 % من قيم الصادرات، وذلك جراء عمل الحكومة على تطوير صناعات جديدة متجهة للتصدير، معتمدة على تحويل الموارد الأولية الزراعية والمنجمية.
- اعتمد الاقتصاد على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من نواحي عدة كما سنوضحه لاحقا.

3- الخدمات:

- شغلت الخدمات عام 1993 46.9 % من السكان وساهمت بـــ 40% من PIB
- العملة الرسمية لماليزيا هي: الرينجيت Ringgit (أو ما يسمى بالدولار الماليزي). وبنكها المركزي هو بنك نيجارا Negara المؤسس عام 1959.
- القطاع المالي متطور بصفة كبيرة، حيث ضم في بداية الثمانينات حوالي 38 بنكا تجاريا (منها 16 بنكا أجنبيا، و12 بنك أعمال)، وأكثر من 40 مؤسسة مالية. وتعتبر العاصمة الماليزية اليوم بورصة هامة في جنوب شرق آسيا.
- تضم ماليزيا شبكة معتبرة من الطرق (53000كم عام 1993)، إضافة إلى 1800كم من خطوط السكة الحديدية، كما يشكل مطار Kuala lumpur أحد أهم أربعة مطارات دولية بماليزيا، وتمتلك ماليزيا أيضا عددا كبيرا من الموانئ .
- يعتبر قطاع السياحة موردا هاما للتمويل حيث كانت ماليزيا في بداية 1984 وجهة سياحية تستحوذ على 1,7 مليار من العملة الصعبة.

4- التجارة الخارجية:

- ارتفع مبلغ الواردات عام 2001 إلى 73.1 مليار دولار، وقيمة الصادرات إلى 88 مليار دولار

- تتميز الصادرات الماليزية بالتنوع نتيجة للإصلاحات المتخذة من طرف الحكومة في الفترة 68 ــ 1970، حيث تصدر ماليزيا الآلات وتجهيزات النقل التي تشكل 41% من إجمالي الصادرات، بينما تشكل الصادرات الأخرى نسبة 18 %، وتمثل المحروقات حوالي 16%, والزيوت الطبيعية (6%)، والمواد الأولية بما فيها المطاط (12%) من إجمالي الصادرات. كما تعتبر ماليزيا رائدة في تصدير الأخشاب، إذ قدر إنتاجها عام 1993 بـــ54 مليون م^3 (المرتبة العاشرة عالميا)
- أهم شركاء ماليزيا التجاريين: اليابان، سنغافورة، الولايات المتحدة الأمريكية، روما الاتحادية وكوريا الجنوبية.

المطلب الثاني: الانطلاق الاقتصادي الباهر

بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها عام 1958 اعتمدت استراجية تنموية تركز على إحلال الـــواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية والتي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال، غير أن هذه الاســـتراتيجية لم تفلح بسبب ضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي، وبالتالي فلم يكن لها أثر على الطلب على العمالة أو خلـــق قيمة مضافة عالية.

لذلك اعتمد هذا البلد في عقد السبعينات خطة تنموية تعتمد على دور كبير للقطاع العام مع التركيز على التـــصنيع الموجه للتصدير عن طريق صناعة المكونات الالكترونية الكثيفة العمالة، وكان من نتائج هذه الخطة تخفيض معـــدلات البطالة، وتحسن توزيع الدخول، وبلوغ معدل نمو يساوي 8% سنويا في المتوسط مع استقرار معـــدل التـــضخم في حدود 5%.

إلا أن الأداء الاقتصادي لم يعد مستقرا في أوائل الثمانيات، وأقدمت السلطات تحت دافع الرغبة في الحـــصول علـــى إيرادات كبيرة من البترول على إقامة قطاع الصناعات الثقيلة المملوك للدولة، وترتب على ذلك الحاجة إلى نفقـــات كبيرة أدت إلى اختلالات مالية وخارجية حادة جرى تمويلها بصورة أساسية بالاقتراض من الخارج (وإن كان هـــذا الخلل قد تناقص بصفة ملموسة عامي 83 و 84 جراء تحسن معدلات التبادل وتخفيض الإنفـــاق الحكـــومي تخفيـــضا شديدا).

ومع تقلص الطلب الخارجي، والهبوط الكبير في أسعار النفط عامي 1985-1986 عرف الاقتصاد الماليزي انخفاضـــا حادا في الاستثمار وارتفاعا رهيبا للبطالة، مما دفع إلى زيارة الاقتراض من الخارج فازدادت المديونية الخارجيـــة حـــتى بلغت أواخر عام الكساد 1986 حوالي 22 مليار $ ، أي 84 %من PIB[1].

إن حالة الكساد التي وصل إليها الاقتصاد الماليزي دفعت بالسلطات إلى مراجعة نقاط الضعف في الخطـــة التنمويـــة، وتبني استراتيجية إصلاحات واسعة خلال الفترة 86 - 1990 جعلت من ماليزيا نموذجا يقتدى به، حيث اســـتطاع هذا البلد في ظرف وجيز، ورغم العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها، من تحقيق انطلاق اقتصادي باهر جعله يأخذ مكانه بين النمور الآسيوية.

[1] منى قاسم , الإصلاح الاقتصادي في مصر , الدار المصرية اللبنانية , القاهرة ,1999, ص:177

إن التجربة الماليزية هي تجربة جديرة بالتأمل نظرا لكونها تتميز بكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق انطلاق اقتصادي رائد، فقد تمكن هذا البلد رغم صغر مساحته (330 كم^2) وطبيعة تضاريسه، حيث أن معظم مساحاته جبلية، ومعظم أراضيه غير صالحة للزراعة، أن يحتل المرتبة 14 بين دول العالم خلال 94/93 من حيث الأداء الاقتصادي، وذلك حسب دراسة لمجلة Euromoney ، متقدما بذلك عددا من الدول الصناعية الكبرى كبريطانيا وألمانيا [1]. وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 2001، فإنه من بين أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية احتلت ماليزيا المرتبة التاسعة متقدمة بذلك على كل من إيطاليا والسويد والصين.[2]

وبينت دراسة إحصائية لمجلة The Banker أن البنوك الماليزية استطاعت أن تحتل مكانة مرموقة على خريطة البنوك العالمية حيث ظهرت 7 بنوك منها ضمن قائمة أكبر ألف بنك في العالم لعام 1994.

ورغم ما خلفته أزمة جنوب شرق آسيا التي شهدها العالم عام 1997، إلا أن الاقتصاد الماليزي كان متميزا أيضا في مواجهة هذه الأزمة، إذ طرحت السلطة الماليزية تحذيرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي جانبا، وعالجت الأزمة من خلال فرض قيود صارمة على السياسة النقدية وإعطاء صلاحيات واسعة للبنك المركزي لتنفيذ ما يراه صالحا لمواجهة هروب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج، والعمل على استجلاب حصيلة الصادرات بالعملة الصعبة، وخلال عامين تمكنت ماليزيا من الخروج من كبوتها المالية بأكثر قوة ومواصلة مسيرة تنميتها، على عكس أندونيسيا وتايلاندا اللتين مازالتا تعانيان أثر الأزمة من خلال تنفيذهما لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية.

إن هذا التميز في معالجة الأزمة يؤكد صلابة الأسس التي قام عليها الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا والتي مكنت الدولة من مواصلة التنمية بقوة، وتكييف سياستها التنموية وفق ظروفها المحلية والمواصفات التي يتميز بها اقتصادها، وليس بناء على حلول نظرية جاهزة واردة من الخارج.

إن الجرأة في خوض التجربة وفق الخصائص الراهنة التي تطبع الاقتصاد والمحيط العالمي الخارجي، جعلت الكثير من الدراسات تعنى باستخلاص العوامل الكامنة وراء الانطلاق الاقتصادي الباهر الذي حققته ماليزيا.

المطلب الثالث: العوامل الداخلية لنجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا

تتعدد وجهات النظر حول عوامل نجاح النهضة الماليزية الباهرة، إلا أن هناك عوامل تعتبر قاسما مشتركا بين جل الدراسات، ويشهد الواقع بدورها الفعال في هذا الإطار، ولنبدأ بأهم العوامل الداخلية لنجاح هذه التجربة:

1 – القيم النهضوية:

تشير الدراسات التي عنيت بالتجربة الماليزية إلى أن الدافع القوي الكامن وراء نجاحها هو منظومة المبادئ والقيم التي يؤمن بها أفراد المجتمع والملائمة لتحقيق تنمية اقتصادية رائدة، حيث أنه وبالرغم من التعدد العرقي والديني الذي يميز

---

[1]- المرجع السابق , ص:179

[2]- عبد الحافظ الصاوي , قراءة في التجربة الماليزية , مجلة الوعي الإسلامي , العدد 451 , الشهر 5 السنة 3 , الكويت ، ص:5.

مجتمعها، إلا أن القيم المعنوية كانت على الدوام الأداة الموحدة بينهم للتعاون والعمل بصفة جماعية، وبالتالي فقد شكلت العامل الرئيسي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لأي نهضة يراد تحقيقها.

ومازال الزعماء الماليزيون يعولون على هذه القيم في تحقيق الطموحات المستقبلية إذ أن الهدف الرابع من "رؤية 2020"، (وهي برنامج يخطط لمستقبل ماليزيا إلى حدود سنة 2020)، هو « تأسيس مجتمع قيمي كامل يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوي والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة »

ولايقتصر معنى الأخلاق على المعنى الضيق ـــ المفهوم عادة بصفة مباشرة كلما أطلق هذا اللفظ ـــ أي تقويم السلوك الفردي حتى ينضبط وفقا لمنظومات من القيم والمعايير المستمدة من ثوابت المجتمع ومرجعيته العليا التي يؤمن بها، بل يتعداه إلى المعنى الواسع وهو كيفية إعادة التوازن والفاعلية إلى منظومات القيم والمعايير الفردية والجماعية السائدة في المجتمع، وكلما قويت النزعة الأخلاقية بهذا المعنى الواسع في المجتمع كلما تعززت قدرة الاقتصاد على التطور وتحقيق المزيد من النجاح[1].

وفيما يلي نوضح أبرز القيم المعنوية والتقاليد التي لعبت دورا فاعلا لنجاح الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا:[2]

أ) الاعتماد على الذات:

يعتبر هذا العنصر من أهم مميزات هذه التجربة، وقد تجلى في مظاهر عدة منها التركيز على الموارد الداخلية في تمويل الاستثمارات، والاعتماد بشكل كبير على السكان الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان في تنفيذ الاستراتيجية التنموية، مع التغلب على الصعوبات التي تواجه الاقتصاد بتدابير ذاتية دون مساعدة مادية من العالم الخارجي، وأبرز دليل على ذلك مواجهة الأزمة المالية لعام 1997 بحلول ذاتية، ورفض توجيهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهو ماسمح ـــ كما ذكرنا ـــ لماليزيا أن تخرج بنجاح وبقوة من الأزمة، بينما لاتزال أندونيسيا وتايلاندا تعانيان من آثارها جراء تطبيقهما لتعليمات مؤسسات بروتن وودز.

إن سياسة الاعتماد على الذات هيأت الدافع القوي لماليزيا لحيازة التقنية والأفكار الناجحة من التجارب الأخرى، حيث أنها تبنت عام 1981 استراتيجية أطلق عليها « النظر إلى الشرق »، ومضمونها الاستفادة من التجربة اليابانية وتقليد الجوانب الناجحة فيها تقليدا مبصرا مثل التوجه نحو التصدير والاستثمار في التنمية البشرية والنظم الإدارية المحكمة.

ب) البساطة وعدم الإسراف:

يقوم أسلوب الحياة في المجتمع الماليزي على البساطة وعدم الإسراف في المعيشة، وهذا ما يجعله يعزز قيما أخرى كالمحافظة على الثروة القومية وحسن استغلالها، ولقد ساعد هذا التقليد الحكومة مساعدة بالغة في تخطي الأزمة المالية في 1997، حيث لم تلق قراراتها المتخذة لتقليل الإنفاق الحكومي ورفع الدعم الكلي عن بعض الخدمات أية معارضة أو احتجاج شعبي.

---

[1] - ابراهيم البيومي غانم , أسرار الوصفة الماليزية , المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات الماليزية (14 و15 أفريل 2004) , مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية , جامعة القاهرة .

[2] - محمد شريف بشير , أعمدة القيم التنموية للموزاييك الماليزية: http://www.islamonline.net/arabic/economics/. (1204/2006)

ج) احترام الكبير وتقديره:

إن انعكاس هذه القيمة على التنمية يتجلى في التعامل مع السلطة، حيث تحظى هذه الأخيرة في ماليزيا، وفي شرق آسيا عموما، باحترام الجميع وهو مايحقق نوعين من المنافع:

- تسهيل مهمة القانون في ضبط الحياة العامة وتجاوب الأفراد مع سياسات الدولة.
- زيادة حرص الدولة على رعاية مصالح المواطن وضمان حقوقه.

د) الأسرة المستقرة:

رغم الانفتاح الكبير لماليزيا واندماجها في اقتصاديات العولمة وما يستتبع ذلك من ورود قيم تفكك كيان الأسرة، إلا أن الأسرة الماليزية ظلت دائما تشكل بؤرة استقرار المجتمع، ويمكن القول أن المجتمع الماليزي يتميز بتماسك أسري أقوى من كل المجتمعات المجاورة كتايلاندا والفلبين وأندونيسيا، دفع إلى وجود تكامل بين المجتمع والسلطة، حيث تشارك الأسرة إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني كالمدرسة وأماكن العبادة في النهوض ببعض المؤسسات الاجتماعية، ومن جهة أخرى تسهر الدولة على رعاية استقرار الأسرة من خلال العناية بمعالجة مشكلات إساءة معاملة الأطفال أو الاعتداء على الأحداث والنساء وغيرها.

هـ) التسامح والوئام العرقي:

يضم الشعب الماليزي ثلاثة أعراق هي:

- الملايو، ويشكلون حوالي 50 % من السكان ويدين معظمهم بالإسلام
- الصينيون، ويدينون بالبوذية.
- الهنود، ومعظمهم هندوس.

ورغم هذه التعددية العرقية والدينية، إلا أنها لم تشكل عقبة أمام الانطلاق الاقتصادي لهذه الدولة بسبب شيوع معاني التسامح الديني والوئام العرقي بين أفراد المجتمع، بل وعلى العكس من ذلك فقد أسس تعاون الأفراد وانسجامهم الأرضية الصلبة للاستقرار السياسي والاقتصادي، وكان العنصر الجذاب للاستثمارات الأجنبية.

ورغم أن البلاد عرفت أحداثا دامية عام 1969 بين الملايو المسلمين والصينيين البوذيين، إلا أن الإرادة السياسية القوية استطاعت أن تجد الإجراءات الكفيلة بترسيخ دعائم وردع كل ممارسات العنف داخل المجتمع.

و) الاعتداد بالوطنية:

لقد كانت مقاومة الاستعمار عاملا شاحذا لهمم الماليزيين من أجل التحرر والتقدم، وقد أدرك القادة السياسيون هذه الحقيقة ووظفوها لخدمة المصالح العليا. وخلال أقل من ثلاثة عقود من الزمن تحولت ماليزيا من بلد زراعي فقير إلى نموذج دولة مصنعة حديثا تعد من أكبر المصدرين في البلاد النامية لأشباه الموصلات (الشرائح الالكترونية) والتي تعتبر ميزة عصر التقنية الحالي.

2- الإرادة السياسية والدور الفعال للدولة:

من المميزات الأساسية للثقافة الآسيوية عموما والماليزية خصوصا إعطاء اهتمام كبير لدور القيادة السياسية في التنمية. والمتتبع للتجربة الماليزية يلاحظ أن الإرادة السياسية القوية المدعومة باستقرار سياسي واجتماعي واسع كانت وراء اتخاذ قرارات تنموية جريئة، وأن شخصية القائد السياسي محاضير محمد ورؤيته الإصلاحية كان لها التأثير الواضح في نهضة ماليزيا وتحويلها من دولة تشكو الفقر والجوع والتخلف إلى دولة على خطى العالم المتقدم. [1]

وقد شكلت الديمقراطية أحد معالم طبيعة دور الدولة في ماليزيا، حيث أن هذا التدخل كان بمشاركة واسعة لممثلي المجتمع المدني، وكانت القرارات تتخذ دائما من خلال مفاوضات مع الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، الأمر الذي جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال. [2]

وفي كتابة حول " النهضة الآسيوية " الصادر سنة 1996، يذكر مؤلفه الدكتور أنور ابراهيم (يوم كان نائب رئيس وزراء ماليزيا، ووزير ماليتها وأحد مهندسي سياساتها التنموية)، أنه ليس أخطر على أية محاولة للنهضة من الثالوث الرهيب: الاستبداد السياسي، الظلم الاجتماعي، والفساد المالي والأخلاقي.

3- المناخ الاقتصادي الملائم:

تميزت ماليزيا بين الكثير من الدول النامية بتهيئة المناخ الملائم لتحقيق انطلاقها الاقتصادي، وكان من أهم مميزات هذا المناخ ما يلي:

- الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
- البنية التحتية: حيث أمضت ماليزيا 20 عاما في تشييدها، ورفضت حكومتها تخفيض النفقات المخصصة لهذا الغرض، مما مكنها من بناء اقتصاد قوي يسمح بنمو مستقر، وجعل ترتيبها يرتفع لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
- العدالة بين المناطق والتكامل بين القطاعات: حيث لم يتم تنمية منطقة على حساب أخرى بل تم توزيع مشاريع البنية الأساسية في كل الولايات، إضافة إلى تنمية القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي أو القطاع التجاري، بل تم إمداده بالوسائل الضرورية والتسهيلات اللازمة لجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.

5- التنمية البشرية:

اهتمت ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لمجموع السكان سواء الأصليين منهم أو المهاجرين الذين ترحب السلطات بتوطينهم، وقد تمكنت من توفير مستويات معيشية لائقة للأغلبية العظمى من السكان خصوصا مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي والذي بلغ عام 1999 حوالي 8209 $ [3].

---

[1] ـ شيرين الحباك , الرؤية الإصلاحية لمحاضير محمد:
www.islamonline.net/arabic/famous/2005/04/article01a.shtml (03/04/2006).

[2] ـ عبد الحفيظ الصاوي , مرجع سابق، ص:6.
و ابراهيم البيومي غانم,النهضة الآسيوية والاستبداد:.www.islamonline.net/Arabic/arts/2004/05/article04.shtml (06/04/03)

[3] ـ تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001.

وقد تزامنت عملية تجميع شروط ماليزيا لعوامل انطلاقها الاقتصادي مع صعود المفهوم الجديد للتنمية الـذي تبنتـه المؤسسات الدولية المعنية بهذا المجال والذي يؤكد على تعدد الأبعاد الاجتماعية والسياسية والإنسانية والثقافية للتنميـة إلى جانب بعدها الاقتصادي، فأخذت ماليزيا هذا المفهوم وعملت على ترسيخه من خلال الاهتمام بمحـور التنميـة الأساسي وهو الإنسان، فعملت على تحرير الفرد والمجتمع من الجهل والخوف والمرض والفقر، وإطلاق قدرات البشر وتوسيع مجالات الاختيار أمامهم، وهذا كله في ظرف عالمي صعب حيث كانت التنمية تعرف انسدادات كـبرى في العالم الثالث، ومن ثم كان على مخططي النموذج الماليزي العمل على أكثر من جبهة لقهر الفقر وبناء الإنسان الجديد: جبهة زيادة الإنتاج وتلبية الحاجات الأساسية للسكان، والتوسع في التصدير، وجبهة تحسين نوعية الحياة الإنسانية في المجتمع بتوفير فرص أفضل لعدد كبير من المواطنين للتعلم والعطاء والإبداع مع توسـيع فـرص ممارسـة الحريـات والمشاركة في اتخاذ القرارات، مع العمل في الوقت نفسه على تحرير المجتمع كله من علاقات الاستغلال والتبعية للقوى الخارجية، وتدعيم الاعتماد على الذات.

6- فعالية الجهاز المصرفي والمالي:

اتخذت ماليزيا العديد من الإصلاحات من أجل ضمان فعالية جهازها المالي والمصرفي، وكان من الخطـوات الرئيسية في هذا المجال اتباع منهج شامل عام 1989 للإشراف على جميع المؤسسات المالية ووضع نظام موحد لكفاية رؤوس الأموال، مع العمل على إيجاد سوق ثانوية نشطة تعمل في الأوراق المالية الحكومية وسوق لـصكوك الـديون بالنسبة لشركات القطاع الخاص.[1]

7- تفعيل القطاع الخاص:

اعتمد النموذج الماليزي في تحريكه لعملية النمو الاقتصادي على تعظيم دور القطاع الخاص في التنمية، حيث عمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية،كما عملت السلطات على وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة بعد تفاقم المشاكل التمويلية والهيكلية بالقطاع العام.

وابتداء من سنة 1994 عرفت عملية الخوصصة - التي انطلقت عام 1983 - دفعة جديدة بسبب النجـاح الـذي حققته، حيث تجاوزت المدخرات الحكومية المحققة 3.8 مليون رنجيت، وزادت كفاءة الصناعات التي تمت خوصصتها مثل حاويات كيلانج التي تضاعفت طاقتها الإنتاجية من 200 ألف إلى 500 ألف من الوحدات المـساوية لـ 20 قدما في السنة،كما زاد معدل مناولة البضائع من 17.5 صندوق إلى 28 صندوق في الساعة بعد إتمام الخوصصة.[2]

وكان من آثار الخوصصة الناجحة أيضا ظهور قطاعات تسويقية جديدة وتوسع السوق المحلية مع جلب اسـتثمارات أجنبية إلى المنطقة.

لقد كان من أسباب نجاح الخوصصة بماليزيا عمل الحكومة على تحقيق إطار العمل المناسب لفعالية القطـاع الخـاص وذلك بإزالة كافة العوائق القانونية والتنظيمية، وتخلي الدولة عن الاحتكار حيث تركت إنجاز كل النشاطات تقريبـا

---

[1] - منى قاسم , مرجع سابق , ص:179 .
[2] - نفس المرجع, ص:181 .

(ما عدا البترول والأرز) للقطاع الخاص، كالطرق والكهرباء وخطوط الهاتف والنظافة، وظل دور الدولة تنظيم الإشراف على تلك الخدمات فقط.

9- الادخار والاستثمار:

أشرنا سابقا إلى أن ماليزيا حرصت على إقامة مناخ استثماري جد ملائم للمبادرات الفردية الوطنية والأجنبية مما سمح لها بتحقيق انطلاق اقتصادي عجيب. ونضيف أن الاقتصاد الماليزي اعتمد بدرجة كبيرة في تمويل الاستثمارات على الادخار المحلي (وهذا جانب هام جدا) بنسبة 40 % للفترة 1970- 1993.

كما عمل أيضا على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلا من الإنفاق على التسلح، وساعد على ذلك سياسة ماليزيا المناوئة للتجارب النووية التي قامت بها فرنسا، والتي كانت من ثمرتها توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر في تجمع " أسيان" عام 1995 على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي.

10- النظرة المستقبلية:

من مميزات الاقتصاد الماليزي الإيجابية أيضا بعد النظرة في التخطيط، حيث دأبت الدولة منذ الاستقلال على وضع رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية، وقبل حلول القرن الحادي والعشرين كانت ماليزيا تخطط للدخول فيه من خلال "رؤية 2020" التي تتصور أوضاع الاقتصاد ورهاناته إلى آجال عام 2020 .

وضمن الإطار الثالث لمنظور خطة التنمية الممتدة ما بين 2001-2010، وضع مخططو النموذج الماليزي سياسات تناسب التغيرات العالمية كالعولمة وتحرير التجارة والتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات، وذلك بالتركيز على دعم القدرة على المنافسة من خلال زيادة المعرفة والقدرات التكنولوجيا وإيجاد منتجات جديدة، مع تبني نظم إنتاجية جديدة والتأكيد على الإستثمار المحلي والأجنبي، كما أن مساعي دعم الوحدة الوطنية وضعت في رأس قائمة الأولويات لكونها الضامن لغرس القيم التي تحقق التجانس بين الطوائف المتعددة.

تتمثل الأهداف الأساسية لسياسة الرؤية الماليزية فيما يلي:[1]

- بناء ودعم صمود الدولة من خلال توثيق الوحدة الوطنية ودعم النضج السياسي وغرس التسامح في المجتمع من خلال القيم الإيجابية وزيادة الصمود الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.
- دعم المساواة الاجتماعية من خلال اقتلاع جذور الفقر وخفض عدم التوازن بين وداخل الجماعات العرقية.
- دعم النمو الاقتصادي المرتفع من خلال تقوية موارد النمو وإصلاح المؤسسات المالية والنقابية والإدارية.
- زيادة القدرة على المنافسة لمواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة.
- تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة كخطوة استراتيجية لرفع القيمة الإضافية في كافة القطاعات الاقتصادية.
- دعم تطوير الموارد البشرية لإفراز قوى عاملة منتجة وفعالة تتمتع بالمعرفة.
- متابعة دعم تطوير البيئة لتعزيز النمو الطويل الأجل.

[1] - رئيس الوزراء الماليزي د. محاضر محمد : ماليزيا - منظور خطة التنمية : مقال نشر بتاريخ 14-12-2004 على الموقع :
http://www.mojat.com/modules.php?name=Malaysia&pa=showpage&pid=2 (03/04/2006)

وخلال الفترة 2000 – 2010 يهدف الإطار الثالث للتنمية إلى بلوغ معدل نمو اقتصادي يصل إلى 7.5 % سنويا، مع توقع ارتفاع الاستهلاك الخاص إلى 7.4 % سنويا مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي وتكون له جوانب إيجابية على الثروة.

ومن المتوقع أيضا أن ينتقل متوسط دخل الفرد من 6198 رينجيت ماليزي عام 2000 إلى 13303 رينجيت ماليزي عام 2010، على أن يصاحبه انخفاض في معدلات التضخم، وأن يشهد الاستثمار الخاص نموا قويا بزيادة قدرها 12.7 % سنويا، وأن تزيد حصة صادرات قطاع التصنيع إلى 90.7% بينما يتوقع تراجع حصة صادرات قطاع الزراعة وقطاع التعدين إلى 4.3% و2.1 على التوالي.

ويهدف الإطار الثالث للتنمية الماليزية كذلك إلى تحديث المصانع والآلات ومراكز التدريب بما يسمح باستيعاب مجموعة جديدة من التكنولوجيات، ويحقق معدل نمو قطاع التصنيع سنويا بنسبة 8.3 %، على أن تكون مساهمته في إجمالي الناتج المحلي 36% بحلول عام 2010. أما قطاع الخدمات فيتوقع نموه سنويا بمعدل 8.4 % سنويا، وأن تصل مساهمته في إجمالي الناتج المحلي نسبة 57.4% في عام 2010. ومن المتوقع أيضا أن يسجل قطاع الزراعة نموا قدره 3.5 % سنويا، أما قطاع البناء وتشييد البنية التحتية فيتوقع نموه بمعدل 6.6 % سنويا خلال الفترة 2000-2010.

إن كل هذه التوقعات مبنية على دراسات محكمة ونظرة استشرافية واسعة لما سيكون عليه واقع الاقتصاد الدولي مستقبلا، كما أنه رصدت لها الموارد اللازمة لتحقيقها،كما يتضح ذلك على سبيل المثال في الحصص المقررة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد في إطار الخطة الماليزية الثامنة 2000-2005 التي تعتبر بمثابة المرحلة الأولى لتنفيذ الإطار الثالث لمنظور التنمية .(انظر الملحق رقم 01)

المطلب الرابع: العوامل ذات البعد الخارجي المساهمة في نجاح الانطلاق الاقتصادي بماليزيا

1- الإستثمار الأجنبي المباشر:

من أساسيات الانطلاق الاقتصادي في ماليزيا التركيز على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من المزايا المرافقة لها (مع الإشارة إلى أنها تعاملت بحذر شديد مع هذه الاستثمارات حتى منتصف الثمانينات ثم سمحت لها بالدخول بشكل واسع). وفي سبيل ذلك فقد عمل هذا البلد على تهيئة المناخ الملائم لجذبها، حيث خفف قواعد الملكية ومنح المستثمرين الأجانب مزايا ضريبية، وقام بإلغاء ضريبة الأرباح مع تخفيف الحماية الجمركية وخفض الرسوم على الواردات، وأدت هذه الإجراءات إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ماليزيا لتصبح عام 1991 في المركز الثالث بين الدول النامية المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

وشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الدافع الرئيسي للنمو في قطاع التصنيع بماليزيا، حيث نما هذا الاستثمار خلال خطة التنمية الخامسة 1986-1990 بمعدل 79% سنويا في قطاع التصنيع، وشكل 59% من إجمالي الاستثمارات في قطاع التصنيع للفترة المذكورة[2].

---

[1] - منى قاسم , مرجع سابق , ص:180

2 زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر ، السنة الأولى العدد 00، السداسي الثاني 2004، ص:137.

ويمكن تلخيص أهم المحفزات التي أقرتها السلطات الماليزية لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما يلي[1]:

- سياسة رسمية جادة لجلب المستثمرين الأجانب
- المحفزات الضريبية المتضمنة في القوانين الجبائية والجمركية كقانون الجباية التجارية لسنة 1972. ومن أمثلتها الإعفاءات المقدمة للشركات التي تحظى بوضع المستثمر الرائد، وهي الشركات التي تستثمر لأول مرة في ماليزيا، كالإعفاء لمدة خمس سنوات كاملة من الضريبة على أرباح الشركات.
- وتحظى الاستثمارات في التكنولوجيا الدقيقة وميادين البحوث والتطوير بتحفيزات هامة،كالإعفاء الضريبي المضاعف بالنسبة لمصاريف البحث، والإعفاء الجمركي للآلات والتجهيزات، وحتى المواد الأولية التي تستعمل لأغراض البحث. وسجل في الفترة من 1995 إلى 2000 استفادة 47 مشروع بحث بمبلغ قدره 244,3 مليون $ من هذه التحفيزات.
- ومن بين التحفيزات التي أقرتها ماليزيا أيضا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، حيث يسمح قانون تشجع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم متى قاموا بتصدير 80% فما فوق من منتجات تلك الشركات[2].
- كما قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات ضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة تتعلق بحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري[3].

2- الاهتمام بالتصدير:

اعتمدت ماليزيا في استراتيجيتها التنموية التركيز على التحول من دولة منتجة ومصدرة للمواد الخام إلى دولة صناعية تكتسح صادراتها أسواق الدول المتقدمة، كما يوضح ذلك الجدول رقم II-1 الذي يبين تطور كل من القطاع الصناعي والخدمات في ماليزيا على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الناتج الداخلي الخام بنسبة 14% خلال 20 سنة.

جدول رقم II-1: التحول الهيكلي للاقتصاد الماليزي من 1979 إلى 1999.

	1979	1989	1999
- مساهمة القطاع الزراعي في PIB	%24	%17	%10
- مساهمة القطاع الصناعي في PIB	%39	%42	%47
- مساهمة قطاع الخدمات في PIB	%37	%41	%43

المصدر: محمد بوجلال،السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في لاندماج العقلاني في حركية الاقتصاد العالمي: التجربة الماليزية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، يومي 29و30 اكتوبر2001، ص :3.

[1] محمد بوجلال، السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في لاندماج العقلاني في حركية الاقتصاد العالمي: التجربة الماليزية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، يومي 29و30 اكتوبر 2001 ، ص ص: 8-9.

[2] زيدان محمد، مرجع سابق، ص:138.

[3] نفس المرجع ، ص:139.

وفعلا، وبعدما اتبعت ماليزيا سياسة إحلال الواردات لسنوات قليلة عقب الاستقلال، أحلت محلها « سياسة تكثيف الاستثمارات » الوطنية في الصناعات التي تملك مزايا تفضيلية في إنتاجها وتنمية صادراتها منها، وكانت البداية بالمواد الطبيعية المتوفرة على أراضيها حيث ركزت على تصدير ست سلع أولية: المطاط، زيت النخيل، التوابل، الكاكاو، جوز الهند والأخشاب، وتمكنت من أن تصبح من أكبر مصدري الأخشاب الصناعية والأثاث في العالم، وأكبر منافس للولايات المتحدة في تصدير الزيوت النباتية وأكبر مصدر للإطارات في العالم.

ثم جاءت النقلة النوعية في الصناعة الماليزية بفضل فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم مجموعة الحوافز الضرورية لجلبه كالحوافز الضريبية وإجراءات الملكية والمناطق الحرة (12 منطقة حرة)، ولقد كانت مساهمة هذه الاستثمارات فعالة جدا في مجال التكنولوجيا واستقدام المهارات التسويقية وتطوير الصادرات الماليزية إلى درجة أن الاقتصاد الماليزي أصبح من أكبر منتجي الموصلات، في العالم ومن أهم الدول المصدرة للتقنية في العالم حيث جاءت في المرتبة التاسعة ضمن ترتيب أكبر 30 دولة مصدرة للتقنية العالمية في العالم وفق تقرير التنمية البشرية لعام 2001 متقدمة على كل من إيطاليا والسويد والصين.[1]

وحسب نفس التقرير فقد حازت الصادرات عالية ومتوسطة التقنية على نسبة 67.4 % من إجمالي صادرات السلع .

وفي إطار تشجيع التصدير دائما، لم تعتبر الحكومة الماليزية الحصيلة الجمركية بندا هاما في تمويل الميزانية العمومية، لذلك فقد كانت تفرض الحماية الجمركية فقط على بعض المنتجات التي تستهدفها خطط التنمية (عكس الحال في غالبية الدول النامية)، كما استخدمت نظام تراخيص الاستيراد لتنظيم السوق المحلي، وتقديم التمويل للمصدرين والمنتجين من خلال مجلس تمويل الصناعة الماليزية الذي يقدم قروضا متوسطة وطويلة الأجل للمصانع والمعدات، كما يقوم بالاكتتاب في الأسهم وذلك برأس مال من الحكومة الماليزية والبنك الدولي.[2]

ونتيجة لكفاءة السياسية التصديرية المتبعة تمكنت ماليزيا من تنويع صادراتها في مجال عريض من السلع المصنعة، وتعظيم مساهمتها في الأسواق الدولية حيث تستوعب دول اتحاد جنوب شرق آسيا واليابان والمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وألمانيا.

3- استيعاب التقدم التكنولوجي:

وخير شاهد على هذا العامل ما سبقت الإشارة إليه من كون ماليزيا أصبحت دولة رائدة عالميا في مجال التقانية العالية, إذ تعد من أكبر منتجي الموصلات، كما أنها رتبت في المركز التاسع ضمن ترتيب أكبر 30 دولة مصدرة للتقنية العالمية في العالم وفق تقرير التنمية البشرية لعام 2001، ويعود ذلك إلى انفتاح اقتصادها على الخارج والعمل على الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما تجلبه من مزايا تكنولوجية.

4- تحرير التجارة الخارجية:

ترتبط ماليزيا مع عشر دول في جنوب شرق آسيا باتفاقية لتحرير التجارة الخارجية بالكامل اعتبارا من عام 1995 لتصل إلى الإعفاء الكامل عام 2003 بالنسبة للدول النامية، وعام 2005 بالنسبة للدول الأقل نموا، وذلك في اتحاد

---

[1] - عبد الحفيظ صاوي , مرجع سابق، ص: 6 .

[2] انظر : منى قاسم, و ابراهيم البيومي غانم , مرجعين سابقين.

الفصل الثاني

قراءة في تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية

آسيان. كما ترتبط أيضا باتفاق خفض التعريفة الجمركية مع استراليا ونيوزيلندا بنسبة 50% اعتبارا من عـــام 1993، مع سعيها إلى إزالة القيود الجمركية مع اليابان والصين وكوريا الجنوبية في إطار اتفاقية Asean+3.

إن تحرير التجارية يعتبر عاملا مهما في النهضة الماليزية، بسبب ما يوفره من نفوذ للسلع الماليزية إلى الأسواق الخارجية لاسيما في الدول المتقدمة، هذه السلع التي تحرص الدولة دائما على تمتعها بالجودة العالية حيث قامت في إطـــار هـــذا الغرض بتحويل هيئة المقاييس المعيارية الماليزية SIRIM إلى شركة مساهمة تدار بأسلوب القطاع الخاص وتعمل على تطبيق المقاييس المعيارية للجودة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان (الإيزو) علـــى الـــصناعة والتجـــارة الماليزية، وتتولى هذه الشركة منح شهادات الجودة للشركات المحلية مع السهر على مطابقة مواصفات الجودة والمحافظة على البيئة، بل أكثر من ذلك فقد قامت هذه الشركة بوضع مواصفات قياسية إضافية انطلاقا من طابع تكوين المجتمع الماليزي، مثل مواصفات السلع الغذائية التي تطابق الشريعة الإسلامية، ومواصفات الآداب العامة وتعدد الثقافات.

ولقد نجحت التجارة الخارجية الماليزية في تحقيق تطور إيجابي ملحوظ مقارنة بدول آسيوية أخرى خصوصا، والـــدول النامية عموما، وذلك منذ التحول الحادث في سياستها الاقتصادية. (انظر الجدول رقم II-2)

جدول رقم II-2: نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الإجمالي في بعض البلدان الآسيوية

	ماليزيا	اندونيسيا	الفلبين	تايلاند	سنغافورة
1985	%86	%34	%32	%42	%280
1991	%151	%48	%46	%70	%294

المصدر: محمد بوجلال، مرجع سابق، ص: 3.

ويسجل الدور الكبير الذي لعبته "هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية" المعروفة بـــ"ماتريـــد" في تـــرويج وتـــشجيع التجارة الخارجية الماليزية، بتقديم المعلومات للمصدرين والموردين والعمل على إيجاد قاعدة معلومـــات لمـــساعدتهم، وإجراء دراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية من أجل تحسين وضعها التنافسي، والقيام بتنظيم بـــرامج بغرض رفع مهارات المصدرين المحليين في مجال التسويق الدولي[1].

[1] محمد شريف بشير، تجارب آسيوية، من الموقع:
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2003/07/ARTICLE07.SHTML. 02/03/2007

المبحث الثاني: تجربة الانطلاق الاقتصادي في كوريا الجنوبية

نجحت كوريا الجنوبية بالرغم من قلة مواردها الطبيعية وارتفاع أعداد سكانها من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لافتة للانتباه، وأصبح هذا البلد الذي خرج من حرب مدمرة، وكان متوسط الدخل فيه لايتجاوز 87 دولارا أن يحتل مراتب عالمية مرموقة، حيث استطاع بعد ثلاثين عاما من العمل المتواصل أن يحقق متوسط دخل فردي يتجاوز 10 آلاف دولار[1]، وأن يصبح عضوا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأن يصبح أيضا دولة متقدمة صناعيا تحتل المرتبة الثانية عالميا في صناعة السفن والمرتبة الرابعة في صناعة النسيج الاصطناعي، والمرتبة الخامسة عالميا في صناعة السيارات.

إن هذا النجاح الذي حققه هذا البلد يطرح التساؤل بالنسبة للدول النامية التي كانت أفضل حالا من كوريا عند انتهاء الحرب الكورية، و لم تصل بعد إلى المستوى التنموي الكبير الذي حققته اقتصاديا بالرغم من تطبيق النماذج التنموية المستوردة، وجوهر التساؤل يكمن حول الأسباب الكامنة وراء الانطلاق الاقتصادي الحاصل في كوريا والذي نقلها من دول نامية فقيرة إلى مصاف الدول المتقدمة.

إن الدراسات التي عنيت بهذه التجربة وضحت وجود العديد من العوامل التي ساهمت في إحداث النهضة الاقتصادية بكوريا، وسوف نشير فيما إلى أهم العوامل التي نرى أنه كان لها الدور البارز في هذا الجانب، وذلك بعد تعريف موجز بالاقتصاد الكوري.

المطلب الأول: تعريف عام باقتصاد كوريا الجنوبية

- **المساحة:** تقدر مساحة كوريا الجنوبية بـ 99.268 كم^2، وتغطي التضاريس الجبلية 80% من هذه المساحة .
- **السكان:**
  - تعداد السكان قدر بـ 48.4 مليون نسمة عام 2005، بكثافة سكانية تقدر بـ 493.2 نسمة /كم^2، وهي واحدة من أكبر الكثافات السكانية في العالم. ويقطن 80% من السكان في المدن الحضرية.
  - أما معدل النمو السكاني السنوي فقد عرف تراجعا منذ سنوات الستينيات وقدر عام 2005 بـ 0.4% بمعدل خصوبة لنفس السنة قدر بـ 1.26 طفل لكل امرأة.
  - وتشير تركيبة السكان إلى أن عددا معتبرا منهم شباب حيث قدرت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة بـ 22.1 % عام 1999، بينما تتجاوز نسبة الذين تفوق أعمارهم 65 سنة نسبة 6.7%
  - معدل توقع الحياة عند الولادة يقدر بـ 75.8 سنة.
  - يعتبر المجتمع الكوري متجانسا من الناحية العرقية، حيث أنه باستثناء 30.000 صيني، فإن كوريا الجنوبية لا تحوي أية أقلية عرقية، كما أن سكانها يتكلمون لغة واحدة هي اللغة الكورية التي تعتبر عنصرا هاما في تقوية هوية الكوريين القومية.

---

[1] - حسن الحاج علي احمد / نموذج كوريا التنموي يستحق الدراسة ، من الموقع
http :WWW.iico.org/al-alamiya/issues-1425/issue168/alam-mail.htm (03/03/2007)

- **التعليم:**

- يعتبر التعليم إجباريا ومجانيا في كوريا الجنوبية لكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و11 سنة، وتقوم المدارس الخاصة بدور هام في التعليم لاسيما في الطور الثانوي، وقدر معدل تعلم القراءة والكتابة عام 2005 بـــ 98 % في المجموع، بتقارب كبير بين الجنسين (97.4% للذكور، 99.3 للإناث).
- أهم الجامعات الموجودة في كوريا: جامعة كوريا (أسست عام 1905)، الجامعة الوطنية بالعاصمة سيول (1946)، وجامعة EWHA للإناث (1886) وجامعة yonsei (1885)، وتتواجد كلها بالعاصمة سيول، وكذا جامعة Chosun (1946) بإقليم Kwangju، والجامعة الوطنية بـــ Pusan (1946).

- **الاقتصاد:**

حتى تاريخ انقسام كوريا عام 1948 كان يهيمن النشاط الزراعي على اقتصاد كوريا الجنوبية، بخلاف كوريا الشمالية التي كانت أكثر تصنيعا، إلا أنه وبداية من سنوات الستينيات اعتمدت كوريا الجنوبية سياسة تصنيع سريع يستند إلى مبادئ الاقتصاد الرأسمالي، ويدعمه وفرة اليد العاملة المؤهلة، وتواجد العديد من المصانع الأجنبية لاسيما في قطاع النسيج والميكانيك والكهرباء، كما طورت في الوقت نفسه صناعة وطنية قوية في ميدان الحديد والصلب والسيارات وعالم الالكترونيات، واستطاعت أن تحقق نموا متسارعا، يبلغ 9%سنويا.

وتعتبر كوريا الجنوبية اليوم دولة صناعية ديناميكية في مصاف الدول المتقدمة وبلغ ناتجها الداخلي الخام عام 2003 قيمة 605 مليار دولار.

وفي سنة 1996 قررت كوريا الجنوبية الاتجاه نحو عولمة اقتصادها بدافع من الاحتياجات المتزايدة لاقتصادها من المواد الأولية الزراعية والمنجمية وعدم كفاية السوق الداخلي، واستطاعت أن تطور علاقات تبادل كبيرة مع الخارج، ومن تحقيق تنافسية جيدة لصناعاتها المدعومة بقوة عاملة هائلة (25 مليون شخص)، مؤهلة ومتفانية في العمل رغم ظروف العمل القاسية كانخفاض الأجور وضعف الحماية الاجتماعية.

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات في النمو الداخلي للبلد:

* فإن قطاع الزراعة لم يساهم سوى بـــ 3,2 % من الناتج الداخلي الخام مع تشغيله لـــ10% من القوة العاملة، ويشكل الأرز المنتوج الزراعي الأول، حيث يستحوذ على 56% من الأراضي المزروعة، بإنتاج قدر عام 2004 بـــ6,4 مليون طن، وبمردودية مرتفعة (6870 كغ/هكتار) مكنت كوريا الجنوبية من تحقيق الاكتفاء الغذائي من محصول الأرز. أما المحاصيل الأخرى فتتمثل في القمح، البطاطا، الصوجا، القطن ...

إن اتجاه كوريا إلى تدعيم الصناعة المتجهة إلى التصدير، ساهم في تناقص العاملين بالزراعة تـــدريجيا، لاســـيما منـــذ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

ويعتبر الصيد البحري قطاعا هاما في كوريا الجنوبية التي تملك أسطولا بحريا عصريا سمح لها أن تكون من بين أكبر عشر دول رائدة في الصيد البحري عالميا، بإنتاج قدر بـــ 2,28 مليون طن عام 2001.

* أما قطاع المناجم والصناعة، فإن نسبة القوة العاملة بالصناعة قدرت عام 2001 بـ27% من إجمالي السكان النشطين، كما تقدر مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام بـ 34.6 %.

ويسجل ابتداء من سنة 1970 الأهمية الكبيرة التي أولتها الدولة للصناعات الثقيلة بغرض تقليل الواردات، إلا أن هذه السياسة قادت للعديد من مشاكل الثلوث الخطير. ويسجل حاليا هيمنة الصناعات الميكانيكية (الالآت، ووسائل النقل) والحديد والصلب (33,7 مليون طن من الحديد عام 1994، المرتبة السادسة عالميا)، وصناعة السيارات (1.8 مليون سيارة، المرتبة السادسة عالميا)، وصناعة السفن (الرتبة الثانية عالميا)، والإلكترونيات، والكيماويات (الأسمدة) والنسيج.

أما قطاع المناجم فإن مساهمته الاقتصادية تعتبر هامشية بسبب التقسيم غير العادل للموارد المنجمية الـذي حـدث بمناسبة تقسيم الكوريتين والذي مال لصالح كوريا الشمالية.

* أما القطاع الثالث، فتسجل أهميته المتزايدة بقوة في الاقتصاد حيث يشغل 62 % من القوى العاملة، ويساهم بـ 62.2% من الناتج الداخلي الخام.

المطلب الثاني: دور الاهتمام بالتعليم في تحقيق النهضة الكورية

وضع مخططو التنمية الكورية موضوع تعزيز قدرات الفرد الكوري المعرفية ورفع كفاءة القوى العاملة بالتعليم في أولى درجات سلم اهتماماتهم، وكان للدولة الدور البارز في الاهتمام بتعميم التعليم، مدعوما بمساهمة كبيرة مـن الأسـرة الكورية التي تخصص القسط الأكبر من ميزانيتها لتعليم أبنائها، معتقدة اعتقادا قاطعا أن الاسـتثمار في التعلـيم هـو استثمار في مستقبل الأسرة، ويمكن القول أنه في لحظة انطلاقها الاقتصادي تميزت كوريا بمستواها العـالي مـن رأس المال البشري[1]، هذا المستوى الذي يجد جذوره في تعميم التعليم منذ العهد الاستعماري.

ففي عهد الاستعمار الياباني للبلد، استعملت اليابان التعليم كأداة للتمدن السياسي وطورته ليلبي احتياجات الزراعـة العصرية والتصنيع، فأنشأت 306 مدرسة ابتدائية مجانية بمستوى عال، وفي عام 1937 تم إحـصاء 2600 مدرسـة ابتدائية في 2493 بلدية.كما أصبح التعليم إجباريا في السنوات الأخيرة من الاستعمار، وكان حـوالي 50% مـن الأطفال في سن التمدرس يتلقون تعليما ابتدائيا عام 1944، وهي وضعية تنافسية مقارنة بالدول الناميـة الأخـرى المستعمرة.

وفي سنة 1944 قدر معدل الأمية بـ 22% وكان عدد الطلبة المسجلين في الثانويات والجامعات يقدر بـ 83.514 و 7.819 طالبا على التوالي. وكانت الجامعات مجهزة بالهياكل القاعدية العصرية التي سمحت بتنميتها بـسرعة بعـد الاستقلال.

وفي إطار ترقية النشاط الزراعي العصري أنشأ اليابانيون العديد من المدارس الريفية لتعليم التقنيات المتقدمة للإنتاج، وهو ما لعب دورا هاما في التنمية الزراعية بكوريا،كما ساهم اليابانيون أيضا في رفع نوعية اليد العاملة في الصناعة من

[1] .Herin jatovo Ramiavison, Le rôle des conditions initiales dans la croissance économique rapide de l'après Guerre en Asie de l'Est: Cas de la COREE Du SUD, Revue Région et développement, N° 15/2002, P : 15.

خلال إنشاء مدارس مهنية ضمت 34.743 طالبا حتى عام 1943، وشكل الكوريون آنذاك 19% من التقنيين الذين تم إحصاؤهم. وأكثر من ذلك فإن الكوريين العائدين إلى الوطن (1.100.000كوري) بعد أن عملوا في اليابان، ساهموا في تكوين اليد العاملة الرفيعة النوعية. إن هذه الوضعية مكنت من القول أنه لايوجد بلد مستعمر في آسيا ولا إفريقيا يضاهي كوريا في مجال الامتيازات المحققة من العهد الاستعماري.

وفي الفترة التي كانت فيها كوريا تحت سلطة الأمريكيين، وضع الأمريكيون برامج للمعرفة ووسعوا التعليم وجعلوه إجباريا في الابتدائي، مع تكوين المعلمين الكوريين لإعداد محتوى البرامج المقررة، كما لعبت المساهمات المالية الأمريكية دورا هاما في هذا المجال، حيث اضطلعت بالتكاليف الكاملة لطبع 15 مليون دليل، وبثلثي مصاريف سير المدارس الابتدائية، وبمنحة 02 دولار لكل تلميذ سنويا، وكانت النتائج المباشرة لكل هذه الأنشطة أن تزايد عدد المتمدرسين في الابتدائي من 1,3 مليون عام 1945 إلى 2,3 مليون عام 1948.

وبعد الاستقلال واصلت الحكومة الكورية الجهود المبذولة لترقية التعليم، وتمكنت من تحقيق مستوى قريبا جدا من المستوى العالمي سنة 1960، حيث بلغت نسبة التعليم 80%.

جدول رقم II–3: تطور أعداد المتمدرسين في كوريا منذ 1945

طور التمدرس	1945	1952	1955	1960	1965	1970	1975
الابتدائي	1.366.024	2.369.861	2.947.436	3.622.685	4.941.345	5.749.301	5.599.074
الثانوي القاعدي	-	291.648	475.342	528.614	751.341	1.318.808	2.066.823
الثانوي طور 2	50.343	59.421	141.702	164.492	254.095	315.367	648.149
الثانويات المهنية	33.171	74.463	118.911	99.071	172.436	275.015	474.868
التعليم العالي	7.819	34.089	80.391	101.045	141.626	193.591	296.640

***Source** : Herin-jotovo Ramiavison, op. Cit. P:17.*

وتوضح الأرقام في الجدول كيف تمكنت كوريا الجنوبية من ترقية التعليم بشكل كبير جدا، بالرغم من ضعف ناتجها الداخلي الخام إذا ما قورنت بدول أخرى، كما يشير تمويل التعليم في كوريا إلى الدور الكبير الذي كان يقوم به المجتمع في ترقية التعليم، وإلى دور المساعدات الخارجية أيضا.

فالنفقات العمومية المخصصة من طرف الدولة للتعليم لاتشكل في الحقيقة سوى نسبة قليلة من النفقات الإجمالية للتعليم، حيث كانت التكاليف المتعلقة بالمدارس الابتدائية مثلا مقسمة بين الدولة (15%) والجماعات المحلية (10%) وجمعيات أولياء التلاميذ (75%)عام 1949، ولا تعتبر مساهمة الدولة هامة إلا في التعليم الثانوي.

أما المساعدات الأمريكية فقد لعبت دورا معتبرا في تنمية التعليم بكوريا حيث أنفق 70 مليون $ في هذا الغرض، منها 17 مليون $ وجهت لجامعة سيول تحت شكل مساعدات تقنية وبنى قاعدية، هذا بالإضافة إلى مصاريف المنح المخصصة لتكوين الأساتذة بالخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن تكاليف التعليم كانت رخيصة في كوريا مقارنة بدول أخرى، ففي سنة 1965 كانت تكلفة التعليم الابتدائي تقدر بـــ 7 دولار للتلميذ، بينما قدرت في المغرب والعراق والبيرو بـــ 50 $ ، 80 $ و24 $ على التوالي[1]، ويرجع انخفاض تكاليف التمدرس بكوريا إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

- المساعدات الأمريكية التي أشرنا إليها.
- الإرادة القوية للمدرسين للعمل ولو بأجور زهيدة.
- العدد الكبير من التلاميذ داخل القسم الواحد.

وفيما يتعلق بأثر التعليم على النمو الاقتصادي، فإن التطور الهائل الذي عرفه التعليم في كوريا أدى إلى وجود مخزون هائل من اليد العاملة ذات الكفاءات المؤهلة لإحداث الانطلاق الاقتصادي، وقد درس MC.Ginnetal (1980) أثر التعليم على النمو الاقتصادي في كوريا استنادا إلى طريقة دينسون وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم II-4: أثر التعليم على نمو PNB في كوريا الجنوبية .

الوحدة : نسبة مئوية

	1974-1960	1966 - 1960	1970- 66	1974 - 70
معدل النمو السنوي لـــ PNB والعوامل				
* PNB	9.07	7.25	10.78	10.41
* رأس المال	7.19	3.75	10.43	9.27
* العمل	3.55	2.11	6.26	3.06
* التعليم	1.18	1.72	0.82	0.73
توزيع نمو PNB حسب العوامل				
* رأس المال	2.88	1.50	4.17	3.71
* العمل	2.13	1.27	3.76	1.84
* التعليم	0.71	1.03	0.49	0.44
* عوامل أخرى	3.35	3.45	2.36	4.15
مساهمة العوامل في نمو PNB				
* رأس المال	31.80	20.7	38.7	36.6
* العمل	23.50	17.5	34.9	18.1
* التعليم	7.80	14.2	4.5	4.30
* عوامل أخرى	36.90	47.6	21.9	40.90

***Source** : Herin-jatovo Ramiavison, op. cit. P :19*

فنلاحظ من الجدول أنه وإن كان الأداء الاقتصادي في كوريا سنوات الستينيات والسبعينيات قد ارتبط بالتراكم السريع لرأس المال، إلا أن مساهمة التعليم في النمو كانت معتبرة حيث قدرت بـــ 7.8% من PNB للفترة

[1] .IBID , P : 18.

60-1974 وكانت جد مرتفعة في الست سنوات الأولى (14.2 %) زيادة على كونها كانت أكثر ارتفاعا من مساهمة عوامل أخرى كالاستقرار السياسي والفعالية الادارية.

المطلب الثالث: دور الاستثمار في الصناعات الموجهة الى التصدير في نجاح كوريا

عملت كوريا الجنوبية في إطار انطلاقها الاقتصادي على وضع أسس تصنيع قوي، حيث نجحت الخطة الخماسية الأولى للتنمية (1962-1966) في إرساء قواعد بناء صناعي نقل الدولة من الاعتماد على المواد الزراعية إلى الاعتماد على تصنيع حديث متوجه للتصدير.

ومن خلال الخطة الاقتصادية الثانية (1967-1971) ركزت الحكومة الكورية على هذا المنحى وقامت بتحويل سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير، وبدعم القدرة التنافسية للصناعات التصديرية في الأسواق الدولية من خلال اتباع نظام سعر الصرف الحر، وتوفير التمويل اللازم للصادرات قصيرة المدى، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. كما قامت بإنشاء هيئة ترويج التجارة الكورية المعروفة بـــ "كوترا" "Korea's Trade Promotion Corporartion" سنة 1962 بهدف توسيع أسواق المنتجات الكورية بالخارج، وتأسيس بنك التصدير والاستيراد عام 1969 لأجل توفير التمويل اللازم للصادرات الكورية. وقد تميزت هذه المرحلة من نمو الاقتصاد الكوري بالتركيز مبدئيا على الصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية كصناعة النسيج والملبوسات.

ومع الخطة الخماسية الثالثة (1972-1976)، تم التحول بصفة منتظمة نحو الصناعات الثقيلة والصناعات الكيمياوية، والاهتمام بزيادة مساهمتها في السلع التصديرية، حيث بلغت في منتصف الثمانينات حوالي نصف صادرات كوريا، كما أعطيت أولوية خاصة لدعم صناعات الحديد والصلب والمعادن والمعدات وبناء السفن.

ومع صدور قانون 1986 المتعلق بتشجيع الاستثمارات في قطاعات صناعية معينة، تدعمت التنمية التقنية في القطاع الصناعي الكوري وتحسن الوضع التنافسي لاقتصاد كوريا دوليا. وبنهاية عقد الثمانينات شكلت مساهمة الصناعات الثقيلة والكيمياوية 53.6% من إجمالي الصادرات الكورية[1].

وفي ظل الاستجابة لتحديات العولمة وتطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، قامت كوريا بإعادة تنظيم قطاعاتها الصناعية بما يتلاءم والمتطلبات الراهنة للاقتصاد العالمي، حيث اعتمدت خطة جديدة تركز على تطوير التكنولوجيا الصناعية وتعزيز صناعة المعدات والماكينات، وخلال الفترة 1993-1999 تغيرت هيكلة الصناعة بصفة كبيرة، حيث انخفضت مساهمة الصناعات الخفيفة من 28.3% عام 1993 إلى 23% عام 1999، مقابل ارتفاع واضح لمساهمة الصناعات الثقيلة والكيميائية من 71,7% سنة 1993 إلى 77% سنة 1999 [2]. أما الصناعات الأولية فقد عرف

[1] محمد شريف بشير، تجارب آسيوية، مرجع سبق ذكره، ص:3.
[2] المرجع السابق، ص:4.

نصيبها تراجعا ملحوظا منذ الخطة الاقتصادية الثانية، حيث انتقل من 31,5% عام 1970 إلى 15,7% عام 1980، ثم إلى 5 %عام 2002 [1].

إن النجاح الصناعي في كوريا يمكن إرجاعه إلى عوامل متعددة منها:

- الدور الكبير الذي لعبته اليابان في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت الاستثمارات اليابانية على توطين التقنية وتسريع استيعابها.
- الدور الهام الذي قامت به الحكومة في مجال تقديم الدعم القوي للصناعات الاستراتيجية في بداية انطلاقها.
- التركيز على دعم التعليم وتطويره وتحسين مدخلاته، إلى جانب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيل وتدريب العمالة.
- الإصلاحات الهيكلية للقطاع المالي، حيث حرصت كوريا على تحقيق ديناميكية المؤسسات المالية من خلال إخضاعها لرقابة جيدة تجسدت في تكوين لجنة المراقبة المالية التي عملت على إرساء ممارسة مصرفية عالمية، وأوجدت نظاما جديدا من اللوائح والرقابة العقلانية، ووضع جدول زمني لتنفيذ الإصلاحات. وفي إطار تطبيق الإصلاحات في القطاع المالي أغلقت الحكومة عددا من المؤسسات المالية غير المجدية، وقامت بإخضاع البنوك لإجراءات علاجية صارمة فرضتها لجنة المراقبة المالية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات المالية غير المصرفية، وإيقاف نشاط المؤسسات غير المجدية حيث بلغ عدد المؤسسات المالية غير المصرفية التي أوقف نشاطها أوتم سحب رخصها ما يقارب 640 مؤسسة.

المطلب الرابع: دور الاستثمار الأجنبي المباشر واكتساب التكنولوجيا

1- الاستثمارات الأجنبية:

تعتبر قدرة الاقتصاد الكوري على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها من أهم العوامل التي هيأت لانطلاقه في زمن قياسي مقارنة بغيره من الاقتصاديات النامية التي لازالت تعاني من التخلف بشتى مظاهره.

فمنذ إصدار قانون حرية الاستثمار الأجنبي عام 1984 عملت الحكومة الكورية على توفير كل متطلبات المناخ الاستثماري الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية، كفتح أكبر عدد من الصناعات للمستثمرين الأجانب، ومراجعة قانوني الاستثمار الأجنبي، وتنمية رأس المال الأجنبي في الربع الأول من عام 1988، والتي نتج عنها فتح قطاع التصنيع بالكامل وتحريره، كما قامت الحكومة بإلغاء قانون إدارة معدل الصرف الأجنبي واستبداله بقانون تعامل الصرف الأجنبي الذي سمح بتنفيذ إجراءات تنفيذ تحرير رأس المال الحسابي وتوسيع دائرة السوق المحلي لتبادلات الأجنبية.

[1] ورقة عن اقتصاد كوريا من الموقع: http://www.arab2korea.com/html/ بتاريخ: 2007/03/20

وأثمرت هذه الجهود وغيرها في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كوريا، حيث زادت بمعدل منتظم منذ عام 1984، وبلغت 15,2 بليون دولار عام 2000، و11,2 بليون دولار عام 2001، وأصبحت المشاركة الفعالة للاستثمار الأجنبي تمثل عاملا حاسما في الاقتصاد الكوري[1].

2- الاهتمام بالعلوم واكتساب التكنولوجيا:

لعب توظيف التجربة التاريخية والاستفادة منها دورا هاما في التطور الصناعي الحاصل في كوريا، حيث استفاد هذا البلد من الاستثمارات اليابانية والأمريكية في استيعاب التقنية وتحسين منتجاته الصناعية، وبالتالي عزز من المزايا التنافسية لصناعاته في الأسواق العالمية.

ولازالت كوريا الجنوبية تواصل تعزيز قدراتها التكنولوجية من خلال الاستثمار في البحث العلمي وتوظيفه لخدمة التطور الاقتصادي، حيث أسست مجلس الرئاسة الاستشارية للعلوم PACST في أفريل 1999، لإجراء التنسيق الكلي بين العلوم المدرسة وطنيا وسياسية التكنولوجيا، حيث يسهر بشكل رئيسي على تحقيق التوافق بين السياسات الكلية لتطوير العلوم والتكنولوجيا، وعلى وضع أولويات برامج الأبحاث والتنمية الوطنية. وبفضل الخطة التي اعتمدتها الدولة تحت شعار "خطة طويلة المدى لتنمية العلوم والتنمية الوطنية" سنة 1999، وبفضل الاستثمارات المتواصلة في الأبحاث والتي مثلت 2,91% من إجمالي الناتج المحلي لكوريا في نهاية عام 2001، تمكنت كوريا من أن تصبح إحدى الدول السبع المتقدمة تكنولوجيا[2].

المطلب الخامس: المشاركة الشعبية

من أهم الميزات التي أسهمت بدور بارز في الانطلاق الاقتصادي بكوريا، المناخ الاجتماعي الملائم للتنمية، متجسدا في الخصائص التي يتمتع به الإنسان الكوري، والاستقرار، والتفاف المجتمع حول أهداف الخطة التنموية للبلد.

فلقد شهدت كوريا استقرارا سياسيا سمح للحكومة باعتماد برنامج طموح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع الحرص على شحذ همة قوة العمل ورفع كفاءتها الإنتاجية بالتعليم والتدريب والتأهيل الفني[3].

وتتميز كوريا الجنوبية بأيد عاملة رخيصة التكلفة، عالية المهارة ومنضبطة الأداء، يضرب بها المثل بين الدول النامية في الكدح وتمجيد العمل، حيث تصل ساعات عمل العامل الكوري إلى 54 ساعة في الأسبوع بمعدل 9 ساعات في اليوم إذا اعتبرنا ستة أيام عمل في الأسبوع.

وهنا يبرز جانب هام للانطلاق الاقتصادي، ويتعلق بالقيم التي يؤمن بها أفراد الجماعة الوطنية ودورها في التفاف هذه الجماعة حول أهداف الخطة التنموية، مما يشكل عاملا مسرعا للانطلاق، حيث يقف انتشار القيم المعادية للتنمية في العديد من الدول النامية عائقا كبيرا أمام تنفيذ برامجها التنموية. وقد أشرنا في عنصر التعليم إلى أن أحد أسباب تطوره في كوريا، الرغبة القوية للمعلمين الكوريين في العمل بجدية ولو بأجور زهيدة.

---

[1] ورقة عن اقتصاد كوريا، مرجع سبق ذكره، ص:6.
[2] المرجع السابق، ص:5.
[3] محمد بشير شريف، مرجع سابق، ص:2.

ومما يبين بوضوح المشاركة الشعبية في التنمية بكوريا، ما يسمى بمجموعات الشيبول "chaebol" التي عملت الحكومة في مطلع الستينات على تكوينها كقاعدة للتصنيع السريع وتحقيق التنمية الاقتصادية، وهي عبارة عن مجموعة من الشركات التي تملكها وتديرها عائلة تسيطر على صناعة معينة وتحتكرها. وتقوم البنوك الحكومية بتوفير التمويل اللازم لشركات الشيبول من خلال ما تقدمه لها من تسهيلات تمويلية بمعدلات فائدة منخفضة، مقابل اتباع هذه الشركات لاستراتيجية الحكومة في مجال التصنيع الموجه للتصدير.

إن مجموعة الشيبول قامت بدور كبير من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تصنف مجموعات الشيبول الكورية (هيونداي، دايو، جولد ستار) اليوم ضمن قائمة أكبر 100 شركة صناعية في العالم، وتضم خمس مجموعات منها 210 شركة، وتسمح هياكلها الصناعية الكبيرة والمتنوعة باستحواذ الصناعة الكورية على حصة كبيرة من السوق العالمية، وتستطيع بجدارة أن تعوض الخسارة في أي شركة فرعية من خلال أرباح الشركات الفرعية الأخرى.

ومن الناحية الاجتماعية، فإن هذه المجموعات تقوم بتوفير العديد من فرص العمل، وتوفير الضمان الاجتماعي للعمال (الإسكان، الرعاية الصحية، منح التقاعد، تكاليف تعليم أبناء العمال ... إلخ)، فعلى سبيل المثال يحظى العامل في مجموعة "هيونداي " بامتلاك سيارة "هيونداي "، ويتمتع بسكن، كما يحصل على احتياجاته الاستهلاكية بالتقسيط والدعم من المجموعة، وتدير مجموعة "هيونداي" العديد من المستشفيات والمدارس والمطاعم التابعة لها، ويستفيد من خدماتها العاملون فيها بشكل خاص[1].

[1] المرجع السابق، ص:2.

المبحث الثالث: التجربة الصينية

قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 كانت الصين أشبه بعملاق فقير ضعيف للغاية، وكان تعداد سكانها لا يتجاوز 500 مليون نسمة، مع اقتصاد يركز على بعض المنتجات الصناعية، ولكن وبعد أكثر من خمسين سنة أصبحت الصين اليوم إحدى الدول الاقتصادية الكبرى، ذات القدرة التنموية الكامنة في العالم، و بفضل تسع خطط خماسية أنجزتها الصين ما بين 1953-2000 تمكنت من جذب اهتمام العالم وإرساء أسس اقتصاد قوي يهدد أقوى الاقتصاديات في العالم.[1]

ويشير تقرير مؤسسة برايسووتر هاوس للاستثمارات والأعمال أنه من المتوقع أن يتنامى الاقتصاد الصيني بسرعة حتى يتجاوز كافة الدول المتقدمة بحلول 2050،كما يتوقع تضاعف حجمه ما بين 2005 و2050، وإذا صحت التقديرات فإن الصين ستتقدم الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا بحلول عام 2020، إن هذا التحول الكبير الذي نقل الصين من بلد زراعي متخلف بالدرجة الأولى، إلى لاعب أساسي في التجارة الدولية، يدفع إلى التساؤل عن العوامل الكامنة وراء هذا النجاح، والتي مكنت بلدا ناميا من تحقيق انطلاق اقتصادي جعله يصل إلى مصاف الدول المتقدمة.

المطلب الأول: مظاهر النجاح الكبير للتجربة الصينية

خلال الثلاثين سنة الأولى التي أعقبت تأسيس الصين الجديدة، ظلت الحكومة الصنيية تطبق نظام الاقتصاد المخطط، حيث كانت أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات تحدد مركزيا وتنفذ بتدخل مطلق ورقابة صارمة لأجهزة الدولة، مما قيد حيوية النظام الاقتصادي تقييدا شديدا وأبقى الصين في دائرة التخلف.

لكن وبداية من سنة 1978، التزمت الصين تطبيق سياسة شاملة للإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج، واختارت لنفسها نموذجا تنمويا خاصا يحتل موقعا وسطا بين الرأسمالية التقليدية والاشتراكية التقليدية وهو ما عرف بنظام "اقتصاد السوق الاشتراكي"، هذا المفهوم الذي حدد تصوره "دنج هيساوبنج" بقوله: " التخطيط والسوق هما وسيلتان من وسائل الاقتصاد ولا يوجد أي اختلاف طبيعي بين الرأسمالية والاشتراكية، لأن الاقتصاد المخطط ليس مرادفا للرأسمالية حيث يوجد التخطيط أيضا في الرأسمالية، كما أن اقتصاد السوق ليس مرادفا للرأسمالية لأن "السوق" يوجد أيضا في الاشتراكية) [2].

إذن فلقد تم التحول في الصين وفق الفكر الصيني و لم يرتم في أحضان الرأسمالية، كما أنه لم يظل متشبثا بالاشتراكية، بل انطلقت الصين من فكرة أن كلا من الرأسمالية والاشتراكية ليست عقيدة، ولكنها صيغة قابلة للتطوير والتشكيل وفقا لظروف المجتمع الذي تطبق فيه[3].

---

[1] الصين عملاق ملياري يلتهم اقتصاد العالم ويستهلك طاقته ويكتسح أسواقه ، من موقع شبكة المعلوماتية :
WWW.annabaa.org (03/02/2007)

[2] .M.An.Quinghu , Evolution de la chine vers l'économie de marché, site :
httP://www.impi.Fr /documents/Parutions /chine.PDF.(03/02/2007).

[3].شلبي مغاوري ، الصين وأمريكا ، من الموقع:
httP :www.islamonline.net/Arabic/economics/2001/01/article7.Shtnl(2003-2007).

إن هذا الفكر الصيني كان واضحا في ملامح التحولات التي عرفها هذا البلد ومن أهمها:[1]

1- اتباع أسلوب التدرج في الانفتاح، حيث اختارت الصين أسلوب التنمية متعددة السرعات، فقررت أن تكون الأقاليم الشرقية والجنوبية هي ميدان تجاربها الانفتاحية في المجال الاقتصادي، ثم تنتقل هذه التجربة في حالة نجاحها إلى أربع مقاطعات أخرى، ثم إلى سبع مقاطعات، ثم إلى عشر مقاطعات لتعمم بعد ذلك إذا تأكد نجاحها.

2- لم تفتح الصين الباب بمصراعيه لرأس المال الأجنبي، وإنما فتحت الطريق أمام قيام مشروعات جديدة تحتاج بالفعل إلى الاستثمار الأجنبي، وذلك وفق خطط مدروسة ومحكمة، لذلك نجدها لم تعرض مصانعها وشركاتها القائمة للبيع حتى الخاسرة منها، كما أنها أبعدت بعض المجالات بالكلية عن رأس المال الأجنبي كالصحة والتعليم و التغذية، و استطاعت بذلك حماية المواطن الصيني وثقافته وطريقة تفكيره من الأفكار الواردة والتي تؤثر سلبا على تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

3- أبقت الصين على أهم السياسات التجارية التي تقيد الواردات كخيار تستعمله في حالة تعرض قطاعات الإنتاج الوطني لأضرار بسبب هذه الواردات، وقد طبقت هذه السياسات على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها التي تعتبر من أهم الشركاء التجاريين للصين.

لقد أدركت الصين منذ بداية ثورتها التصحيحية أن أساس النجاح يكمن في مراعاة الخصوصية الصينية في الإصلاح، والتي عبر عنها "دنج هيسيا وبنج" بقوله: " ليس مهما أن يكون القط أبيضا أو أسودا بل المهم أن يأكل الفئران"، إن هذه الخصوصية التي ترسخت في أذهان الصينيين والتي جعلتهم يتفانون في العمل بالرغم من الأجر الزهيد الذي يتقاضونه، حيث أن العامل الصيني يتقاضى في الساعة أقل من 40 سنتا من الدولار، وهو لا يقل مهارة عن نظيره الأمريكي الذي يتقاضى أجرا يتراوح بين 8 و11 دولارا في الساعة، يرجع إليها جزء كبير من التنمية السريعة التي عرفتها الصين، حيث جعلت من تحدي الصين ومنافستها أمرا غاية في الصعوبة[2].

وكان من الأمور التي أدركتها الصين أيضا منذ بدايات التوجه نحو الإعداد لانطلاقها الاقتصادي:[3]

1- دلالة ثورة تكنولوجيا المعلومات ودورها في إعادة بناء الفرد وتزويده بالإمكانيات المادية والمعنوية الملائمة للمنافسة على المستوى العالمي.

2- أن التقدم رهن الاعتماد المتبادل على نطاق عالمي.

3- أن الوجود القومي لايعني التاريخ فقط، بل التاريخ والفعل الراهن على مستوى العصر.

إن الانطلاق الاقتصادي الباهر الذي حققته الصين يتجلى في مظاهر عدة يمكن الإشارة إلى بعضها كما يلي:

- تطور الناتج الداخلي الخام (PIB) للصين بـ 9% في المتوسط منذ 25 سنة، وقد حددت الصين عام 2005 هدف مضاعفته أربع مرات إلى أفق 2020، وهو الأمر الذي متى تحقق فإن الصين ستصبح ثاني اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة[4].

---

[1]. المرجع السابق ، ص:2.

[2]. محمد المنسي قنديل ، الصين : السعي الحثيث نحو القمة ، مجلة العربي ، العدد 579، فبراير 2007 ، الكويت ، ص:51.

[3]. عبد الرحمان تيشوري ، تجربة الصين في مواجهة العولمة ، من الموقع:
httP://www.minshawi.com /other/china.htm.(20/03/2007)

[4] Raymond Lim, op .cit, PP : 28-29

وتشير التقديرات الراهنة إلى أن النمو الحقيقي للناتج الداخلي بالصين بلغ مستوى 10.4% خلال السداسي الأول من سنة 2006[1].

الشكل رقم II-1: تطور الناتج الداخلي للصين للفترة من 2000-2006

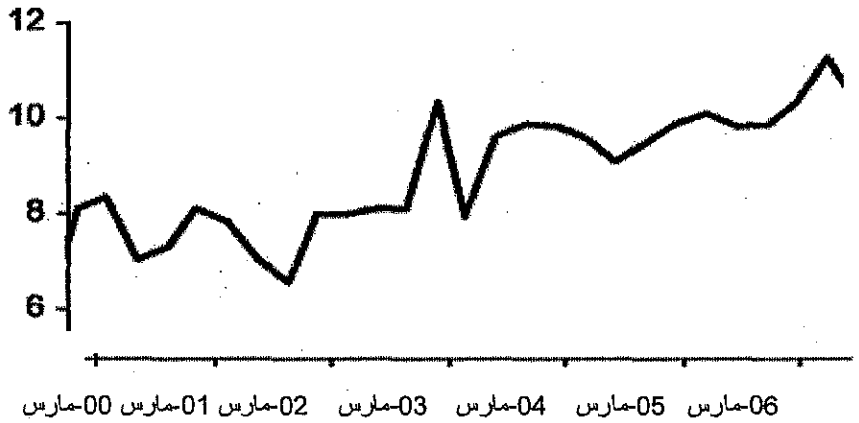

Source service économique, la chine, site : http://www.edc.ca/french/docs/gchina f.pdf. (03/02/2007)

وإذا استندنا إلى معيار تكافؤ القدرة الشرائية (PPA)، فإنه يمكن القول أن الوزن الاقتصادي للصين تضاعف تقريبا حيث انتقل من 5.1% من PIB العالمي سنة 1985 إلى 12.5% عام 2003، وهو ما سمح للصين بأن تتقدم اليابان منذ 1995، وأن تقترب من مستوى الاقتصاد الأمريكي. وبفضل التصنيع المتسارع بالصين فإن الاقتصاد الصيني مقاسا بمعيار PPA يتوقع أن يتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية إلى أفق 2018.

- تساهم الصين بثلث نمو الاقتصاد العالمي، وبفضلها تم إنقاذ الاقتصاد العالمي من الانحدار مع الاقتصاد الأمريكي نهاية 2001. و يبين الجدول التالي تزايد مساهمة الاقتصاد الصيني في نمو الاقتصاد العالمي مقارنة بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو واليابان.

جدول رقم II-5: تطور مساهمة الصين في نمو PIB العالمي

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الصين	الولايات المتحدة	منطقة الأورو	اليابان
89-85	11,8	19,7	14,1	9,5
94-90	23,1	14,6	13,2	6,1
99-95	22,8	22,9	11,3	2,3
04-00	30,2	13,8	6,5	2,9
2003	29,7	16,4	2,1	2,4
2004	22,2	18,5	7,4	4,0

Source *: martin Lefebvre, la croissance effrénée de l'économie chinoise : essor ou sur chauffe, site :*http.//www.desjardins.com/fr/a propos/etudes économiques/actualités/poin vue économique/pve20210. (03/02/2007)

[1] service économique, la chine, site web : http://www.edc.ca/french/docs/gchina f.pdf. (03/02/2007)

- تعتبر الصين أكبر منتج وأكبر مستهلك للحديد والصلب في العالم، كما تصنف من بين أكبر الدول المستهلكة للألمنيوم، الزنك و النحاس والإسمنت، كما سمحت لها احتياجاتها المتزايدة من الطاقة باحتلال المرتبة الثانية عالميا في استهلاك البترول مقارنة بدول أخرى.

الشكل رقم II-2: تزايد الطلب الصيني على البترول منذ بداية التسعينيات

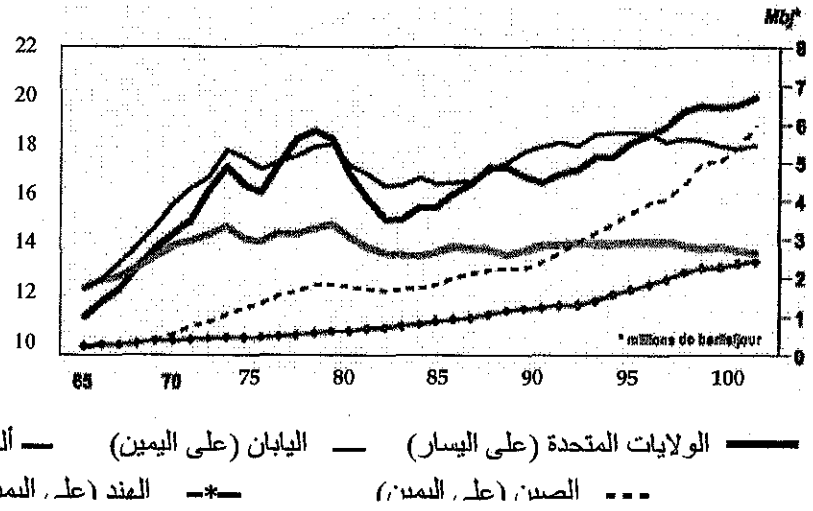

***Source** : Martin Lefebvre, op. cit, p : 2*

- عرفت صادرات الصين من السلع ارتفاعا ملحوظا بلغ 23% في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة، وغزت جميع دول العالم بما فيها أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما سمح لها بتركيم احتياطات صرف بلغت 13,2 شهر واردات عام 2006[1].
- تعتبر الصين أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، حيث ارتفع حجم استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية من 3,4 مليار $ عام 1990 إلى 45,6 مليار عام 1998، وأصبح إقليمها المتميز باليد العاملة الرخيصة و الماهرة يستقطب العديد من الشركات الصناعية بالدول المتقدمة، ويمكن القول أن الصين صارت اليوم ورشة العالم، وقبلة أهم الشركات متعددة الجنسيات إذ من بين أكبر 500 شركة عالمية يوجد أكثر من 100 شركة لها استثمارات ضخمة في الصين، و ضمت مدينة شنغهاي وحدها عام 1996 حوالي 2000 موقع إنشاءات ضخمة يزيد عدد الروافع فيها عن عدد الروافع العاملة في كل شمال أمريكا[2].

المطلب الثاني: دور الانفتاح على الخارج والاندماج عالميا في نجاح الانطلاق الاقتصادي بالصين

ساهمت العديد من العوامل في تحقيق الانطلاق الاقتصادي الناجح بالصين، و بلوغها المستوى الكبير الذي هي عليه الآن عالميا، ومن أهم هذه العوامل وأبرزها انفتاحها على الخارج و اندماجها في الاقتصاد العالمي، إذ يعد ذلك من الخطوات الهامة التي انتجهتها الصين في مسيرتها الإصلاحية.

[1] services économiques, op. cit., p : 1

[2] عبد الرحمان تيشوري ، مرجع سابق، ص:3.

بدأت الصين انفتاحها بصفة متدرجة تعتمد على التجريب قبل الوصول إلى مستوى الانفتاح الكبير جدا (والذي هي عليه اليوم)، حيث في جويلية 1979 قرر كل من مجلس أعمال الدولة واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي إنشاء مناطق خاصة للتصدير في كل من: Shenzhen، Zhuhai،Shantou و Xiamen. ثم في ماي 1980 تحولت إلى مناطق اقتصادية خاصة مسجلة الخطوة الفعلية الأولى لانفتاح الصين، و في أفريل 1983 وافق المجلس واللجنة على منح نفس نظام الامتياز لجزيرة هينان Hainan التي أصبح إقليمها (بعد اعتماده في الدورة السابعة للتجمع الوطني) أكبر منطقة اقتصادية خاصة في الصين بعد سنة من التاريخ السابق، و بالضبط في ماي 1984 وافقت اللجنة المركزية للحزب ومجلس أعمال الدولة على الفتح الكلي لـ 14 مدينة ساحلية من بينها Shanghai، Dalian،Tianjin و Qingdao، كما سمحا بخلق مناطق اقتصادية ساحلية مفتوحة بشكل كامل. وفي جوان 1992 وافق كل من المجلس واللجنة على فتح خمس مناطق مينائية، ليتلوها بعد ذلك فتح 17 إقليما، ومناطق حدودية مختلفة[1].

وفي عام 2001، تعمق اندماج الصين في الاقتصاد العالمي بانضمامها إلى المنطقة العالمية للتجارة OMC، ليعلن مؤتمر الحزب في نوفمبر 2002 عن دخول الصين مرحلة جديدة تتطلب رفع مستوى انفتاحها، و التكيف مع عولمة الاقتصاد، ومع الوضعية الجديدة المرتبطة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والمشاركة بصفة واسعة ومعمقة وبمستوى عال في التعاون الاقتصادي والتكنولوجي العالمي، والاستخدام الكامل للأسواق الداخلية والدولية، و تحسين تخصيص الموارد، و استعمال الانفتاح كأداة لتثمين الإصلاح والتنمية.[2]

وفي سنة 2003، قدر مستوى انفتاح الاقتصاد الصيني بـ 60% من PIB، وهي نسبة تعني درجة عالية من الانفتاح تجاوزت حتى مستوى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية[3].

كما يعتبر اقتصاد الصين من الاقتصاديات التي تتنامى فيها التجارة الخارجية بصفة سريعة جدا، حيث تضاعف المبلغ الإجمالي للتبادلات التجارية مع الخارج بأكثر من 31 مرة بين 1978 و2002، منتقلا من 20,64 مليار $ إلى 620,77 مليار $، وهو ما رفع الصين من المرتبة 32 إلى المرتبة الخامسة عالميا[4].

ولقد كان لانفتاح الصين آثار واضحة على النمو السريع الذي عرفته في السنوات الأخيرة، و الذي شد انتباه العالم إليها، و من بين هذه الآثار نذكر ما يلي:

أ) الارتفاع الواضح لصادرات الصين إلى أكثر من 35% عام 2004، والتي تشكل المورد الهام للنمو الاقتصادي الصيني. و تعتبر دول آسيا الشريك الرئيسي للصين، حيث استحوذت على 50% من التبادلات التجارية للصين للفترة ما بين 2001 و2005، و التي تضاعفت ثلاث مرات تقريبا لتبلغ 1420 مليار $، وقدرت واردات الصين من دول آسيا عام 2005 بـ 440 مليار أو ما يعادل 67% من مجموع الواردات. كما تعتبر الصين اليوم أحد الشركاء الرئيسيين لعدد متزايد من دول آسيا من بينها ماليزيا، سنغافورة، تايلندا و فييتنام، وهي أيضا الشريك

[1] M.An.Quinghu, op. cit. P:3
[2] IBID., p:3.
[3] Martin Lefebvre, op. cit. P : 3
[4] M.An.Quinghu, op. cit. P : 4

التجاري الرئيسي لليابان وكوريا منذ 2004، وشكلت سنة 2005 السنة السابعة على التوالي لارتفاع تبادلات الصين التجارية مع اليابان والتي بلغت رقما قياسيا مطلقا قدر بـــ189,3 مليار $.[1]

ب) ومن بين آثار انفتاح الصين على الخارج أيضا تزايد أعداد الطلبة الصينيين بالخارج بصفة لافتة، حيث انتقلت من 860 طالبا عام 1978، إلى 125000 طالبا عام 2002، أي تضاعفت بـــ144 مرة خلال 25 سنة. وخلال الـــ25 سنة الأخيرة غادر أكثر من 583000 شخصا الصين لمتابعة دراسات في أكثر من 100 دولة أجنبية، وبالمقابل ارتفعت أعداد الطلبة الأجانب الوافدين إلى الصين بصفة تدريجية، واستقبلت الصين خلال الـــ24 سنة الممتدة بين 1979 و2002 حوالي 542000 طالبا في مختلف التخصصات. وفي سنة 2002 وحدها استقبلت 395 هيئة علمية عليا وهيئات تعليم موزعة على 31 إقليم صيني ما يقارب 85829 طالبا قادمين من 175 دولة.[2]

ت) من الآثار أيضا أن الانفتاح على الخارج هيأ تنمية سريعة لقطاع السياحة الصيني، حيث انتقل العدد السنوي للسياح في الفترة 1978-2002 من 1.809.200 سائحا إلى 97.908.300 سائحا، بمجموع إجمالي قدر بـــ 910 مليون سائحا خلال 25 سنة، وبمعدل تزايد سنوي يقدر بـــ 20,3%. وخلال نفس الفترة فإن العملة الصعبة المجلوبة إلى الصين من طرف السياح الأجانب انتقلت من 263مليون $ إلى 20,385 مليار $، بمجموع كلي قدر بـــ 146,9 مليار$، إن هذه الوضعية سمحت للصين بالانتقال من الرتبة 48 عالميا من حيث عدد السياح، والمرتبة 41 من حيث إجمالي العملة الصعبة التي تدرها السياحة، إلى المرتبة الخامسة عالميا في كل منهما.

ولقد كان لاتساع السياحة الخارجية أثر بارز على تنامي السياحة الداخلية بالصين حيث انتقل عـــدد الـــسياح المحليين من 410 مليون شخصا عام 1993، إلى 878 مليون شخصا عام 2002، وانتقل الدخل المحـــصل مـــن السياحة الداخلية لنفس الفترة من 84,6 مليون يوان إلى 387,8 مليار يوان، وهـــو مـــا يمثـــل نمـــوا ســـنويا يقدربـــ114% و358% على التوالي[3].

المطلب الثالث: الدور الفعال للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتقدم التكنولوجي

1- قوة اجتذاب الاقتصاد الصيني للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إن اندماج الاقتصاد الصيني وانفتاحه على العالم جعل من الصين البلد النامي الأكثر جذبا للاســـتثمارات الأجنبيـــة المباشرة، حيث تضاعفت حصتها منها بحوالي 58 مرة ما بين 1983 و2002، منتقلة مـــن 920 مليـــون دولار إلى 52.743مليون $، وحسب إحصائيات 2002 فإن الصين رخصت لـــ 424.196 مستثمرا أجنبي بإنجاز مـــشاريع على أراضيها، وقدرت رؤوس الأموال المستثمرة فعلا بـــ 447.966 مليون$، ومن بين 500 أكبر شركة في العالم يوجد 400 شركة مستثمرة في الصين في أكثر من 2000 مشروع[4].

---

[1] .Rymond lim, op .cit , P : 29.
[2] .M.An Qinghu, op .cit, p: 3.
[3] IBID, p : 5
[4] IBID, p : 5

ويوضح الشكل التالي التغير السنوي في حصة الصين من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيما بين 1999 و2004، حيث عرفت ارتفاع كبيرا في آخر هذه الفترة.

الشكل رقم II-3: تنامي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الصين

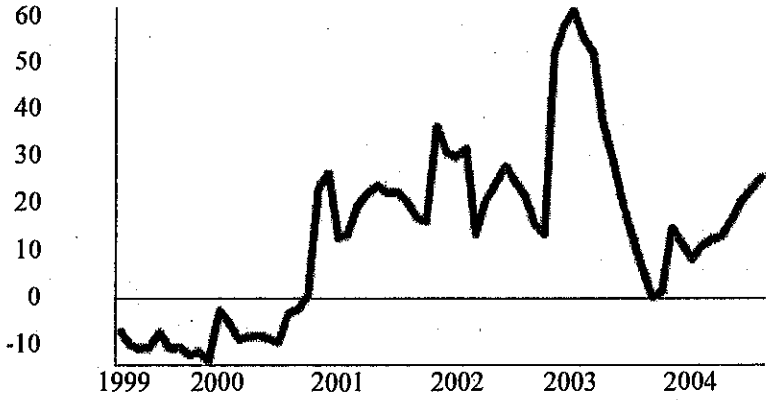

***Source** : Martin Lefebvre, op. cit, p : 6.*

إذن فقد حرصت الصين في انطلاقها الاقتصاد على تشجيع الاستثمار الأجنبي باعتباره وسيلة لإعادة هيكلة المشروعات الصناعية وتحقيق تنمية اقتصادية سريعة شريطة أن تتجه هذه الاستثمارات في مسار استراتيجية التنمية وتركز على الكفاءة النوعية. ولقد أصبحت المشروعات الممولة من خارج الصين قوة دفع لتطوير التجارة الخارجية إذ زادت صادرات هذه المشروعات مابين 1980-1990 من 0.1 % إلى 12.6% من إجمالي إنتاج البلد، وفي عام 1990 زادت الضرائب المدفوعة من هذه المشروعات بنسبة 33,7% وهو ما يساوي 16% تقريبا من إجمالي الضرائب المدفوعة من القطاعات التجارية والصناعية في الصين، وبلغت قيمة الواردات والصادرات لهذه المشروعات 174,5 مليار دولار، أي حوالي 48.35%من إجمالي الصادرات والواردات القومية للصين، وبلغ عدد العاملين في هذه المشروعات حتى عام 1990 حوالي 20مليون شخصا. مع ملاحظة تدافع الدول المتقدمة على الاستثمار في الصين حيث نجد أن الاستثمارات اليابانية أصبحت تتنافس مع الاستثمارات الأمريكية على السوق الصينية، وبعد أن ظلت اليابان تحجم عن المشاركة باستثماراتها في الصين، أضحت تنقل شركات الإلكترونيات إليها، وأصبحت الصين الطريق المحبذ لإنعاش الاقتصاد الياباني[1].

2- الحرص على اكتساب التقدم العلمي والتكنولوجي

لقد حرصت الصين منذ بداية انطلاقها الاقتصادى على رسم استراتيجية للمستقبل تستند على آلية العلم والتكنولوجيا باعتبارهما أساس التحدي العلمي، ويلخص هذا التوجه ما جاء في خطاب الرئيس الصيني جيانغ زيمين: "الأمة تتخلف وتضع نفسها في وضع سلبي للغاية ما لم تحرص على أن تحتل مكان الصدارة في مضمار التقدم العلمي والتكنولوجي، وتسمو بمستواها العلمي والتكنولوجي في ضوء نسيجها التطوري القومي".

[1] عبد الرحمان تيشوري، مرجع سابق، ص ص: 4-5.

و من بين ما جاء في قرارات مؤتمر الشعب القومي التاسع في 05 مارس 2000:

- تسريع تطوير العلم والتكنولوجيا ودعم التطوير الثقافي والأخلاقي،
- التوسع في استخدام التكنولوجيا العالمية والنهوض بالصناعات التقليدية،
- الاعتماد على العمالة العلمية والفنية،
- تعميق الإصلاح التعليمي.

ومن النقاط الهامة التي ينبغي ملاحظتها في التجربة الصينية هو حرصها في بادئ الأمر على "نقل التكنولوجيا" كخطوة أولى ضرورية لتحقيق الانطلاق الاقتصادى، دون الوقوف عند هذا الحد مستقبلا، بل كانت الرؤية الصينية الطويلة الأمد ترفض البقاء عند حدود الاستيراد الاستهلاكى للعلم والتكنولوجيا في شكل مشروعات جاهزة، وكان المفكرون الصينيون يرون أن أفضل استراتيجية لمواجهة تحديات العصر المعلوماتية في إطار سياسة الانفتاح على العالم أن تتعلم الصين من الشركات متعددة الجنسيات، وتتعاون معها، ثم تنافسها، ويتم هذا على ثلاث مراحل:

- إتاحة الفرصة للمشاريع الصينية لاقتباس آخر ما توصلت إليه عمليات التصنيع والمعالجة التي تنقلها الشركات متعددة الجنسيات إلى الصين.
- تتقبل المشاريع الصينية التطور التكنولوجي الأولي من الشركات متعددة الجنسيات، وبعد هضم التكنولوجيات الجديدة المتطورة تحاول المشاريع الصينية تجديد وتطوير تكنولوجياتها.
- تصبح الشركات الصينية قوية وقادرة على أن تصبح شريكا استراتيجيا للشركات متعددة الجنسيات ومنافسا لها في السوق.

ومما ساعد الصين على تنفيذ هذه الاستراتيجية الإقبال الكبير للشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في الصين، هذه الأخيرة التي كانت تفرض مقابل ذلك حصولها على الخبرة والعلم والتكنولوجيا من تلك الشركات، وبالفعل فقد أسهمت هذه الشركات في توطين التكنولوجيا العالية بالصين، وإمداد الصينيين بالخبرات اللازمة لمواكبة المنافسة القوية عالميا، وبممارسات الإدارة العلمية الحديثة للشركات.

من جهة أخرى تشير الإحصائيات إلى التطور الكبير الذي عرفه قطاع التعليم بالصين:[1]

- فبعدما كانت الأمية تطال 80 % من السكان عام 1949، أصبح التعليم إلزاميا لـ9 سنوات، وتم محو الأمية بين الشباب ومتوسطي العمر.
- عام 1949 لم يكن لدى الصين من يحمل درجة دكتوراه من الجامعات الصينية، ولكن عام 1998 وحده حصل 8957 طالبا على درجة الدكتوراه، وحصل 38051 طالبا على درجة الماجستير من الجامعات الصينية.
- وتوجد في الصين حسب إحصائيات 1998 حوالي 1022جامعة.

[1] المرجع السابق، ص:4.

المطلب الرابع: دور الادخار والاستثمار في الانطلاق الاقتصادي للصين

تشير العديد من الدراسات التي عنيت بشؤون التطور الصيني، إلى الدور الفعال الذي لعبه الاستثمار في تحرير النمو السريع بهذا البلد خلال السنوات الأخيرة، إذ عرف نمو النفقات الاستثمارية تزايدا مطردا وانتقل من 25% عام 1995 إلى حوالي 42 % من الناتج الداخلي الخام للصين (PIB) عام 2003،كما توضحه بنية PIB لهذه السنة في الشكل التالي:

الشكل رقم II-4: توزيع مكونات الناتج الداخلي بالصين لسنة 2003.

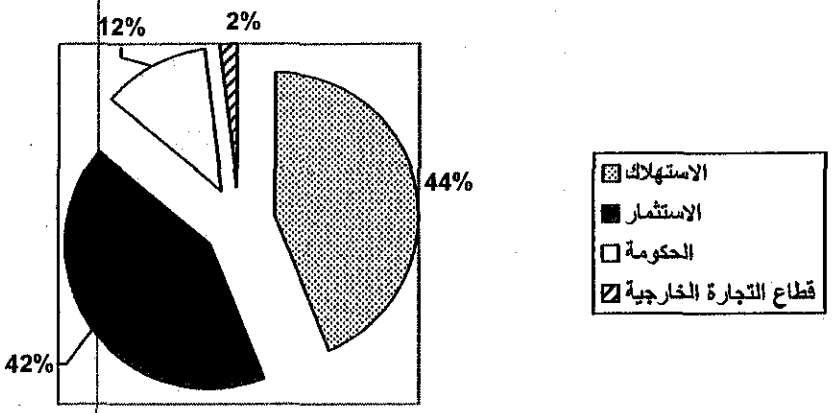

***Source** : Martin Lefebvre, op. cit, p : 4.*

ويلاحظ أن النمو السريع جدا للاستثمارات - والذي حفز التشغيل ورفع مستويات نفقات الاستهلك- أصبح يخلق نوعا من القلق لدى الحكومة الصينية، خوفا من أن يؤدي ذلك إلى تجاوز قدرات الاقتصاد الاستيعابية، وأن يؤدى إلى ضغوطات تضخمية، لذلك عملت على فرض إجراءات تقييدية على الاستثمار في القطاعات التي تثير مخاوف من هذا النوع، كرفع معدلات الفائدة، ورفع معدل الاحتياطى الإجباري للبنوك.

ومن المهم أن نلاحظ الدور الكبير الذي يلعبه الادخار المحلي في تمويل الاستثمارات، حيث يعرف الصينيون بميلهم الكبير إلى الادخار والذي يبلغ 45% من دخلهم الفردي، وقد ساهمت المدخرات البسيطة للمزارعين في بعض المناطق الصينية في تحويل المناطق الريفية الفقيرة إلى تجمعات صناعية مزدهرة،كما هو الحال في مقاطعة "زيجيانج" حيث أن 90% من المشاريع المنجزة بها قام بها الخواص. وأكثر المناطق إدهاشا في هذه المقاطعة مدينة "ونزهو" التي بنيت على الشاطئ المواجه لجزيرة تايوان، حيث أهمل اقتصاد هذه المدينة طوال فترة حكم "ماو"، ولكن إرادة الفلاحين الصينيين صنعت المعجزة، حيث قدم 18 فلاحا مبادرة للحكومة بإقامة مشروعات خاصة، وهو ماكان يعتبر خرقا للقانون آنذاك، وما إن حصلوا على الموافقة حتى انطلق المقاولون وصغار المستثمرين والأسر الريفية في العمل بشكل رهيب، حيث تحول تسعة من كل عشرة بيوت في المدينة إلى مصانع للعمل، وخلال خمس سنوات استطاعت 80 ألف أسرة أن تقيم أعمالها الخاصة، وأن تطور مصانع عملاقة لم يأت تمويلها من مصدر خارجي وإنما من أهل المنطقة أنفسهم[1].

[1] محمد المنسي قنديل، مرجع سابق، ص ص: 52-53.

المطلب الخامس: القيم النهضوية وأثرها على نجاح التجربة الصينية

إن الشخصية القومية لمختلف الشعوب الآسيوية قامت على إرث ثقافي مميز يرتكز على نزعة الشعور بالتفوق الحضاري، هذه النزعة التي دفعت بأحد المفكرين الصينيين (وو بن) إلى حد اعتبار أن الثقافة الغربية التي هي في طور التهدم الذاتي يوما بعد يوم لامخرج لها مما هي فيه إلا بدراسة الثقافة الصينية وحكمتها[1].

إن هذا الشعور القومي بالتفوق والرضا عن الذات المميز للشعوب الآسيوية ينبني في الأساس على مرجعية قيمية وفكرية تجد جذورها في الفكر الكونفوشيوسي الذى يؤمن به غالبية أفراد المجتمع الصيني، والذي يضع مواصفات نموذجية للإنسان الفاضل المدرب على العيش في تلاحم مع الآخرين، هذه المواصفات تجمعها 16 ميزة للشخصية:

1- الاعتماد على النفس
2- التأهب والاستعداد
3- الاستقامة
4- الإخلاص
5- الإحساس بمتاعب الشعب
6- تزكية الأكفاء
7- العمل الزيه المنفرد
8- التصادق
9- الملامح الأخلاقية
10- التودد إلى الناس
11- الطباع القوية الحازمة
12- تولي الوظيفة الرسمية
13- التسامح ولين الجانب
14- تقبل المسؤولية وتحملها
15- الأدب والسلوك الحسن
16- الاحترام والتواضع

إن المجتمع الصيني تأثر طوال سنوات تطوره بنخبة من المثقفين الصينيين زرعوا فيه قيما تنموية يرجع إليها الفضل الكبير في النجاح الاقتصادى الذي حققته الصين، لقد كان هؤلاء المثقفون لا يؤمنون بوجود حضارات أخرى في العالم قادرة على منافسة حضارتهم في أي مجال، وكانوا يرون أن الصين من الناحية الجغرافية تعد مركز حضارة الحياة "امبراطورية السماء"، وأن الثقافة الصينية تتفوق على الثقافات الأخرى في كل المناحي الأخلاقية، التنظيمية، التقنية، الفنية والأدبية ...

وقد سجل التاريخ للصين جملة من الإسهامات العلمية والتقنية منها:

- في سنة 1300م كان المثلث الذي أعطى في الغرب اسم مثلث "باسكال" معروفا في الصين قبل ولادة باسكال بأربعة قرون !!
- كما أن الصينيين أول من اكتشف الأجزاء العشرية، وعرفوا كيف يعبرون عن الأعداد بتسعة أرقام تاركين جزءا من البياض ليعبر عن الصفر (الذي اخترعه العرب المسلمون فيما بعد).
- اخترعت الصين الورق قبل اختراع الطباعة من طرف "يوهانس غوتنبرغ" بسبعة قرون، وقد بنى نظريته عن الطباعة بالأحرف المنفصلة على نظرية صينية ترجع إلى القرن 11م.
- عرفت الصين الطاحونة الدوارة قبل قرنين من وجود الطاحونة الهوائية في أوروبا.

كما تجدر الإشارة إلى جانب آخر وهو أن الأسر الآسيوية عموما تمتاز بالاستقرار، والتضحية من أجل المجتمع، والتكيف الإبداعي، واحترام الثقافة والتعليم، والاعتماد على الذات، والإقبال على الادخار، وكلها قيم إيجابية لها أثر بارز على إحداث انطلاق اقتصادي في البلد الذي توفرت فيه.

[1] قاسم حجاج، العالمية والعولمة، جمعية التراث بغارداية الجزائر، 2003، ص:406.

خلاصة الفصل الثاني

إن استقصاء كافة تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة في الدول النامية هو أمر يتجاوز حدود هذا البحث الذي لا يدعي إجراء استقراء شامل لهذه التجارب قصد بناء نظرية للانطلاق الاقتصادي، وإنما يحاول فقط إعطاء إشارات لأهم العوامل التي ثبتت مساهمتها الكبيرة ميدانيا في إحداث انطلاق اقتصادي ناجح في واقع اقتصاديات نامية، والتي يمكن لباقي اقتصاديات دول العالم الثالث العمل عل توفيرها وتكييفها وفق ظروفها الداخلية، من أجل التوصل إلى تحقيق انطلاقها الاقتصادي، لاسيما بعد فشل النماذج الغربية المطبقة عليها في إحداث هذا الأمر.

وقد اقتصرنا في هذا الفصل على ثلاث تجارب فقط، وحاولنا الإشارة إلى المحاور الكبرى التي ساهمت في نجاح الانطلاق الاقتصادي في كل واحدة منها على حدى، ويمكن القول كخلاصة أن أهم عوامل الانطلاق المشتركة بين هذه التجارب، والموجودة في غيرها من التجارب التي لم يتسع المقام لتحليلها، كانت كالتالي:

- التعليم ودوره البارز في إعداد اليد العاملة المؤهلة، والمجتمع الواعي الملتف حول أهداف التنمية.
- القيم النهضوية التي تشكل الدافع الكامن وراء نجاح أية خطة اقتصادية تنتهجها الدولة، كما تشكل الرهان على نجاح هذه الخطة.
- العوامل المتعلقة بالتمويل، لاسيما ما خص منها النظام المالي الفعال، وإقبال الأفراد على الادخار.
- الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي لعملية الانطلاق الاقتصادي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا والذي يعمل على جلب العملة الصعبة ونقل الخبرات والمهارات والتكنولوجيا، وتظهر آثاره سريعا على النمو الاقتصادي للبلد.
- المناخ الداخلي الملائم المتميز بالاستقرار، والإرادة السياسية القوية على تحقيق أهداف التنمية، والتفاف المجتمع حول هذه الأهداف.
- العناصر المتعلقة بالتنمية البشرية باعتبار أن الإنسان هو محور أي عمل تنموي، ولا ضمان لنجاح هذا العمل دون مراعاة تحسين ظروف الكائن البشري وتلبية احتياجاته.
- الاهتمام بالتصدير وتفعيل قطاع التجارة الخارجية بتحقيق الانفتاح على الخارج وتحرير التبادلات بشكل يسمح بالاستفادة من المزايا التي توفرها البيئة الاقتصادية العالمية، والمساهمة كطرف فاعل فيها، لا كطرف هامشي تهدد العولمة المستشرية كيانه الاقتصادي والاجتماعي.
- الإعانات الخارجية (كما لاحظنا في التجربة الكورية)، والتي تعتبر عاملا مساعدا في عملية الانطلاق.
- استشراف المستقبل (كما لاحظناه أساسا في تجربة ماليزيا: "رؤية 2020")، والذي يشكل ضمان ما بعد الانطلاق الاقتصادي، وهو موضوع الفصل الرابع من هذا البحث.

الفصل الثالث

العوامل المساهمة في تحقيق الانطلاق الاقتصادي

تمهيـــد

يستند كل مخرج في أي عملية ما إلى جملة من المعطيات ترتبط بينها وفق علاقات تأثير متبادلة. وعملية الانطلاق الاقتصادي بوصفها عملية تفاعلية معقدة فإنها تستدعي توفر حد أدنى من العوامل التي يشكل تكاملها في الاقتصاد إحداث نقلة نوعية تعتبر نقطة البداية في تنمية منتظمة مستمرة، هذه النقطة نسميها الانطلاق الاقتصادي.

ولا يدعي هذا البحث الإلمام بكل عناصر الانطلاق الاقتصادي، ولكنه يحاول ومن خلال استقراء ما سلف من التجارب الناجحة في البلدان النامية، بيان أهم العوامل التي ثبت ميدانيا تأثيرها في إحداث انطلاق اقتصادي، وأكدت الدراسات النظرية أيضا أهميتها في هذا المجال.

وقد لاحظنا أنه يمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين، عوامل داخلية وأخرى خارجية. سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مجموعة هذه العوامل، ببيان أهمية كل عامل منها وتأثيره في عملية الانطلاق الاقتصادي، ملاحظين أن العوامل الداخلية منها ما يعود إلى عنصر التمويل مصدرا (الادخار) أو جهازا (النظام المالي) أو فعلا (الاستثمار)، ونخصص المبحث الأول لهذا العامل، ومنها ما يعود إلى العنصر البشري (التعليم)، ونحاول بيانه في المبحث الثاني، ومنها ما يتعلق بالمحيط العام للاقتصاد (البيئة الاقتصادية)، وهو موضوع المبحث الثالث، أما العوامل الخارجية والتي خصصنا لها المبحث الرابع فقد لاحظنا أن أهمها الانفتاح التجاري وتحرير التبادل الدولي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الشراكة ونقل التكنولوجيا، ثم المساعدات الخارجية للتنمية كعامل مساعد.

المبحث الأول: العوامل المتعلقة بالتمويل والاستثمار

رغم تعقد وتداخل أسباب مشكلة تخلف البلدان النامية وعجزها عن تحقيق انطلاق اقتصادي، إلا أن الجانب التمويلي يبقى من الأسباب الرئيسية في هذا المجال، حيث تعاني غالبية هذه الدول من عجز مؤسساتها المالية والمصرفية عن تعبئة الادخار المحلي الاختياري بما يوافق متطلبات تمويل التنمية. ويشكل النظام المالي عصب الاقتصاد في أي بلد، وإليه تسند بالأساس عمليات النجاح أو الإخفاق في سياسات تمويل التنمية، وقد عرف هذا النظام في الدول النامية كبحا كان له الأثر البالغ في ضعف أدائها الاقتصادي، ثم اتجه نحو التحرير مع تحول هذه البلدان إلى النظام الرأسمالي، إلا أنه كان تحريرا فرضته الظروف، وجاء بعد أن طال التخلف جوانب كبيرة من اقتصادياتها، مما يجعل الحكم على نجاعته أمرا غير محسوم بصفة قطعية اعتبارا لوجود قطاع غير رسمي قوي بهذه البلدان وقصور في نماء أسواقها النقدية والمالية.

المطلب الأول: النظام المالي في الدول النامية من الكبح إلى التحرير

يعني النظام المالي الهيئات والأعوان و الآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل و للآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم.[1]

ولقد عرفت الدول النامية في تاريخها الاقتصادي فترة احتكار الدولة وتدخلها الواسع في النشاط الاقتصادي، وكان من نتائج هذه السياسة أن كان القطاع المالي يخضع في تسييره لأسلوب إداري جامد يتميز بسلطات تدخلية واسعة للحكومة، حيث كانت تحدد معدلات الفائدة البنكية مركزيا وكان الائتمان يوجه إلى الأنشطة التي تراها الدولة ذات أولوية. وقد عرفت هذه السياسات باسم " الكبح المالي"، حيث أطلق Shaw و Mckinnon هذا المصطلح في كتابيهما الصادرين عام 1973 على حالة القطاعات المالية في الاقتصاديات النامية التي تتدخل فيها الدولة سواء بفرض ضريبة أو بإجراء آخر يحيد هذه القطاعات عن العمل وفقا لآليات السوق[2].

أولا: المقصود بالكبح المالي

الكبح المالي هو مجموعة القيود والضوابط التي تفرضها الدولة على النشاط المالي والبنكي، مثل تحديد سقف معدلات الفائدة بمستوى أدنى من مستواها التوازني في السوق، وفرض احتياطي إلزامي كبير يسمح للدولة بتمويل عجز الميزانية، و اتباع سياسة توجيه الائتمان، وكل هذا نتيجة لتدخل الدولة في القطاع المالي و تأميمه.[3]

ثانيا: أسباب الكبح المالي وصوره

يرجع كبح القطاع المالي لثلاثة أسباب رئيسية:

- تمويل مشروعات التنمية وعجز الموازنة العامة للدولة.
- أوضاع أسواق التمويل في الدول النامية.

---

[1] عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003، ص:260.

[2] محمود صفوت محي الدين ، التنمية المالية: القطاع المالي بين الكبح والتحرير، مجلة المال والصناعة ، العدد 11 ، الكويت ، 1993 ، ص:13

[3] شكوري سيد أحمد، التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، (غ م)، 2005، ص:32 .

- تأثير التوجه النظري السائد .

وقد اتخذ الكبح المالي صورا عديدة، منها الصريح ومنها المستتر، فمن الصور الصريحة الضرائب على الإيرادات الإجمالية للمصارف، الضرائب على القروض، أما الصور المستترة فهي تلك التي لا تخضع لقوانين الضرائب ولا تظهر في الميزانية العامة للدولة، وتتمثل بشكل رئيسي في الاحتياطي النقدي الذي تلتزم به البنوك لدى البنك المركزي، وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية.

ثالثا: الاتجاه نحو سياسات التحرير المالي

لقدكان لسياسات الكبح المالي التي انتهجتها الدول النامية آثارا سلبية متعددة على النمو الاقتصادي، كهروب رؤوس الأموال وضعف أداء القطاع البنكي وعدم قدرته على توفير الادخار اللازم لتمويل الاستثمارات، وزيادة عبء المديونية الخارجية، وضعف الثقة في اقتصاديات هذه البلدان مما صعب حصولها على التمويل الخارجي. وتحت ضغط هذه المشاكل، وفي ظل الاتجاه العالمي إلى اعتناق الفكر الليبرالي القائم على تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتطبيق مبادىء النيوكلاسكية والفكر النقدوي لفريدمان القائم على أن السياسة النقدية هي أفضل وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، اضطرت هذه الدول وفي إطار تطبيق برامج التصحيح الهيكلي المفروضة من المؤسسات المالية الدولية، إلى تبني مفهوم جديد عرف " بالتحرير المالي "، هذا المفهوم الذي ظهر في أعمال "شاو" و"ماكينون" واتخذت أعمالهما كإطار نظري للمنهج الذي تبناه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تطبيق الإصلاحات المالية بالدول النامية.

رابعا: مفهوم التحرير المالي

يقصد بالتحرير المالي إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال، وإعطاء الاستقلالية للبنوك والمؤسسات المالية، مع تحرير معدلات الفائدة وأسعار مختلف العمليات المالية وجعلها تتحدد طبقا لقوانين العرض والطلب، بالإضافة إلى فتح القطاع المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي تشجيعا للمنافسة بين البنوك.[1]

خامسا: الدول النامية وإشكالية نجاعة التحرير المالي

تقف العديد من العوائق أمام نجاعة التحرير المالي في الدول النامية، وأهم هذه العوائق قوة القطاع غير الرسمي، وضعف نماء الأسواق المالية.

1-القطاع غير الرسمي في الاقتصاديات النامية وتأثيره على نجاعة التحرير المالي:

ربط أنصار التحرير المالي أثره على النمو الاقتصادي بآثار هذا التحليل على الادخار والاستثمار في علاقة سببية بسيطة: رفع سعر الفائدة الحقيقي يرفع معدل الادخار فتزيد الأرصدة المتاحة للإقراض فيزيد الاستثمار حجما ونوعا فيزيد معدل النمو الاقتصادي .

وقد أجريت عدة دراسات تختبر أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي نذكر منها Fry (1980) Wai (1980) وGelb (1989) ، إلا أن النتائج أظهرت عدم اكتمال التحليل لأسواق التمويل في الدول النامية وذلك نتيجة لإهمال

[1] رمزي زكي ، العولمة المالية، دار المستقبل العربي ، ط1، 1999، ص:73

القطاع المالي غير الرسمي (أسواق التمويل غير الرسمية) في هذه النماذج،كالتجار وأصحاب محلات الرهونات ومقرضو المال والمرابون وجمعيات الادخار والائتمان ... وهذا يظهر الازدواجية في الاقتصاد. ويزداد نشاط القطاع غير الرسمي في ظل الكبح المالي، وقد ظهر اتجاه جديد سمي بمدرسة الهيكليين المحدثين من بين اقتصادييها Taylor (1982) و Van Wijnbergen (1983) و Buffie (1984)، هذه المدرسة انتقدت منهج Shaw وMckinnon الذي أغفل دور القطاع غير الرسمي في نماذجه، وأكدت أن تجاهل القطاع غير الرسمي يؤدي إلى مشكلات بالغة تؤثر على أهداف السياسات النقدية والسياسات الاقتصاديـــة، كما استخدمت هذه المدرسة ميكانيزمات تكيف كينزية وثبتت نظرية Tobin (1965) للمحافظ المالية.

وقد أكد Mckinnon على أن التحرير المالي ليس كافيا في حد ذاته على تحقيق الأهداف التي أشيع على أنه قادر على تحقيقها، بل يجب توفير ما أسماه بمتطلبات التحرير والتي تتمحور حول أمرين هما: الاستقرار الاقتصادي والرقابة المالية الحصينة.

2-ضعف الأسواق النقدية والمالية وقصور نمائها في البلدان النامية

تعاني الكثير من البلدان النامية من عدم وجود أسواق مالية فاعلة في الحياة الاقتصادية، أو من ضعف أداء هذه الأسواق في حالة وجودها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن نماء الأسواق النقدية والمالية يتطلب جملة من الشروط لا تتوافر في اقتصاديات هذه البلدان، من بين هذه الشروط نذكر:[1]

- أن تكون هنالك عروض منتظمة للسيولة للبنكية قابلة للإقراض يقابلها طلبات منتظمة للقروض، ويتوقف هذا الشرط على تنوع الأنشطة الإنتاجية التي تطلب الائتمان بصفة منتظمة على مدار السنة.
- أن يعاد تنظيم البنوك بشكل يسمح بتبادل الفوائض السائلة فيما بينها، مع منع تحويل هذه الفوائض إلى الخارج لتوظيفها في الأسواق المالية الأجنبية.
- أن يكون هناك بنك مركزي قادر على تنشيط السوق النقدية والتحكم فيها، ويستدعي هذا التنسيق بين الحكومات والبنوك المركزية وإشراك هذه الأخيرة في رسم السياسة النقدية والمالية.
- توافر مستوى من الوعي الادخاري والنقدي والمصرفي لدى أفراد المجتمع.

المطلب الثاني: دور النظام المالي في عملية الانطلاق الاقتصادي

إن أهميـــة النظام المالي لعملية الانطلاق الاقتصادي تنبع من وظيفته كمجمع للموارد المالية من الوحدات ذات الفائض وتحويلها إلى الوحدات ذات العجز، وبالتالي فإنه يعمل على جلب المدخرات وتوجيهها للمشاريع الاستثمارية وتسهيل عمليات التبادل التي تعتبر خدمات مهمة لدفـــع النمو الاقتصادي، وأيضا يزيد من المنافسة بين الوسطاء الماليين مما يساهم في التخصيص الأمثل للادخار.

[1] بلعزوز بن علي ، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية : حالة الجزائر،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غ م) ،2004/2003، ص:142.

ولقد أصبح القطاع المالي في وقتنا الحاضر يعد من أهم القطاعات الاقتصادية في مختلف دول العالم، نظرا للدور الذي يقوم به في تسهيل عملية النشاط الاقتصادي وتوفير طرق ووسائل الادخار والاستثمار.

ويذهب أنصار مدرسة ستانفورد إلى أن النظام المالي متى تم تحريره فإنه يؤدي إلى تحسن في الاستثمار حجما ونوع، فمثلا يؤدي تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي إلى زيادة الحجم المتاح من الائتمان المصرفي، كما أن إلغاء أو الحد من التدخل الإداري في توزيع الائتمان المصرفي بشكل مباشر أو غير مباشر يحسن من عملية تخصيص الموارد الائتمانية المحدودة، وأن إيجاد سعر فائدة حقيقي من شأنه أن يسعر الائتمان وفقا لتكلفة السوق.

فالتحرير المالي إذن يساهم في رفع معدلات الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة الادخار المحلي والتخصيص الأمثل للموارد المالية، وتوسيع الأسواق المالية مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. كما يسمح التحرير المالي بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية، و أيضا يقلل من دور القطاع غير الرسمي هذا الأخير الذي عرف مكانة هامة في الاقتصاديات النامية جراء محدودية خدمات القطاع المالي الرسمي مما يدفع بالأفراد إلى القطاع المالي غير الرسمي.

أيضا يؤدي التحرير المالي إلى ظهور مؤسسات مالية متخصصة مما يخفض من كلفة إنتاج الخدمات المالية، كما يؤدي إلى نضج الأدوات المالية و تحفيز الابتكار المالي.

ومما تنبغي الإشارة إليه أنه أوضحت تجارب بعض الدول النامية [1] في تحرير أسعار الفائدة أن الدول التي اتبعت استراتيجية التحرير التدريجي كانت في وضع أفضل من تلك التي اعتمدت أسلوب التحرير السريع، ذلك أن عملية التحرير هذه يجب أن تأخذ في الاعتبار الوضع الأصلي للاقتصاد، وأن تضمن أولا استقرار البيئة الاقتصادية. تبعا لذلك فإنه يجب أن يسبق استراتيجية التحرير وضع رقابة مصرفية فعالة، ومراقبة معدلات التضخم والسيطرة عليها،كما يستفاد من هذه التجارب أن التحرير المالي ينصح الإسراع به في أوقات الانكماش الاقتصادي والصدمات الخارجية، والابتعاد عنه في الفترات المعاكسة، وأن وجود بنك مركزي قوي هو أحد أهم دعائم التحرير المالي.

كما أن للتحرير المالي أثر أيضا على **نوعية الاستثمار** إذ بات من الثابت أن نوعية الاستثمار لا تقل في الأهمية عن حجمه، فرغم أن الدول ذات معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة تتمتع بمعدلات ادخار واستثمار أعلى من سواها، فإن أقل من نصف معدلات نموها يرجع إلى زيادة رأس المال والعمل، بينما يعزى الجزء الباقي للزيادة في الإنتاجية. ومع ذلك نجد العلاقة ضعيفة جدا بين هذه المعدلات العالية والنمو الاقتصادي، ذلك لأن نوعية الاستثمار أو إنتاجيته هي التي يعول عليها وليس حجمه، وبالتالي تم دراسة أثر التحرير المالي ممثلا في سعر الفائدة الحقيقي على كفاءة الاستثمار، ولما كانت بيانات معدل العائد على رأس المال غير متوفرة في معظم الدول النامية، جرت العادة على استخدام معدل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل المستخدمة كبديل.

---

[1] انظر هذه التجارب مع الاستنتاجات في:
بلعزوز بن علي ، مرجع سابق، ص ص: 201 - 222، و ص ص: 235-236.

وفي دراسة Gelb (1989) لـ 43 دولة نامية كانت العلاقة إيجابية وقوية بين التحرير المالي ونوعية الاستثمار مقاسة بمعدل الناتج الحدي لرأس المال، ولقد اتضح أن أثر التحرير المالي على الاستثمار يعتمد بشكل أساسي على ترشيد استخدام الموارد المالية ورفع الكفاءة الإنتاجية.

ويعرف النظام المالي حركة دائمة تستجيب للتطورات التي تعرفها الحياة الاقتصادية، وتؤدي إلى حدوث تفاعلات بين العناصر المكونة للنظام نفسه من جهة، وبين عناصر هذا النظام وبقية مكونات النظام الاقتصادي من جهة أخرى. ولقد أكدت التجارب أن نجاح النظام المالي في بلد ما يعتمد بالدرجة الأولى على ما حققه هذا البلد من مستوى اقتصادي ومالي ومدى قوة النظام المصرفي أو السياسة النقدية للدولة .

غير أن هذا الأمر قد لا يتوافر للدول النامية التي تتميز بتدهور مستوى الطاقة الإنتاجية واختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتدهور مستوى المعيشة، إضافة إلى ما تعانيه أسواق التمويل فيها من تشرذم واحتكار القلة وقصور هياكل المعلومات، مما يؤدي إلى ضعف كفاءة أجهزة هذا النظام وعدم قدرتها على تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى المجالات الاستثمارية الأكثر إنتاجية، وبالتالي فإن درجة نماء السوق النقدية والمالية وبما يمكن أن تقاس من مؤشرات، كتطور الحجم الكلي للودائع والقروض وأساليب التعامل، والأنظمة القائمة، ومعدل الادخار تبقى ضعيفة لا تكفي لتلبية متطلبات النمو والتنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: دور الادخار والاستثمار في عملية الانطلاق الاقتصادي

أولا: تحديد المفاهيم

الادخار هو الجزء من الدخل غير الموجه للاستهلاك أو هو مخزون من الموارد ينشأ عن تضحية بالاستهلاك الحالي قصد الحصول على فائدة أكبر في المستقبل، (فالأفراد مثلا يدخرون لشراء مسكن أو مواجهة حوادث معينة كمرحلة بطالة متوقعة مثلا). وبالنسبة للمؤسسات يشير الادخار إلى حصة الربح غير الموزعة، وكذا المؤونات ذات الطابع الاحتياطي والاهتلاكات، وهو يساوي تمويلها الذاتي.

أما الاستثمار فهو الجزء من الثروة الموجه إلى زيادة الإنتاج عن طريق زيادة أو تجديد القدرات الإنتاجية، وهو ينقسم إلى نوعين:[1]

* استثمار حقيقي: ويعني الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة، والذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة.

* استثمار مالي: ويعني تداول الأدوات الائتمانية (الأسهم والسندات) والذي لا يترتب على الاستثمار فيها إضافة عينية جديدة إلى إجمالي الاستثمار العيني ، وإنما تسهم في تمويل الأنشطة الاستثمارية العينية.

أما أنواع الادخار فيمكن بيانها كالتالي:

[1] ناظم محمد نوري الشمري و آخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل ، عمان ـ الأردن، ط 1، 1999، ص:26.

1ـ مدخرات القطاع العائلي:

تتمثل هذه المدخرات في الفرق بين الدخل المتاح والإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وهي تعتبر موردا هاما في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة التي تعتمد في الأساس على مدخرات قطاع الأعمال الخاص. فمثلا خلال عامي: 1978/79 شكلت مدخرات القطاع العائلي بالهند 78.4 % من مجموع المدخرات، بينما لم تشكل خلال نفس الفترة سوى 50% من مجموع المدخرات بالولايات المتحدة الأمريكية.[1]

2 ـ مدخرات قطاع الأعمال:

يشمل هذا النوع من الادخار مدخرات قطاع الأعمال الخاص وكذا قطاع الأعمال العام.

- فبالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال الخاص، فإنها تشير إلى مدخرات المنشآت والشركات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية الخاصة، وهي تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل في الدول المتقدمة، ويتوقف حجمها على أمور متعددة أهمها:
  - حجم الأرباح المحققة، حيث كلما زادت الأرباح زاد الادخار.
  - سياسة توزيع الأرباح، فكلما كانت هذه السياسة منتظمة، كلما زادت مدخرات الشركات في فترات الرواج، وانخفضت في فترات الكساد.
  - طبيعة البرامج المستقبلية، حيث قد تحتم أنشطة المؤسسة المتوقعة مستقبلا تخصيص تمويل معتبر لعمليات البحث والاستكشاف مما يضطرها إلى زيادة ادخارها.
- أما بالنسبة لمدخرات قطاع الأعمال العام، فإنه يوجد في العديد من البلدان النامية قطاع عام قوي يسند إليه القيام بجزء كبير من النشاط الاقتصادي في إطار تنفيذ برامج التنمية، إلا أن مدخرات هذا القطاع كمصدر تمويلي تراجعت مع اتجاه هذه البلدان إلى تصفية شركات القطاع العام وإدارة مشاريعها بطريقة لا تختلف عن إدارة المشاريع الخاصة.

3 ـ الادخار الحكومي:

يتمثل الادخار الحكومي في الفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية (وأهمها الحصيلة الضريبية التي تعتبر موردا هاما في غالبية الدول النامية) والنفقات الحكومية الجارية (كالإنفاق على الخدمات العمومية من أمن ودفاع وتعليم وصحة ومشاريع المصلحة العامة ...).

ومع تزايد الدور الملقى على الدولة في مجال التنمية فإنه ينبغي عليها السهر على توفير الموارد المالية اللازمة لاضطلاعها الأمثل بهذا الدور من جهة، ومن جهة أخرى الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، وهو ما يستدعي مراعاة جملة من الأمور أهمها تطوير النظام الضريبي بشكل يحقق الفعالية والعدالة، وترشيد الإنفاق العام.

ثانيا: العلاقة بين الادخار والاستثمار ودورهما في التنمية الاقتصادية

في دراسة للأسباب التي مهدت لقيام الثورة الصناعية في أوروبا ذكر Jean Magnan de Bornier جملة من العوامل المتفاعلة مع بعضها البعض وهي: العناصر الأخلاقية والدينية، العناصر المؤسساتية، التحديد التقني والعناصر

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخر ، مرجع سبق ذكره ، ص:229

الاقتصادية، وعند تفصيله للعناصر الاقتصادية أوضح أن الادخار يعتبر العامل الحاسم في تحقيقها، ولا يمكن تصور حدوث نمو أبدا في اقتصاد يبحث فيه كل فرد عن تلبية حاجاته الخاصة فورا.[1]

وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية كشرط أول لانطلاقها وجود رؤوس أموال يتم الحصول عليها من مصدرين هما الموارد المحلية والتدفقات الأجنبية، كما تبينه معادلة الدخل المعروفة:

$$Y = C + I + (X-M)$$

حيث :

Y: الدخل الوطني C :الاستهلاك M :الواردات.

I :الاستثمار X :الصادرات

ومن جهة أخرى لدينا: $Y = C + S$

وينتج من المعادلتين: $I = S + (M-X)$

بمعنى أن فرص الاستثمار في الدولة تتحدد بقدرتها على توفير الادخار المحلي (S) إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج، إذ في العديد من الدول النامية تتجاوز الواردات قيمة الصادرات مما يدفع الدولة إلى الاقتراض من الخارج، بعبارة أخرى فإن زيادة الواردات (M) على الصادرات (X) يسبب تدفق رؤوس الأموال من الخارج عن طريق الاقتراض وهذا بسبب وجود فائض مدخرات الأجانب. ولما كانت التدفقات الأجنبية قليلة لا يعول عليها وجب إيلاء الاهتمام الأكبر للموارد المحلية، أي إلى زيادة الادخار المحلي.

ثالثا: تجربة دول آسيا وأهمية الادخار والاستثمار كمحرك لعملية الانطلاق الاقتصادي

إن الدور الحاسم للادخار والاستثمار كان أمرا بديهيا لدى الدول التي نجحت في برامجها التنموية وتحقيق انطلاق اقتصادي باهر كدول آسيا الشرقية. وتبين دراسات ثلاث عشريات من النمو في هذه الدول أنها تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة للادخار والاستثمار وصلت إلى مابين 30-40% من ناتجها المحلي الخام ، في حين لم تتجاوز باقي الدول النامية نسبة 20% .

وقد بينت دراسات حول النمو في هذه البلدان إلى أن الاستثمار وتراكم رأس المال يعتبران أمرين أساسيين لعملية الانطلاق، وأن الدراسات النظرية لـــ Solow والتطبيقية لـــ Denison التي تعتبر أن النمو لا يفسر بتراكم رأس المال وإنما بتطور إنتاجية عوامل الإنتاج التي تمكن من زيادة الناتج الفردي في المدى الطويل، لا تتعارض مع فعالية الاستثمار كمحرك للانطلاق الاقتصادي في المدى القصير.

وكما يبين الجدول رقم III-1 فإن دول شرق آسيا تمكنت من تحقيق معدلات استثمار جد مرتفعة بلغت 30 إلى 40% من PIB في الصين ، جمهورية كوريا، أندونسيا، ماليزيا، سنغافورة وتايلاندا.

[1] Jean Magnan de Bornier, la croissance économique : http://junon.u-3mrs.fr/afa10w40/gr.pdf (23/04/2007)

جدول رقم III-1 : الاستثمار الخام كنسبة من PIB في مناطق مختلفة من العالم

1993	1970		1970	1993	
23	16	آسيا الجنوبية	41	28	الصين
16	21	إفريقيا شبه الصحراوية	34	24	كوريا
		إفريقيا الشمالية/	28	16	أندونسيا
28	19	وحوض المتوسط	33	22	ماليزيا
20	22	أمريكا اللاتينية	44	39	سنغافورة
			40	26	تايلاندا

Source *: Gean-Claud Berthélemy et autre, op.cit. p :10*

فنلاحظ من الجدول أن معدلات الاستثمار هي مرتفعة بوضوح في الدول الآسيوية عن مثيلاتها في الدول النامية الأخرى التي لم يبلغ فيها معدل الاستثمار نسبة 20% إلا نادرا في غضون 03 عشريات. وبالتالي فإن نمو دول جنوب شرق آسيا لم يكن أمرا خارقا، و إنما نتج عن جهودها في ميدان الاستثمار حيث أن 10 نقاط إضافية في الاستثمار تستطيع أن تحقق أثرا على نمو الناتج الفردي بنقطتين وهو أثر معتبر وهام.[1]

وقد خلص بعض الاقتصاديين إلى أنه في حالة اقتصاديات الدول النامية، ونظرا لما تتوفر عليه من مشروعات مكثفة لعنصر العمل المتوفر، فإن الزيادة في رأس المال تساهم بحوالي 25% من معدل النمو، ويرجع ذلك إلى أن هذه الدول لازالت في المراحل السابقة لعملية الانطلاق مما يجعل الأهمية الكبرى معطاة لكم رأس المال، إلا أنه ورغم ذلك تبرز ضرورة الاهتمام أيضا بموضوع إنتاجية عوامل الإنتاج وزيادة كفاءة الاستثمار بإعطاء أهمية كبيرة لعامل التعليم والإدارة السليمة وحسن تخصيص الموارد[2].

رابعا: ضرورة الاهتمام بنوعية رأس المال أيضا

بينت دراسة دينسون التي أجراها على الولايات المتحدة الأمريكية للفترة من 1909 إلى 1973 حول إسهام العوامل المختلفة في نمو الدخل الحقيقي للعامل، أن كم رأس المال وإن كان هاما في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية إلا أن الزيادة في كم رأس المال ليست بالضرورة هي السبب في النمو، بل تكمن الأهمية الحقيقية في نوعية رأس المال، وفي إنتاجية عناصر الإنتاج وكفاءتها.

فمن خلال الجدول رقم III-2 لاحظ دينسون:

- أن كم رأس المال كان له أثر ملموس في زيادة النمو في الفترة الأولى (1909-1929).
- قلت أهمية كم رأس المال في الفترات اللاحقة وتحقق النمو نتيجة لعوامل أخرى (التعليم، التقدم التقني، زيادة إنتاجية العامل نتيجة نقص ساعات العمل ....)

[1] Gean-claude Berthélemy, op. cit. p :10.

[2] عبد العزيز عجمية ، مرجع سابق، ص:221

جدول رقم III-2: نتائج دراسة دينسون عن العوامل المسؤولة عن الزيادة في دخل العامل في الولايات المتحدة للفترة 1909-1973

البيان	1929-1909	1957-1929	1973-1948
حجم رأس المال	29	9	15
نقص عدد ساعات العمل	19 -	33 -	8 -
التعليم	29	42	19
زيادة إنتاجية العامل نتيجة نقص عدد ساعات العمل	19	21	--
التقدم الفني	20	36	45
اقتصاديات الحجم	23	21	15

المصدر: عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص : 219.

إن طرح تراكم رأس المال كمحرك للانطلاق وإن كان واقعا في دول جنوب شرق آسيا، إلا أنه غير كاف لتفسير أصل تفوق البلدان الآسيوية، ولابد من التساؤل: لماذا حققت هذه الدول مستويات استثمار مرتفعة مقارنة بباقي الدول النامية؟ أي لابد من الانتقال من ظاهر معدلات الاستثمار والادخار المرتفعة وآثارها الايجابية في تحريك الانطلاق الاقتصادي، إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء تحقيق تلك المعدلات المرتفعة ؟

- هناك جانب من التفسير يرجع الجواب عن هذا التساؤل إلى المردودية الجيدة لرأس المال مرفوقة بتطور إنتاجية عوامل الإنتاج، وهو ما يدعم طرح دينسون.
- وجانب آخر من التفسير يعود إلى توفر الادخار المحلي وهو أمر بالغ الأهمية، فإن هذه البلدان نجحت في الاستثمار بشكل واسع دون أن تسجل عجزا خارجيا، بعبارة أخرى دون أن تلجأ إلى الادخار الأجنبي كمصدر رئيسي لتمويل استثماراتها. و في المشهد الاقتصادي العالمي الذي يتميز بنفور المستثمرين الأكفاء من الاقتصاديات التي تعرف أخطارا كبيرة على المستوى الكلي فإن توفر الادخار المحلي بشكل كاف يعتبر أحسن ضمان لتفعيل ديناميكية الاستثمار.

المطلب الرابع: الدول النامية وإشكالية ضعف الادخار والاستثمار

تعاني غالبية الدول النامية من نقص الاستثمارات، (لاسيما منها البلدان ذات المديونية الكبيرة) وما يستتبعها من نقص في معدلات النمو، وضعف في معدلات الادخار، ويرجع هذا إلى أمور عدة منها:

1ـ ضعف الحافز على الاستثمار:

ويرجع هذا الأمر إلى مستوى الدخل الفردي المنخفض، وإلى الأسواق الضيقة التي لا تسمح بإقامة حجوم دنيا من المشروعات الحديثة، ويشكل ضيق الأسواق عقبة أمام التنمية إذ يؤدي -كما هو الحال في الدول الصغيرة في أمريكا

الوسطى- إلى عرقلة إنتاج السلع التي يرغب المنتجون الطموحون في الاستثمار في إنتاجها، لذلك نشطت في الاقتصاد العالمي الجهود لتوحيد الأسواق في سوق مشتركة كبيرة تحقق مزايا تنافسية كبرى للدول المشتركة منها.

إلا أنه تنبغي الإشارة إلى أن عقبة ضيق الأسواق هي عقبة نسبية تختلف من دولة لأخرى حسب حجم الدولة ومدى تقدمها الصناعي .

2 ــ المناخ الاستثماري غير المشجع :

حيث تعرف العديد من هذه الدول عدم استقرار (سواء كان سياسيا، أمنيا أواقتصاديا) لا يشجع المستثمرين على إقامة مشاريع واسعة، كما أن هذه الدول تتميز بضعف البنى التحتية وشبكات الطرق والمواصلات والاتصالات ومختلف المرافق العامة والهياكل الأساسية الضرورية لعملية الإنتاج.

3 ــ ضعف الادخار المحلي:

تعتمد الدول النامية بشكل كبير على مدخرات القطاع العائلي وتسجل نقصا واضحا في مدخرات قطاع الأعمال الخاص، هذه الأخيرة التي تعتبر موردا هاما في البلدان النامية المتوسطة الدخل على الخصوص، أما الدول النامية الضعيفة الدخل فإن ضعف الأسواق المالية بها، أو عدم وجودها أصلا، يؤدي إلى كون الأرباح المعاد استثمارها من طرف القطاع الخاص غير كافية مما يستلزم عملية الاقتراض من البنوك.

وفي مقدور هذه البلدان أن تحقق ادخارا معتبرا للقطاع الخاص متى توفر المناخ الاستثماري الملائم،كشروط الأمن والاستقرار، وإزالة القيود الجبائية والإدارية، وأيضا متى تم الاهتمام بقطاع التجارة الخارجية وتنظيمه بشكل يعود بأرباح كبيرة على المستثمرين فيه.

4- قلة المؤسسات الادخارية وضعف السوق الداخلي:

تلعب منشآت الادخار دورا هاما في تعبئة المدخرات من جهة، وفي توجيهها بما يتوافق واحتياجات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى. وتعاني مجموعة كبيرة من الدول النامية من نقص أو عدم كفاءة منشآت الادخار، لاسيما في المناطق الريفية، إضافة إلى مشكل ضعف الوعي الادخاري ولجوء عدد كبير من أثرياء هذه البلدان إلى إيداع أموالهم في البنوك الأجنبية، وهي ظاهرة تسمى بتهريب الأموال إلى الخارج وتمثل أخطر أنواع استنزاف القدرات المالية للدول النامية.[1]

وقدرت بعض الدراسات الأموال العربية المتواجدة بالخارج بما يتـــراوح بين 1000 و 3000 مليار دولار.[2]

إن ضآلة المؤسسات الادخارية بالبلدان النامية جعل متطلبات تمويل التنمية تبقى مرتفعة عن مستوى الادخار المحلي، وهو ما يعني استمرار الفجوة الادخارية وتباعد تقاطع منحني الادخار (S) ومنحني الاستثمار (I). انظـــر الشكل رقـــم III-1.

---

[1] بلعزوز بن علي ، مرجع سابق، ص: 139.

2 رحيم حسين، نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد00، السداسي الثاني 2004، ص:78.

الشكل رقم III-1: الفجوة الادخارية

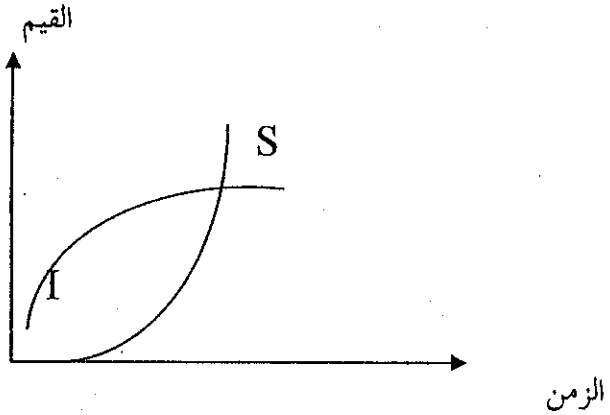

S منحنى الادخار، I منحنى الاستثمار

المصدر: د. رحيم حسين، نحو ترقية الادخار المصرفي الشخصي في البلدان الإسلامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الأول، 2004، ص :73.

5 ــ النفقات العمومية الضخمة:

وتنجم هذه النفقات عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لاسيما في الدول التي تبنت اقتصاد موجها إداريا، واعتماد سياسات دعم الأسعار، وتحمل النتائج السلبية للمؤسسات العمومية العاجزة التي أنهكت الميزانية العمومية، وهذه النفقات الضخمة مهما كان مصدر تمويلها فإنها تثبط الاستثمار، فإذا مولت بجباية توسعية فإنها تثقل مردودية الاستثمار، أما إذا مولت بعجز عمومي فإن ذلك ينصرف أثره إلى تراجع الاستثمار الخاص في سوق رأس المال.

6 ــ السياسة النقدية:

تؤثر السياسة النقدية هي الأخرى على الاستثمار، حيث أن التضخم الجامح يخلق بيئة غير مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي تتعارض وتحقيق نمو الادخار والاستثمار.

ويبرز أثر التضخم على المدخرات في عملية التدني الخفي لقيمتها، ولا يقتصر هذا التدني على المدخرات المحتفظ بها في البيوت، أو القروض العائلية، أو الودائع الجارية لدى المؤسسات النقدية، بل يشمل أحيانا حتى الودائع لأجل، والودائع الادخارية، والسندات الحكومية، باعتبار أن معدل الفائدة الحقيقي المستحق كثيرا ما يكون سلبيا.

وفيما يلي جدول يبين نسب الاستثمار الداخلي والادخار الداخلي من الناتج الداخلي الخام لمجموعة من البلدان مع بيان نسبة الادخار من الاستثمار الداخلي:

1ـ نلاحظ أن نسبة الادخار إلى الاستثمار:

- تناقصت في المجموعة الأولى بـ 43% خلال الفترة من 1965 إلى 1992 ومس هذا التناقص 8 دول من أصل 11 دولة مدروسة، وقد وصلت مساهمة الادخار المحلي في الاستثمار إلى مستوى ضعيف (49%) مقارنة بباقي المجموعات، ويرجع ذلك إلى ضعف نسبة الادخار في الناتج المحلي لهذه المجموعة من 13% إلى 8% خلال الفترة المدروسة، وهو ما يبين العلاقة الطردية بين زيادة الادخار المحلي وزيادة الاستثمار.
- ويؤكد هذه العلاقة حالة المجموعة الثانية، حيث ارتبط ارتفاع نسبة الادخار إلى الاستثمار بتوفر الادخار المحلي الذي زادت نسبته في الناتج الداخلي الخام من 12% إلى 21 % فأدت إلى ارتفاع تمويل الاستثمارات المحلية بالادخار المحلي.
- في المجموعة الثالثة نلاحظ أنه رغم زيادة الادخار من 21% إلى 24% من الناتج الداخلي الخام إلا أن نسبة الادخار إلى الاستثمار تناقصت مما يشير إلى أن توفر الادخار المحلي ليس شرطا أن ينصرف أثره بعلاقة سببية مباشرة إلى الاستثمارات المحلية، لأن توفر زيادة الادخار وحده لا يكفي لبعث الاستثمارات ما لم يتوفر الاقتصاد على شروط المناخ الاستثماري الملائم.

2 ـ علاقة ارتفاع الدخل بالادخار:

هل ضعف الدخل الفردي في البلدان النامية مفسر لضعف معدل الادخار فيها ؟

هناك جانبان من الرأي حول هذا السؤال:

أ) من الجدول رقم II-3 تتضح أهمية مستويات الدخل لتحريك الادخار:

- فمن بين الدول ذات الدخل الضعيف أو ذات الدخل المتوسط الأدنى، نجد فقط الصين والهند ودولتين من دول OPEP هما نيجيريا وأندونسيا تمكنت من تسجيل معدلات ادخار أقل أو تساوي 20% عام 1992
- بينما 4 من أصل 7 دول ذات الدخل المتوسط الأعلى حققت معدلات ادخار أعلى من 20%

وأشارت إحدى الدراسات التي أجريت على 19 دولة عربية أتيحت حولها البيانات إلى أن معدل الادخار بلغ نحو 18.6 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 1999 مقارنة بنحو 23.3 % على مستوى العالم وبنحو 26.5% على مستوى الدول النامية، حيث استحوذت الدول الخليجية ذات الدخول المرتفعة على أكبر جزء منها إذ بلغ معدل الادخار فيها نحو 27,5% بينما لم يتعد هذا المعدل في باقي الدول العربية نسبة 15,2%. وتشير نفس الدراسة إلى أن إجمالي استثمارات الدول العربية المدروسة لنفس السنة بلغت نحو21,6% من ناتجها المحلي الإجمالي، وهو ما يعني أن فجوة ادخار-استثمار سالبة بنحو 3% من الناتج الداخلي الإجمالي.[1]

ب) إلا أن هناك جانب من الرأي لا يقبل بتقديم ضعف الناتج الداخلي الخام (وبالتالي الدخل الفردي) كأحد مبررات ضعف الادخار في البلدان النامية، ويرى أن هذا التبرير ضعيف لأن الدراسات التطبيقية أثبتت أن نسبة ضئيلة من السكان هم الذين يدخرون حتى في المجتمعات المتقدمة، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية، عام 1950،كان 10%

[1] رحيم حسين، مرجع سابق، ص ص:75-76.

من السكان (وهم ذوو الدخول المرتفعة)، قد حصلوا على 29% من إجمالي الدخل الوطني وادخروا 20% من دخولهم، بينما لم يدخر الباقون (أي 90% من السكان) سوى 3% في حين حصلوا على 71% من الدخل الإجمالي. وتشير الدراسات أيضا إلى أن 10% من السكان في الدول النامية يحصلون على 40% من إجمالي الدخل الوطني وهم يشكلون أصحاب المستويات العليا من الدخل، كما تؤكد نظريات تحديد الاستهلاك والادخار إمكانية قيام أفراد المجتمعات النامية بالادخار إذا غيرت قيمهم ودوافعهم إلى الادخار [1].

إذن يخلص هذا الرأي إلى أن أصحاب الدخول المرتفعة بالدول النامية بإمكانهم توفير المدخرات الكافية لتمويل الاستثمارات، و إنما لا يقومون بذلك بسبب ميلهم إلى محاكاة أنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة على حساب الادخار.

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سابق ، ص ص: 129،130

المبحث الثاني: التعليم كعامل من عوامل الانطلاق الاقتصادي

إن التعليم هو محور انطلاق أي مجتمع، والسند الرئيسي الذي قام عليه تفوق العديد من الدول وفي مقدمتها اليابان وغرب أوروبا والنمو الآسيوية. ويرجع الأمر في ذلك إلى أن الاضطلاع بأهداف التنمية، والقبول بالتغيير والتجديد يمر أولا في الأذهان، ثم يجسد في الواقع بعد ذلك، وإن قدرة التعليم في المجتمع على خلق نظام جديد للقيم التطورية سيسمح بتراجع الأفكار المتخلفة التي تناوئ التنمية وتعتبر المعرقل الرئيسي لتجسيدها، وسيساعد من ثم وبشكل مباشر على إيجاد جيل يتمتع بالمؤهلات التي يتطلبها عصر المعلومات والتكنولوجيا الذي أصبحت الحاجة فيه إلى القوى العاملة الفكرية أكبر بكثير من القوى العاملة الجسدية، لاسيما مع الإحلال الواسع للآلات المتطورة التي تتطلب مستوى عاليا من التكوين والمعرفة أكثر من مجرد العمل اليدوي.

المطلب الأول: التعليم وأثره على النمو الاقتصادي

تعتبر المفاهيم المرتبطة باقتصاديات التعليم قديمة حيث ترجع إلى"آدم سميث " الذي أشار في مؤلفه المشهور "ثروة الأمم" في أوائل القرن 19 إلى دور الإنفاق على التعليم كعامل مهم من عوامل الثروة. غير أن البداية الحقيقية كانت في الستينيات في كتابات ثيودور شولتز (1961) Théodore Schultz الذي بلور مفهوم رأس المال البشري، وكان لتحليلاته الدور الكبير في بيان معدل إسهام التعليم والمعرفة فيما يعود على الفرد وعلى الاقتصاد الكلي من عوائد تزيد عن ما أنفقه الفرد كلما ارتفع مستوى تعليمه، وعن قيم النفقات العامة على التعليم مقارنة بعوائدها على الإنتاج الكلي.[1]

وفي دراسة قام بها أحد الاقتصاديين السوفيات يدعى " سترو ميلين" حول أثر التعليم على التنمية في المجتمع السوفياتي للفترة الممتدة ما بين 1914 و1924، كانت أبرز النتائج التي توصل إليها: [2]

- أن التعليم مهما كان ابتدائيا أوليا فإنه يمكن العامل من تحقيق إنتاج أكبر وأفضل من الإنتاج الذي يعود ارتفاعه إلى عدة سنوات من التدريب في المصنع، وأن سنة واحدة من التعليم الابتدائي تمكن العامل من الزيادة في إنتاجه بنسبة 30 % في المتوسط، في حين أن التدريب في المصنع لا يرفع إنتاج العامل الأمي إلا بنسبة تتراوح ما بين 12 %إلى 16 % في المتوسط.
- وكما للتعليم دور في زيادة الإنتاج، فإن له أيضا دور في تغطية النفقات والرفع من الدخل الوطني، حيث وبسبب تعميم التعليم فإن المدة الكاملة التي يقضيها العامل المتعلم في العمل والإنتاج مابين الخروج من المدرسة والتقاعد تعطي مردودية تفوق بأكثر من 42 مرة تكاليف التمدرس.

وفي فيتنام ربطت عملية التحرير جنبا إلى جنب مع الكفاح ضد الأمية والعمل المتواصل على نشر المعرفة، حيث كان الشعار الذي أطلقه "هوشي منه " سنة 1946 هو: " سحق المعتدين في الجبهة ومحو الأمية في المؤخرة"، وبذلك ورغم

---

[1]- محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط ، 2000 ، ص:17 .
[2] - طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، دار الطليعة للطباعة والنشر و بيروت ، بدون سنة نشر، ص:249.

دمار الحرب وتهديم معظم المدارس لم ينقص حجم التعليم في فيتنام، و لم يتوقف بل ازداد ارتفاعا إذ كان عدد تلاميذ المدارس يزيد كل سنة بنحو نصف مليون تلميذ.

المطلب الثاني: التعليم في الدول النامية: نفقات عالية ومردودية ضعيفة

الجدير بالملاحظة أن معظم الدول النامية خصصت نسبا معتبرة من ناتجها الداخلي الخام للتعليم، حيث ازدادت معدلات الإنفاق على الخدمات التعليمية بصورة كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية، وارتفعت إلى ثلاثة أضعاف في آسيا، وإلى الضعفين في إفريقيا وأمريكا اللاتينية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، وتراوحت نسبة الإنفاق على التعليم في العديد من هذه البلدان بين 15% و27% من مجموع الإنفاق الحكومي في نهاية عقد الثمانينات.

ويبين الشكل رقم III-2 الزيادة الواضحة في الإنفاق على التعليم بالدول النامية بين الوقت السابق والوقت الحالي من جهة، وأثر هذه الزيادة على ارتفاع الدخل الإجمالي في هذه البلدان من جهة أخرى.

الشكل رقم III-2: تطور النفقات على التعليم بالدول النامية وأثر ذلك على PIB

(ارتفاع PIB بـ 1 %)

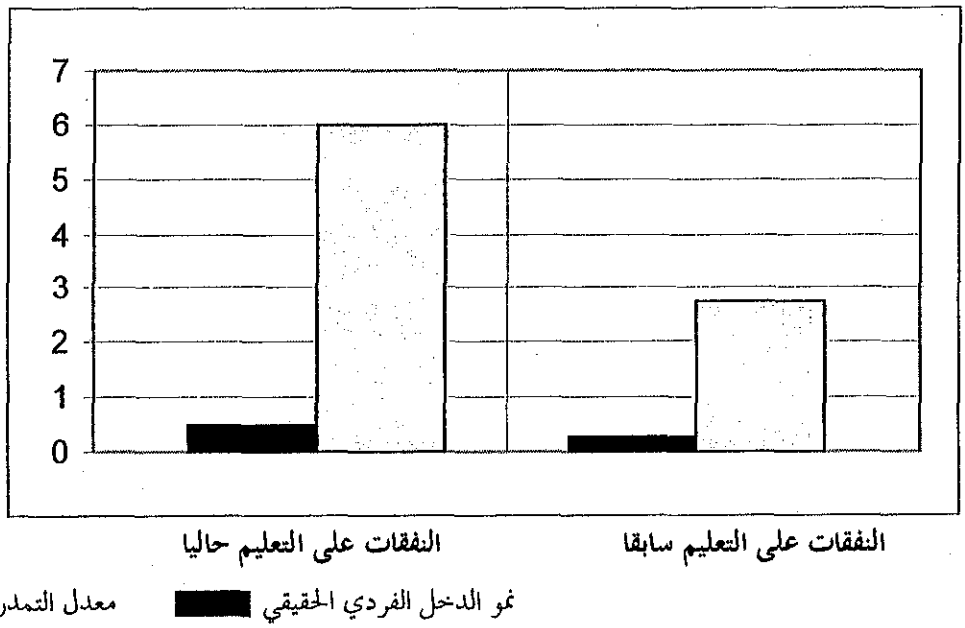

Source *: Emanuele Baldacci et autres, Que faire pour aider les pauvres, F&D,FMI, v 42, n°2, juin 2005, p :21.*

فنلاحظ من الشكل الأثر الإيجابي لارتفاع معدل التمدرس على نمو الدخل جراء الزيادة في النفقات المخصصة للتعليم، حيث أنه عندما تطور معدل التمدرس حاليا بالضعف تقريبا مقارنة بالسابق، انتقلت الزيادة في الدخل الفردي بالنصف أيضا عن السابق.

غير أن الزيادة في الإنفاق على الخدمات التعليمية بالبلدان النامية والمشار إليها سابقا لم تكن بنفس الحجم بين كل هذه البلدان، حيث يشير الجدول رقم III-4 إلى الفوارق الهائلة في النفقات المخصصة للتعليم بين دول العالم النامي، حيث يبلغ إجمالي هذه النفقات نسبا عالية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (28.200 مليون دولار، أي حوالي

25.92%)، بينما تنخفض إلى نسب ضئيلة في إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (7.45% و0.35% على التوالي).

جدول رقم III-4 : الفوارق الهائلة في النفقات المخصصة للتعليم بين الدول النامية .

المنطقـــــــة	النفقات المخصصة لكل تلميذ (بالدولار)	إجمالي النفقات العمومية المخصصة للتعليم (مليون دولار)	نسبة السكان الذين تغطيهم المعطيات %
آسيا الجنوبية	46	6.900	98
إفريقيا شبه الصحراوية	68	6.100	98
آسيا الشرقية والباسفيك	103	21.200	96
أمريكا اللاتينية والكاريبي	440	28.200	90
حوض المتوسط وإفريقيا الشمالية	519	14.200	60
أوربا الشرقية وآسيا الوسطى	878	5.200	22
العالم النامي	151	81.800	88

Source *: Jole.E.Cohen et David E.Bloom, cultiver les esprits, Finances et Développement, FMI, juin 2005, V42, n°2, P :11.*

وفي الجانب الكمي دائما يلاحظ أيضا تطور المعدلات الصافية للتمدرس[1] (*) في أغلبية الدول النامية، إلا أنها ظلت ضعيفة في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، كما يوضح ذلك الجدول رقم III-5:

جدول رقم III-5: تطور المعدلات الصافية للتمدرس في العالم

	1990	1998	2002
العالم	82	84	85
الدول في طور الانتقال	89	85	89
الدول المتقدمة	96	97	96
الدول النامية	80	82	83
الدول العربية	75	78	83
أوروبا الوسطى والشرقية	90	87	89
آسيا الوسطى	85	89	90
آسيا الشرقية والباسفيك	96	96	92
أمريكا اللاتينية والكاريبي	86	94	96
أمريكا الشمالية وأوربا الغربية	97	96	95
آسيا الجنوبية والغربية	73	79	83
إفريقيا جنوب الصحراء	55	56	63

Source *: Joel. E .et autre, op.cit, P :10*

[1] (*) المعدل الصافي للتمدرس = نسبة الأطفال في سن التمدرس المتمدرسين فعلا إلى إجمالي عدد الأطفال في سن التمدرس.

فنلاحظ من الجدول أنه ورغم ارتفاع معدلات التمدرس في كل دول العالم، إلى أن دول إفريقيا جنوب الصحراء تظل الأضعف دائما، حيث لم يتجاوز المعدل الصافي للتمدرس بها عام 2002 نسبة 63% وهو أقل بكثير من المعدل المحقق في دول نامية أخرى كأمريكا اللاتينية والكاريبي والتي بلغ بها هذا المعدل في نفس السنة 96%، أي ما يعادل معدل الدول المتقدمة في نفس السنة.

غير أن هذه الأرقام قد تكون مضللة وذلك بسبب أنها لا تأخذ في الاعتبار التلاميذ الذين يتركون مقاعد الدراسة قبل إكمال المرحلة الدراسية، هذه الظاهرة التي تعتبر مشكلة من أكبر المشكلات التي تواجهها البلدان النامية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الطلبة الذين يتسربون قبل إكمال المرحلة الثانوية تقدر بـــ 39% في إفريقيا و18% بأمريكا اللاتينية، بينما لا تتجاوز 11% في أوروبا.[1]

من جهة أخرى فإن **الأمية** تطال نسبة كبيرة من سكان الدول النامية، حيث تضاعفت ثلاث مرات بهذه الدول، وانتقلت خلال القرن العشرين من 25% إلى 75%، وقدر العدد المطلق للأمية بين الكبار (15 سنة فما فوق) في هذه الدول عام 1996 بأكثر من 872 مليون نسمة[2].

وتعتبر فئة الإناث الأكثر أمية مقارنة بالذكور في معظم البلدان النامية كما يوضحه الجدول رقم III-6، وفي العالم أجمع على العموم إذ من بين ثلاثة أشخاص أميين في العالم يوجد اثنان إناث .

جدول رقم III-6: الأمية في بعض دول العالم .

	نسبة الأمية بين الكبار	الأمية بين الكبار من الذكور	الأمية بين الكبار من الإناث
- آسيا الوسطى (بنغلاديش، باكستان ، الهند ...)	%45	%35	%55
- إفريقيا الشمالية و المحاذية للمتوسط (موريتانيا ، المغرب مصر ، السودان ، الجزائر..)	%40	%30	%50
- دول جنوب شرق آسيا (أندونسيا ، ماليزيا ، الصين ..)	%40	%30	%50
- أمريكا الجنوبية (بوليفيا ، البرازيل ، المكسيك ...)	%11	%10	%12
إفريقيا جنوب الصحراء (البنين، الكامرون...)	%40	%30	%50

Source *: « L'alphabétisation dans le monde », Encarta 2006, op. cit.*

[1]. عبد الوهاب الأمين ، مرجع سبق ذكره ، ص:137 .
[2]. المرجع السابق ، ص:137 .

ويمكن إرجاع ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث إلى أسباب مختلفة منها:

- الأسباب الاقتصادية: حيث يعتبر الفقر العقبة الأولى أمام التعلم، وفي الدول الفقيرة تقوم البنت بمهام كبيرة في المنزل تعتبر في نظر الأسرة أكثر أهمية لمعيشتها من التحاقها بالتعليم مما يمنعها من الالتحاق بالمدرسة.
- الأسباب الثقافية: وهي هامة جدا حيث في العديد من الدول تحتم التقاليد عدم إرسال البنت إلى المدرسة انطلاقا من الاعتقادات التي ترى بأن المرأة مكانها في البيت والرجل هو المكلف بالقوامة.

المطلب الثالث: ضرورة الاهتمام بنوعية التعليم وربطه بآفاق التنمية

1ـ ضرورة الاهتمام بنوعية التعليم:

تمارس نوعية التعليم أثرا حساسا في فوارق النمو بين الدول، وبينت دراسة حديثة للباحثين Coulombe Tremblay و MARCHAND (2004)، على أن العلاقة الإيجابية بين الزيادة في معدلات التمدرس وارتفاع الناتج الداخلي الخام إنما كانت في الدول التي قامت باستثمارات في مجـــال تحسيـــن نوعية التعليم [1].

وفي المدى الطويل فإن المنافع الاقتصادية المحصلة من الإصلاحات التي تقوم بها الدولة في مجال التعليم ستعمل على استرداد نفقاتها العامة على التعليم الابتدائي والثانوي (انظر الشكل رقم III-3)

الشكل رقم III-3: المنافع المحصلة من الإصلاحات في مجال التعليم

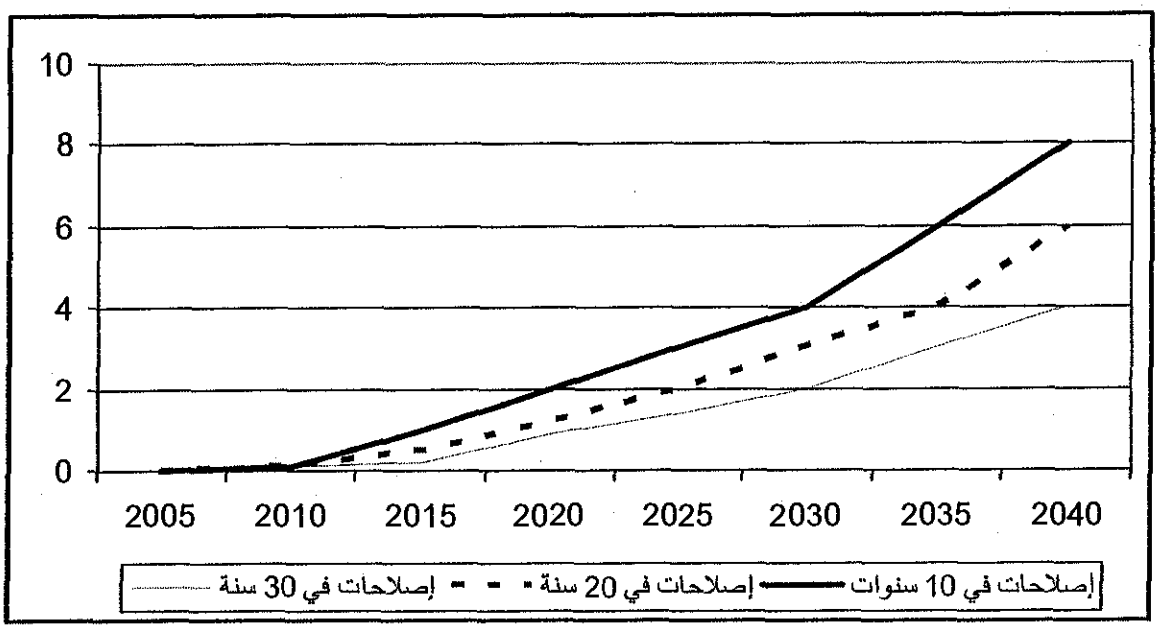

source *: Eric A . Hanushek, l' importance de la qualité de l'enseignement, F & D, FMI, juin 2005, V42,n°2. P : 17.*

فمن الشكل نلاحظ أنه إذا افترضنا أن التعليم المدرسي سيتحسن في نهاية 30 سنة، فإنه عام 2040 (بافتراض أن مخطط إصلاح التعليم بدأ عام 2005) سيكون الناتج الداخلي الخام أعلى بنسبة 4% من حالة نموه دون حدوث هذا الإصلاح. وطبعا فإن الإصلاحات الأسرع ستترجم في تطور أسرع للناتج الداخلي الخام.

[1] Emmanuel Baldacci et autres, op .cit , P : 20

وبالإسقاط على حالة الدول النامية، نلاحظ أنه ورغم النفقات الكبيرة التي خصصتها للتعليم، إلا أنه لم يتحقق العائد المتوقع منه في تحقيق الانطلاق الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى كون أن الاهتمام كان منصبا على الجانب الكمي بشكل كبير على حساب نوعية التعليم (التأطير، المضمون والمناهج) من جهة، و إلى عدم ربط نظام التعليم بالاحتياجات التنموية من جهة ثانية.

2- ضرورة ربط التعليم بآفاق التنمية

إن تحقيق انطلاق اقتصادي لا يمكن تصوره في ظل واقع تسير فيه التنمية وبرامج التعليم باتجاهين متعاكسين، ومادام التعليم هو محور انطلاق أي مجتمع، ونظرا للعلاقة التي باتت ثابتة بين النهوض بالتعليم وتحسين مستوياته والحصول على مستوى نمو أرفع، فإن الدول النامية ينبغي عليها الابتعاد عن سياسة التركيز على الجانب الكمي بتخريج أعداد كبيرة من طلبة الجامعات والمعاهد بنوعيات هامشية وفي تخصصات لا تتلاءم مع متطلبات الخطة التنموية وحاجات سوق العمل، لأن ذلك لن يساهم إلا في زيادة نسبة البطالة بين هؤلاء المتخرجين الذين أنفقت عليهم موارد مالية هامة دون أثر اقتصادي يذكر.

وبالنتيجة فإن هذه الدول مدعوة إذا ما أرادت تحقيق انطلاق اقتصادي يعتبر فاتحة البدء في تنمية مستمرة متجددة ذاتيا، أن تعمل على انسجام احتياجات الخطة التنموية من القوى العاملة الماهرة، مع المناهج التعليمية المطبقة في المدارس والجامعات في مختلف الأطوار الدراسية، ويتطلب منها هذا الأمر القيام بعملية تطوير جذري لنظام التعليم بشكل يتناسق مع البيئة الحالية التي تنفذ فيها الخطة التنموية.

وكما أن التعليم عنصر بالغ التأثير في عملية التنمية ، فإنه بالمقابل يتوقف تأثيره وتطوره على الجو العام للبيئة التنموية، فهو لا يكون فعالا إلا في وسط عائلي واجتماعي منظم نسبيا، أما إذا كانت العائلة أو المجتمع مختلين بشكل كبير فإن التعليم لن يتطور وسيبقى تابعا للتجربة الشخصية للفرد.[1]

المطلب الرابع: ضرورة الاهتمام بتعليم المرأة وتعليم فئة الكبار .

1ـ ضرورة الاهتمام بتعليم المرأة:

سبق وأن أشرنا إلى أن الأمية في المجتمعات النامية تطال في نسبة كبيرة منها " النساء"، ويعود ذلك إلى أسباب متعددة أشرنا إلى بعضها، وينبغي التأكيد من جديد على أن التمييز بين الذكور والإناث في مجال التعليم يمارس تأثيرا سلبيا وخطيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن تصور حدوث انطلاق اقتصادي في مجتمع تعيش فيه المرأة على هامش التنمية.

إن تعليم المرأة يعتبر عاملا حاسما في التنمية الاقتصادية حيث يؤدي إلى :

- الزيادة في إنتاجيتها في جميع الأنشطة الاقتصادية.

[1] Mostefa Boutefnouchet, Système social et changement social en Algérie, O.P.U, Alger, (s.a.p), p : 73.

- الاهتمام بصحة الأطفال وتغذيتهم وتعليمهم، وبالتالي تحسين نوعية الموارد البشرية التي من شأنها تدعيم التنمية.
- تقليل حجم الأسرة بسبب زيادة الاهتمام بتحسين نوعية الحياة وتعليم الأطفال .

لذلك فإن من العناصر الواجب الاضطلاع بها، التركيز على إزالة الفجوة بين الإناث والذكور في مجال التعليم، هذه الفجوة التي تقدر بالنسبة للكبار بـــ 29% في جميع البلدان النامية[1].

2ـــ ضرورة الاهتمام بتعليم الكبار أيضا:

إذا كان تعليم الصغار يعتبر أمرا ضروريا، حيث كان من أهداف الندوة العالمية حول التعليم المنعقدة في تايلاند عام 1990 تحقيق تعليم ابتدائي عالمي (EPU) *Education Primaire Universelle*، وتقليل الأمية إلى أدنى الحدود بحلول عام 2000، (رغم أن هذه الآمال لم تتحقق وأعيدت الكرة عام 2000 في القمة العالمية للتعليم بداكار حول آفاق 2015 وسميت (قمة الألفية للأمم المتحدة) وشكل EPU أحد أهداف التنمية لعام 2015)، فإنه من جهة أخرى يعد تعليم الكبار في بلد متخلف من أهم الضروريات التي يستلزمها تحقيق تنمية سريعة، ذلك أن هذا التعليم يتطلب نفقات أقل من نفقات تعليم الصغار، كما أن مردوديته على الإنتاج تظهر سريعا وتساهم في تغطية نفقاته في فترة وجيزة. أيضا فإن لتعليم الكبار أثر على تعليم الصغار، حيث أوضحت الدراسات أن الأطفال الذين يعيشون وسط أسر مثقفة يتعلمون بسهولة ويحتفظون بمعلوماتهم لمدة أطول بعكس الأطفال الذين يعيشون في أسر أمية.[2]

المطلب الخامس: متطلبات النهوض بالتعليم

إن الكلام عن إصلاح المناهج التعليمية وتحسين نوعية التعليم يدفع إلى التساؤل عن متطلبات هذا الإصلاح ؟

وقد أشرنا في هذا الإطار إلى جانب عام يعتبر ركيزة هذه المتطلبات وهو ربط التعليم بآفاق التنمية، وإضافة إلى ذلك فإن هناك تغييرات أخرى ينبغي إدخالها على التعليم، تمس نواحي متعددة نذكر منها:[3]

- التحول من البيئة التعليمية المغلقة إلى البيئة التعليمية المفتوحة التي تعتمد على شبكات المعرفة الالكترونية.
- التركيز على التعليم الشخصي الملائم لقدرات كل شخص والتحول من النمط الجماعي القائم على الأعمار والفصول إلى نظام قائم على القدرات.
- ترقية الاعتماد على الذات لاسيما مع توافر شبكات الكمبيوتر.
- تبني نظام يهدف إلى خلق المعرفة الجديدة لأن أنظمة التعليم القديمة تقوم على استيعاب وحفـــظ المتاح من المعارف فقـــط.
- جعل التعليم مستمرا متجددا لا ينتهي فقط بالحصول على الشهادة.
- التغيير في شكل ومضمون ومحتوى المدرسة بما يلائم عصر المعلومات.

---

[1]. عبد الوهاب الأمين ، مرجع سابق ، ص:139 .
[2]. طلال البابا ، مرجع سابق ، ص:256.
[3]. انظر سعد طه علام ، مرجع سابق ، ص:71 .

وفي مؤتمر قضايا الإصلاح العربي الذي ركز على جوانب الإصلاح الضرورية للنهوض بالأقطار العربية، كان من التوصيات التي خرج بها المؤتمرون في جانب الإصلاح الاجتماعي:[1]

- إنشاء هيئات للجودة والاعتماد والرقابة على التعليم في كل دولة عربية.
- استمرار تحمل الدولة مسؤوليتها في تمويل ودعم مؤسسات التعليم.
- التوجه نحو اللامركزية في إدارة المؤسسات التعليمية.
- المواءمة بين مخرجات نظم التعليم واحتياجات سوق العمل المتغيرة والنمو الاقتصادي وبناء القدرة التنافسية.
- دعوة المجتمع المدني للمشاركة في التعليم تمويلا وإدارة ورقابة.

[1] مؤتمر قضايا الإصلاح العربي : الرؤية والتنفيذ، 12-14 مارس 2004 من الموقع :
http :www.syriamirror.net/modules/news/article.php.

المبحث الثالث: البيئة الاقتصادية الملائمة

من الأمور البديهية استحالة تصور حدوث انطلاق اقتصادي في بيئة تتسم بعدم الاستقرار وذيوع القيم المناوئة للتغيير والتطور، وبضعف في الاهتمام بالعنصر البشري وتدريبه بما يتلاءم ومتطلبات الاضطلاع بأهداف التنمية. لذلك بات لزاما على كل اقتصاد ينشد انطلاقه أن يتوافر على بيئة مستقرة ، تشيع فيها القيم النهضوية، وتتضمن حدا مقبولا من عناصر التنمية البشرية.

المطلب الأول: القيم كعنصر فعال في عملية الانطلاق الاقتصادي

إن الإصلاح الاقتصادي والاستقرار والديمقراطية وغيرها من المفاهيم الضرورية لضمان الانطلاق الاقتصادي لا يمكن أن تتحقق دون وجود قيم اجتماعية تشيع بين أفراد المجتمع ، لتخلق حس المواطنة والالتفاف حول الأهداف التنموية للبلد.

1- تأثير القيم على عملية التنمية

لقد أخذ موضوع القيم مكانة هامة في الدراسات التنموية، لاسيما مع مفهوم التنمية البشرية والتركيز على دور الإنسان في التنمية، ومع مفهوم الحكم الراشد ودور المنظمات غير الحكومية *ONG* في المشاركة في توجيه الخطط التنموية للاقتصاد الوطني.

يقول P.Druker:"الإدارة ليست مجرد نظم وفق قوانين، وإنما هي عملية ترتبط بها مجموعة من المبادئ والسلوكيات والمفاهيم الأخلاقية التي ينبغي تعديلها استنادا إلى القيم والتقاليد والمعتقدات والاتجاهات والمثل العليا السائدة في المجتمع، فإدارة الأعمال ثقافة أكثر منها جمع تقنيات"[1]

وإذا كان هذا القول يبين تأثير القيم على المستوى الكلي للمجتمع، فإن لها أيضا تأثير على المستوى الجزئي، وفي هذا الإطار يقول Dension "إن القيم والاتجاهات والافتراضات والمعايير السائدة بالمؤسسة لها تأثير كبير علىكفاءة وفعالية المؤسسة، وإن زيادة الفعالية أو تناقصها هي دالة في القيم والمعتقدات التي يعتقدها أعضاء المؤسسة".[2]

وكمثال على تأثير القيم على عناصر التنمية، نلاحظ أن المعتقدات والتقاليد الاجتماعية تؤثر تأثيرا بارزا في زيادة عدد السكان، حيث ينظر في المجتمعات النامية ـــ لا سيما بالمناطق الريفية منها ـــ إلى أن إكثار إنجاب الأولاد هو سبب لتخليد اسم العشيرة، هذا الاعتقاد يدفع إلى تشجيع الزواج المبكر للبنات والنظر بإعجاب للمرأة التي تنجب الأولاد، كما تزداد الضغوط الاجتماعية على الأسرة التي يكثر بها عدد البنات لتستمر في الإنجاب حتى يكون عندها الحد الأدنى من الأولاد لتسميتهم بأسماء أجدادهم تخليدا لذكراهم.[3]

وكمثال آخر، فإن المرأة همشت في الكثير من الدول النامية عن القيام بدورها الفعال في التنمية جراء المعتقدات السائدة في مجتمعات هذه الدول والتي أدت إلى حرمانها من حقوقها الأساسية في التعليم والالتحاق بالعمل والمشاركة السياسية.

---

[1] علي عبد الله، التحولات وثقافة المؤسسة ، مقال نشر في موقع نادي الدراسات الاقتصادية على الانترنت: w.w.w.clubnada.jeeran.com

[2] المرجع السابق، ص:2.

[3] عبد الوهاب الأمين ، مرجع سبق ذكره ، ص:114 .

أيضا تسود بين شعوب البلدان النامية النظرة إلى العمل اليدوي في المشروعات الزراعية والصناعية على أنه أقل مستوى من الأعمال الأخرى كأعمال التجارة والوظيفة في القطاع العام أو في قطاع الخدمات، وهذا رغم أهمية العمل اليدوي للتنمية الاقتصادي.[1]

من ناحية أخرى نجد أن هناك عادات متفشية في المجتمعات النامية تخلق ظروفا غير ملائمة لعملية التنمية، كالاكتناز والتهافت على اقتناء الأراضي والعقارات وشراء السيارات الفاخرة والإسراف في الإنفاق على الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال التي يمكن توفيرها للتنمية الاقتصادية.

إذن فإن نظم القيم السائدة في مجتمع معين تؤثر تأثيرا ملحوظا على النظام الاقتصادي لهذا المجتمع، وإن النظم القيمية العقيمة التي تسود غالبية الدول النامية تعتبر من أهم المعوقات لعملية التنمية الاقتصادية لهذه الدول.[2]

2- القيم كعنصر فاعل في عملية الانطلاق الاقتصادي

تشير التحليلات التي عنيت بدراسة عوامل النهضة الاقتصادية في آسيا الشرقية، أن من أهمها وجود "قيم آسيوية " تعبر عن خصائص مجتمعات هذه الدول من سماحة التنوع الثقافي والحرص على الادخار المحلي والاهتمام بالمشروعات الصغيرة.[3]

إن تراث المجتمع وما يسود فيه من قيم وتقاليد ينعكس آليا على إدارة المجتمع وتنظيماته، ويؤثر على عملية التنمية بشكل عام، ومن أهم هذه القيم:[4]

* قيمة الوقت
* قيمة الصدق
* قيمة الإتقان في العمل
* قيمة الجودة
* قيمة المثابرة
* قيمة التجديد والابتكار
* قيمة التميز وعدم التقليد
* قيمة المحافظة على المال العام

(انظر الشكل رقم III-4)

وكل هذه القيم من الممكن غرسها في أفراد المجتمع وتنشئتهم عليها من خلال الدور المنوط بالدولة في عملية التنمية، حيث أن من مهام الدولة الراغبة في تحقيق انطلاق اقتصادي العمل على التنشئة الاجتماعية على قيم تنموية تحقق الازدهار الاقتصادي من جراء تأثيرها على توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية لاسيما التعليم والصحة، وهذا نتيجة للتكافل الأسري والاجتماعي.

ومن الأمور التي ينبغي مراعاتها في هذا الجانب أن عملية تغيير القيم ليست أمرا يسيرا، لأنها تتطلب أحيانا التخلي عن القيم والعادات والتقاليد التي لم تعد تنسجم مع متطلبات الانطلاق الاقتصادي المأمول، والتنشئة على قيم جديدة، وهذا يتطلب سياسة جادة بالنظر إلى الفترة الزمنية الكبيرة التي تكونت وسادت فيها القيم والعادات المتوارثة، وأيضا بالنظر إلى تشابك العوامل التي ساهمت في تكوين هذه القيم والتقاليد، و نذكر منها :

---

[1] فؤاد حيدر ، مرجع سابق ، ص:119.
[2] نفس المرجع ، ص:120.
[3] احمد صدقي الدجاني ، دروس الأزمة الاقتصادية في آسيا ، بدون دار ولا بلد ولا سنة النشر ، ص:86
[4] سعد طه علام ، مرجع سابق، ص:68 .

- التربية والتنشئة الاجتماعية
- المعتقدات والممارسات الروحية والإيديولوجية
- التقاليد الاجتماعية والآداب العامة
- الفنون والرموز في الحكايات الشعبية
- القانون والعرف والهيئات المنفذة له. [1]

شكل رقم III-4: المناخ الاجتماعي وتأثيره على التنمية

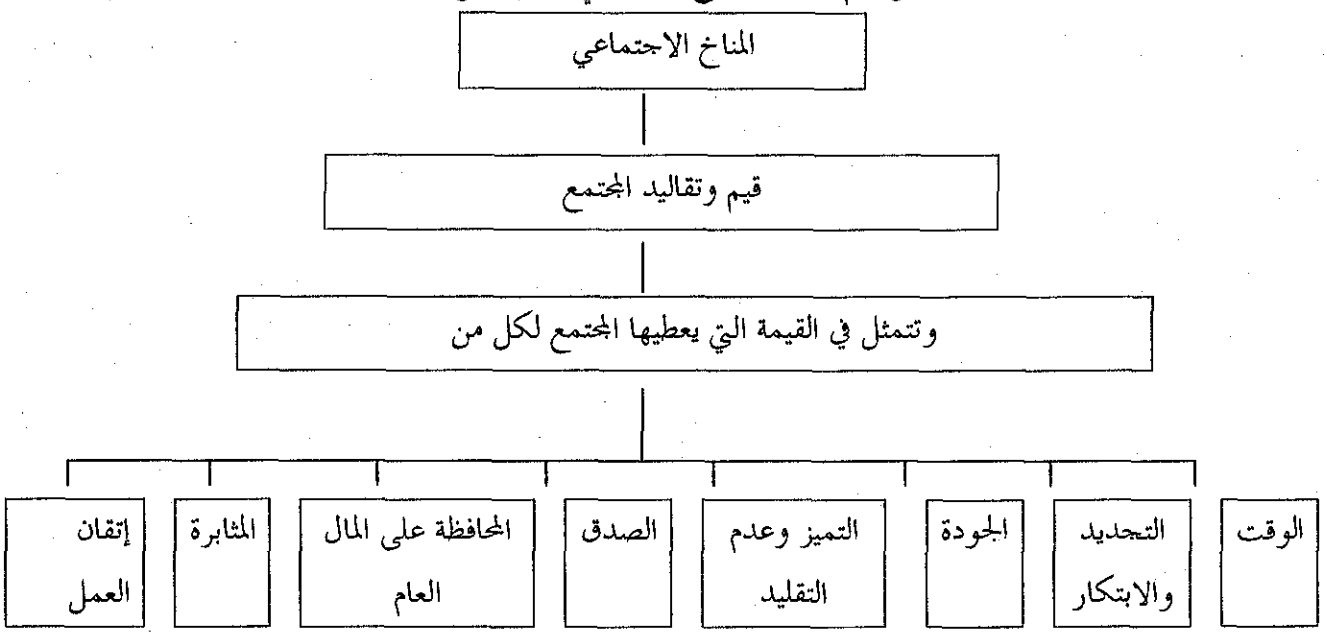

المصدر: أ.د.سعد طه علام ، التنمية والدولة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003 ، ص : 69.

ففي مجال التكنولوجيا مثلا، يقف عدم قبول التغيير عائقا كبيرا أمام التقدم التكنولوجي بالدول النامية، ذلك أن بعض فئات المجتمع قد تعترض التغيير التكنولوجي وتشكل من ثم مقاومة له مما يعيق إدخاله إلى المجتمع، وهذا بالرغم من أن الأفراد لا يقاومون التغيير التكنولوجي في حد ذاته، ولكن يقاومون ما قد ينجم عنه من تغيير في العلاقات الإنسانية والمكانة الاجتماعية.

3- عناصر لإحداث التغيير الثقافي

إن مواكبة التحولات الدولية يتطلب من المجتمعات النامية إذا ما أرادت تحقيق انطلاق اقتصادي أن تقوم بتغيير السلوكات والقيم والافتراضات تجاه العمل، الوقت، النظام، السلطة، المؤسسة، الآخر ...الخ، بما يخدم تحقيق هذا الانطلاق وذلك عن طريق جملة من الأمور منها:

- دراسة وفهم الثقافة السائدة قصد إدراك الجوانب الإيجابية لتثمينها واستثمارها، والجوانب السلبية لمعالجتها والتخلص منها.

[1] فؤاد حيدر، مرجع سابق ، ص ص: 120-121.

- مراعاة ضرورة تمتع القيادات الإدارية بالسلوك الإيجابي المرغوب فيه لتحقيق الانطلاق، لأهم القدوة في كل مؤسسات الدولة، وعلى هؤلاء المسؤولين أن ينظروا إلى العاملين كمورد وليس كتكلفة.
- وضع نظام فعال للاتصال لتسهيل حركة الأفعال والممارسات.
- اعتماد نظام عادل لكل جوانب الحياة المهنية للموارد البشرية من اختيار وتعيين وتدريب وتقييم للأداء والحوافز.
- تنمية روح الانتماء والولاء الواعي قصد ضمان التفاف الأفراد حول الخطة التنموية للبلد.

المطلب الثاني: الاستقرار السياسي والاقتصادي

إن عدم وجود استقرار سياسي يؤثر سلبا على مستوى النمو بما يخلقه من اختلالات تعصف بضمانات الاستثمار، ولقد عرفت العديد من البلدان النامية فترات من النزاعات والاختلالات الأمنية جعلتها تصنف من البلدان ذات الخطر العالي على الاستثمار، وكانت النتيجة هي إحجام المستثمرين الأجانب إقامة مشاريع في هذه الدول أو إيداع رؤوس أموالهم في أسواقها المالية المختلة، والاتجاه نحو البلدان ذات المناخ الاستثماري المستقر والأكثر أمانا .

ورغم تعدد واختلاف وجهات الأبحاث التي درست العلاقة بين استقرار النظام السياسي والتنمية، وهل أن طبيعة النظام هي التي تؤثر على الأداء الاقتصادي أم العكس؟ وهل للاستقرار السياسي تأثير على الأداء الاقتصادي أم العكس أن هذا الأخير هو من يحدد درجة الاستقرار السياسي؟ أم هل أن الثلاثية: طبيعة النظام، الاستقرار والنمو تتفاعل ويدعم بعضها بعضا؟ فإن نتائج هذه البحوث أكدت في معظمها العلاقة المتينة بين الاستقرار السياسي ورثم النمو الاقتصادي، كما يظهر ذلك من دراسة لـ Deniz Akagul لحالة تركيا في الفترة من 1950 إلى 2002.[1]

إن الحكومات الوطنية المستقلة (والاستقلال شرط أولي للحديث عن أي انطلاق اقتصادي) يجب أن تكون قادرة على خلق بيئة مستقرة للمؤسسات الحديثة سواء كانت عمومية أو خاصة، ويجب على الأقل ضمان عدم حدوث حروب أهلية، أو عصيان وتمرد مدني أو اجتياح عدائي من الخارج.

إن عدم الاستقرار الطويل المدى الذي عرفته الصين بالتوازي مع الحرب المدنية والعدوان الخارجي، كان السبب الرئيسي في عدم انطلاقها الاقتصادي قبل عام 1949، ونفس الشيء يقال عن عدم تطور الاقتصاد الفيتنامي في سنوات الخمسينيات والستينيات، واقتصاد كامبوديا في سنوات السبعينيات والثمانينات، والقائمة طويلة تشمل بلدان أخرى كبوليفيا، باكستان، غانا، اثيوبيا، سلفادور، الصومال، رواندا....

وكما يعد الاستقرار السياسي شرطا للانطلاق الاقتصادي، فإن استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية كالقضاء على مشكل البطالة، والتحكم في معدلات التضخم، تعتبر من الشروط الهامة أيضا في هذا المضمار.

[1] Deniz AKAGUL, Démocratie,stabilité politique et développement : Analyse du cas Turc. http :www.ceri-sciences po.com/archive/nov 05/artda.pdf. (12/04/006)

المطلب الثالث: الإرادة السياسية

تظهر الوضعية التي تعرفها الاقتصاديات السائرة في طريق النمو الحاجة إلى إرادة سياسة تكسر السياق التراكمي للكبح المتتالي للفضاءات الحقيقية والمالية للنشاط الاقتصادي، و تتخذ التدابير الضرورية لتحقيق النمو، ذلك لأن التنمية باعتبارها عملية حضارية يجب أن ترتكز على إرادة واعية مصممة وقادرة على تحمل تبعات التغيير[1].

إن الإرادة السياسية لمتخذي القرار في البلدان النامية هي الحاسم في جعل التطور الاقتصادي والاجتماعي هو المحدد لنوعية السياسات الواجب اتخاذها لاغتنام فرص النجاح في طريق اللحاق بركب الاقتصاديات المتطورة، وأثبتت تجارب التنمية في البلدان النامية أن من أسباب فشل التخطيط الاقتصادي يعود إلى غياب الإرادة السياسية لدى جانب كبير من القادة السياسيين في هذه البلدان رغم الإصلاحات المتخذة، ذلك أن إصلاح الأجهزة الفنية والإدارية وتحسين أداء المؤسسات الموكل إليها تنفيذ الخطط الاقتصادية من خلال توفير الحوافز المادية والمعنوية يعتبر غير كاف إذا لم يكن هناك التزام ثابت من جانب القيادة السياسية بدعم خطة التنمية وتوفير البيئة الملائمة لضمان تحقيقها.[2]

ولقد لاحظنا في التجربة الماليزية أن الإرادة والجرأة السياسية لقيادات هذه الدولة مكنتها رغم التعدد العرقي الذي يطبع مجتمعها من اتخاذ قرارات تنموية جريئة كان لها الأثر البارز في تحقيق انطلاق اقتصادي متميز شد أنظار الباحثين، ولا أدل على تلك الجرأة السياسية من رفض ماليزيا تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة المالية الحادة لسنة 1997، وتبنيها لحلول نابعة من قناعات داخلية، الأمر الذي سمح لها في فترة وجيزة بالخروج بقوة من كبوتها المالية، عكس بلدان أخرى طبقت توصيات FMI فظلت تعاني آثار الأزمة إلى اليوم.

إن المقصود بالإرادة السياسية ليس مجرد التأييد الخطابي للأهداف الاقتصادية المعلنة، وإنما القناعة الراسخة بأهمية هذه الأهداف، والجرأة السياسية لمقاومة الضغوط من جانب ذوي المصالح الذاتية،وتتجلى هذه الإرادة بوضوح في العمل على تطبيق مبادئ الحكم الراشد، وإزالة كل العقبات الإدارية البيروقراطية، وكل المعاملات التمييزية التي لا تستند إلى معايير العدالة والقانون، مع العمل على محاربة الرشوة وكل مظاهر الفساد مهما كان مصدرها أو نوعها.

كما تتجلى هذه الإرادة أيضا في مواصلة الإصلاحات الضرورية لعملية التحول إلى اقتصاد السوق، حيث أنه لن تمر هذه الإصلاحات دون معارضة شديدة من طرف النقابات وأصحاب المصالح والطبقات الاجتماعية التي تتضرر من نتائجها جراء إلغاء الدعم وارتفاع الأسعار والتسريح الناجم عن عمليات الخوصصة ...الخ، ولا يتصور طبعا الانتقال بسهولة من نظام اقتصادي مدار إداريا تعود عليه المجتمع لعقود متتالية، إلى نظام جديد تحتدم فيه المنافسة دون فاتورة اجتماعية باهظة أحيانا، ومصحوبة باضطرابات اجتماعية أحيانا أخرى، ولكن الإرادة السياسية في تحقيق التحول هي التي تمكن من اتخاذ القرارات الجريئة، وتبني الحلول المناسبة التي تسمح بامتصاص الآثار السلبية للإصلاحات دون أن توقف مسارها.

---

[1] عماد العلي، معضلة التنمية بين غياب الإرادة الاجتماعية الناجحة وعجز الإرادة السياسية. من الموقع:
http://www.iraqcmm.org/cmm/n51/t18.htm (15/06/2006)

[2] عبد الوهاب الأمين ، مرجع سابق، ص:317.

المطلب الرابع: توفير المناخ الاجتماعي الملائم

إضافة إلى الإرادة السياسية، فلابد أن تكون هناك إرادة مجتمعية حرة وناضجة ذات أفق حضاري تمكن من التعرف على غايات المجتمع وتوجيه مسيرته نحو مسار الانطلاق من خلال إدراك مؤسسات هذا المجتمع لضرورات التغيير وامتلاكها للوسائل القادرة على تحقيق التزام الإرادة السياسية، بمعنى آخر، لابد أن يتوفر للانطلاق الاقتصادي مناخ مستقر يتسم بتنظيم اجتماعي سليم وقدرة مؤسسية راسخة، وموارد بشرية مدربة.

إن الدولة يناط بها في هذا الجانب دوركبير للاضطلاع بتلبية احتياجات السكان من السلع والخدمات الضرورية، وإعانة الطبقات المحرومة والسهر على تحقيق عدالة في توزيع الدخول، مع تثمين الطاقة البشرية الهائلة من الشباب التي يتوفر عليها المجتمع النامي، بانتشالها من البطالة وتكوينها وتدريبها بحيث تصبح قوة دافعة للاقتصاد بدلا من بقائها طاقة مجمدة تشكل عالة على المجتمع.

ولقد ذكرنا أن التجارب أن أثبتت الجانب الكبير من النمو يرجع إلى إنتاجية رأس المال، وبالتالي إلى الاستخدام الكفء لرأس المال وليس إلى حجم الاستثمارات فقط، والجانب الأساسي في هذا المجال يرجع إلى القوة البشرية العاملة لأن العنصر البشري هو القادر على تحقيق مستوى إنتاجية مرتفع، وتقييم البدائل المتاحة، واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة ودراسة وإنشاء وإدارة المشروعات ...الخ

وبالتالي فإن رفع تدريب العنصر البشري هو عامل مهم في إحداث التنمية الاقتصادية:

- فإذا كان **التعليم** Learning يؤدي إلى تغيير في **المعارف**
- وإذا كانت **التربية** Education تؤدي إلى تغيير في **السلوك**
- فإن **التدريب** Training يؤدي إلى تغيير في **المهارات**

وفي عملية الانطلاق الاقتصادي يقع الجانب الأكبر في مجال التدريب على عاتق الدولة، حيث ينبغي تخصيص نسبة من الناتج الوطني من جهة، ومن دخل كل مؤسسة خاصة من جهة أخرى، لعمليات تدريب العنصر البشري، مع ضرورة انسجام خطة الدولة التدريبية مع خطط المؤسسات الخاصة بما يتوافق واحتياجات المجتمع.[1]

ويشير تقرير جديد صادر عن البنك الدولي خلال اجتماعاته السنوية المنعقدة هذا العام في سنغافورة، أن استثمار الدول النامية في تحسين مستوى تعليم طاقاتها من الشباب الذين بلغت أعدادهم أرقاماً قياسية (1.3 بليون شاب حاليا وهو أكبر رقم تبلغه شريحة الشباب من سن 12-24 عاما بالعالم النامي على مر التاريخ)، والسهر على رعايتهم صحيا وتدريبهم على العمل، سيمكنها من تحقيق طفرة في معدلات النمو الاقتصادية، وأن تحدث تخفيضاً كبيراً في أعداد الفقراء، لاسيما وأن هؤلاء الشباب أوفر حظا من التعليم مقارنة بالأجيال السابقة.

وبالمقابل فإن أي توان وتباطؤ في إعداد هذه الطاقات البشرية وزيادة فعاليتها بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل، من شأنه أن يؤدي إلى تفشي حالة من الإحباط وخيبة الأمل، و أن يفضي من ثمّ إلى توترات اجتماعية. وفي هذا الشأن يقول فرانسوا بورغينون، النائب الأول لرئيس البنك الدولي لاقتصاديات التنمية ورئيس الخبراء الاقتصاديين، "تتيح

[1] سعد طه علام ، مرجع سابق ، ص ص: 72، 73 .

تلك الأعداد الكبيرة من الشباب الذين يعيشون في البلدان النامية فرصاً عظيمة، كما أنها تنطوي كذلك على مخاطر جمة، فهذه الفرص عظيمة ما دامت لدى البلدان قوة عاملة أكبر حجماً تتمتع بمستوى مهاري أعلى ولديها عدد أقل من الأطفال، ولكن ينبغي إعداد هؤلاء الشباب إعداداً جيداً حتى يمكنهم العثور على فرص عمل جيدة."

وحسب ذات التقرير، فإن الشباب يشكلون حوالي نصف عدد العاطلين عن العمل على مستوى العالم، وينبغي على منطقة كمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تهيئ بمفردها، على سبيل المثال، 100 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2020، وذلك حتى تستطيع تثبيت حالة العمالة لديها، وأن أعداداً كبيرة من الشباب (حوالي 130 مليون شاب من الشريحة العمرية 15-24 سنة) لا تستطيع القراءة أو الكتابة، وأنه ما لم تنجح مرحلة التعليم الابتدائي في تحقيق الأهداف التعليمية المتوخاة منها، فإن التعليم الثانوي واكتساب المهارات لن تكون لهما أية جدوى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من 20% من الشركات العاملة في بلدان مثل الجزائر وبنغلاديش والبرازيل والصين وإستونيا وزامبيا تصنّف ضعف مهارات ومؤهلات العاملين كعقبة رئيسية كبرى تحول دون أدائها الجيد لعملياتها. ولذلك، فإن زيادة وتحسين مستوى الاستثمار في الشباب يمثلان نقطة البداية في التغلب على هذا العائق.[1]

[1] البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام 2007: التنمية والجيل التالي، ص: 2.

المبحث الرابع: العوامل ذات البعد الخارجي لعملية الانطلاق الاقتصادي

بعد أن تطرقنا في المباحث السابقة لبيان أهم العوامل الداخلية التي تساهم بشكل بارز في عملية الانطلاق الاقتصادي، نحاول في هذا المبحث التعرض للمجموعة الثانية من العوامل وهي العوامل ذات البعد الخارجي.

فقد بينت دراسة تجارب الانطلاق الناجحة في بعض البلدان النامية، والتي أشرنا إلى بعضها في الفصل الثاني من هذا البحث، أنها عملت بصفة واسعة على الاستفادة من المزايا التي يوفرها الانفتاح على البيئة الاقتصادية العالمية، وتوظيفها وفق ما يخدم نهضة اقتصادياتها، وتمثلت أهم هذه العوامل في الانفتاح التجاري وتحرير التبادل الدولي، والسعي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والشراكة الأجنبية لاكتساب التكنولوجيا، كما أن الإعانات الخارجية للتنمية كانت هي الأخرى عاملا خارجيا مساعدا في هذا الإطار.

المطلب الأول: الانفتاح التجاري وتحرير التبادل الدولي

يعتبر الاهتمام بالتجارة الخارجية من أهم المواضيع التي عني بها علم الاقتصاد منذ القدم، حيث يرجع هذا الاهتمام إلى القرن السابع عشر على يد المذهب التجاري الذي تبنى فلسفة قائمة على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل زيادة الثروة من المعادن النفيسة قصد تحقيق فائض في الميزان التجاري.

ومع نشر كتاب آدم سميث "ثروة الأمم" عام 1776 تكرست الدعوة إلى أهمية التخصص وحرية التجارة كعامل هام لتحقيق التنمية الاقتصادية، وأكدها ريكاردو في أوائل القرن التاسع عشر في نظريته الشهيرة حول "المنافع النسبية" والتي أثبت فيها إمكانية تحقيق منافع متبادلة بين الدول من خلال التبادل التجاري الحر.

وتبنت المدرسة النيوكلاسيكية نظرية التجارة الحرة وطورتها، وبينت المزايا الممكن تحقيقها من خلالها لاسيما في مجال تحفيز النمو الاقتصادي حيث تساهم حرية التجارة في توسيع الطاقات الإنتاجية وفتح أسواق عالمية للمنتجات المحلية مما ينعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، وشجعت المنظمات الدولية هذا المنحى الرأسمالي في تأييد الانفتاح التجاري، حيث شكلت اتفاقية الجات GATT الموقعة عام 1947 من طرف 23 دولة أولى الاتفاقيات متعددة الأطراف الموجهة إلى تقليل الحواجز أمام التجارة الدولية، وهي تمثل اليوم حوالي 90 % من التجارة العالمية، وقد تحولت إلى منظمة التجارة العالمية OMC.

ورغم الانتقادات الموجهة للمدرسة النيوكلاسيكية في مجال حرية التجارة، إلا أن العديد من الدراسات التطبيقية المنجزة على حالات مختلفة، والعديد من التجارب الميدانية في بعض البلدان النامية التي تمكنت من تحقيق انطلاق اقتصادي ككوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة والبرازيل والمكسيك، تؤكد أن حرية المبادلات التجارية تشكل محركا أساسيا للنمو الاقتصادي السريع.

أولا: المقصود بالانفتاح التجاري:

يعني الانفتاح التجاري مدى إمكانية الرعايا الأجانب إنجاز عمليات دون أن تفرض عليهم الدولة تكاليف لا تفرضها على مواطنيها.[1]

[1] Andrew Berget et Anne Krueger: Les bienfaits du libre commerce, F&D, FMI ,Sept 2002, volume 39, n°3, p : 16

ونشير إلى فرق دقيق بين تحرير المبادلات (العملية)، وانفتاح الاقتصاد على التبادلات (النتيجة)، حيث قد توجد تقييدات جوهرية على التبادلات في الاقتصاديات الأكثر انفتاحا على العالم من جهة، ومن جهة أخرى قد نجد تحريرا للتبادل يسمح بتنشيط النمو لفترة معينة في الاقتصاديات الأشد انغلاقا.

ثانيا: الانفتاح التجاري ضرورة

تباينت الآراء حول الأخذ بمفهوم الانفتاح التجاري وتحرير التبادلات الدولية، حيث يرى البعض أنه في ظل نظام السوق الحر المتميز بحدة المنافسة فإن الانفتاح التجاري لا تستفيد منه سوى الدول المتقدمة على حساب الدول النامية التي تتعرض لهجرة الأدمغة وإلى خنق مؤسساتها المحلية من جراء المنافسة الأجنبية.[1] وبالمقابل ظهرت في السنوات الأخيرة دعوات وآراء بالدول المتقدمة ذاتها تدعو إلى إقامة الحواجز الجمركية تجاه الصادرات القادمة من الدول النامية، وذلك بحجة أن حرية التبادل مع هذه البلدان ستؤدي إلى حدوث بطالة واسعة النطاق وانخفاض في معدلات الأجور بالبلدان المتقدمة بسبب انتقال الشركات الصناعية إلى البلدان النامية للاستفادة من ميزة انخفاض الأجور وتكاليف الإنتاج.[2]

وأيا كان اختلاف وجهات النظر فإن الكثير من الدراسات الحديثة لاسيما تلك التي تتبناها مؤسسات بروتن وودز، وبعد حدة موجة العولمة، تولي أهمية كبرى لتحرير التجارة الخارجية كمؤثر هام في النمو الاقتصادي. وأول بند في برامج التصحيح الهيكلي التي يشرف عليها البنك العالمي، هو تحرير التجارة الخارجية بإلغاء كل السياسات الحمائية وكل القيود عل الواردات وإزالة كل العقبات أمام حركة تدفقات رؤوس الأموال والسلع دوليا، وفي نظر البنك العالمي فإن مثل تلك السياسات والقيود تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية وتشوهات في الأسعار وضعف المنافسة مما يؤثر على تحسين الإنتاجية ويفوت فرصة مسايرة التكنولوجيا والحصول على العملة الصعبة.

و أيا كانت الدوافع خلف هذا التحرير، من فتح أسواق هذه الدول أمام صادرات الدول الصناعية المتميزة بقوة المنافسة وتسهيل عمل الشركات متعددة الجنسيات وضمان عودة مداخيلها إلى الدولة الأم، فإنه وفي ظل العولمة أصبح الانفتاح التجاري حتمية تفرضها الأوضاع المتسارعة للاقتصاد العالمي، وحسب خبراء صندوق النقد الدولي فإن الدراسات أثبتت وجود علاقة ترابطية بين النمو الاقتصادي والتصدير، و لم يحقق أي اقتصاد مغلق في التاريخ المعاصر نموا اقتصاديا مرتفعا في ظل سياسات منعزلة على الذات.

ثالثا: أهمية الانفتاح التجاري لعملية الانطلاق الاقتصادي .

يعتبر الانفتاح التجاري وتحرير التبادلات الدولية من أهم البنود ذات البعد الدولي التي تساهم في تحقيق انطلاق اقتصادي سريع، على غرار ما تحقق في بلدان شرق آسيا التي سمح لها الاهتمام الواسع بتصدير المنتجات الصناعية ذات المنافسة القوية من تحقيق قفزة في مسيرتها التنموية شدت إليها أنظار العالم بأسره، حيث أنه وبالرغم من ثبات حصة البلدان النامية في التجارة العالمية في حدود 18%، إلا أن البلدان المصنعة في جنوب شرق آسيا استطاعت أن تحقق

[1] Moussa Mohammed Koni, op. cit. , p : 27

[2] عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق ، ص:259

زيادة بارزة في صادراتها الصناعية، وانتقلت حصتها من مجموع الصادرات الصناعية للدول النامية من حوالي 31% سنة 1965 إلى حوالي 83% عام 1990.

أما باقي الدول النامية والتي لم تستطع إلى الآن تحقيق انطلاق اقتصادي يسمح لها بالبدء في تنمية متجددة ذاتيا، فإنها لازالت لم تحقق ميزة التنوع في صادراتها، وظلت المواد الأولية والزراعية والمنتجات النفطية،كما يشير إليه الشكل رقم III-5، النسبة الأكبر من هذه الصادرات على حساب المنتجات الصناعية التي لم يمتلك القطاع الإنتاجي بهذه الدول بعد القدرة الكافية على إنتاجها بالجودة المطلوبة للمنافسة في الأسواق العالمية، وقد ترجم هذا الخلل في ظاهرة العجز الحاد والمتواصل في موازين مدفوعاتها جراء تجاوز وارداتها من السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية والوسيطية صادراتها من المواد الأولية، وتميز عقد الثمانينات والتسعينات بتزايد هذه الظاهرة وتفاقم مشكلة المديونية وهروب رؤوس الأموال وتناقص الاحتياطات من العملات الأجنبية مما ألجأ الكثير من هذه الدول إلى تبني سياسات مالية تقشفية، واتخاذ إجراءات نقدية (تحت ضغط FMI) أدت إلى زيادة حدة مشكلات البطالة والفقر وانخفاض معدلات النمو.

الشكل رقم III-5: نسبة الصادرات المصنعة إلى PIB في الدول النامية

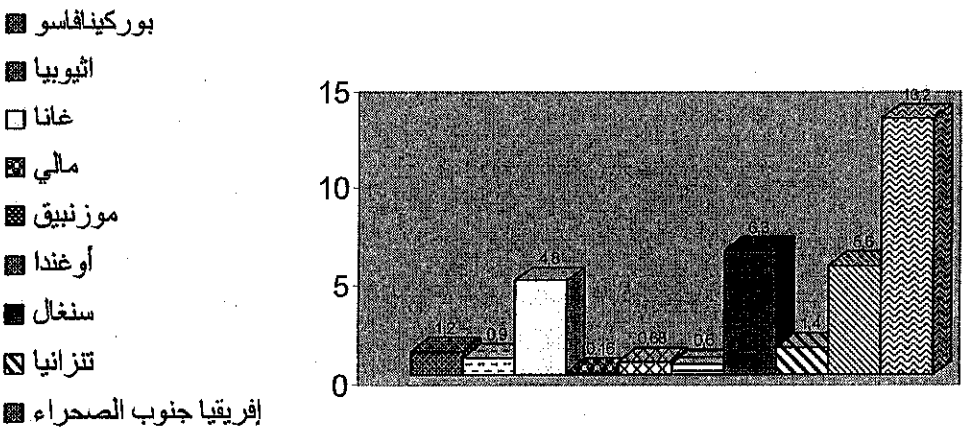

المصدر : من إعداد الطالب استنادا إلى معطيات في مقال لـــ:

Simon Gohonson, Jonathan D.Obstry et Arvind Subramamian: les leviers de la croissance, F&D, FMI, Mars 2006, volume 43, n°1, p : 30

إن أهمية الانفتاح على التبادلات وتحريرها كعامل يساهم بصفة واسعة في زيادة الإنتاجية وتنشيط النمو الاقتصادي قد بينتها عدة دراسات ميدانية لعدد من الباحثين كـــ Robert Hall، Charles Jones، Andrew Rose و Jeffrey Frankel وغيرهم، والذين بينت أعمالهم وجود علاقة نظامية هامة بين الفوارق الهائلة في الإنتاج الفردي لبلد و بلد آخر، وبين الانفتاح على التبادلات .

وبين David Dollar و Aart Kraay أن ارتفاع حصة التجارة في الناتج الداخلي الخام من 20% إلى 40% خلال 10 سنوات سيؤدي إلى ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي بنسبة 10% .

وركز باحثون آخرون على تحديد مراحل معينة لتحرير التبادل في عدد من العينات، وعند تحليل النتائج وجدوا أن المراحل النشيطة في تحرير التبادل أدت إلى نمو سريع للصادرات والدخل الحقيقي، وأكدت دراسة حديثة أنجزت على مستوى المؤسسات والقطاعات، أن تحرير التبادلات ساهم في زيادة الإنتاجية بسبب نشر المعارف الجديدة والتقدم التقني، وأن اختفاء المؤسسات غير القادرة على منافسة الواردات ما هو في الواقع إلا الواجهة التي تخفي وراءها حقيقة قيام العديد من المؤسسات في القطاعات التي تم تحريرها.[1]

رابعا: الاقتصاديات النامية أكثر المناطق حمائية في العالم.

تتميز الاقتصاديات النامية (والدول الإفريقية على الخصوص) بكونها أكثر المناطق حمائية في العالم كما يشير إليه الشكل رقم III-6 التالي:

الشكل رقم III-6 : الأنظمة التجارية في إفريقيا أكثر تقييدا من غيرها

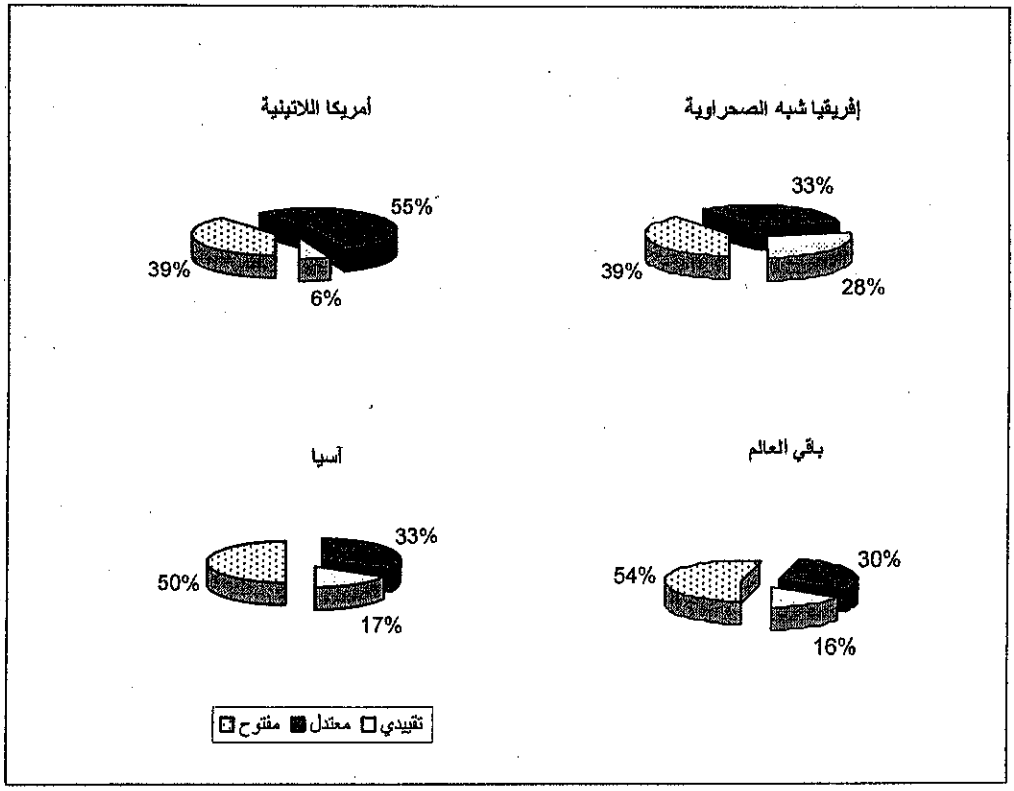

***Source** : Finance et développement,FMI, Volume 36, n°4, dec 99, p : 27.*

ويرى البعض أن السياسات التقييدية المتخذة في البلدان النامية لها ما يبررها، إذ أنه في مقابل انتهاج الدول المتقدمة لاستراتيجيات حمائية أثرت سلبا على شروط التبادل الدولي بالنسبة للدول النامية، فإن انتهاج هذه الأخيرة لسياسات الحماية يعتبر أحد الوسائل الهامة لتحقيق أهداف التنمية.[2]

[1] Andrew Perget et autre, op cit. p : 17

[2] عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص:241

ورغم ما حققته بلدان إفريقيا إفريقيا جنوب الصحراء من نتائج في سنوات التسعينيات جراء تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، حيث انتقل النمو المتوسط بها للفترة من 1992-1997 من 1% إلى 5% متخطيا نسبة 3% في 32 اقتصاد من أصل 47 منها، إلا أن سياساتها التجارية ظلت في المتوسط أكثر تقييدا مقارنة بشركائها التجاريين ومنافسيها، وبينت دراسة حديثة حول تحرير التبادل في البلدان التي طبقت برنامج FMI أنه في بداية التسعينيات اعتمدت أكثر من 75% من البلدان الإفريقية أنظمة تجارية تقييدية، ولم يوجد منها نظام واحد يمكن تصنيفه كنظام مفتوح، وبعد الإصلاحات وفي نهاية 1998 هبطت النسبة إلى 28%، ورغم ذلك تبقى حصة دول إفريقيا من التجارة العالمية ضعيفة حيث انخفضت من 4% عام 1980 إلى 2% أواخر 1999.[1]

إن تحقيق انطلاق اقتصادي يستلزم إذن سياسات تجارية شفافة وحرة ومتجهة نحو الخارج لجلب الاستثمارات الأجنبية والسماح بدخول رؤوس الأموال الخاصة، هذه الأخيرة التي لم تتطور مشاركتها في هذه البلدان الإفريقية للفترة 1980-1997 سوى من 6 مليار إلى 16 مليار دولار بينما انتقلت في باقي الدول النامية من 12 مليار إلى 140 مليار دولار.

خامسا: الانفتاح التجاري وواقع التبادل الدولي الراهن

يتميز الواقع الدولي الراهن بتدهور معدلات التبادل (*) في غير صالح البلدان النامية، ولقد عملت الدول المتقدمة على استخدام قوتها في توجيه شروط التجارة الدولية بالشكل الذي يخدم مصالحها، ولكن على حساب مصالح الدول النامية.

1- الأقطاب التجارية الكبرى في العالم

إن الثلاثي (la triade) المكون من: أمريكا الشمالية، أوربا الغربية وآسيا الشرقية، يحوي الأقطاب الأشد قوة في العالم في جانب التجارة الدولية، وكل قطب منها ينظم الفضاء المحيط به ويقيم علاقات تجارية مفضلة مع البلدان المجاورة له:

- فالولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن منطقة تبادل حر مع كندا والمكسيك بتوقيعها على اتفاق ALENA عام 1992.
- واليابان يطور علاقاته مع الدول الآسيوية الجديدة NPIA.
- والاتحاد الأوروبي وسع علاقات أعضائه البينية بالاتفاق الجمركي ووحد عملته من أجل تسهيل التبادلات.

وقد امتلكت هذه الدول قوتها من خلال تغير وتنوع إنتاجها، وتحكمها في التكنولوجيا، و توسع شبكات النقل بها، وهي وحدها تستحوذ على 87 % من التبادلات العالمية.

ويتميز التطور الحديث ببروز الدول الصناعية الجديدة في آسيا والتي ركزت تطورها على التجارة الدولية، وهي تستحوذ على 10 % من التبادلات العالمية، أما باقي دول العالم فإن تبادلها مع الأقطاب الكبرى ضعيف وغير عادل،

1 Robert Sharer, le commerce un moteur de croissance,F&D, FMI, volume 36, n°4, dec 99, pp : 26-27.

(*) يقصد بمعدل التبادل التجاري نسبة معدل أسعار الصادرات إلى معدل أسعار الواردات حيث كلما ازدادت هذه النسبة (وهو ما يعني ارتفاع الصادرات) أشار ذلك إلى تحسن نسب التبادل والعكس صحيح حيث يشير انخفاضها إلى تدهور معدل التبادل.

وتعتبر شديدة التبعية للعالم المتقدم، إذ ترتكز صادراتها على المواد الأولية، وتستورد المواد المصنعة والتكنولوجيا الضرورية لتنميتها، وهي تشكل "دول المحيط".

وتشارك دول أوروبا الشرقية والدول النفطية لحوض المتوسط في التجارة الدولية، ولكن أهميتها قد تراجعت، أما أمريكا اللاتينية (باستثناء البرازيل) وإفريقيا فإنها فضاءات على هامش التجارة الدولية.[1]

وسجلت سنة 2006 اتساعا ملحوظا لتجارة السلع على الصعيد العالمي وبوتيرة سريعة، ويرجع ذلك لاستمرار الزيادة الضخمة في قيمة التدفقات التجارية للنفط والسلع غير النفطية بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط التي بلغت ذروتها التاريخية خلال هذه السنة، وأيضا بسبب الزيادة الكبيرة في حجم التدفقات التجارية للسلع الرأسمالية جراء انتعاش الاستثمار على المستوى العالمي، وقد قدر نمو حجم الصادرات بـ 7.3% عام 2005، ليرتفع إلى أكثر من 10% عام 2006، وهو ما يعادل أكثر من ضعف نمو الناتج العالمي في هذه الفترة.[2]

2- تدهور معدلات التبادل في غير صالح الدول النامية

نظرا لتخصص الدول النامية في تصدير المواد الأولية حيث تتراوح نسبة الصادرات من هذه المواد بين 25 و40 % من الناتج الوطني الإجمالي في العديد من البلدان النامية، وتشكل الصادرات من النفط الخام والمنتجات النفطية حوالي 70% من الناتج الوطني في البلدان المصدرة للنفط، ولأن أسعار هذه المواد تتقلب حسب ظروف الطلب العالمية إذ تنخفض في فترات الانكماش وترتفع في فترات الرواج، فإن محصلة تقلبات الطلب العالمي في المدى الطويل كانت بصفة عامة في غير صالح الدول النامية، حيث كانت أسعار هذه المواد التي تصدرها أقل غالبا من أسعار المنتجات المصنعة التي تستوردها، الأمر الذي كرس تدهور شروط التجارة لغير صالحها كما يوضحه المنحنى في الشكل رقم III-7.

الشكل رقم III-7: نسب التبادل التجاري السلعي الحقيقي باستثناء النفط للدول النامية في الفترة 77-1998

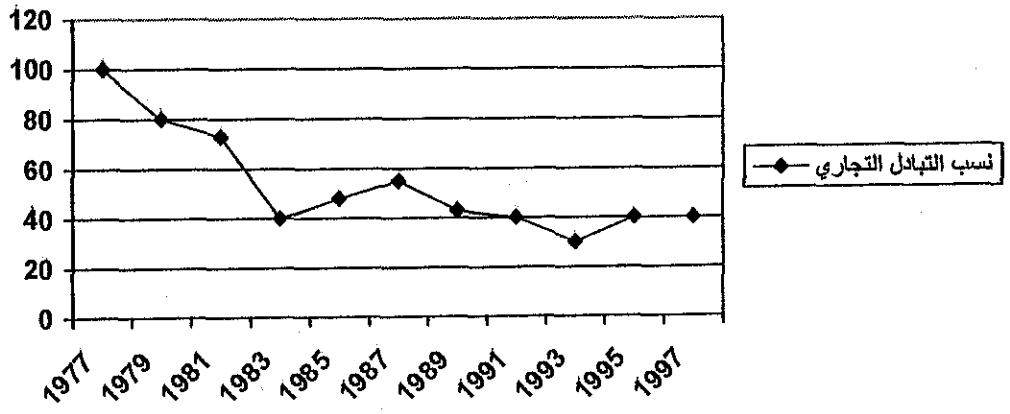

المصدر: عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص : 250

1 « Commerce extérieur », ENCARTA, op. cit..

2 الحالة و التوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2007، مرجع سابق، ص ص: 9،10.

إذن فالسبب الرئيس لضعف أداء صادرات الدول النامية في التجارة العالمية هو كون الطلب عليها غير مـــرن (أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة منها ترتفع بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل الوطني)، بينما تتميز السلع المصنعة بمرونتها النسبية حيث يؤدي ارتفاع الدخل في البلدان المتقدمة بـــ 1% إلى زيادة وارداتها من السلع الغذائية بنسبة أقـــل مـــن 0.5% بينما تزداد وارداتها من السلع الصناعية بنسبة 1.9%، ومعنى ذلك أن ارتفاع الدخل بنسبة معينـــة في هـــذه البلدان سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الغذائية والمواد الخام من البلدان النامية بنسبة أقل من نـــسبة ارتفـــاع الدخل.

وتساهم الشركات المتعددة الجنسيات في تعميق هذا التدهور من خلال حصر استثماراتها في بلدان العالم الثالـــث في مجالات محددة لأغراض التصدير، وتحويل معظم الأرباح إلى الخارج، ولا يعاد استثمار سوى نـــسبة قليلـــة منـــها في الداخل، مما يجعل عمل هذه الشركات مكملا للاقتصاديات المتطورة من جانب، ومن جانب آخر يفـــسر لمـــاذا لا ينعكس توسع قطاع التصدير في بعض البلدان النامية كأمريكا اللاتينية على تحسن مستويات المعيشة للطبقات الفقيرة فيها.

نشير أيضا أن الدول المتقدمة اتبعت سياسة دعمت تدهور معدلات التبادل في غير صالح البلدان النامية مـــن خـــلال فرضها تعاريف جمركية منخفضة على وارداتها من المواد الخام مقابل فرضها تعاريف جمركية عالية على السلع المصنعة المستوردة من الدول النامية على الخصوص، مما شكل عرقلة لمنتجات هذه الأخيرة التي لا تجد طريقهـــا إلى أســـواق الدول المتقدمة، ولا مكانا لها في الأسواق المحلية الضيقة.

وكمثال على ذلك نلاحظ من الجدول رقم III-7 أنه من بين الواردات القادمة من بنغلاديش (أحد المصدرين الرئيسيين للألبسة) والمقدرة بـــ 2,4 مليار $، فإن الولايات المتحدة الأمريكية حصلت رسوما جمركية قدرت بـــ 331 مليون $ عام 2001، وحصلت من وارداتها من فرنسا والمقدرة بـــ 30 مليار $ رسوما أقل قدرت بـــ 330 مليون $!

جدول رقم III -7: الدول النامية الأكثر تضررا من السياسات الحمائية المنتهجة في الدول المتقدمة ضد صادراتها

	واردات الو م أ (مليار $)	الرسوم المدفوعة (مليون $)
بنغلاديش	2,4	331
فرنسا	30	330

Source *: Finances&Développement,FMI,Sept 2002, volume 39, n°3, p :14*

وتشير الإحصائيات إلى أن التدهور في شروط التجارة الخارجية خلال النصف الأول من القرن العشرين قدر بحوالي 33% مقابل 20 % في عقد الخمسينيات[1]،كما قدرت خسائر البلدان النامية من جراء ممارسة البلدان المتقدمة لسياسات الحماية التجارية بحوالي 100 مليار دولار سنويا.[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخر، مرجع سابق، ص:125.
[2] عبد الوهاب الأمين ، مرجع سابق ، ص:241.

من جهة أخرى لا يمكن إغفال أن الرسوم على التبادل تعتبر موردا هاما للعديد من البلدان النامية، مما يفسر عدم تقبلها للانفتاح التجاري بصفة كلية (انظر الشكل رقم III -8).

شكل رقم III-8: الرسوم على التبادل كنسبة من الحصيلة الضريبية

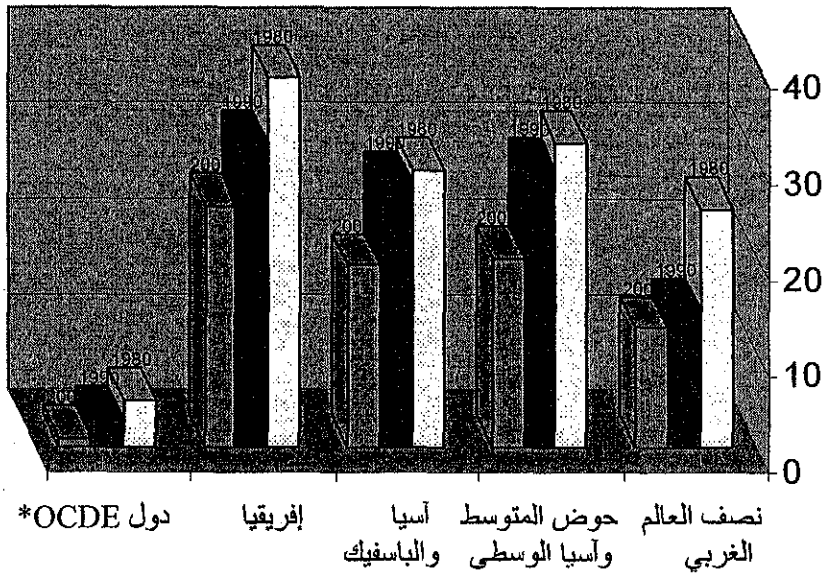

* باستثناء هنغاريا، لوكسومبورغ، بولونيا، سلوفاكياو جمهورية التشيك.

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات في مقال لـــ:

James T.Walsh : nouvelles douanes, F&D,FMI, Mars 2006, volume 43, n°1, p :48

فخلال 25 سنة (وكما يشير إليه الشكل III-8) تناقصت نسبة الرسوم على التبادل إلى إجمالي الحصيلة الضريبية إلى أكثر من النصف في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بينما كان تناقصها أقل في باقي دول العالم الأخرى، وظلت النسبة الأعلى ارتفاعا في المتوسط في إفريقيا وبالخصوص في دول إفريقيا جنوب الصحراء حيث تشكل الرسوم على التبادل حوالي ربع الحصيلة الضريبية.

سادسا: بعض متطلبات تحقيق انفتاح تجاري منسجم وتحرير فعال للتبادلات.

إن عصر العولمة وما يحمله من تغييرات هيكلية في الاقتصاد العالمي، كتدني اعتماد الإنتاج الصناعي على المواد الأولية مما يهدد بانخفاض أسعارها، وقلة اعتماد هذا الإنتاج على العمالة بسبب الاستخدام الواسع للتكنولوجيا، قد أدى إلى خلق وضعيات اقتصادية جديدة في العلاقات بين الدول، ووضع الدول النامية على المسار الاضطراري بسبب تهديد الميزة النسبية التي تشكل نقطة قوتها الوحيدة في علاقاتها التجارية الدولية وهي وفرة المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة، لذا أصبح لزاما على هذه الدول إذا ما أرادت تحقيق انطلاق اقتصادي سريع أن تولي اهتماما بارزا لقطاع التجارة الخارجية يأخذ في الاعتبار بعض المتطلبات أهمها:

- تنشيط الانفتاح التجاري وفق ما يتلاءم وتحقيق المنافع المرتبطة بهذا الانفتاح كجلب التقدم التكنولوجي والمعارف العلمية والبحث عن الأسواق الخارجية للمنتجات المحلية.

- اعتماد استراتيجية تنويع صادراتها لتكون أكثر مرونة مع زيادة نسبة الصادرات من السلع الصناعية.
- تعميق العلاقات الاقتصادية والتقنية والمبادلات التجارية البينية، مع تكوين تكتلات تجارية إقليمية من أجل خلق قوة تفاوضية في علاقاتها مع البلدان المتقدمة.
- يتطلب تحرير التجارة الخارجية أيضا وجود سياسات كلية سليمة وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي، مع ضرورة كون السياسات الأخرى، لاسيما تلك المتعلقة بالاستثمار والأسعار، منسجمة مع اتجاه التحرير وتعمل على دعمه.
- من المفيد الابتداء بالعمل على زيادة الصادرات قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية، ويكون ذلك بالتوازي مع تخفيض سعر الصرف وذلك لتتمكن الدولة من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والعمالة والإنتاج.
- لابد أيضا لنجاح برامج تحرير التبادلات من توفر بيئة عالمية تلتزم فيها مختلف دول العالم بقواعد التحرير التجاري.[1]

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت الاستثمارات الأجنبية اهتماما متزايدا من الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، وتسابقت الدول في تقديم الحوافز اللازمة لاستقطابها طمعا في الاستفادة من المزايا التي تجلبها كالتكنولوجيا العالية والمهارات الإنتاجية والتسويقية وتطوير التصدير. ولقد أصبحت حصة الاقتصاد من البلد من الاستثمارات الأجنبية من المؤشرات الهامة التي تقاس بها درجة انفتاحه، وتوفر عناصر الجذب ببيئته الاستثمارية، وبالتالي درجة تنميته وتطوره.

أولا– تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الوسائل التمويلية الخارجية (إضافة إلى المنح والإعانات الخارجية والقروض الخارجية)، ويعرف حسب صندوق النقد الدولي بأنه " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة."[2]

ثانيا– مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا المتعددة تعود على الاقتصاد الوطني من بينها :[3]

- ملء الفجوة الادخارية وفجوة الصرف الأجنبي، والفجوة الادخارية هي الفرق بين معدل الاستثمارات اللازم لتحقيق خطة التنمية الاقتصادية ومعدل الادخار السائد في الاقتصاد، بينما تتعلق فجوة الصرف الأجنبي بقيمة الواردات التي لا تكفي الصادرات لتغطيتها.

---

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 250، 251.
[2] المرجع سابق ، ص:251.
[3] عبد المجيد دراز ، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2004، ص:326

- نقل التكنولوجيا و الأساليب الفنية في الإنتاج.
- منافع اجتماعية كزيادة رأس المال الاجتماعي، و توسيع السوق المحلي، وزيادة الإيرادات الحكومية نتيجة لزيـــادة الحصيلة الضريبية.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر موردا هاما للتمويل الخارجي الخاص، وهو يتميز عن غيره من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة بأنه محفز من طرف آفاق الربح المأمول تحقيقها على المدى الطويل من خلال الاستثمار في المشاريع الإنتاجية التي يديرها المستثمرون الأجانب بأنفسهم مباشرة، وهذا عكس الاستثمار الأجنبي غير المباشر حيث تكون الأنشطة مسيرة من طرف البنوك، وحيث يبحث المستثمرون عن الربح في المدى القصير نظرا للخوف من تقلبات أسعار الفائدة.

إن هذا الأمر أكدته أزمة شرق آسيا 1997 حيث أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول الخمس الأكثر تضررا بالأزمة بقي إيجابيا و لم ينخفض إلا قليلا في مجمل هذه المجموعة، بينما تدفقات القروض البنكية واستثمارات المحفظة هبطت فجأة وأصبحت سالبية، (انظر الشكل رقم III-9).

ولهذا السبب، ولأسباب أخرى كتحويل التكنولوجيا والكفاءات، وجلب قدرات التجديد، وتطبيقات التسيير والتنظيم، بالإضافة إلى زيادة المنافسة في السوق الداخلي، وزيادة التنمية البشرية بسبب أن الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما يرافقه برامج تكوين اليد العاملة المحلية، ازداد اهتمام الدول به وزادت أهميته عالميا.

الشكل رقم III-9 : تناقص حصة القروض البنكية لفائدة IDE و استثمارات المحفظة

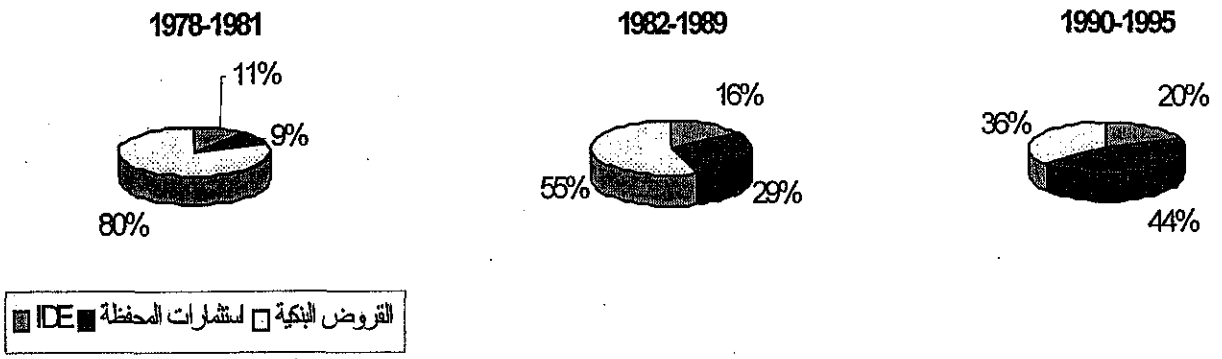

Source *: Finances&Développement,FMI,juin 2001, v 38, n°2, p : 6*

وعموما يمكن إجمال المزايا التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية خصوصا في النقاط التالية:[1]

1- نقل التكنولوجيا:

ونقصد هنا التكنولوجيا بالمعنى الواسع حيث لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط، بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية. ويوجد إجماع واسع بين الباحثين على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر المنفذ الوحيد في عبور التكنولوجيا إلى الدول النامية.

[1] انظر : زيدان محمد، مرجع سابق، ص ص:134-137.

2- تحسين كفاءة استخدام موارد الدولة:

من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر أنه يؤدي إلى رفع مستوى المنافسة بالبيئة الاستثمارية المحلية، ومع التدفق التكنولوجي الوارد مع الشركات الأجنبية المتطورة فإن الشركات المحلية تزداد كفاءتها بسبب ما تحصل عليه من منح التراخيص والمساعدات الفنية، وترتفع قدراتها الإنتاجية، وتزداد التنافسية بينها لاسيما في قطاع التصنيع، وتستفيد الدولة المضيفة بذلك مما يسمى بالوفورات الخارجية الموجبة، وهي عبارة عن المزايا المتحققة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تنتج عنها آثار في تعظيم الكفاءة عن طريق البحوث والتطوير والتدريب الذي تستفيد منه العمالة الوطنية.

3- الآثار على العمالة الوطنية:

تتوقف هذه الآثار على البيئة التنظيمية التي تعمل فيها الشركات الأجنبية المستثمرة، ومن أهمها فرص العمل المباشرة التي توفرها الاستثمارات الأجنبية وأثرها على النهوض بمستويات التشغيل بالدولة، وكذا فرص العمل المتحققة نتيجة دعم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية، ورفع مستويات الإنتاجية، وتغيير نمط توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الميل المرتفع للادخار.

ثالثا- ضعف حصة البلدان النامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العقدين الأخيرين من القرن الماضي

وفقا لتقارير الانكتاد حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الوارد والصادر خلال الفترة 1989-2000 فإن:

- الاستثمار الأجنبي المباشر قد نما بنسبة 18 % عام 2000، واستأثرت الدول المتقدمة بنسبة 75 % منه، وكانت حصة ثلاث دول فقط (الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان) تقدر بـ 71 % من التدفقات الوافدة و 82 % من التدفقات الصادرة.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا انخفضت عام 2000 من 10.5 بليون دولار إلى 9.1 بليون دولار.
- انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي عام 2000 بنسبة 22 % بعدما عرفت ارتفاعا بثلاثة أمثال خلال النصف الثاني من التسعينات.
- بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نفس السنة مستوى قياسيا في بلدان آسيا النامية قدر بـ 143 بليون دولار، وكانت أكبر زيادة محققة في شرق آسيا حيث شهدت هونغ كونغ (الصين) ازدهارا غير مسبوق وبلغت التدفقات الوافدة إليها 64 بليون دولار، لتصبح أكبر مستفيد من هذه الاستثمارات في آسيا وفي البلدان النامية عموما.[1]

وتشير الإحصائيات أيضا إلى أن أعلى معدل للاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغ (865) مليار دولار، استقطبت الدول المتقدمة منها ما يقارب 80 %، وكان نصيب الدول النامية ما يقارب (207) مليار دولار، وقدر نصيب الدول

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص ص: 154-155.

العربية منها بـــ 4.2 % و 1 % فقط من إجمالي الاستثمارات العالمية، واستحوذ مجال النفط على مقدار 9.5 مليار دولار، أي ما يشكل معظم هذه الاستثمارات في الدول العربية.[1]

وتختلف الدول النامية فيما بينها من حيث حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث في الفترة من 1980-1985 اختص (18) بلدا ناميا بحوالي (86%) من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى الدول النامية، منها: تونس، مصر، نيجريا، الأرجنتين والبرازيل والشيلي وكولومبيا وفترويلا والمكسيك من أمريكا اللاتينية ، وعمان، واندونيسيا، وتايوان، والصين، وسنغافورة، وماليزيا وهونغ كونغ، من آسيا. وقد استوعبت أمريكا اللاتينية نصف مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية، حيث وصلت ذروتها عام 1981 إذا بلغت حوالي (59%) من معدلها الاسمي، ثم عادت إلى الهبوط بحلول عام 1985 لتصل إلى (41%) فقط[2]، ومن بين أهم العوامل التي أثرت سلباً على تدفقات الاستثمار أجنبي الوارد في هذه المنطقة أزمة الديون الخارجية وصعوبات خدمات هذه الديون، وكذا ضعف الطلب المحلي، والنمو المتباطئ خلال فترة الثمانينات.

وقد هيمنت شركات الولايات المتحدة واليابان على (50%) من إجمالي التدفقات الواردة إلى دول جنوب آسيا، مركزة على دول معينة منها اندونيسيا، وتايلندا، وتايوان، وكوريا، وسنغافورة، والصين وماليزيا، وهونغ كونغ، نظراً لامتلاكها أسواقا محلية كبيرة نسبياً، وانخفاض تكلفة العمل فيها، وتطور هياكلها الأساسية، والتحول الجذري في سياسة تلك الدول تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي مرحلة التسعينيات عملت الدول النامية جاهدة لاجتذاب المزيد من التدفقات الاستثمارية، حيث بلغت التدفقات الداخلة إليها حتى عام 1997 مقدار 173 بليون دولار (11%) تقريباً، إلا أن ضعف النمو الاقتصادي بكثير من هذه الدول نتيجة لعدم الاستقرار المالي والركود الاقتصادي صعب من حصولها على المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث قدرت نسبتها من مجموع التدفقات الاستثمارية العالمية (37.2%) عام 1997، و(25.8%) عام 1998. واستأثرت منطقة (آسيا- المحيط الهادي) بدافع نموها الاقتصادي السريع نسبياً خلال عقد التسعينات بأكثر من 50% من مجموع التدفقات في عام 1997.

وإذا نظرنا إلى الاقتصاديات الأعلى جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة (انظر الجدول رقم III-8)، وجدنا أن هذه الاستثمارات تتركز في عدد قليل من الدول النامية حيث استحوذت الصين على 31 % منها عام 1997، والبرازيل على 13 %، والمكسيك على 7 %، أي أن 51 % من إجمالي هذه الاستثمارات تركز في 3 دول من هذه البلدان.[3]

إذن تعد الصين أكبر الدول النامية المتلقية لهذه الاستثمارات بمبلغ 44 بليون دولار عام 1997، 45 بليون دولار عام 1998، أو ما يعادل 26%و27% على الترتيب من إجمالي التدفقات الداخلة إلى الدول النامية، أما إفريقيا فتظل على الهامش حيث بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقتها دولها 7,6 بليون دولار عام 1997 و لم تتغير هذه القيمة في عام 1998 إلا بمعدل طفيف إذ بلغت 7,9 بليون دولار، تركز معظمها في شمال أفريقيا، وبصفة

[1] ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس 2006 .
[2] نفس المرجع ، ص:14.
3 . محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص:152

خاصة في الدول النفطية وذلك بنسبة (39%) و33% من إجمالي التدفقات الداخلة إلى القارة خلال عامي 1997 و1998.[1]

جدول رقم III-8: أعلى الدول جذبا لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاديات النامية ودول التحول

الوحدة: مليون دولار

الدولة	1995	1998
الصين	35.849	45.460
المكسيك	9.526	10.238
الأرجنتين	5.279	5.697
البرازيل	5.475	28.718
الجزر	4.453	1.935
أندونيسيا	4.346	356
ماليزيا	4.178	3.727
بولندا	3.659	5.129
شيلي	2.977	4.792
تايلاند	2.068	6.969
الهند	2.144	2.258
جمهورية التشيك	2.561	2.540
بيرو	2.056	1.930
روسيا	2.016	2.183

المصدر: د. محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص : 156.

2- الوضع الراهن للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم

يشير الوضع الراهن للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم إلى ارتفاع حصة الدول النامية من تدفقات هذه الاستثمارات بشكل ملحوظ، هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى تزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الاقتصاديات النامية واقتصاديات التحول. و بلغة الأرقام، وحسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

2-1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا:

ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا بنسبة 29 %(ليصل إلى 916 مليار $)، مقابل ارتفاعه بنسبة 27 % عام 2004. وبخصوص سنة 2006 فقد أفادت وكالة تابعة للأمم المتحدة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي نما بشكل ملحوظ في عام 2006، وللعام الثالث على التوالي، ليبلغ 1.2 تريليون دولار[2].

[1] ثريا علي حسين الورفلي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14-15.

[2] جريدة الشرق الأوسط - الخميس 21 ذو الحجة 1427 هـ 11 يناير 2007 العدد 10271 من موقعها على انترنت: http://www.aawsat.com/

وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة عام 2005 قيمة 542 مليار $ (نسبة 59 % من الإجمالي)، أما التدفقات إلى البلدان النامية فقد بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق (مقارنة بالسابق) 334 مليار $ (36 % من الإجمالي)، وبلغت بعنوان سنة 2006 مقدار 367,7 مليار دولار مرتفعة بنسبة 10% عن سنة 2005.

2-2) التدفقات حسب الدول:

أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم المتقدم كانت المملكة المتحدة بقيمة 165 مليار $، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه يسجل عام 2006، وحسب الأنكتاد، أن الولايات المتحدة استعادت مركز الصدارة عالميا، حيث حصلت بعنوان هذه السنة على تدفقات بلغت 177,3 مليار دولار، بزيادة قدرها 78,2 % عن عام 2005، تليها في المرتبة الثانية بريطانيا وهذا رغم ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها إلى 169.8 مليار دولار في عام 2006.

كما يلاحظ أيضا أن بلدانا مثل اليابان وألمانيا تلقت ضربة قاضية في مجالات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2006، حيث سجلت اليابان تدفقات سالبة حجمها 8.2 مليار دولار بنسبة نمو سالبة، وكانت نسبة النمو هي الأخرى سالبة في ألمانيا ووصلت إلى 1،75 في المائة بعد تراجع التدفقات من 32.7 مليار دولار في عام 2005 إلى 8.1 مليار دولار سنة 2006.

أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي سنة 2005 كانت الصين وهونغ كونغ تليها سنغافورة والمكسيك والبرازيل.

3-2) التدفقات حسب الأقاليم:

- شكل الاتحاد الأوروبي المقصد المفضل للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث حصدت دوله الـــ 25 مبلغ 422 مليار $.
- ثم بلدان جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا التي استحوذت على 165 مليار $ من هذه الاستثمارات.
- ثم أمريكا الشمالية التي تحصلت على 133 مليار $
- ثم أمريكا الجنوبية والوسطى بقيمة 65 مليار $
- ثم غرب آسيا (التي تضم دول الخليج العربي) بـــ 34 مليار $ ، مع ملاحظة أنه ارتفعت حصتها عام 2006 لتصل إلى 43.3 مليار دولار بنسبة نمو بلغت 25.5 في المائة .
- وأخيرا إفريقيا التي حصلت على 31 مليار $، وهو أكبر حجم حققته من هذه الاستثمارات، ثم ارتفعت هذه القيمة في عام 2006 إلى 38.8 مليار دولار، وتظل جنوب إفريقيا أكبر متلق (21 % من إجمالي تدفقات IDE إلى إفريقيا)، تليها مصر ونيجيريا.

4-2) مصادر الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تظل البلدان المتقدمة المصدر الرئيسي لهذه الاستثمارات، إلا أنه سجل ارتفاع شديد للاستثمار الصادر من الاقتصاديات النامية والانتقالية، حيث بلغ عام 2004 مقدار 133 مليار $ بعدما كانت نسبته لا تذكر أواسط

الثمانينات، وقد أشار تقرير 2006 السالف الذكر أيضا إلى ظاهرة نمو الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية حيث قدرت مبيعاتها عام 2005 بـ 1.9 تريليون دولار، ووظفت 6 ملايين شخص.

إن هذه الإشارات تؤكد الطرح الذي ذكرناه والمتعلق بأن الانطلاق الاقتصادي ليس أمرا مستحيلا بالعالم النامي متى توفرت شروطه، ويؤكد هذا الأمر توقعات الأمم المتحدة عن الحالة الاقتصادية للعالم سنة 2007، حيث تشير إلى أن البلدان النامية واقتصاديات التحول سجلت أداء اقتصاديا استثنائيا قويا عام 2006، إذ سجلت معدل نمو بلغ في المتوسط 6.5% و 7.2% على التوالي، ومن المتوقع أن يظل النمو قويا خلال سنة 2007، وإن كان بمعدل أقل (5.9% للاقتصاديات النامية و 6.5% لاقتصاديات التحول)، وهذا عكس حالة البلدان المتقدمة التي يتوقع أن تسجل معدلات النمو تباطؤا بها خلال 2007، حيث يتوقع تباطؤ النمو بأوروبا إلى 2% وباليابان إلى أقل من 2% واحتمال تباطؤ أشد باقتصاد الولايات المتحدة .[1]

2-5) على صعيد الأنشطة:

سجلت الخدمات أكبر استفادة من الزيادة القوية في سنة 2005، لاسيما في مجالات المالية والاتصالات والعقارات ، والشيء الجديد المسجل هو الانخفاض المتزايد والحاد في نصيب القطاع الصناعي من هذه الاستثمارات، مع ارتفاع ملحوظ للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي لاسيما في مجال المحروقات، حيث نجد مثلا في إفريقيا أن 6 دول منتجة للنفط هي: الجزائر- تشاد- غينيا الاستوائية- السودان- مصر ونيجيريا تلقت عام 2005 نسبة 48% من الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى القارة، أو ما قيمته 15 مليار $.[2]

2-6) فيما يتعلق بمناخ هذه الاستثمارات:

فإنه تتواصل عالميا جهود الدول في تبسيط الإجراءات وتعزيز الحوافز وخفض الضرائب وزيادة الانفتاح بغرض جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما اتسعت دائرة التوقيع على الاتفاقيات الدولية المتعلقة به، حيث وصل العدد الكلي لمعاهدات الاستثمار الثنائية نهاية 2005، 2495 معاهدة، ووصل عدد معاهدات الازدواج الضريبي إلى 2758 معاهدة.

إلا أنه سجلت بالمقابل بعض الاتجاهات الحمائية، والقلق إزاء عمليات الشراء الأجنبية المقترحة في كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث أفضى قيام شركة "موانئ دبي العالمية" (بالإمارات المتحدة العربية) بشراء شركة P& O (المملكة المتحدة) وهي شركة للنقل البحري والموانئ، إلى احتجاجات في الولايات المتحدة، كما ساد قلق في أوروبا إزاء عرض قدمته شركة Mittal Steel لشراء شركة Arcelor، كما اتخذت في بعض البلدان بعض الخطوات التنظيمية البارزة لحماية الاقتصاد من المنافسة الأجنبية وزيادة نفوذ الدولة في بعض الصناعات، وخصت الإجراءات التقييدية أساسا الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

---

[1] انظر تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2007 من الموقع : http://www.un.org/esa/policy/wess/cesp.html

[2] يومية البيان، الخميس 2007/02/01، العدد 9724، السنة السابعة والعشرون، من موقعها على انترنت: http://www.albayaan.com/

[3] انظرتقرير الاستثمار العالمي 2006 ، ص:27.

رابعا: متطلبات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتطلب جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مراعاة جملة من الأمور أهمها: [1]

- البيئة القانونية الملائمة
- النظام البنكي المستقر
- المكافحة الجادة وفعالة للرشوة والفساد
- السياسة الاقتصادية المسؤولة

إن كل هذه العوامل تصب في منحى واحد يتلخص في ضرورة وجود البيئة الملائمة المغرية للمستثمر الأجنبي، أو ما يسمى بالمناخ الاستثماري الجيد والذي يعتبر القاعدة الأولى التي يؤسس عليها المستثمر الأجنبي قراره بالقيام بالاستثمار أو الإحجام عنه، أما الحوافز والإعفاءات فهي عوامل ثانوية في هذا المجال.

1- ما هي معايير قياس وتحديد طبيعة المناخ الاستثماري ؟

توجد العديد من المعايير والمؤشرات التي حددتها الدراسات لقياس طبيعة المناخ الاستثماري و من أهمها:[2]

1-1 مؤشر مخطر بيئة الأعمال:

يعتمد هذا المؤشر في قياسه لمناخ الأعمال على 15 معيارا يتم تقييمها بعلامات تتراوح بين 0 (المخطر الأقصى) و4 (المخطر المعدوم) وترجح هذه العلامات بأوزان. و تصنف البلدان حسب هذا المؤشر إلى 5 مجموعات:

- الدول ذات مناخ الأعمال الملائم بعلامات تتراوح بين [86-100]
- الدول التي يكون فيها التأميم مستوعبا أو معوضا بدرجات مختلفة عن طريق المنافذ، المؤسسات المالية... بعلامات تتراوح بين [70-85]
- الدول ذات مخطر متوسط بعلامات تتراوح بين [56-59]
- الدول ذات مخطر بالنسبة للشركات الأجنبية بعلامات تتراوح بين [41-55]
- الدول ذات مناخ غير مقبول بعلامات تتراوح بين [0-40]

1-2 مؤشر المخطر السياسي:

يخص هذا المؤشر فقط المخطر السياسي، ويعتمد في قياسه على 10 معايير متكافئة الأهمية تصنف في مجموعتين، تتعلق الأولى بأسباب المخاطر الخارجية، بينما تخص الثانية أسباب المخاطر الداخلية. يتم تقييم هذه المعايير بعلامات من 0 (المخطر الأدنى) و 7 (المخطر الأقصى).

تصنف الدول حسب هذا المؤشر إلى 3 مجموعات:

- دول ذات مخطر أدنى بعلامات تتراوح بين [0-20]
- دول ذات مخطر مقبول بعلامات تتراوح بين [2-35]
- دول ذات مخطر مرتفع بعلامات تفوق 35.

[1] Les notes de jeudi . n° 08 , sept.2004,p :12. site : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/note 08 _2.pdf , (12/04/2006)

[2] انظر لمزيد من التفصيل : عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص ص: 254-258.

3-1 معايير Jegatheson:

يعتمد جغاتسن في تقييمه للمناخ الاستثماري على العوامل العشرة التالية المبينة في الجدول رقم III-9 التالي:

جدول رقم III-9: معايير Jegatheson لتقييم مناخ الاستثمار

1- الاستقرار السياسي	6- اليد العاملة
2- صلابة الاقتصاد	7- النظام المالي والمصرفي
3- المواقف العامة تجاه المستثمرين الأجانب	8- الإدارة العمومية
4- السياسات الحكومية	9- محيط الأعمال المحلي
5- البنية التحتية	10- مستوى المعيشة

المصدر: عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص :257.

2- ما هي حوافز جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

يمكن تصنيف هذه الحوافز إلى ما يلي :[1]

2-1 حوافز مالية:

وتكون في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية، ومن تجارب بعض الدول يمكن أن نشير إلى بعض الحوافز من هذا النوع:

- تسهيلات الحصول على القروض البنكية مع تخفيض معدلات الفائدة عليها
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات المستقبلية.

2-2 حوافز جبائية:

مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطية والسلع الرأسمالية، وتخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات، وإعفاء صادرات المشروعات المقامة بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير لمدد قد تصل إلى 15 سنة بعد مرحلة تشغيل المشروع.

2-3 حوافز غير مباشرة:

مثل تزويد المشروعات الأجنبية بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، أو منحها مركزا احتكاريا في السوق، أو تخفيض قيمة الإيجارات العقارية.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أنه على الدولة التي تطمح في جعل الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مهما في انطلاقها الاقتصادي أن تدرس بشكل واف المزايا المتوقع الحصول عليها مقارنة بما تمنحه من تكاليف في إطار الحوافز التي تقدمها لاستقطابه، ذلك أنه في ظل عدم توافر معلومات كافية عن المشاريع الاستثمارية التي تعرضها الشركات الأجنبية، وعدم القدرة على احتساب المزايا والأعباء المترتبة عن الحوافز المقدمة، قد يؤدي كل ذلك إلى خسائر بسبب أن ما تحصل عليه الدولة النامية من مكاسب يكون ضئيلا جدا مقارنة بما تقدمه من حوافز.

[1] زيدان محمد، مرجع سابق، ص ص: 119-121.

وفي هذا الصدد فإن هناك جملة من الاعتبارات لابد أخذها في الحسبان عند العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:[1]

- استهداف النوع الأنسب من هذه الاستثمارات حتى يمكن الحصول على أكبر المنافع بأقل التكاليف الممكنة، مع مراعاة حماية الصناعات الإستراتيجية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني.
- ربط الحوافز بنوعية الاستثمارات التي ينبغي تشجيعها كالتصدير.
- مراعاة ما ينجم عن هذه الاستثمارات من منافع وتكاليف اجتماعية (انظر الجدول رقم III-10)
- استهداف خلق طبقة من المنظمين ورجال الأعمال يساهمون في التنمية الوطنية.

جدول رقم III-10: المنافع والتكاليف الاجتماعية المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر

عنصر الدراسة	المنافع الاجتماعية	التكاليف الاجتماعية
1-البيئة	- إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب - إقامة مشاريع صناعية مع التحكم في التلوث - تنشيط البنية الأساسية في المناطق النائية	- التلوث الناتج عن إقامة المشاريع الاستثمارية سواء تلوث الهواء أو الماء... - إقامة مشاريع لإنتاج سلع ذات مواصفات تضر بصحة الإنسان.
2- العمالة	- تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج - تعيين نسبة كبيرة من العمالة المحلية بالمشروع الأجنبي - رفع مستوى دخول العمالة المحلية ذات الكفاءة العالية	- عدم الاهتمام بتدريب العمالة المحلية والاكتفاء الأجانب - الاستغناء عن عدد كبير من العمالة المحلية - الاستعانة بالخبرة الأجنبية فقط - ارتفاع نسبة البطالة كنتيجة حتمية لما سبق
3-الرفاهية	- رفع المستوى المعيشي بصفة عامة - إنتاج سلع ذات جودة عالية وبأسعار معقولة - رفع المستوى العلمي والفني للعمالة المحلية	- الفروق الكبيرة بين دخول العمالة الأجنبية والعمالة المحلية. - احتدام المنافسة في مجال إنتاج السلع واحترام مقاييس الجودة
4- البحوث والتطوير	- قد يساهم المشروع الأجنبي في نقل التكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية. - قد يساهم المشروع الأجنبي في تطوير الطاقة المتوفرة بالمجتمع المحلي - قد يساهم المشروع الأجنبي في التنمية الوطنية وذلك بزيادة معدلات النمو الاقتصادي	- قد ينقل الاستثمار الأجنبي تكنولوجيا حديثة للدولة المضيفة ولكن قد تكون غير مناسبة سواء من حيث تكلفتها أو من حيث تعقيداتها الفنية. - قد تقتصر التكنولوجيا المستخدمة على المشروع فقط دون نقلها للعمالة المحلية وبالتالي لا تستفيد منها البيئة المحلية.

المصدر: زيدان محمد ، مرجع سابق، ص ص: 130-131.

[1] المرجع السابق ، ص ص: 128-131.

المطلب الثالث: الشراكة الأجنبية ونقل التكنولوجيا.

ذكرنا فيما سبق أنه من بين أهم معوقات الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية التأخر الكبير الذي تعرفه في المجال التكنولوجي، وبالخصوص في الحصول على التكنولوجيا المتطورة التي تمكن صناعاتها من خلق قيمة مضافة مرتفعة، لذلك فإن عملية الانطلاق الاقتصادي تتطلب في المدى القصير السعي لنقل التكنولوجيا في مرحلة أولى، وتشكل الشراكة الأجنبية طريقا ملائما وسريعا لتحقيق ذلك، ثم العمل في المدى الطويل على خلق التكنولوجيا وتطويرها محليا.

أولا: الشراكة الأجنبية: مفهومها، أهدافها وأشكالها

1- مفهوم الشراكة الأجنبية:

تعرف الشراكة الأجنبية بأنها " اتفاقية تعاون طويلة أو متوسطة المدى بين مؤسستين أو أكثر مستقلة قانونيا، متنافسة أو غير متنافسة، تنوي جلب أرباح مشتركة من خلال مشروع مشترك "[1].

كما تعرف بأنها "اتفاق بين بلدين أو أكثر بهدف إنشاء مشروع أو مشروعات، في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمات، على المستوى الفردي أو على المستوى الحكومي، من أجل خلق وإنتاج سلع وخدمات للتسويق المحلي والتصدير، بشرط أن تقدم الأطراف المشاركة مساهمتها بعناصر الإنتاج كالعمل والمواد الأولية ورأس المال والتكنولوجيا والخبرة البشرية" [2].

2- أهداف الشراكة الأجنبية:

يعتبر الهدف الرئيسي للشراكة الأجنبية تعزيز القدرة التنافسية لمواجهة المخاطر المتزايدة في البيئة التنافسية الدولية من خلال تحويل المهارات والتكنولوجيا الحديثة، ويندرج تحت هذا الهدف الرئيسي جملة من الأهداف الفرعية نشير إلى بعضها كما يلي: [3]

- تحويل أو اقتناء حرف ومهارات جديدة (مهارات الإنتاج، مهارات التسويق، التموين، التسيير المالي ...إلخ)
- الولوج إلى الأسواق الدولية.
- نقل التكنولوجيا: ويعتبر أهم هدف للشراكة الأجنبية تسعى الدول النامية لتحقيقه تبعا للتأخر التكنولوجي الكبير الفارق بينها وبين الدول المتقدمة.
- المشاركة في المخاطر: حيث تقلل الشراكة من حدة مخاطر المنافسة وآثارها السلبية على الاقتصاديات الضعيفة، لاسيما وأن مواجهة المنافسة الدولية الحادة يتطلب أموالا كبيرة وجهود ومعارف متطورة لا تتأتى خارج إطار الشراكة.

---

[1] -Boualem Aliouat ,les Stratégies de coopération industrielle,Edition Economica,Paris,1996, P: 14.

[2] - عبد اللطيف بلغرسة، رضا جاو حدو، تداعيات المشروع الأورو متوسطي على الاستثمار في الوطن العربي من خلال التجربة الجزائرية: مقارنة المخطط بالمحقق، المؤتمر العلمي الثاني، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، يومي 14،15 مارس 2004.

[3] - محمد بن مسعود، الشراكة الأجنبية ونقل التكنولوجيا - حالة قطاع المحروقات بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، (غ م)، 2005/2004، ص ص: 35-37.

3- أشكال الشراكة الأجنبية:

تتعدد أشكال الشراكة الأجنبية تبعا للمعيار المعتمد لتمييزها، حيث نميز غالبا بين معيارين أساسيين هما: معيار العلاقة القائمة بين مؤسسات الشراكة ومعيار قطاع النشاط، وتختلف منهجية كل باحث في عرض أشكال الشراكة تبعا لهذين المعيارين:

- فالبعض يأخذهما متمايزين فتكون أشكال الشراكة حسبه كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم III-10: أشكال الشراكة

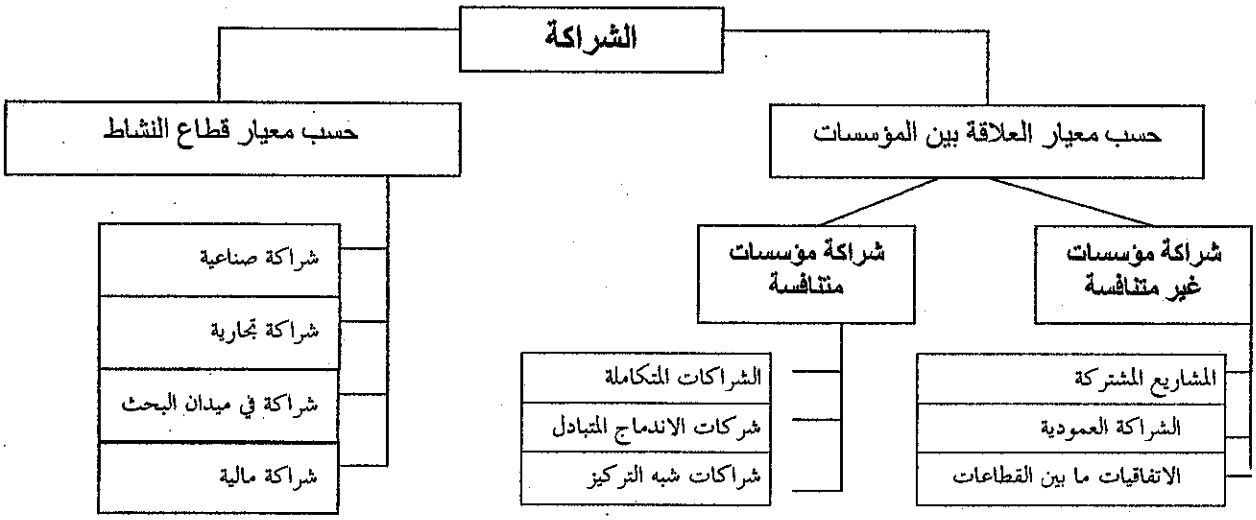

المصدر : من إعداد الطالب (استنادا إلى مرجع: محمد بن مسعود، الشراكة الأجنبية ونقل التكنولوجيا ـــ حالة قطاع المحروقات بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، (غ م) ، 2005/2004، ص ص: 38-52.)

- والبعض الآخر يدمج المعيارين معا، حيث يبدأ بتقسيم الشراكة حسب معيار قطاع النشاط، ثم يفرع الأشكال حسب معيار العلاقة، وكلا الأسلوبين يؤدي إلى نفس النتيجة تقريبا. وفيما يلي عرض للأسلوب الأخير لبيان الأشكال الشائعة للشراكة الأجنبية باختصار:[1]

ـــ الشراكة الصناعية:

تتعلق بالمشاريع الصناعية والتكنولوجية المتطورة، حيث تقوم بين شركتين، تسعى الأولى (المستقبلة) إلى الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في المجالات التي ترغب الاستثمار فيها، واكتساب خبرات ميدانية والاستغلال الأمثل للثروات المتوفرة لديها، أما الثانية (المصدرة للتقدم التكنولوجي) فتسعى إلى اقتحام أسواق جديدة والترويج لمنتجاتها، و يعبر عن هذا النوع من الشراكة أحيانا بـــ"التعاون الفني ". ومن الأمثلة الميدانية عليه أن شركة General Motors المختصة في السيارات عالميا قامت بالشراكة مع مجموعة Daewoo الكورية.

[1] ـ ملخص من محاضرة : معين امين السيد ، مفهوم الشراكة ، آلياتها و أنماطها ، الملتقى الاقتصادي الثامن " الجزائر والشراكة الاقتصادية الأجنبية "، نادي الدراسات الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالخروبة ـ الجزائر ، يومي 9 و10 ماي 1999 .

ـــ الشراكة الخدماتية:

تسعى الأطراف المتعاملة في هذا النوع إلى التنسيق بين عوامل ثلاثة هي القاسم المشترك بينها، وتتمثل في:

- ❖ نوعية المنتوج.
- ❖ احترام مدة تسليم المنتوج.
- ❖ السعر الممنوح.

والشراكة من هذا النوع تهدف إلى تحقيق أفضل الطرق للتبادل المتكافئ بين طرفيها (المستورد– المصدر) لخدمة المصلحة المشتركة.

وحسب نوعية العلاقة القائمة بين الطرفين تتحدد نوعية الشراكة الإستراتيجية المرغوب فيها، وهي أحد الأشكال الأساسية التالية:

- خلق تعاون أفقي للتمويني عن طريق استغلال المنتوج بترخيص أو شرائه من الموارد.
- إنشاء شركة مشتركة أخرى.
- الاندماج الجزئي
- إبرام عقد شراكة قائم على البحث والتطوير.

وتفصيل هذه الأشكال كما يلي:

أ– الشكل الأول: خلق تعاون أفقي للتموين عن طريق استغلال المنتوج بترخيص أو شرائه من المورد

تلجأ بعض الشركات إلى شراء منتجات من شركة أخرى عن طريق الترخيص، وذلك بسبب:

- افتقارها للكفاءات العالية الخاصة بالمنتوج
- ارتفاع تكلفة إنتاجها مقارنة بشرائها من المصدر الرئيسي
- السمعة التي يمتاز بها هذا المنتوج تجاريا لدى مصدره الرئيسي

من الأمثلة على ذلك: أن شركة IBM اختارت التعاون الأفقي للتموين مع شركة STARTUS التي تمتاز بكفاءتها العالية لبعض أجهزة الكمبيوتر.

ب– الشكل الثاني: إنشاء شركة مشتركة أخرى

تجد بعض الشركات في جانب الإستراتيجية التسويقية عائقا بسبب:

- عدم قدرتها على النفاذ واقتحام الأسواق الخارجية
- ضعف طاقاتها الإنتاجية – الخدماتية لتلبية الطلبات المتزايدة
- عدم قدرتها على توزيع منتجاتها عن طريق بحوث التسويق وتسريب المنتجات عبر القنوات التسويقية العالمية
- محدودية السيطرة والتحكم في القنوات التسويقية العالمية.

كل هذه الأمور تدفعها إلى إقامة شركة مشتركة مع شريك آخر يملك المعرفة « le savoir faire » في مجال التسويق. مثال ذلك : أن شركتي Du pont de Nemours و BRITISH Télécom أنشأتا شركة مشتركة تدعى DBT لاستغلال تكنولوجيا عالية التطوير في مخابر British Télécom ببريطانيا.

مزايا هذا الشكل الثاني من الشراكة أنه يؤدي ليس فقط إلى تطوير منتوج متداول في الأسواق، بل أكثر من ذلك الوصول إلى تكنولوجيا متطورة وإحلال منتجات مبتكرة ذات قدرة تنافسية عالية، كما أن الطابع المميز له أنه يمكن لأي طرف فيه أن يتخصص في تطوير أي منتوج عالي الجودة وأن ينفرد بتسويقه وذلك حسب الاتفاق المبرم سلفا، وعليه يمكن إقامة شركة مشتركة في البلد المستقبل مع بقاء الشركة الأم خارج التراب الوطني التابع للشريك الوطني.

اللجوء إلى مثل هذه الشراكة يؤسس إجمالا على :

- أسباب مالية: اقتسام المردود المالي .
- أسباب تجارية: الحصول على المعرفة « le savoir faire »
- أسباب استراتيجية: الحصول على التكنولوجيا المتطورة.

وأهم المخاطر التي تواجهها:

- عدم استقرار أسعار الصرف
- الظروف السياسية السائدة .
- القوانين والتشريعات المحلية .

ج ــ الشكل الثالث: الاندماج الجزئي

وهذا النوع من الشراكة هو الأكثر شيوعا في المعاملات التجارية الدولية، حيث تلجأ بعض الشركات (أو الأقسام والدوائر تحديدا) إلى إبرام شراكة للوصول إلى الأسواق العالمية وتلبية احتياجاتها، ولا تقتصر الشراكة هنا على مجرد اقتحام الأسواق بل تتعدى ذلك إلى تقديم مساعدات مالية لتشجيع البحث، والتعاون في كافة القطاعات الاقتصادية.

د ــ الشكل الرابع: الشراكة القائمة على البحث والتطوير

إن قدرة المنتوج على المنافسة من خلال جودته العالية يتطلب الإنفاق على مجال البحث والتطوير، ولذلك تلجأ الشركات إلى إبرام شراكة مع شركة أخرى أو مكتب دراسات متخصص لفترة زمنية معينة، وهذا للتمكن من تجسيد عملية البحث والتطوير التي تتطلب طاقات مالية وبشرية هائلة.

ثانيا: شروط نجاح الشراكة كعامل للانطلاق الاقتصادي

إن الشراكة المعتبرة كعامل يساهم في عملية الانطلاق الاقتصادي، هي تلك الشراكة الناجحة التي تعود بمنافع معتبرة على الاقتصاد الوطني، ويتطلب هذا النجاح مجموعة من الشروط من بينها:

1. وجود المنشآت القاعدية المؤهلة:[1] حيث أن ضعف هذا القطاع الحيوي بالعديد من الدول النامية يشكل العائق الأول أمام الشراكة الأجنبية بسبب أنه يقلص حجم وكثافة التبادل بينها وبين الدول الأخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
2. تحديد أولويات الاقتصاد الوطني: أي تحديد الاحتياجات الحقيقية للاقتصاد ومعرفة القطاعات الأكثر حساسية لآثار الشراكة، وهذا للنظر في كيفية تدعيمها أو إعادة تأهيلها.

[1] ـ عبد القادر بدعيده ، الشروط الضرورية الواجب توفرها لإنجاح الشراكة الاقتصادية، الملتقى الاقتصادي الثامن : الجزائر والشراكة الاقتصادية الأجنبية ، سبقت الإشارة إليه ، ص:4.

3. توفير المناخ السياسي والتنظيمي الملائم وذلك بسن القوانين المحفزة للاستثمار الأجنبي، لأنه غالبا ما يقف غموض القانون وراء تثبيط المبادرات الاقتصادية الطموحة، وأيضا باعتماد أنظمة جبائية مرنة وأكثر تحفيزا[1].
4. التخطيط الجيد ابتداء من اختيار شكل الشراكة الأنسب للأهداف المرجوة، ثم تحديد الوسائل اللازمة ودراسة التكاليف ومقارنتها مع المزايا المرتقب تحقيقها، وبعدها عملية التقييم الشاملة.
5. الثقة المتبادلة: وتشكل هذه الثقة مرتكز ضمان استمرارية إنجاز مشروع الشراكة في آجال قياسية، اعتبارا لمساهمتها في تذليل الصعوبات والمشاكل التي قد تنشأ بين الشركاء مستقبلا، وحلها بطريقة رضائية تضمن استمرار عقد الشراكة بصفة جيدة.
6. المرونة والانسجام: يتميز عقد الشراكة بأنه يضم مصالح متضاربة أحيانا للشركاء، وبوجود ثقافات مختلفة وفوارق تظهر في الممارسات التطبيقية كمناهج تسيير المشروع، لذلك يتطلب نجاح هذه الشراكة وجود قدر من المرونة بين الأطراف في التعامل فيما بينهم، وتوسيع دائرة الاحتكاك والعلاقات الشخصية لتبادل المعلومات والأفكار وتفهم قيم وعادات الآخر واحترامها.
7. وضع إجراءات تسيير الشراكة: إن احترام الإجراءات التنظيمية يعتبر أمرا حاسما في نجاح أي عمل مشترك، لذلك ينبغي وضع لوحة قيادة تتضمن الإجراءات والتدابير الواجب احترامها من طرف كل الأفراد داخل المؤسسة المشتركة، وتضمن عملية قياس الانحرافات أثناء التقييم [2].

ثالثا: تعريف نقل التكنولوجيا وبيان أساليبه.

1- مفهوم نقل التكنولوجيا:

توجد عدة تعاريف لمفهوم نقل التكنولوجيا تتشابه في مضمونها ، ونكتفي منها بتعريف واحد:

"نقل التكنولوجيا يعني قيام جهة ما (مؤسسة أو بلد ...) باكتساب أو تنمية أو استخدام ابتكار أو معرفة ما تكون قد نشأت في جهة أخرى"[3].

إن عملية "النقل" هذه والتي توفرها عقود الشراكة الأجنبية، تعتبر ضرورية في مرحلة أولى لعملية الانطلاق الاقتصادي، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أنه لا ينبغي التوقف عند عملية "النقل" بل يجب تجاوزها إلى عملية الاكتساب، فإذا كانت عملية الانطلاق، باعتبار كونها لا تمتد لمدة طويلة من الزمن، تحتاج إلى التسريع في عملية نقل التكنولوجيا لتجميع شروط الانطلاق، فإن الإستراتيجية الطويلة المدى التي تعقب عملية الانطلاق الاقتصادي لابد أن تراعي ضرورة اكتساب التكنولوجيا ذاتيا وليس مجرد الاكتفاء بعملية نقلها فحسب، بعبارة أخرى فإن ضمان ثمرة الانطلاق الاقتصادي يقتضي في أحد جوانبه الانتقال من عملية استهلاك التكنولوجيا إلى عملية إنتاجها.

---

[1] - كمال رزيق و مسدور فارس ، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة - الجزائر ، ايام 21،22 ماي 2002 ، ص:5.

[2] - محمد بن مسعود، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 57 - 59 .

[3] نفس المرجع ، ص:74.

2- أساليب نقل التكنولوجيا:

تتخذ عملية نقل التكنولوجيا منحى واحدا من الدول المتقدمة إلى النامية، إلا أنها تأخذ أساليب وطرق متعددة منها: [1]

2-1 نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي:

ويأخذ هذا الأسلوب شكلين: إما إقامة فروع تملكها الشركات متعددة الجنسيات ملكية تامة وتقوم بتزويدها بما تحتاجه من التكنولوجيا من الشركة الأم، وإما ـــ وهذا الأسلوب الأكثر تفضيلا لدى البلدان النامية ـــ بإقامة شركة مشتركة يملك فيها الشريك الأجنبي نسبة محدودة من رأس المال، ويقوم بتوفير الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ المشروع.

2-2 عقود حق المعرفة والإنتاج والمساعدات الفنية:

وهي عقود يحصل فيها الجانب الوطني على حق إنتاج السلعة الأجنبية بمعاونة الطرف الأجنبي، ويحصل هذا الأخير على قيمة محددة لتغطية حق الإنتاج + إتاوة سنوية يتم حسابها على الإنتاج. يسمح هذا الأسلوب بالحصول على المساعدات الفنية الأجنبية، إلا أن تصاميم المنتوج يبقى من اختصاص الطرف الأجنبي، مما يجعله محدودا في نقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تكلفته المرتفعة.

2-3 التكنولوجيا المنقولة بالشراء أو التعاقد:

تلعب الدولة دورا هاما في هذا الأسلوب الذي يمكن من الحصول على حزمة مفتوحة من السلع والخدمات والمصانع بدرجات متفاوتة من نقل التصميمات والمواصفات وسر الصناعة والخبرة.

2-4 التعاون مع الجامعات ومعاهد البحوث الأجنبية:

يتم أسلوب التعاون هذا بين المؤسسات العلمية ومؤسسات البحث الوطنية والأجنبية .

2-5 برامج المساعدات الفنية المقدمة من الدول المتقدمة :

وتكون على شكل منح أو مساعدة مالية تتيح الاستعانة بالخبراء الأجانب لحل مشاكل تخص الصناعة، أو لغرض التطوير ورفع الكفاءة .

رابعا: الانطلاق الاقتصادي وأهمية نقل التكنولوجيا

تشير تجارب الانطلاق الاقتصادي الناجحة في الدول المتقدمة إلى اهتمامها الأساسي بنقل التكنولوجيا كهدف أساسي لعملياتها التنموية:

- فالولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 ركزت على نقل التكنولوجيا الأوروبية وتطبيقها وتسويقها.
- ووقعت اليابان بعد الحرب العالمية الثانية نحو 42000 عقد شراء ونقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة فيما بين 1951ـــ 1984، وجندت الدولة لمراقبة عملية النقل هذه فرقا علمية متخصصة،كما كانت المهمة الأساسية لمؤسسات التنمية العلمية والتكنولوجية هي خدمة نقل التكنولوجيا وإدارتها، وحتى منتصف السبعينات كانت اليابان مستوردا أساسيا للتكنولوجيا.

[1] ـ أنظر : سعد طه علام ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 131 - 133

- واتبعت كوريا نفس النمط الياباني في نقل التكنولوجيا عن طريق الشركات متعددة الجنسيات، وحتى عام 1994 كان من بين أكبر 15 شركة عملاقة في العالم: 7 شركات أمريكية، 4 يابانية، 3 أوروبية، وواحدة كورية.
- أيضا كانت ألمانيا حتى منتصف السبعينيات مستوردة للتكنولوجيا، وكان عائدها من صادرات التكنولوجيا يقدر بحوالي 41% من تكلفة الاستيراد، بينما كان عائد فرنسا 120 %.[1]

بالتالي فإن من عوامل تحقيق الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية سعيها إلى الحصول على التكنولوجيا عن طريق نقلها من البلدان المتقدمة في مرحلة أولى، ثم العمل على اكتساب قدرة إنتاجها محليا في المدى الطويل.

وتزداد أهمية هذا العامل إلحاحا مع الثورة التكنولوجيا الهائلة في عصر العولمة والتي جاءت بالعديد من المتغيرات، كإدخال المعرفة كعامل أساسي جديد إلى عوامل الإنتاج (وليس عاملا تكميليا فقط)، وسرعة التقادم في معدات وأساليب الإنتاج نتيجة لقصر وانكماش دورة حياة المنتوج بسبب الاستخدام الواسع للحاسبات الآلية المتطورة، وأيضا تزايد مستوى "الأوتوميشن" بدخول الكمبيوتر في مختلف مراحل الإنتاج، مما أدى إلى زيادة معدل إحلال رأس المال، وبالتالي الاستغناء عن عنصر العمل وتزايد البطالة، هذه المتغيرات اليوم أصبحت تضع مخططي التنمية بالبلدان النامية أمام تحدي العمل على إيجاد قاعدة تكنولوجية وطنية تساهم في تقليل الفجوة التكنولوجية التي خلفتها ثورة المعلومات والاتصال بين الدول المتقدمة والنامية من جهة، وضمان الاستفادة من نقل التكنولوجيا من جهة ثانية.

وقد أثبتت دراسة على الصناعة في الأوروغواي أن توفر قدرة تكنولوجية قوية داخل الشركات الصناعية المحلية تمكن الاقتصاد من الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقليص الفجوة التكنولوجية بما تولده من انعكاسات أو وفورات تكنولوجية ، أما في حالة وجود فجوة تكنولوجية كبيرة بين الشركات المحلية والأجنبية فإنها ستقف عائقا أمام حدوث انعكاسات تكنولوجية من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية .

الشكل رقم III-11: الفجوة التكنولوجية بين الوضع الحالي والمستهدف

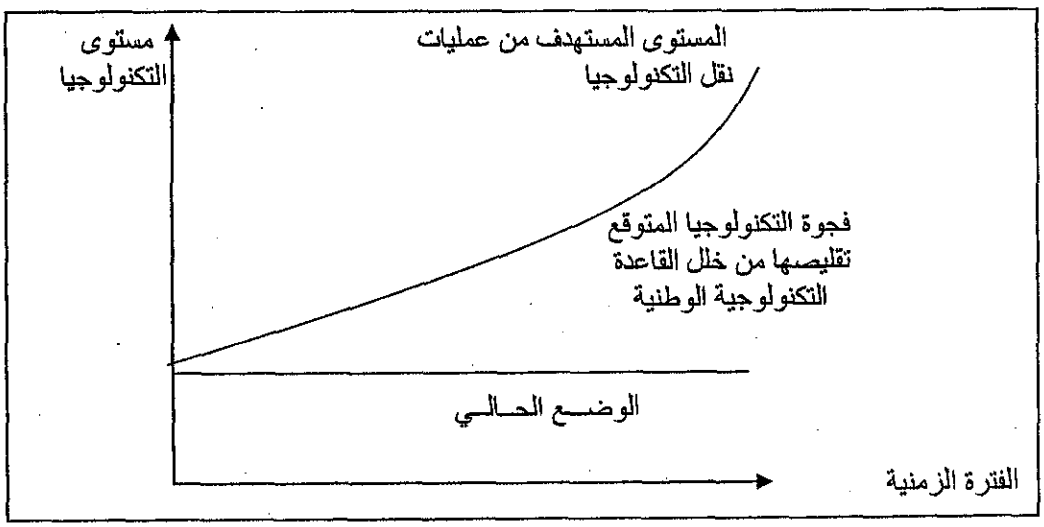

المصدر: محمد بن مسعود : مرجع سابق ، ص: 78

[1] ـ سعد طه علام ، مرجع سابق ، ص:130 .

إذن يتضح من الشكل رقم III-11 أن بناء قاعدة تكنولوجية وطنية سيساهم في تقليص الفجوة التكنولوجية، ويمكن من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة الواردة من عمليات نقل التكنولوجيا.

ولا يقتصر الأمر على المستوى الكلي للاقتصاد فقط، بل لابد أيضا أن تحتل أنشطة البحوث والتطوير مكانة هامة في الشركات الاقتصادية، فقد أظهرت دراسة أجريت على الشركات الكبرى في الهند أن وجود قدرات بحث وتطوير ذاتية داخل الشركة يمكن من تحقيق انعكاسات تكنولوجية مفيدة من التراخيص الأجنبية.

خامسا: الدول النامية وتحدي نقل التكنولوجيا

ظهر انشغال الدول النامية بنقل التكنولوجيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تقدمت البرازيل بهذا المطلب إلى مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول " تطبيق العلم والتكنولوجيا لخدمة الدول الأقل نموا" في جنيف عام 1963، وأصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تبعا لذلك قرارا بإعداد دراسة عن دور براءات الاختراع في نقل المعارف التقنية للدول النامية، عرضه السكرتير العام على المؤتمر الأول للأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنكتاد" عام 1964، كما صدر عن المؤتمر توصية باتخاذ الإجراءات التشريعية الضرورية لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، وشكلت هذه التوصية بداية الاهتمام المتزايد للأنكتاد بقضايا نقل التكنولوجيا إلى العالم النامي.

وإلى الآن، ورغم الجهود المبذولة من طرف الدول النامية في مجال نقل التكنولوجيا، لاسيما سعيها إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإبرام عقود الشراكات الأجنبية التي تمكنها من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، إلا أنها لاتزال تعرف تأخرا كبيرا عن المستوى المطلوب لمواكبة التطورات الهائلة في مجال التقنيات التكنولوجية العالية المتجددة والمتعقدة يوما بعد يوم في عصر العولمة المتسارعة.

ويوضح الجدول التالي بعض تجارب الدول النامية في نقل التكنولوجيا :

جدول رقم III-11: التجارب التكنولوجيا في بلدان العالم الثالث .

الأقطار النفطيـــــــة	الأقطار شبه نفطيـــــــة	الأقطار غير النفطيـــــــة
ـــ صناعات ثقيلة تعتمد على النفط (تكرير بتروكيماويات ، حديد وصلب وألمنيوم) ـــ تقوم من أجل التصدير ـــ بواسطة شركات متعددة الجنسيات ـــ لاتوجد علاقة بينها وبين باقي مكونات وقطاعات الاقتصاد المحلي ـــ توقفت عند مستوى الصناعات الوسيطية ـــ العنصر البشري بجميع مستوياته أجنبي ـــ التكنولوجيا متقدمة جدا ـــ يفتقر هذا الشكل إلى أدنى شروط التنمية المتكاملة والمستقلة ولا يحقق أي أثر تكنولوجي في البلد (دول الخليج)	اعتمدت على نفس النمط (الصناعات الثقيلة) على أساس الانطلاق منها إلى التصنيع الثقيل والمتطور وعلى أساس علاقتها الخلفية والأمامية . ـــ هذه الصناعات بقيت جزءا معزولا عن المحيط الاقتصادي والاجتماعي للدولة لعدم إمكانية باقي القطاعات مجاراتها لأن التكنولوجيا المتقدمة جدا المستخدمة فيها بقيت بدون حلقات وصل اقتصادية واجتماعية وتقنية تربطها بالمجتمع المحلي ولذلك فشلت عن النمط السابق (الجزائر والعراق)	ـــ اعتمدت على تصنيع بدائل الواردات (صناعات استهلاكية خفيفة ،استهلاكية متوسطة ،صناعات وسيطة ، وسائل الإنتاج) ـــ أهملت تلك الدول قطاع الزراعة مما أدى إلى مديونيتها . ـــ لم تستطع التصدير للخارج . ـــ لم تتوسع قاعدة الفئات الاجتماعية المستفيدة من عملية التصنيع (مصر)

بعض دول جنوب شرق آسيـــا	تجربة كوريا وتايـــوان	التكنولوجيا في الصيـــن
ـــ حققت معدلات نمو مرتفعة في مجال الإنتاج الصناعي ـــ دون تحقيق معدل نمو عام في الاقتصاد القومي ـــ لم تأخذ في الاعتبار مجمل التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدولة ـــ استقبلت في مناطق حرة الشركات متعدد الجنسيات وأقامت صناعات تصديرية ـــ لم تستفد الهياكل الفنية والاقتصادية والاجتماعية من استقدام التكنولوجيا في تلك المناطق الحرة . ـــ أصبح التطور التكنولوجي والاقتصادي في تلك الدول هشا (الفلبين ، ماليزيا ، هونغ كونغ) .	ـــ زاوجت بين تصنيع بدائل الاستيراد والتصنيع الموجه للتصدير . ـــ تصنيع ثقيل موجه نحو الداخل . ـــ واكبتها نهضة زراعية . ـــ اعتمدت أنواع من التكنولوجيا "حديثة وكلاسيكية " والمزج بينهما . ـــ لم تطلق يد الشركات متعددة الجنسيات على أراضيها ومعظم المشاريع كانت بالمشاركة الوطنية . ـــ ثورتهم الصناعية مازالت غير محسومة .	ـــ انطلقت ثورة الصين التكنولوجية والصناعية بدءا من منتصف القـــرن 20 (1950) ـــ كانت سماتها الآتي : * التركيز على الاهتمام بالزراعة * أولوية العامل الاقتصادي على العامل التقني . * استيراد التكنولوجيا ونسخها . * نشر وتدعيم وحدات الإنتاج الصغيرة والريفية . * الوحدات الصغيرة حلقات وصل مع الوحدات الكبيرة التي اعتمدت التكنولوجيا المتقدمة الوافدة من الخارج . * الاعتماد على العنصر البشري وتوظيفه في البنية البحثية والمشاريع الريفية (1500 مليون نسمة) . * التوسع في الابتكار .

المصدر : أ.د. سعد طه علام ، مرجع سابق، ص ص: 136 -137

المطلب الرابع: الإعانات الخارجية للتنمية

عانت العديد من الاقتصاديات النامية ولفترات طويلة من الاستعمار الذي نفذته الدول المتقدمة اليوم والذي تسبب في دمار واسع لاقتصادياتها، الأمر الذي يجعلها تواجه اليوم في مسار بحثها عن تحقيق انطلاقها الاقتصادي وضعا يختلف عن الوضع الذي عرفته الدول المتقدمة في فترة ما قبل الثورة الصناعية، وبالتالي فإن الدول الصناعية تتحمل جزءا من المسؤولية في التخلف الذي لحق بدول العالم الثالث، تفرض عليها كواجب تقديم إعانات لتلك الدول، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن قناعات المنظمات الدولية اليوم تتجه إلى أنه لا يمكن للبلدان المتخلفة اليوم الخروج من دائرة التخلف دون مساعدة كبيرة من الدول المتقدمة اقتصاديا.

أولا: مفهوم الإعانات الخارجية للتنمية .

هي عبارة عن أداء أو إجراء ذي طابع مادي تقدمها الدول الصناعية أو مؤسستها المتخصصة سواء كانت عمومية أو خاصة، وتتكون هذه الأداءات (Prestations) المادية أساسا من الإعانات المالية تحت شكل قروض إعانة، ومن التوريدات ذات الطبيعة الغذائية أو غيرها، ومن المساعدات التقنية العمومية والخاصة، من أجل ترقية التجهيزات

بالاستثمار المباشر أو قروض التصدير، مع ملاحظة أنه يمكن أن تكون الإعانات أيضا غير مادية تخص مختلف أشكال النصح والخبرة والتكوين الأساسي المتواصل، العام والمتخصص[1].

إن إعانات التنمية قد تكون ذات جانبين (بين دولتين)، أو متعددة الجوانب (بين دولة وعدة دول). وقد أنشئت هيئات عدة لهذا الغرض مثل البنك العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، والصندوق الأوروبي للتنمية FED، و البنك الأوروبي للتنمية BED .

ثانيا: أهمية الإعانات الخارجية لتحقيق عملية الانطلاق الاقتصادي

تعتبر المساعدات الدولية عاملا مهما في مرحلة الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، ذلك أن هذه المرحلة تتطلب إنشاء بنية تحتية ملائمة للاستثمارات، كما تتطلب أيضا تحويلات اجتماعية هامة لفائدة الطبقات الفقيرة المتضررة من الإصلاحات التي تنتهجها الحكومة في سبيل البحث عن استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد، هذا بالإضافة إلى النفقات العمومية المختلفة لتحسين مؤشرات التنمية البشرية من تعليم ورعاية صحية، وكل هذه النفقات الضخمة قد لا تكفي القدرات المالية المحلية لهذه الدول للوفاء بها في هذه المرحلة.

ولقد وجه العديد من الباحثين **انتقادات** متعددة للإعانات الخارجية، و من بين هذه الانتقادات نذكر:

- تقييد الإعانة: ففي الإعانات الثنائية على الخصوص غالبا ما تلتزم الدولة المستفيدة منها بتوجيهها إلى شراء السلع من الدولة المانحة لها، وهذا ما يتعارض مع مصالح الدول الفقيرة إذ تضطر إلى شراء سلع أقل جودة وبأثمان باهظة، وتشير التقديرات إلى أن الدول المتلقية تخسر من 15 إلى 20 % من قيمة المعونة نتيجة لهذه القيود.
- تسييس الإعانة: تضع الدول المانحة للإعانات أهدافا سياسية تحكم توجيه الإعانة وفق ما يتلاءم ومصالحها السياسية وعلاقاتها الدولية، حيث كثيرا ما يرتبط استمرار الإعانة بسير الدولة المستفيدة منها في ركب السياسة التي ترسمها الدولة المانحة، ولذلك يلاحظ وقف الإعانات أحيانا دون وجود أسباب ظاهرة، من ذلك مثلا أن السودان كانت من الدول التي تتلقى إعانات كبيرة من الدول الغربية والولايات المتحدة على الخصوص، ليس لكونها أشد الدول فقرا، ولكن نظرا لموقعها الاستراتيجي بين ليبيا وتشاد، وعندما غيرت السودان سياستها عام 1966 في غير منحى سياسة الولايات المتحدة توقفت الإعانات عنها.[2]
- قد تؤدي الإعانات إلى فقدان مبدأ الاعتماد على الذات لاسيما وأنها تدعم القطاع الحكومي على حساب القطاع الخاص.
- أثر الإعانات على النمو محدود حيث غالبا ما توجه إلى الاستهلاك.
- غالبا ما يستفيد منها سكان المدن على حساب سكان الأرياف.

ورغم هذه الانتقادات، إلا أنه في مراحل تجميع الاقتصاد لشروط الانطلاق الاقتصادي وما تتطلبه هذه العملية من موارد هامة، فإن الإعانات تكتسي دورا لا يمكن إنكاره لإيقاد شعلة الانطلاق وتدوير حركة التنمية في بداية السير الصحيح نحو تنمية متجددة ذاتيا.

---

[1] . Gabriel Wackermann, op. cit. P:221.

[2] عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص ص: 288-291.

من جهة أخرى، فإنه ورغم وجود بعض العيوب التي تطبع منح الإعانات، إلا أن هناك ما يبشر بدعم فعالية الإعانات الخارجية للتنمية في المستقبل حيث أن:[1]

الكثير من الإعانات اليوم تذهب للدول التي تدعم الحريات المدنية والحقوق السياسية، بعدما كانت في فترة الحرب الباردة توجه تبعا للظروف الجيوسياسية التي تخدم مصالح الدول المانحة وتذهب لدعم الأنظمة الدكتاتورية والبلدان التي تعرف نزاعات أو حروب، ولقد كان نصف الإعانات تقريبا للفترة 1960- 1999 يذهب للأنظمة التي لا تفرض قيودا على الإدارة التنفيذية، و10% فقط للأنظمة الديمقراطية، ولكن يلاحظ التغير بعد ذلك حيث في الفترة 1999-2003 تناقصت نسبة الإعانات الموجهة إلى النوع الأول من الأنظمة إلى 18%، بينما ارتفعت بالنسبة للنوع الثاني بثلاثة أضعاف تقريبا.

- أصبح معيار نوعية الحكم والسياسات يعتمد عند اتخاذ قرار منح الإعانة.
- تعمل الدول المانحة على تحسين نوعية الإعانة بتقليل عدد الوكالات المتدخلة فيها والتي تشكل عبئا باعتبار أن زيادة عددها يرفع من تكاليف إدارة الإعانة التي تخصم من مبلغها، وكذا إلغاء الإعانة المقيدة، ويعتبر إعلان باريس لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول فعالية الإعانة، والمعتمد سنة 2005، خطوة حاسمة في هذا الاتجاه.

ثالثا: محدودية الإعانات الخارجية إلى العالم الثالث.

قرر البنك العالمي في تقرير التنمية لعام 2004 أنه ينبغي على الدول الغنية الاستعجال في منح إعانات للتنمية تقدر بـ 0.7 %من ناتجها المحلي الخام بغية تحقيق أهداف التنمية للألفية OMD المحددة من طرف منظمة الأمم المتحدة إلى أفق 2015.[2] إلا أنه في الواقع لم تبلغ هذه النسبة سوى بعض الدول (الدنمارك، اللوكسمبورغ، هولندا، النرويج والسويد)، أما إيرلندا، بلجيكا وفرنسا فقد قررت بلوغها مرحليا في أفق 2007، 2010، 2012. وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية المانح الأول للإعانات متبوعة باليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا كما في الجدول التالي:

جدول رقم III-12: مبالغ الإعانات الموجهة للتنمية حسب الدول

الدولـــــــــــــة	مبلغ الإعانة بمليارات الدولارات
الولايات المتحدة الأمريكية	10.88
اليابـــــان	9.68
المانيـــــا	4.88
روما الإتحادية	4.66
فرنســـــا	4.29
هولندا	3.16
إسبانيـــــا	1.75
الدنمـــــارك	1.60
السويـــــد	1.58
كنـــــدا	1.57

***Source** : Gabriel Wackermann , op. cit , P:221.*

[1] Mark Sundberg et Alan Gelb, pour que l'aide soit utile,Finance et Développement, FMI, v 43,n° 4, dec.2006, pp:15-17

[2] انظر هذه الأهداف مفصلة في الملحق رقم 02 من هذا البحث.

يذكر أن لجنة إعانات التنمية (CAD) في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التزم أعضاؤها عام 2001 بمونتيري برفع مبلغ المساعدات الموجهة للتنمية من 52مليار $ عام 2001 إلى 75 مليار $ عام 2006، وقد وصل هذا المبلغ 68.5 مليار $ عام 2003 وهو ما يعادل 0.25 %من الناتج الوطني الخام الإجمالي لأعضاء، مقابل 0.23 %عام 2002 و0.22 %عام 2001.

ورغم ما يلاحظ من ارتفاع ظاهري في هذه النسب إلا أن منظمة التعاون والتنمية نفسها تؤكد أن هذه الإعانات تظل ضئيلة مقارنة بالاحتياجات الكبيرة والعاجلة للدول النامية من جهة، وبالثروة المتراكمة بالدول المتقدمة من جهة أخرى، ونفس الأمر أكده البنك العالمي في تقرير التنمية لعام 2004، حيث بين أن ارتفاع المساعدات استفاد منه عدد قليل جدا من الدول الأعضاء فقط، و لم يكن هذا الارتفاع بالنسبة للدول الفقيرة سوى شكلي فقط.

تجدر الإشارة إلى الجهد الخاص الذي بذلته دول الإتحاد الأوروبي في مجال المساعدات التنمية حيث خصصت 0.35% من دخلها الوطني الإجمالي عام 2003، على أن تصل النسبة إلى 0.39 عام 2006.[1]

وتشير إحصائيات عام 2005 إلى ارتفاع المساعدات الإنمائية من منظمة OCDE إلى البلدان النامية حيث وصلت رقما قياسيا (106 مليار $) أو ما يعادل 0.33% من الدخل الإجمالي لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية مجتمعة، وهذا بعدما كانت 0.26% عام 2004، مع ملاحظة دخول "مانحين جدد" من خارج لجنة المساعدة الإنمائية ويخص الأمر كلا من الصين والهند.

ورغم ذلك تبقى الإعانات الدولية غير كافية مقارنة بالعجز الكبير في التمويل الذي تعاني منه الدول النامية من ناحية، ولأنها تظل غالبا حبيسة الأغراض السياسية لمانحيها من ناحية أخرى، ولعل هذا ما دفع بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى توجيه دعوة لعقد منتدى للتعاون الإنمائي عام 2007 في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.[2]

وفيما يلي جدول يبين التوزيع الجهوي للإعانات خلال 2004-2005، وهو يبين أن:

- إفريقيا جنوب الصحراء حصلت على غالبية هذه الإعانات بنسبة 36.44%، تليها دول آسيا ما عدا آسيا الوسطى والجنوبية بنسبة 22.74%، ثم دول حوض المتوسط وشمال إفريقيا ودول أميركا اللاتينية والكاريبي ودول آسيا الوسطى والجنوبية بنسب متقاربة تدور حول 13 و14% تقريبا.
- من ناحية الدول المانحة نلاحظ أن الدنمارك والنرويج وهولندا تجاوزت الإعانات التي قدمتها نسبة 0.7% التي طلب البنك العالمي من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تخصيصها لمساعدة الدول الفقيرة، بينما لا تزال بقية الدول الأخرى بهذه المنظمة بعيدة بدرجات مختلفة عن هذه النسبة.

[1]. Gabriel Wackermann, op. cit. P:223.

[2] الحالة و التوقعات الاقتصدية في العالم لعام 2007، سبقت الإشارة إليه، ص:14.

جدول رقم **III–13** : التوزيع الجهوي لإعانات التنمية 2004–2005 (بملايين الدولارات)

الدول المانحة (دول OCDE)	الإعانات كنسبة من PNB	الحصة المخصصة لـ:					
		الدول الأقل تقدما كنسبة من الإعانات	دول إفريقيا جنوب الصحراء	حوض المتوسط وشمال إفريقيا	آسيا الوسطى والجنوبية	باقي آسيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي
الدنمارك	0,96	29	522	61	166	91	208
النرويج	0,87	38	468	65	143	86	100
هولندا	0,81	28	846	158	313	99	460
السويد	0,77	28	539	93	196	133	175
فرنسا	0,55	21	3549	1107	346	1425	406
كندا	0,38	22	546	98	236	213	165
بلجيكا	0,38	25	301	41	45	68	99
لوكسمبورغ	0,36	27	9	1	1	1	4
استراليا	0,36	17	133	16	111	697	14
سويسرا	0,34	30	291	47	150	88	122
النمسا	0,33	14	116	88	30	171	41
فنلندا	0,32	25	111	33	43	17	23
ألمانيا	0,31	21	1912	517	693	1073	646
ارلندا	0,29	36	55	3	4	4	3
روما الإتحادية	0,28	26	949	119	437	233	189
اليابان	0,28	17	2216	806	2325	4296	1144
البرتغال	0,27	63	203	6	4	3	4
اسبانيا	0,24	16	195	112	39	185	401
نيوزيلاندا	0,23	21	9	1	6	71	3
ايطاليا	0,15	24	522	78	40	146	237
الولايات المتحدة	0,1	23	1873	2091	556	462	1060
المجموع	0,27	22	15364	5931	5874	9588	5408

Source : *« Aide publique au développement », Encarta 2006. op. cit.*

خلاصة الفصل الثالث

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لأهم العوامل التي أثبتت التجارب الناجحة في بعض البلدان مساهمتها في تحقيق عملية الانطلاق الاقتصادي، وهي تتنوع إلى عوامل داخلية وعوامل ذات بعد خارجي.

فمن أهم العوامل الداخلية المساهمة في تحقيق الانطلاق الاقتصادي العوامل المتعلقة بالتمويل والاستثمار، حيث تلعب نجاعة النظام المالي في الدولة وتحريره وفق ظروف البلد، وكذا الادخار والاستثمار، دورا أساسيا في عملية الانطلاق. ولقد لاحظنا أن النظام المالي بالدول النامية مر بمرحلة كبح أثرت سلبا على تنميتها الاقتصادي، وأوقعتها في مشاكل اقتصادية متعددة دفعت إلى تبني نظام التحرير المالي بتشجيع من المؤسسات المالية الدولية، إلا أن هذا التحرير لازال يصطدم في واقع هذه البلدان بجملة من العوائق المؤثرة في نجاعته، وأبرزها قوة القطاع غير الرسمي وضعف نماء الأسواق النقدية والمالية.

كما بينا أن هناك جملة من العوائق أيضا تحد من تفعيل الادخار والاستثمار كعاملين مهمين لانطلاق اقتصاديات هذه البلدان، وأهم هذه العوائق المناخ الاستثماري غير المشجع، ضعف الحافز على الاستثمار، قلة المؤسسات الادخارية و ضعف فعالية السياسة النقدية.

ويشكل التعليم أيضا عاملا داخليا أساسيا في عملية الانطلاق كما بينت ذلك العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية، وخلصنا من خلال تحليل هذا العنصر إلى أن دول العالم الثالث تخصص نفقات عالية للتعليم دون الحصول على مردودية مرتفعة من هذا الإنفاق، وأن الأمية لازالت تطال شريحة واسعة من مجتمعاتها، وأن النهوض بالتعليم فيها يتطلب ربطه بآفاق التنمية، والاهتمام بنوعيته، مع ضرورة الحرص على تعليم بعض الفئات الخاصة كالنساء وكبار السن.

وفي تحليل عامل البيئة الاقتصادية الملائمة، وجدنا أن للقيم دورا بالغا في عملية الانطلاق الاقتصادي، وأن الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة، والإرادة السياسية القوية لمتخذي القرار، مع توفر المناخ الاجتماعي الملائم، كلها عوامل رئيسية لضمان المناخ الملائم لهذه العملية.

أيضا خلصنا في هذا الفصل إلى أن العوامل ذات البعد الخارجي لا تقل أهمية عن العوامل الداخلية، حيث يلعب انفتاح الدولة تجاريا وتحريرها للمبادلات الدولية دورا هاما في استفادتها من مزايا البيئة العالمية، وقد لاحظنا أن اقتصاديات الدول النامية تعد أكثر الاقتصاديات حمائية في العالم، وهي تعاني من مشكل هيكلي يتمثل في تدهور معدلات التبادل الدولي في غير صالحها، هذا المشكل الذي يعود في جانب منه إلى ضعف تنوع صادرات هذه البلدان، وإلى السياسات التي تنتهجها الدول المتقدمة في جانب آخر.

كما يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا هاما أيضا في عملية الانطلاق الاقتصادي بما يوفره من مزايا للاقتصاد، وقد لاحظنا ضعف حصة البلدان النامية من هذه الاستثمارات رغم الارتفاع الذي شهدته في الآونة الأخيرة، كما بينا أن جلب هذه الاستثمارات يتطلب من هذه البلدان بالخصوص العمل على تحسين مناخها الاستثماري.

وللشراكة الأجنبية هي الأخرى دور بارز في هذا المجال، نظرا لكونها عاملا من عوامل نقل للتكنولوجيا التي تعتبر عنصرا مهما لعملية الانطلاق، ولا يزال نقل التكنولوجيا في الدول النامية تحديا قائما أمام راسمي خططها التنموية، رغم الجهود المبذولة لتحقيقه.

وتعرضنا أخيرا إلى الإعانات الخارجية ودورها في عملية الانطلاق الاقتصادي كعامل مساعد يسمح بتغطية التكاليف الاجتماعية الناجمة عن الإصلاحات التي تبادر بها الدولة في إطار تجميع شروط الانطلاق، ولاحظنا أنه ورغم المساعي الدولية المبذولة لرفع نسب هذه الإعانات، إلا أنها تبقى ضعيفة ولا تساهم إلا بجزء قليل جدا في عمليات التنمية ببلدان العالم الثالث.

الفصل الرابع

مابعد الانطلاق: من أجل استراتيجية طويلة المدى

تمهيد

تسعى الدول دائما إلى البحث عن أنجع الأساليب التي تمكنها من تحقيق التنمية المنشودة لمجتمعاتها، ولقد اتضح من التجارب التاريخية للتنمية أن الدول التي استطاعت أن تحقق الانطلاق في تنمية اقتصادية مستدامة لم يتأت لها ذلك بسبب وفرة الموارد، بل وبجانب أكبر من خلال حسن إدارة المنظمات المكلفة باستغلال وإدارة الموارد والمشروعات.

من جانب آخر، اتضح أن الفشل في تحقيق التنمية المنشودة في دول أخرى كان راجعا بالمقابل إلى تدني مستويات إدارة منظمات الإنتاج وخاصة تلك المملوكة للدولة، ومن ثم أصبح تطوير نظام إدارة الدولة وتجديده بما يتماشى والمستجدات الحديثة من أهم متطلبات تحقيق التنمية.

ولقد أصبح يناط بالدولة اليوم أدوار هامة في مختلف مجالات تنمية المجتمع، لاسيما مع شيوع مظاهر الفقر الذي بات يطال الملايين من سكان الدول المتخلفة، ويشكل هاجسا كبيرا في ظل تسارع العولمة وانتشارها، حيث تزداد الفوارق وتتعمق بين الغني والفقير، ليس بين الأفراد في الدولة الواحدة فحسب، بل وعلى مستوى المجتمع الدولي حيث تظهر الدول الغنية الأكثر استفادة من نتائج العولمة بسبب قدرتها على التحكم في مسارها وفق ما يخدم مصالحها الاقتصادية على الخصوص.

لذلك فإن هذا البحث لا ينظر إلى الانطلاق الاقتصادي كغاية في حد ذاته، بل يجب أن تعقبه استراتيجية طويلة المدى تأخذ في الحسبان الأبعاد اللازمة لضمان استمرارية التنمية في الأجل الطويل، وتشكل الضمان لتجدد التنمية ذاتيا بعد مرحلة الانطلاق.

- تغير وظيفة الدولة وتزايد دورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى الوظائف التقليدية.
- المبدأ السائد في المالية العامة أصبح هو" التخلي عن الحياد المالي" واستبداله بمفهوم "المالية الوظيفية".
- لا يقتصر هدف السياسة المالية والنظام المالي على تحقيق التوازن المالي فقط، وإنما أيضا إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال التدخل لمعالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل.

3) الدولة المنتجة:

مع قيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي (سابقا) وازدهار مفاهيم الاشتراكية، بدأ ينتشر مفهوم "الدولة المنتجة" أو "الدولة الاشتراكية" التي لا تكتفي بكونها "متدخلة" في النشاط الاقتصادي فحسب، بل تتعدى ذلك إلى ملكية واسعة لوسائل الإنتاج، وتنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد، بل وبسيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج.

4) مراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر:

بعد الفشل الكبير لكثير من دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (سابقا) وغيرها من الدول الاشتراكية في توسيع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ومع ظاهرة التحول إلى إعطاء أهمية كبرى للقطاع الخاص (بعبارة أخرى ازدهار عمليات الخوصصة التي انتشرت منذ عام 1979 في انجلترا)، بدأ يسود مفهوم جديد لدور الدولة في النشاط الاقتصادي حسب ظروف وأوضاع كل بلد.

وفيما يلي نعرض بنوع من التفصيل لهذا الدور الجديد للدولة في ظل انتشار مستجدات حديثة في عصر العولمة، ولكن قبل ذلك نرى أنه من المفيد أن نبين بوضوح أكثر لوظائف الدولة في ظل اقتصاد السوق الذي يعرف تحولا متزايدا من اقتصاديات الدول النامية إليه.

ثانيا- وظائف الدولة في ظل اقتصاد السوق:

في إطار التحول إلى اقتصاد السوق واعتناق مبادئ الليبرالية التي تسعى العولمة الاقتصادية إلى نشرها على كل الأصعدة الدولية، تسند إلى قوى السوق ثقة كبيرة لتحقيق التوازن في المؤشرات الكلية للاقتصاد وتحقيق نسب عالية من النمو الاقتصادي، مع تقليص بارز لدور الدولة في الاقتصاد وفقا لمنطق اقتصاد السوق. غير أن الدراسات والتجارب الميدانية أثبتت خطأ الإيمان المطلق بقوى السوق كمحقق للنمو الاقتصادي، وأكدت الدور الهام الذي يجب أن تضطلع به الحكومة كطرف أساسي في معادلة النمو، وأيضا ضرورة إصلاح الهياكل الحكومية من أجل إنشاء إرادة سياسية داخلية تعتبر الضمان الرئيسي لاستمرارية النمو ونجاحه.

يحصر المذهب الليبرالي دور الدولة في علاج مظاهر عدم كمال السوق، وأهم ما تقوم به في هذا الإطار:[1]

- محاربة الاحتكار.
- الحد من بعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يقوى السوق على أن يعكسها في أسعار السلع المتولدة عن هذه الأنشطة (مثل تلوث البيئة).
- توفير السلع العامة التي لا يقوى السوق على توفيرها كالدفاع مثلا.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص:146

- توفير السلع والخدمات ذات الأهمية الكبرى للمجتمع والتي يؤدي تركها للسوق الإضرار بالطبقات الفقيرة، كخدمات التعليم والصحة.
- مكافحة مشاكل عدم الاستقرار كالبطالة والتضخم.
- التدخل من أجل تحقيق عدالة توزيع الدخول بسبب عدم قدرة السوق عن تحقيقها في المدى القصير.
- توفير المعلومات لكل الأطراف الفاعلة في السوق بغرض التخصيص الأمثل للموارد.

وتنبغي الإشارة إلى أنه بالنسبة للدول التي هي في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، ووفقا للمنطق الليبرالي، فإن من أبرز المهام الملقاة على عاتق الدولة إصلاح آليات السوق، لأنه وبعد مرور مدة طويلة من القيود المفروضة على القطاع الخاص لا يمكن تصور الوجود المفاجئ لسوق يعمل وفق آليات منضبطة، وأول شرط في هذه المهمة محاربة الممارسات الاحتكارية بمختلف أشكالها.[1]

ثالثا–وظائف الدولة في ظل المستجدات الحديثة:

إن الوظائف المنوطة بالدولة لتحقيق التنمية ليست بالجديدة تماما، ولكن الجديد هو تطور المحيط الذي تعمل فيه الدولة، وظهور مستجدات عالمية على مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي أصبح التساؤل عن كيفية أداء الدولة لدورها في المحيط الجديد.[2]

ويحدد بعض الاقتصاديين سبع وظائف يجب على الدولة القيام بها بكفاءة لتحقيق تنمية شاملة وعادلة (انظر الشكل رقم IV-1)

الشكل رقم IV-1: وظائف الدولة في ظل المستجدات العالمية والمحلية

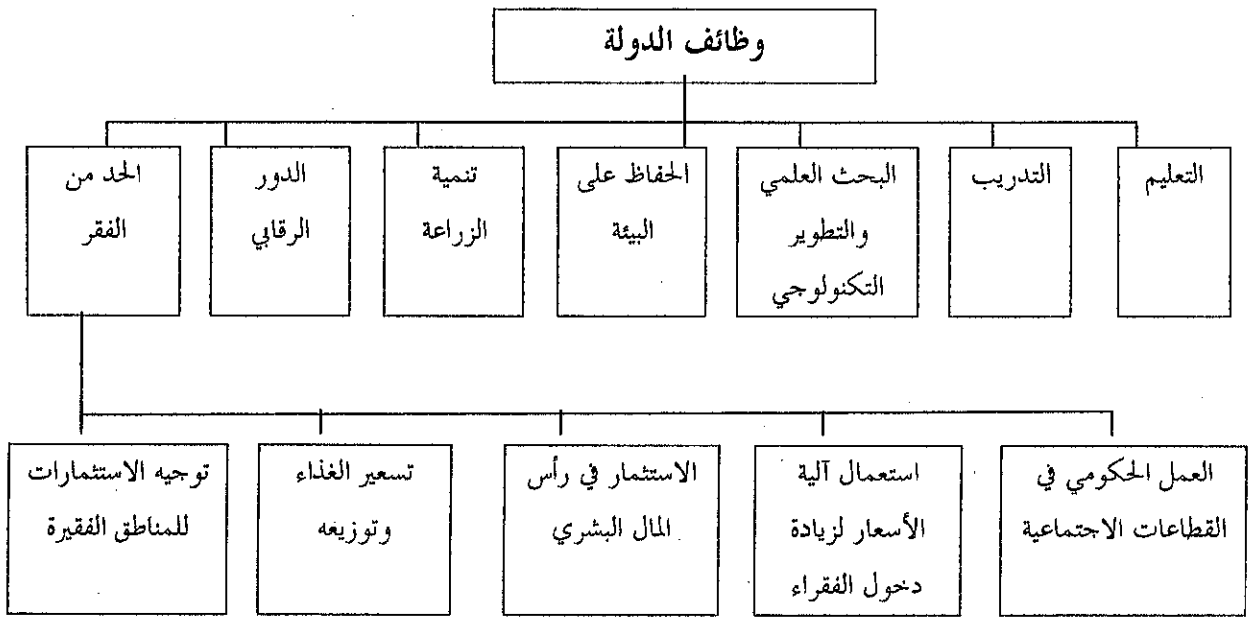

المصدر: أ .د. سعد طه علام ، مرجع سابق ، ص : 69 .

[1] عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة،الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص:137.
[2] انظر: سعد طه علام ، مرجع سابق ، ص:67 .

1. **التعليم:** فإصلاح التعليم والنهوض به وفق الشكل الذي يتلاءم مع متطلبات العصر يتطلب دورا فعالا للدولة من خلال الجانبين الكمي (النفقات العمومية المخصصة للتعليم)، والنوعي (الأنماط التعليمية والمقررات والبرامج)، وأيضا من خلال إدارة العملية التعليمية حتى يؤدي التعليم وظيفته الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.
2. **التدريب:** استنادا إلى أن التدريب يزيد في المهارات، ولأن العنصر البشري هو المحور الأساسي لأي عملية تنموية يستهدفها المجتمع، فإن الدولة النامية يجب عليها أن تولي اهتماما كبيرا لسياسة التدريب، من خلال تخصيص نسبة من الناتج الداخلي الخام للتدريب، وإشراك القطاع الخاص في هذه العملية عن طريق إلزام المؤسسات الخاصة بتخصيص نسبة من دخلها للتدريب وانسجام خطتها مع الخطة التدريبية العامة للدولة.
3. **البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:** لم تعد الموارد اليوم قيدا على التنمية وإنما المعرفة هي الأساس، ولا يطرح التساؤل حول التطوير التكنولوجي والبحث العلمي ودورهما في التنمية، إذ بات هذا الأمر بديهيا لا خلاف حوله، وإنما يطرح السؤال: من الذي يستطيع القيام بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في البلدان النامية، والإجابة هي أن الدولة هي المؤهلة والقادرة على هذه الوظائف لاسيما في مرحلة الانطلاق الاقتصادي، حيث لا يملك القطاع الخاص القدرة الكافية لتحقيق هذا الأمر.

وفي هذا الإطار تضطلع الدولة بإقامة المؤسسات الضرورية لدعم البحوث التطبيقية، ووضع الآليات التي تمكن من تثبيت الكفاءات الوطنية قبل التفكير في استيعاب المغتربين منهم، مع العمل بالتوازي على الاستفادة من الكفاءات المهاجرة عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، حيث أن بقاء هذه الكفاءات في مواقعها قد يكون أنسب لكثير من البلدان السائرة في طريق النمو نظرا لتدهور هياكل البحث لدى هذه الأخيرة.[1]

4. **دور الدولة في مجال البيئة:** لقد أصبحت البيئة اليوم عنصرا شديد الارتباط بالتنمية، وعنصرا واجب الأخذ بعين الاعتبار عند رسم توجهات التنمية، ولذلك ظهر ما يسمى بالتنمية المستدامة، ويتضح دور الدولة في مجال البيئة من خلال تدخلها بالسياسات الضرورية لتنظيم استخدام الموارد الطبيعية بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة وتحقيق التوازن البيئي (القوانين الردعية، التعليم، الإعلام البيئي...)
5. **دور الدولة في القطاع الزراعي:** إن تأثير الدولة على القطاع الزراعي واضح من خلال تدخلها بالسياسات الزراعية وما تمارسه من دور رقابي وإرشادي، ويعتبر دور الدولة في هذا القطاع هاما في الدول النامية على الخصوص، وفي مرحلة الانطلاق الاقتصادي بوجه أخص، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الزراعة في تمويل التنمية.
6. **الدور الرقابي للدولة:** يعتبر هذا الدور من أهم وظائف الدولة في ضوء المستجدات العالمية والمحلية وفي ظل التحرير الاقتصادي وحرية السوق وما يستتبعها من آثار، حيث تضطلع الدولة برقابة الأسواق والواردات من مستلزمات الإنتاج، ورقابة صلاحية السلع، والحد من التلوث، وكذا رقابة تنفيذ القانون واحترامه، وهي وظيفة تستدعي وجود أجهزة رقابة شفافة ذات كفاءة عالية.

---

[1] عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص:23.

إن الوظيفة الرقابية للدولة أضحت اليوم أمرا لازما لاسيما مع تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي التي تعتبر إحدى أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.[1]

7. **دور الدولة في الحد من الفقر:** يطال الفقر شريحة واسعة من سكان الدول النامية، بل ويمكن القول أنه أصبح الظاهرة المميزة لمجتمعات هذه الدول، والقضية الأولى في سلم اهتماماتها التنموية، وتضطلع الدولة في هذا الإطار بدور واسع للتكفل بالفقراء، خصوصا في مجال الغذاء والمجال الصحي والتعليمي وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الفقيرة، لاسيما مع الإصلاحات الاقتصادية التي تتطلبها عملية الانطلاق الاقتصادي والتي ينجم عنها تكاليف اجتماعية باهظة تؤثر على الطبقات الفقيرة بالدرجة الأولى.

أيضا من الوظائف الجديدة للدولة في ظل العولمة:

- **حماية المستهلك:** فالاتجاه العام نحو تحرير السواق وما يصحبه من حدة في المنافسة بين المؤسسات يدفعها إلى استخدام أساليب لا تتلاءم مع المشروعية (كعدم احترام مواصفات الجودة مثلا) من أجل دفع المستهلك إلى اقتناء منتوجاتها، وأمام هذا الأمر بات لزاما أن تتدخل الدولة لحماية المستهلكين من هذه الممارسات من خلال وضع معايير للسلامة الصحية والأمنية، وضبط قواعد الصنع، مع إقامة المؤسسات المؤهلة لذلك وتمكينها من أدوات الرقابة.[2]
- **إصلاح آليات السوق** : تعتبر هذه المهمة من المهام الأساسية الأولى في عمليات الانتقال إلى نظام السوق الحرة.

رابعا: متطلبات تحقيق فعالية الدولة

إن فعالية الدولة في التنمية تتطلب اعتماد استراتيجية تتضمن ما يلي:[3]

- المواءمة بين دور الدولة وقدراتها: فإذا كانت الدولة ضعيفة فإن الضرورة تقتضي تقليص دورها بما يتلاءم وقدراتها لأن تدخلها حينئذ سيجلب من الأضرار أكثر مما يحققه من منافع.
- زيادة قدرة الدولة بإعادة تفعيل المؤسسات العامة: وذلك بوضع قواعد فعالة لكبح التعسف الإداري، ومكافحة الفساد، وإخضاع مؤسسات الدولة لدرجة كبيرة من المنافسة قصد زيادة كفاءتها، وتوفير حوافز أفضل للعاملين من أجل تحسين الأداء.
- إرساء أسس سليمة وصحيحة للقوانين.
- اتباع سياسة غير مشوهة للبيئة
- الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.
- حماية الفئات الأكثر ضعفا والأكثر احتياجا.

---

[1] المرجع سابق ، ص:22.
[2] عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص:23 .
[3] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص:2.

المطلب الثاني: دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يتضمن الاستقرار الاقتصادي أساسا القضاء على مشاكل التضخم ومشاكل البطالة بالإضافة إلى تحقيق استقرار النمو، وتتدخل الحكومة لتحقيق هذا الاستقرار عن طريق سياسات العرض وسياسات الطلب:[1]

1- سياسات الطلب:

- من خلال أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي G والضرائب T والتحويلات R) يمكن أن تؤثر الحكومة في العرض والطلب حيث تستخدم سياسة مالية توسعية في حالة الانكماش وسياسة انكماشية في حالة التضخم. فإذا أرادت الحكومة رفع الطلب الكلي فإنها تقوم بزيادة G و R ، أما إذا أرادت إحداث أثر عكسي فإنها تقوم بزيادة T.
- أما باستعمال السياسة النقدية فإن التحكم في مقدار الكتلة النقدية يمكن الدول من ممارسة تغيير مخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي أو العرض الكلي، فإذا أرادت الحكومة رفع الطلب الكلي فإنها تزيد من عرض النقود مما يؤدي إلى خفض معدلات الفائدة فيزيد الاستثمار ويزيد بذلك الطلب الكلي، والعكس بالعكس.

يلاحظ أن أثر السياسة المالية في الاقتصاد المغلق أقوى منه في الاقتصاد المفتوح إذ في الاقتصاد المفتوح يتجه جزء من الإنفاق الحكومي إلى زيادة M (الصادرات)، مما يستلزم نقص صافي الطلب الأجنبي الذي يساوي (X-M) وبالتالي التأثير سلبا على الطلب الكلي.

والعكس بالنسبة للسياسة النقدية حيث أن خفض معدل الفائدة المحلي يؤدي إلى تحرك رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج سعيا وراء أسعار الفائدة المرتفعة في دول أخرى، مما يستلزم نقص عرض الصرف الأجنبي بالداخل وبالتالي ارتفاع أسعار الصرف الأجنبي، أي ارتفاع أسعار العملات الأجنبية بدلالة العملة المحلية فينتج عن ذلك تشجيع الصادرات X و تخفيض الواردات M.

2- سياسات العرض:

دور الحكومة في هذا الصدد هو تشجيع التقدم التكنولوجي وذلك من خلال إيجاد بيئة ملائمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال التكنولوجيا، إما بمنح دعم مباشر أو بإزالة القيود المفروضة على استيراد التكنولوجيا أو منح مزايا للاستثمار الأجنبي الذي يحمل معه التكنولوجيا ويدرب اليد العاملة على استعمالها.

المطلب الثالث: دور الحكومة في حماية الصناعات الناشئة

رغم عدائية أنصار حرية التجارة لمبدأ الحماية إلا أنه اتجهت الدراسات في الربع الأخير من القرن 19 إلى الدعوة للتدخل الحكومي لحماية الصناعات الناشئة، ومن بين مفكري هذا الاتجاه الألماني فريدريك لست List. F. .

– تبرر هذه الحماية بعدم قدرة هذه الصناعات في الدول النامية على التطور في ظل المنافسة الشديدة

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص:167

- توجه هذه الحماية فقط للصناعات الناشئة التي تتوفر على مقومات النجاح مستقبلا
- تكون هذه الحماية لمدة محدودة

و أكدت دراسة أجريت على تركيا وجود ترابط طردي وقوي بين معدل الحماية ومعدل نمو إنتاجية الصناعات الناشئة في القطاع الخاص، كما اتضح أن نمو الإنتاجية في الصناعات المحمية كان أعلى منه في الصناعات غير المحمية[1] إلا أنه تنبغي الإشارة إلى وجود تحد أساسي أمام مسألة حماية الصناعات الناشئة، وهو ضرورة امتلاك الدولة القدرة على تحديد المؤسسات القادرة على تحقيق نضج حقيقي مستقبلا والتي تستحق حماية الدولة لها فعلا حتى تاريخ نضجها.

المطلب الرابع: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية

تقتضي دراسة هذه العلاقة وجود مقياس للديمقراطية، وقدمت بعض الدراسات معيارا يسمى "بيت الحرية" وهو معيار ترتيبي يتم بناؤه على أساس ما هو متاح من درجات المنافسة والمشاركة وما هو متاح من حريات سياسية ومدنية، وتتراوح قيمته بين 1 (ديمقراطية تامة) و 7 (ديكتاتورية أو سلطوية تامة)، أما مدى القيم بين [1 - 2.5] فيعني دولة ديمقراطية، والمدى [3 - 5] يعني ديمقراطية جزئية، والمدى [5.5 - 7]يعني دولة سلطوية.[2]

وأوضح هذا المعيار أن من بين الدول النامية الديمقراطية : الأرجنتين ،الشيلي ،فترويلا،الهند،تايلندا ... .

وتفيد الدراسات أنه لا توجد علاقة محددة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، فانجلترا وبوشوانا كان لهما نفس معدل الديمقراطية (1.5) غير أن شعب بوشوانا يعاني من الأمية والفقر ويأتي ترتيبه بين دول العالم 104 وفقا لدليل التنمية البشرية، في حين يأتي ترتيب انجلترا في المرتبة 10 وفقا لنفس الدليل، من جهة أخرى بالرغم من أن الهند تصنف كدولة ديمقراطية، والصين كدولة سلطوية، إلا أن أداء التنمية في الصين أعلى منه في الهند.

وفي دراسة لـ Deniz Akagul حول العلاقة بين الديمقراطية والاستقرار السياسي والتنمية في تركيا للفترة 1950-2002، توصل إلى خلاصة مفادها أن نتائج التحليل تؤكد أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تظهر أقل بداهة وتأكيدا من العلاقة بين الاستقرار السياسي ورثم النمو الاقتصادي.[3]

وفحص أحد الأبحاث 18 دراسة تطبيقية للعلاقة بين الديمقراطية والنمو خلال الفترة 1962-1966، فوجد أن هذه الدراسات توصلت إلى 21 نتيجة منها 8 نتائج تؤيد الديمقراطية، و8 نتائج تؤيد الديكتاتورية و5 نتائج لا ترى فرقا.

ويبدو أن أهم شيء للتنمية هو الاستقرار السياسي فالحكومة القوية التي يمكنها تحقيق الاستقرار سواء كانت ديمقراطية أو سلطوية يمكنها تحقيق التنمية.[4]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص:191
[2] نفس المرجع ، ص:151
[3] Deniz Akagul, op. cit.
[4] عبد القادر محمد عطية ، مرجع سابق، ص:153

المطلب الخامس: الحكم الراشد وإصلاح الإدارة الحكومية

1- الحكم الراشد

من سمات النظام العالمي الجديد التحول في سلطة الدولة، حيث لم تعد السلطة السياسية هي حلقة الوصل بين المجتمع ومصالحه، ولكن أصبحت الدولة تتضمن في الوقت نفسه أجهزة ومؤسسات (عولمية) تشكل سلطة رابعة لها مصالحها ومنافعها، وأصبح استقرار المجتمع مشروطا بحدوث التوازن بين الدولة القوية ونظام السوق الكفء والمؤسسات الدولية وشروط التعامل معها، ومن هنا تم طرح مصطلح "الحكم الراشد" الذي يعني"الطريقة التي تباشر بها السلطة إدارة موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية"، واستطاعت المنظمات الدولية من خلال الترويج لهذا المصطلح طرح العديد من القضايا الحساسة كالفساد والديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان والتعددية السياسية والعرقية وغير ذلك من خصائص السيادة الوطنية للدول.[1]

وفيما يلي جدول يتضمن عناصر الحكم الراشد، مع تفصيل مضمون كل عنصر منها وبيان ما يتعلق به من المسائل:

جدول رقم IV-1: عناصر الحكم الراشد

عناصر الحكم الراشد	مضمونها
1- المساءلة	أ) تسيير القطاع العمومي بتدعيم ميكانيزمات رقابة النفقات، ومحاربة التبذير والرشوة وتطبيق عقوبات على مرتكبيها. ب) تسيير وإصلاح المؤسسات العمومية: وذلك بالإشهار الواسع للعروض والبيوع المتعلقة بتصفية هذه المؤسسات، مع ترقية مجالس الإدارة وجعلها كفؤة وشفافة . ج) تسيير الأموال العمومية بتدعيم القواعد والإجراءات العقابية مع تكوين الموظف الكفء في ميادين إعداد وتحليل ومحاسبة المشاريع. د) ترشيد المؤسسات الخاصة بتدعيم القواعد والمعايير المطبقة من طرف المساهمين ، المديرين ومسؤولي المؤسسات. هـ) إصلاح الوظيفة العمومية بترشيد الخدمات العمومية، وتدعيم القدرات الوطنية لتصور وتنفيذ برامج التنمية مع تطبيق مبادئ الاستحقاق والموضوعية في التوظيف والترقية.
2- الشفافية	تتهيكل متطلبات تحقيقها في ثلاثة مستويات: أ) نشر المعلومات وإعداد القوانين المتعلقة بالحرية ، مع ضمان وصول الجمهور إلى المعلومة ب) فحص النفقات العمومية : ويستلزم هذا إنشاء/أو تقوية قدرات التسيير الاقتصادي وتحسين المعارف التقنية للأشخاص في المنظمات العمومية والخاصة المكلفة برقابة النفقات العمومية. ج) القدرة على تحليل وتوزيع السياسات الوطنية المنماة على مستوى مؤسسات البحث ومراكز الدراسات المتخصصة في هذا المجال .
3- محاربة الرشوة	وتتطلب تقوية قدرات المجتمع المدني في مجال تقصي أعمال الاختلاس ، وحساسية الإطارات للنتائج الثقيلة للرشوة على الاقتصاد .

[1] لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص:36.

4- المشاركة	تخص خمسة محاور: أ) زيادة المشاركة في إعداد استراتيجيات التنمية ب) تدعيم التنسيق مع المنظمات غير الحكومية ONG وهيئات المجتمع المدني. ج) ترقية التعاون الاقتصادي والاندماج الجهوي د) دعم إجراءات اللامركزية هـ) دعم الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص
5- الإصلاح القضائي والقانوني	- يتطلب الإصلاح القضائي: ▪ مراجعة القوانين السارية وتحيينها لتدارك النقائص المحتملة لاسيما فيما يخص حقوق المرأة والقصر والمجموعات الخاصة في المجتمع. ▪ دعم نشاطات المجموعة القضائية والهيئات المكلفة بمتابعة احترام القانون. - أما الإصلاح القانوني فيتطلب: ▪ تبسيط الإجراءات ▪ تحسين مناهج إعداد التقارير ▪ الاهتمام بتكوين المحامين مع التوزيع المستمر للمعلومات القانونية.

المصدر: من إعداد الطالب بالرجوع إلى:

Bruno Bekolo-Ebe et autres, Dynamiques de développement, Edition Montchrestien, Paris, 2003, pp :278-281.

إن طرح مفهوم الحكم الراشد كضمان لمرحلة ما بعد الانطلاق في المدى الطويل يفرضه منطق الواقع الذي بين أنه من بين أهم العقبات التي تعرقل سير برامج التنمية، وتتسبب في بطء إنجاز المشاريع، وعدم الإتقان، وتبديد المال العام ممارسات الرشوة التي ينفذها أعوان الدولة بمناسبة تدخلهم في إنجاز هذه المشاريع، وبالتالي فإن سهر الحكومة على الرقابة الصارمة لإنفاق المال العام ومحاربة كل أشكال الرشوة والفساد، أمر من الأهمية بمكان لضمان استمرارية التنمية ونجاحها.

ولعله من بين الأدوات التي أثبتت التجربة فعاليتها في محاربة الرشوة إنشاء هيئة عومية ذات مصداقية وشفافية وشجاعة، تكلف بكشف عمليات الرشوة، ويفرض احترامها على الجميع، وتمتلك استقلالية عن الضغوطات السياسية. وقد بينت دراسة حديثة لكل من Peter Rooke و Michael Weihen (عضوان بمنظمة الشفافية الدولية(*)) حول مكافحة الرشوة في برامج التنمية بهونغ كونغ، شملت برنامج بناء مطار هونغ كونغ، وبرامج السكك الحديدية والطرق السريعة، وإنشاء جسر معلق، ونفق تحت الميناء البحري، وقدرت تكلفتها بما يتجاوز 160 مليار دولار (هونغ كونغ)، أن هذه المشاريع كلها خالية فعلا من أية عمليات رشوة نظرا لعدة أسباب منها:[1]

- صرامة قانون مكافحة الرشوة، وقوة اللجنة المستقلة لمكافحة الرشوة ICAC التي تتمتع بسلطات قانونية واسعة، وتضم حوالي 1350 متخصص.

(*) هي منظمة غير حكومية أسست عام 1993 لغرض مكافحة الرشوة، يقع مقرها في برلين، ولها فروع في أكثر من 70 بلدا. يمكن زيارة موقعها على انترنت: http://www.transparence/.org.

[1] Jeremy Pop et Frank Vogl, comment muscler les agences de lutte contre la corruption, Finance te Développement, FMI, v.37 ,n° 2, juin 2000, p : 7.

- القواعد الواضحة والرقابة الفعالة التي تحكم عمليات الدفع لخدمات الاستشارة ومؤسسات البناء والتجهيز، مراقبة تنفيذ العقود، والتزام المسؤولية من طرف أعوان الدولة مثلهم مثل المقاولين.
- إنشاء هيئات خاصة في إطار البرنامج التنموي مثل مكتب تنسيق مشاريع المطار الجديد تضم فوجا مكلفا بحل النزاعات، ولجنة انتقاء التقنيين.
- شروط العمل المناسبة لاسيما في جانب الأجور، وروح الخدمة لدى المسؤولين.

2- إصلاح الإدارة الحكومية

جعل مؤتمر الأمم المتحدة للألفية قضية إصلاح الإدارة الحكومية كأحد الوسائل الهامة لتحقيق الأهداف التنموية ذات الأولوية الكبرى، لاسيما تحقيق تنمية عادلة، والحد من الفقر وتحقيق السلام والاستقرار، وتأكدت هذه الأهمية في قرار الجمعية العامة رقم 227/57 الذي ينص على الحاجة إلى " تعزيز عملية بناء قدرات القطاع العام في مجال الشؤون والأعمال الإدارية لاسيما في الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة الانتقال الاقتصادي"[1] .

2-1 المقصود بالإدارة الحكومية:

يقصد بالإدارة الحكومية كل الآليات (سياسات، قواعد، إجراءات، نظم، هياكل، عاملين ...) التي تمول من ميزانية الدولة، والمسؤولة عن إدارة وتوجيه شؤون الحكومة التنفيذية وتعاملاتها مع المنتفعين في الدولة، وفي المجتمع وفي البيئة الخارجية، وكذا كل إدارة تنفيذية للأنشطة الحكومية التي تتعامل مع إنفاذ القوانين واللوائح والقرارات، وكذلك الإدارة التي ترتبط بتقديم الخدمات العامة.[2]

2-2 مضمون إصلاح الإدارة الحكومية:

تاريخيا اختلفت الاتجاهات الفكرية حول مضمون إصلاح الإدارة الحكومية، ففي أوائل الثمانينات كان ينظر إليه كتقليص لدور الدولة عن طريق تطبيق مبادئ إدارة القطاع الخاص على المنظمات الحكومية، ثم في منتصف فترة الثمانينات كان يعني بالنسبة للمؤسسات المالية تركيز الدول النامية على تقليل مصروفات الحكومة الكلية، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي أصبح مدلول إصلاح الإدارة الحكومية ينصرف إلى التحول إلى اقتصاد السوق، وبدأ بذلك عدد كبير من الاقتصاديات في هذا التحول لاسيما بلدان وسط وشرق وجنوب شرق آسيا.

إلا أن الاتجاهات الحديثة لهذا المفهوم لا تلغي دور الدولة ولا تنادي بتقليصه وفق المنظور الليبرالي، بل ترى أن وجودها هام للتنمية الاقتصادية من خلال توفير البنية التحتية وتقديم خدمة مدنية مستقرة، ويرى الكثيرون أن إدارة القطاع العام ليست فقط عبارة عن تحديث المؤسسات التابعة للدولة وتقليل التكاليف، بل أيضا دعم الشراكة الفعالة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحسين جودة تقديم الخدمة، وضمان مشاركة أعداد كبيرة من المواطنين في عملية صنع القرار (ما يعرف بالحكم الراشد).

---

[1] إصلاح الإدارة الحكومية ، مذكرة تطبيقية لـ UNDP ص:5 من الموقع :
http://www.UNDP.org/governance/docs/PARPN_Arabic.doc (12/04/2006)

[2] نفس المرجع ، ص:5

المبحث الثاني: التنمية البشرية وآثارها على النمو في المدى البعيد

إن التنمية الاقتصادية لا تحد بنمو الناتج الداخلي بل تتعلق بتحول في المجتمع، وبتطور في الذهنيات، وبتحسن في نوعية الحياة. ولعل أحد أهم التطورات الحديثة في الفكر التنموي توسيع مفهوم التنمية إلى أبعد من العوامل المادية لتشمل كل الجوانب التي تعنى بالكائن البشري كمحور أساسي للتنمية، ويلاحظ هذا جليا في الغايات الإنمائية الثمانية للألفية[1] الصادرة عن مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000.[2]

ولقد بدأ الاهتمام الفعلي بالتنمية البشرية بعد فشل تحقيق أهداف التنمية بالدول النامية بالبرامج التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والقائمة على نماذج اقتصادية جاهزة يتم تقديمها للبلدان المتخلفة، حيث تبين أن المشاكل التي تعاني منها هذه الدول متنوعة ذات طبيعة اجتماعية وثقافية وسكانية وصحية وتعليمية خاصة تحد من نجاح الاستراتيجيات الاقتصادية المصاغة خارجا عنها، لذلك انصب الاهتمام على أبعاد التنمية البشرية كعامل مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان.

المطلب الأول: التغير في مفهوم التنمية

إن التنمية البشرية كمفهوم ظهرت بعد حدوث تغير في مفهوم التنمية عبر السنين:[3]

أ- المفهوم التقليدي للتنمية:

كانت التنمية تقليديا تعني « الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة »، واستمر هذا المفهوم الجامد فترة طويلة ليشير أن الدولة التي تستغل مواردها الطبيعية الداخلية بصفة أمثل هي الأفضل في درجة الترتيب العالمي للتنمية.

ب- المفهوم المعدل للتنمية:

تعدل بعد ذلك مفهوم التنمية فأصبحت تعني « الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة بالبلد أو المتاحة لدى الغير»، وبذلك أصبح من يستخدم الموارد الاستخدام الأكفأ هو من يحقق التنمية وليس من ينتج هذه الموارد أو يملكها، بمعنى آخر أصبحت القدرة التنافسية التي هي من صنع الإنسان هي المعيار الفاصل وليس الميزة النسبية التي هي من صنع الطبيعة.

ج- تنمية الموارد البشرية:

تحول الاهتمام في التنمية بعد ذلك إلى العنصر البشري باعتبار أن البشر هم ركيزة التنمية وليس الموارد الطبيعية.

د- التنمية النوعية:

من تنمية الموارد البشرية تم الانتقال إلى تحسين نوعية الحياة باعتبارها أشمل من الاهتمام بالعنصر البشري كعنصر من عناصر الإنتاج، فهي تشمل الاهتمام بالصحة والتعليم والدخل والمسكن والعمل والدخل والحاجات الأساسية...الخ

---

[1] انظر تفصيل هذه الغايات في الملحق رقم 02 من هذا البحث.

[2] علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، المجلد5، العدد2، يونيو 2003، ص:34.

[3] سعد طه علام ، مرجع سابق ، ص:109 .

المطلب الثاني: مفهوم التنمية البشرية وعناصرها

1- مفهوم التنمية البشرية:

هي عملية متكاملة في عناصرها الأساسية، تهتم بتطوير الخصائص والطاقات الذاتية المكتسبة عند الإنسان، واستثمارها الاستثمار الأمثل من خلال اتباع سياسات تنموية توفر مستويات معيشية وصحية مرتفعة ونوعية معينة للحياة تلبي حاجات الإنسان والمجتمع في العصر الحديث من خلال الاعتماد على أسلوب التخطيط بعيد المدى[1].

أي أن التنمية البشرية تنظر للإنسان كمحور للتنمية، ووسيلة لها، وهدف لها في آن واحد، حيث تجمع ما بين أهداف تلبية الاحتياجات الأساسية كالغذاء والمأوى والرعاية الصحية، وأهداف تطوير القدرات الذاتية للفرد ليكون مشاركا فعالا في التنمية وليس منتفعا منها فقط.

2- تجربة نمور آسيا الناجحة:

لقد تمكنت دول جنوب شرق آسيا من تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة شكلت نموذجا لمسيرة التنمية في المجتمعات النامية، فهذه الدول ورغم ارتفاع الكثافة السكانية بها وضآلة مساحة الأرض ومعاناتها من نقص حاد في الموارد الطبيعية والمواد الخام، إلا أن معدل النمو الاقتصادي السنوي بها وصل إلى 7% وهذا بسبب استخدمها لمنهج" التنمية البشرية"، ورغم أن البعض يرجع تفسير هذا المستوى من النمو إلى قدرة تلك الدول على زيادة الادخار والاستثمار، والبعض الآخر إلى زيادة التصدير وانفتاح التجارة الدولية وبالتالي تخفيض أثر محدودية الموارد، إلا أن دولا أخرى كانت لها مزايا استثمارية كبيرة مقارنة بدول جنوب شرق آسيا ورغم ذلك لم تحقق ذلك المستوى من النمو الذي حققته (نمور آسيا).

3- عناصر التنمية البشرية:

هناك أربعة عناصر مكونة للتنمية البشرية:

1. الإنتاجية: أي زيادة قدرات الأفراد التعليمية والصحية والتدريبية لزيادة الإنتاجية والدخل ومن ثم إشباع الحاجات.
2. العدالة: أي إتاحة فرص متساوية للأفراد لصنع التنمية والاستفادة منها لضمان عدالة التوزيع.
3. الاستمرارية: فلابد أن لا تقتصر إتاحة الفرص على الجيل الحالي بل لابد أن تشمل الأجيال القادمة، وهو الأمر الذي يستدعي إدخال أبعاد التنمية المستدامة لاسيما بعد المحافظة على البيئة.
4. المشاركة: فلابد أن يشارك الأفراد في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم وذلك حتى تكون التنمية لهم وبهم، بعبارة أخرى تكون التنمية من صنعهم كما تعود نتائجها عليهم بالضرورة.

[1] كلثم علي الغالم الغالم ، مرجع سبق ذكره ، ص:115

المطلب الثالث: قياس التنمية البشرية

توجد مقاييس متعددة لقياس درجة التنمية البشرية بالدولة أهمها:[1]

- مؤشر التنمية البشرية I DH
- مؤشر الفقر البشري I PH

1- مؤشر التنمية البشرية: *Indice de Développement Humain (I D H)*

يعتبر مؤشر التنمية البشرية (I D H) الذي تصدره الأمم المتحدة أهم مؤشرات قياس التنمية البشرية، وهو يشير إلى حالة التنمية في الدولة بقياس مستوى الحياة فيها عن طريق إدماج بعض المتغيرات كمعدل وفيات الأطفال، توقع الحياة عند الولادة، الالتحاق بالتعليم، معدل تعلم القراءة والكتابة...الخ

يرجع الفضل كثيرا في إعداد هذا المؤشر - الذي يظهر في الإحصائيات السنوية لـــ PNUD منذ عام 1990- إلى أعمال الاقتصادي «أمرتيا سان Amartya Sen» الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998، ويتم حسابه انطلاقا من ثلاث مؤشرات هي:

أ - طول العمر (longévité) المقاس بتوقع الحياة عند الولادة *l'espérance de vie à la naissance*، وهو يعني بأن يعيش الناس حياة أطول بدون أمراض.

ب - مستوى تعلم القراءة والكتابة لدى الشباب *le niveau d'alphabétisation*، وهو يعني باكتساب المعرفة

ج- مستوى الحياة أو المعيشة المقاس بالدخل الفردي *le niveau de revenu* أي الموارد اللازمة لمستوى حياة لائق يحسب في بداية الأمر كل مؤشر من هذه الثلاثة بالفارق الموجود بين الحد الأدنى والحد الأعلى عالميا، ثم يؤخذ المتوسط الحسابي للثلاثة.

مثال : توقع الحياة عند الولادة مثلا يحسب كالتالي:

- الحد الأدنى عالميا محدد بـــ 25 سنة
- الحد الأعلى عالميا محدد بـــ 85 سنة
- الفارق بين الحدين هو: 60 سنة
- بالتالي فكل سنة توقع حياة عند الولادة أعلى من الحد الأدنى يعطى لها نسبة 60/1 = 0.0167
- فالدولة التي لها توقع حياة عند الولادة يساوي 75 سنة، سيحسب بها هذا المؤشر انطلاقا من العملية التالية: 0.0167 × (25-75) = 0.835

✓ و تترجم النتيجة حسب شبكة قراءة للنتائج الأعلى من 0.8 ذات الملاحظة «مرتفع élevée»

✓ أما النتائج «المتوسطة moyens» فهي التي تقع بين 0.5 و 0.799

✓ أما النتائج «الضعيفة faibles» فهي الأقل من 0.5[2].

---

[1] للتفصيل في هذه المقاييس انظر : عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص:175

2 « Indice de développement humain », Encarta 2006, op. cit..

وقد بين مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية أن هناك تفاوتا كبيرا بين الدول المتقدمة ذات الدخل المرتفع والتنمية البشرية المرتفعة من جهة، والدول النامية ذات الدخل المنخفض والتنمية البشرية المنخفضة من جهة أخرى، خصوصا في مجالات الخدمات والمستويات المعيشية حيث أن الفرد في الدول النامية يعيش بدخل فردي يصل إلى 330 $ سنويا ويحصل فقط على 99 من السعرات الحرارية في اليوم وينخفض معدل العمر المرتقب له إلى 55 سنة، في حين يحصل الفرد في الدول المتقدمة على دخل فردي يبلغ 19790$ سنويا وعلى 132 من السعرات الحرارية في اليوم، وتصل نسبة التعليم في الدول المتقدمة إلى 100%، بينما لا تتجاوز نسبة الذين يقرؤون ويكتبون في الدول النامية 49 % من مجموع السكان، في حين تنتشر الأمية بين باقي السكان.

أيضا ترتفع نسبة العمالة الفنية بين سكان الدول المتقدمة لتصل إلى 81 لكل 1000 من السكان مقابل 2.9 لكل 1000 من السكان في الدول النامية. [1]

2- مؤشر الفقر البشري: *Indice de Pauvreté Humaine (I P H)*

أثري قياس التنمية البشرية بمؤشر جديد هو مؤشر الفقر البشري (IPH)، فإذا كان مؤشر التنمية البشرية IDH يقيس التطور العام في الدولة، فإن IPH يعنى بتوزيع هذا التطور وكشف أشكال العوز (*dénuement*) الموجودة في المجتمع. وينقسم هذا المؤشر إلى مجموعتين فرعيتين:

أ) مؤشر IPH الذي يقيس الفقر في الدول النامية بالأخذ في الحسبان نسبة السكان ذوي توقع الحياة الأقل من 40 سنة، نسبة الشباب الأمي، وكذا الالتحاق بنظام الرعاية الصحية.

ب) ثم مؤشر IPH الذي يقيس الفقر في الدول الصناعية ولكن بعتبات عوز مختلفة، وهذا استنادا إلى أن الفقر درجات كما أن الثروة تتوزع بين السكان بشكل متدرج. في هذه المجموعة من الدول يحصي IPH السكان ذوي توقع الحياة الأقل من 60 سنة، الأفراد ذوي القدرة غير الكافية على القراءة والكتابة، وكذا مستوى الدخل.

المطلب الرابع: مشكلات التنمية البشرية في الدول النامية

تواجه المجتمعات النامية مشاكل عديدة في مجالات التنمية لا ترجع كلها إلى نقص رؤوس الأموال أو التكنولوجيا بقدر ما ترجع إلى نقص في معدلات التنمية البشرية وبالذات في مجال توفير المهارات وقوى العمل المدربة التي ينتجها نظام التعليم في المجتمع ، والإنتاجية المرتفعة التي توفرها ثقافة وقيم العمل السائدة في المجتمع ، إضافة إلى المشاكل المرتبطة بالبناء السكاني والمشكلات الصحية ومستويات المعيشة بشكل عام .

ويوضح الشكل رقم IV-2 الفارق الواضح في معدل التنمية البشرية بين دول العالم النامي والدول المتقدمة، حيث أن المعدل المتوسط للتنمية البشرية لمجموع الدول النامية كان 0.694 مقابل 0.892 لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE مجتمعة (مع مراعاة الاختلاف بين دول هذه المنظمة حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية 2003 لدول OCDE ذات الدخل المرتفع 0.911)

[1] كلثم علي الغانم الغانم ،المرجع السابق ص: 123 .

وداخل مجموعة الدول النامية نجد اختلافا كبيرا بين الدول المنتمية إلى هذه المجموعة ، حيث سجلت أدنى نسبة لمؤشر التنمية البشرية 2003 بإفريقيا جنوب الصحراء (0.515)، بعيدة عن المستوى المحقق في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي (0.797)، حيث نلاحظ أن هذه الأخيرة سجلت مستوى مرتفعا من مؤشر IDH ، ويرجع السبب كما ذكرنا في الفصل الثالث إلى تخصيصها نفقات عالية من PIB للتعليم (25.92 %) .

الشكل رقم IV-2 : مجموعات الدول حسب دليل التنمية البشرية 2003

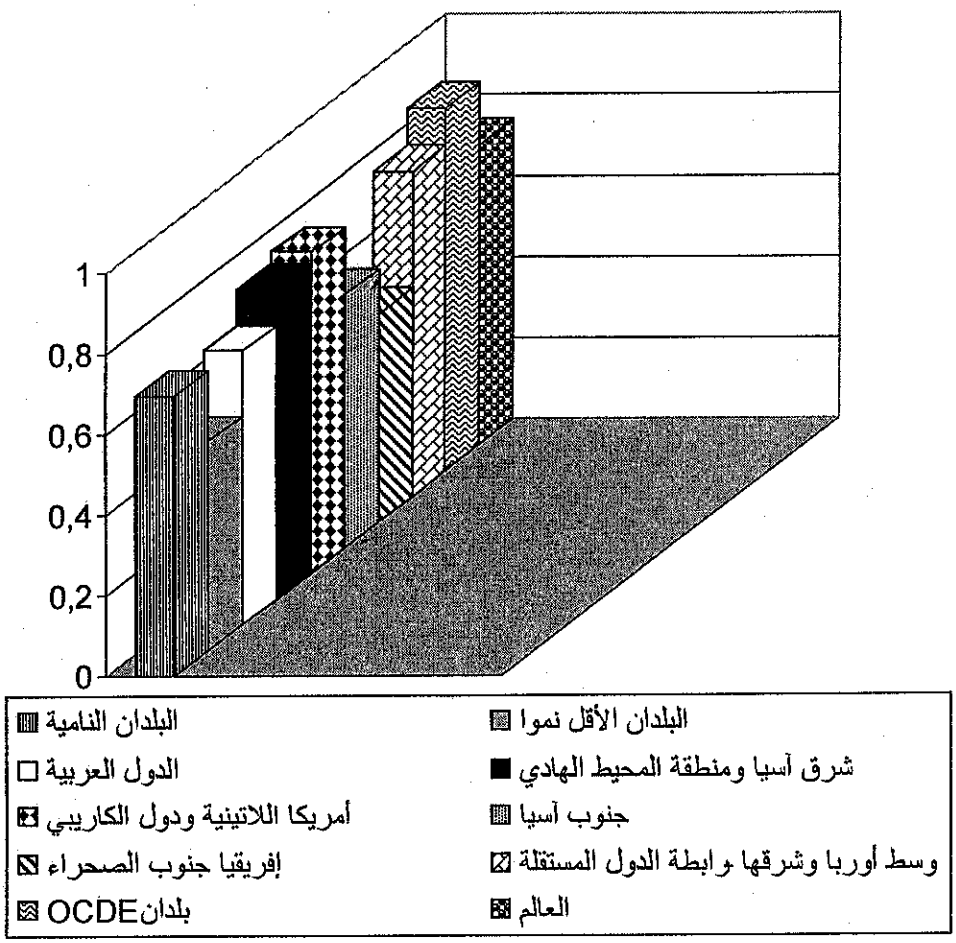

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى معطيات في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005.

وقد عرفت غالبية الدول النامية في القرن العشرين نموا ديمغرافيا سريعا رغم التوقعات التي كانت قائمة آنذاك بانخفاضه، ورغم ما حققته بعض الدول كالنمور الآسيوية والصين والبرازيل من تحول ديمغرافي، إلا أن الجانب الأكبر من الدول النامية لاسيما ذات الدخل المتوسط قد بقي بها معدل الخصوبة [1](*) مرتفعا جدا ووصل في دول إفريقيا جنوب الصحراء 6.1 طفل لكل امرأة.

وقد جر هذا النمو السكاني إلى تكاليف إضافية في مجال التنمية البشرية بزيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وهذا بالرغم من أن الدول النامية لم تصل إلى الاكتفاء الغذائي الذاتي، وبالرغم من أن الهياكل الصحية والتعليمية ظلت

[1](*) يشير معدل الخصوبة (taux de fécondité) إلى نسبة المواليد في سنة معينة إلى عدد النساء في سن الإنجاب والذي يتراوح بين 15 و49 سنة . و يستعمل غالبا اصطلاح "مؤشر الخصوبة " للإشارة إلى عدد الأطفال التي تنجبهم المرأة الواحدة خلال سن الإنجاب.

دائما متدهورة، حيث أن أكثر من ثلثي (3/2) الأطفال ظلوا دائما مصابين أو عرضة للإصابة بأمراض سوء التغذية، وحسب "اليونسف" فإن 40.000 طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات يموتون يوميا من جراء سوء التغذية [1]، كما أن معدل وفيات الأطفال بالدول النامية أكبر بـــ 3 إلى 10 مرات منه في الدول الصناعية، وما يقارب 40% من سكان الدول النامية لا يصلون دائما إلى الماء الشروب.[2]

المطلب الخامس: متطلبات بناء استراتيجية التنمية البشرية في الدول النامية

إن منهج التنمية البشرية هو المنهج الذي يهتم بتحسين نوعية الموارد البشرية، هذا الأمر الذي يتضمن متغيرات مختلفة: قيم اقتصادية، تكنولوجية، سكانية من جهة، وقيم اجتماعية، ثقافية إدارية، سياسية، من جهة أخرى، ويمكن توضيحها بالمخطط التالي:

الشكل رقم IV-3 : عناصر التنمية البشرية والوضع المشاهد في الدول النامية

عناصر التنمية البشرية		المعوقات		النتائج
⇩		⇩		⇩
الأوضاع السكانية	⇔	زيادة معدلات النمو السكاني	⇔	الكثافة + فتوة السكان
الأوضاع الصحية	⇔	الجهل+نقص التجهيزات الطبية	⇔	ارتفاع الوفيات+ أمراض متوطنة
الأوضاع السكنية	⇔	انخفاض مستويات المعيشة+ ارتفاع الكثافة	⇔	تخلف أنماط السكان+ سكان بدون مأوى
أوضاع العمل	⇔	أشكال تقليدية للعمل + تخلف تكنولوجي	⇔	انتشار الأمية+ ندرة التخصصات
أوضاع التعليم	⇔	نقص المرافق + عدم تنوع التخصصات	⇔	تشابه المخرجات+ نقص المهارات
الأوضاع التكنولوجية	⇔	تكنولوجيا قديمة أو غير متوفرة	⇔	نقص الكفاءة + عمالة غير ماهرة
الأوضاع الإدارية	⇔	نقص المهارات الإدارية + تخلف أساليب الإدارة	⇔	سوء التخطيط + تدخل العوامل الاجتماعية
الأوضاع الاجتماعية	⇔	تخلف قيم العمل + الطلب الاجتماعي على مهن معينة	⇔	انخفاض الانتاجية + بطالة مقنعة
الأوضاع الطبقية	⇔	بناء اجتماعي جامد + احتكار مصادر القوة	⇔	انخفاض الحراك الاجتماعي+سوء توزيع الثروة
الأوضاع السياسية	⇔	المركزية+احتكار السلطة	⇔	عدم المشاركة + الاضطهاد السياسي

المصدر: د. كلثم علي الغانم، مرجع سبق ذكره، ص : 131

1 "Famine",Encarta 2006, op. cit.
2 " Pays en voie de développement", Encarta 2006, op. cit..

يمكن بالتالي تحديد عناصر استراتيجية التنمية البشرية في الآتي:

- الأوضاع السكانية: الاستغلال الأمثل للموارد البشرية
- الأوضاع الصحية: تحسين مستويات الرعاية الصحية وخفض الوفيات وارتفاع أمل الحياة
- الأوضاع السكنية: رفع مستويات المعيشة وخفض الكثافة وتوفير السكن المناسب
- أوضاع العمل: تطوير تقسيم العمل ورفع المهارات الفنية والإدارية
- أوضاع التعليم: تطوير برامج التعليم وتنويع التخصصات
- الأوضاع التكنولوجية: استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها
- الأوضاع الإدارية: تطوير أساليب الإدارة وتبني التخطيط
- الأوضاع الثقافية: تنمية ثقافة العمل وتغيير المفاهيم المرتبطة ببعض المهن
- الأوضاع الطبقية: مرونة البناء الاجتماعي والمساواة الاجتماعية
- الأوضاع السياسية: عدم احتكار السلطة والديمقراطية [1]

[1] كلثم علي الغانم الغانم ، مرجع سابق ، ص: 132

المبحث الثالث: العولمة وحتميات الاندماج في الاقتصاد العالمي

في ظل العولمة أصبح التقدم مقرونا بالاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد[1]، وكل مقاومة لهذا الاندماج يعني أن الدولة اختارت أن تعزل نفسها دوليا، وبالتالي القبول بالتخلف والتهميش مهما كانت إمكانياتها ومواردها الاقتصادية. ومن هذا المنطلق تبرز أهمية أخذ بعد العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد كمحور هام في الاستراتيجية الطويلة المدى لعملية ضمان استمرار التنمية الاقتصادية بعد تحقيق عملية الانطلاق الاقتصادي .

المطلب الأول: سمات النظام العالمي الجديد

1- مفهوم النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يقصد بالنظام الاقتصادي العالمي مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة.[2]

إن كلمة "جديد " تشير إلى التغييرات الجذرية والجوهرية التي تعيد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم في كل مرحلة من مراحل تطوره، وبالتالي يصبح هذا المفهوم ديناميكيا يأخذ صفة التجدد، حيث أنه منذ أن بدأ هذا النظام يتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام 1944، وبدأت ملامحه تظهر بوضوح مع بداية التسعينات، وإلى وقتنا الحاضر وهو ينطوي دائما على مجموعة من العوامل والقوى التي تجعله يتجدد ويتغير باستمرار.

وإذا نظرنا إلى التحولات الاقتصادية التي حدثت في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن 20، فإنه يمكن القول أن استشراف القرن الحادي والعشرين يمكن أن ينبئ بميلاد نظام اقتصادي عالمي جديد ولد في العقد الأخير من القرن الماضي وسيكبر ويتعاظم في القرن 21، وهو يتميز بقوى دافعة جديدة حيث تسود شبكة كبيرة ومعقدة من التفاعلات بين مناطق العالم من خلال المؤسسات الدولية، هذه القوى جعلت محدد المكانة الدولية هو القدرات الاقتصادية وليس القدرات العسكرية وحدها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تميز المشهد العالمي بسيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية، واحتدام التسابق لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلوماتية، كل ذلك في إطار منحى يتجه إلى تدويل الإنتاج وعالمية الأسواق في ظل ما يسمى بـ"العولمة".

2- مكونات النظام الاقتصادي العالمي الجديد

يضم النظام الاقتصادي العالمي الجديد مكونات مختلفة تتمثل في الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية العالمية، إلا أن المكون الأهم الذي يشكل عصب هذا النظام هو المنظمات الاقتصادية الدولية التي تملك آليات واسعة في التأثير على باقي المكونات الأخرى، وتقوم بإدارة النظام العالمي الجديد وفق مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية تؤثر في السياسات الداخلية لمعظم دول العالم.

وعموما يمكن التمييز بين ثلاث مكونات أساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد:[1]

---

[1] اسعد طه علام ، مرجع سابق ، ص:163.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية،مصر،ط1،2002، ص:16.

- النظام النقدي الدولي الذي يشرف عليه صندوق النقد الدولي FMI، ويحكم هذا النظام قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتحقيق الاستقرار النقدي العالمي.
- النظام المالي الدولي: ويشرف عليه البنك العالمي، وهو يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة مساعدات أو قروض أو استثمارات أجنبية.
- النظام التجاري الدولي: وتديره منظمة التجارة العالمية OMC، وهو يحكم قواعد السلوك في كل ما يخص مسائل التجارة الدولية، ويعمل على تحرير التجارة العالمية وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل.

3- خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد

الملاحظ لمراحل تشكل هذا النظام وما طرأ عليه من تغييرات إلى الوقت الحاضر مع استشراف ما سيكون عليه في القرن الحادي والعشرين يجد أنه يتسم بمجموعة من الخصائص أهمها:

أ) الديناميكية:

وتعني هذه الخاصية أن هذا النظام يعرف تغييرات جديدة في كل مرحلة من مراحل تطوره تؤدي به إلى استخدام أدوات وأساليب تعامل جديدة لتحقيق غاياته. يؤكد هذه الخاصية تعدد الآراء فيما سيكون عليه هذا النظام في القرن الحادي والعشرين، حيث يرجح البعض طرح سيناريو القطب الواحد، بينما يرجح آخرون سيناريو الشكل الهرمي، ويعتقد طرف ثالث برجحان طرح الكتل المتوازنة...الخ

ب) الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

ساهم تحرير التجارة الدولية في تعميق الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم، وخلق نوع من التقسيم الدولي للعمل أصبحت العملية الإنتاجية بمقتضاه تتوزع بين أكثر من دولة في علاقة تأثير متبادلة، ونجم عن زيادة هذا الاعتماد المتبادل العديد من الآثار منها:

- زيادة تعرض الدول للصدمات الاقتصادية الخارجية
- سرعة انتقال الأزمات الاقتصادية بين دول العالم (وأبرزها الأزمات المالية)
- زيادة أهمية التجارة الدولية كعامل رئيسي للنمو الاقتصادي.
- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي.

ج) ظهور اهتمامات جديدة على المستوى العالمي:

إن زيادة درجة تعقيد النظام العالمي أدت إلى ظهور اهتمامات جديدة عالميا مثل: نزع السلاح، التلوث البيئي، أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، حقوق الإنسان...الخ، وانعكست هذه الاهتمامات على العلاقات الخارجية بين البلدان، حيث لم تعد السياسات العالمية تقتصر على العلاقات بين الحكومات، وإنما أصبحت عبارة عن تفاعلات متشابكة تتأثر بها كل شعوب العالم. إن هذه الاهتمامات الجديدة أدت إلى ظهور المنظمات غير الحكومية ONG محليا وعالميا للتعامل معها.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص:38.
[2] عبد الوهاب الأمين ،مرجع سابق، ص:424.

د) ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

لقد كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل بين الدول قائمة على تخصص كل بلد في إنتاج السلعة التي يملك ميزة نسبية في إنتاجها، إلا أن هذا المفهوم تغير وأصبح التقسيم الدولي للعمل يعرف أنماطا جديدة منها:

- تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة: بمعنى أنه أصبحت توجد أنواع متعددة من المنتوج الواحد تبعا لاختلاف ظروف الإنتاج بين الدول، ولذلك تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد.
- تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة: بحيث أصبح المنتوج الواحد ينتج في أكثر من دولة تبعا للبحث عن أقل تكاليف للإنتاج.

إن هذه الخاصية للنظام العالمي الجديد أتاحت الفرصة أمام بعض الدول النامية لاختراق الأسواق العالمية نظرا لاكتسابها مزايا تنافسية كبيرة في أنواع معينة من السلع، وخير دليل على ذلك النمور الآسيوية.

هـ) الثورة العلمية:

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بالثورة الصناعية الثالثة متمثلة في الثورة العلمية في مجال المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيف المعرفة، إن هذه الثورة العلمية تعتبر المحرك الرئيسي لجميع متغيرات أجزاء هذا النظام وساهمت في جعل العالم يتحول إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف.

و) تراجع مفهوم القوى العظمى:

إن الهيمنة العسكرية الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية اليوم لا تنفي تشتت القوة السياسية والاقتصادية بين مراكز قوى متعددة في العالم منها اليابان والمجموعة الأوروبية، ويمكن القول أن النظام العالمي الجديد يعرف صراعات توحي بأن العالم سيشهد نوعا من تعددية الأقطاب بعد سيادة نموذج القطب الواحد في أعقاب نهاية الحرب الباردة.

ح) تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

لقد أصبحت هذه الشركات العملاقة تشكل مؤثرا قويا في الاقتصاد العالمي نظرا لنشاطها الواسع وتعاظم دورها يوما بعد يوم، حيث أنه:[1]

- يصل إجمالي إيرادات أكبر 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- وتستحوذ هذه الشركات على 40% من حجم التجارة الدولية ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم.
- حوالي 80 % من مبيعات العالم تتم من خلال هذه الشركات.
- تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية لهذه الشركات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي من هذه الأصول مما يدل على تحكمها في السياسة النقدية الدولية.

ط) تزايد التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

تعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بما توفره من مزايا للدول الأعضاء فيها (كحرية انتقال السلع والخدمات دون قيود جمركية أو غير جمركية، حرية انتقال رؤوس الأموال، السوق الكبيرة المشتركة...)، وبما تشكله من قوة اقتصادية معتبرة إحدى، أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

[1] انظر : عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، ص ص: 52-53 .

ومن أهم هذه التكتلات: الاتحاد الأوروبي UE، التكتل الاقتصادي لمجموعة الدول الأمريكية المعروف بـ"نافتا NAFTA"، والتكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا وغرب الباسفيك الذي يضم ثلاث محاور رئيسية تبرز دور النمور الآسيوية واليابان في النظام الاقتصادي العالمي وهي:

- رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم "أسيان ASEAN"
- جمعية التعاون الاقتصادي لآسيا المسماة "أبك APEC"
- جمعية جنوب آسيا وشبه القارة الهندية "سارك"

ي) تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة النظام العالمي الجديد:

من الأمور الجلية التي لا يكاد يوجد خلاف حولها أن الثلاثي الذي يدير النظام الاقتصادي العالمي يتمثل في:

- صندوق النقد الدولي الذي يدير النظام النقدي الدولي
- البنك العالمي الذي يدير النظام المالي الدولي
- منظمة التجارة العالمية التي تدير النظام التجاري العالمي.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للعولمة

رغم النظرة المتفائلة التي ينظرها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي إلى العولمة من حيث زيادة تكامل الدول في الاقتصاد العالمي مما يشكل أهم فرصة لزيادة الرفاهية لكل من الدول النامية والمتقدمة في الأجل الطويل، والحصول على مزايا تشبه إلى حد كبير مزايا التخصص وتوسيع الأسواق عن طريق التجارة، مع إمكانية زيادة المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين الشركات[1]، إلا أن الحقيقة أن هذه النظرة تجد ما يناقضها في التطبيقات العملية من آثار سلبية جعلت الكثير من الأفراد يشكلون حركات مناهضة للعولمة ويدعون للوقوف ضدها.

وفيما يلي إشارة إلى أهم الآثار التي تحدثها العولمة في الاقتصاديات عالميا، والاقتصاديات النامية على الخصوص:

أ- الأزمات في الأسواق المالية الدولية:

منذ أزمة بورصة نيويورك عام 1929 وما صاحبها من اختلال في النظام النقدي الدولي حيث انهار بعدها هذا النظام القائم على قاعدة الذهب كلية، مع إفلاس آلاف البنوك، توالت الأزمات في الأسواق المالية الدولية، و صارت آثارها السلبية تنتقل في وقت قصير إلى اقتصاديات العالم أجمع ولا تقتصر آثارها فقط على البلدان التي حدثت فيها، ويعتبر هذا أحد أهم مميزات العولمة، أي ارتباط حدوث الأزمات وانتقالها من بلد لآخر بسرعة مذهلة جراء تكاثف العلاقات الاقتصادية والتطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ومن بين الأزمات المالية نذكر أزمة البورصة عام 1987 التي أدت إلى انهيار أسعار العملات في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وانتقلت العدوى إلى كل من أسواق المكسيك والقاهرة وبومباي، وكلف هذا الانهيار العالم 200مليار $ ، وأزمة شرق آسيا عام 1997، والأزمة المالية في روسيا عام 1998، وفي الأرجنتين عام 2001[2].

---

[1] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2002-2003 .

[2] Jean marie harribey, la mondialisation n'est pas nouvelle : http://classiques.vqac.ca/contemporains/wallerstein/manuel mondialisation –poste jace/pdf. (12/04/2006)

ب- الآثار على الطبقة العاملة:

في ظل العولمة برزت ظاهرة " التنحيف " [1] والتي تعني لجوء المؤسسات في ظل البحث عن تقليل التكاليف إلى الاستغناء عن العمال والاستعاضة عنهم بقوة عمل طارئة تعمل بنظام التعاقد المحدود الذي يوفر التكاليف الناجمة عن نظام العمل الدائم (أجور أقل، سهولة، تسريح العمل،...)، أدى هذا الأمر إلى ظهور فئة " العمال الفقراء" وهي تشكل فئة معتبرة من التركيبة الاجتماعية (كما في الولايات المتحدة الأمريكية أين يشكلون خمس العاملين) تتقاضى أجورا دون خط الفقر، مما يطرح ضرورة مراجعة الأرقام التي تعطى عن البطالة، لأن العاملين بعقود عمل مؤقتة ويعملون من حين لآخر فقط يشكلون فئة هامة (10,1 مليون عامل بالو.م.أ)، ويمكن القول أن الشركات اليوم ابتكرت مصطلح " العامل عند الطلب" WORKER JUSTE IN TIME وهو ما كان يعرف سابقا بالأجير اليومي، وهذا النوع من العمل خال من الضمانات الاجتماعية وغير مستقر وذو شروط عمل أسوأ، ومن المتوقع أن 20% من قوة العمل العالمية ستكون كافية لتغطية حاجة النشاط الاقتصادي الدولي في القرن الحالي[2].

والنتيجة إذن، هي أن العولمة أدت إلى ارتفاع في حدة البطالة وإلى تدهور في شروط العمل إلى الأسوأ، رغم ما يلاحظ من ازدهار في المؤشرات الكلية للاقتصاد، ويمكن التدليل على ذلك بحالة الدول الآسيوية التي اقترن الازدهار الاقتصادي فيها باستغلال غير محدود للعاملين المحرومين من الحقوق لاسيما النساء منهم، فمثلا شركة NIKE التي تقوم بإنتاج الأحذية الرياضية الباهظة الثمن والتي يصل ثمنها في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية إلى 150$، تشغل في أندونيسيا حولي 120.000 عامل وعاملة، يعملون لدى الموردين المحليين لهذه الشركة الغملاقة بأجر يقل عن 3$ في اليوم، زيادة على ذلك تقوم الحكومة بقمع أي تمرد عمالي في مهده![3]

ج- تركيز الاستثمارات الأجنبية في بلدان قليلة:

تعتبر الدول العظمى المروجة للعولمة المتحكم الأول في رؤوس الأموال العالمية وفي تصريف هذه الأموال، حيث أن 90% من الاستثمار الأجنبي يذهب مباشرة إلى ما لا يزيد عن 12 بلدا، أي تحتكره مجموعة من الدول لا يصل عدد سكانها إلى 8% من مجموع سكان العالم.[4]

د- توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الفقيرة:

الحقيقة التي باتت مؤكدة اليوم، أن العولمة أدت إلى توزيع الدخل في عكس اتجاه العدالة الاجتماعية، حيث تركزت الثروة في عدد قليل من الدول الغنية على حساب عدد كبير من الدول الفقيرة، بل وفي الوطن الواحد يميل توزيع الدخل إلى صالح الطبقات الغنية مع تهميش شريحة كبيرة من المجتمع. وتشير الإحصائيات إلى أنه:

- تسيطر حوالي 500 شركة كبرى في العالم على نحو 3/2 من التجارة العالمية، من بينها 156 شركة أمريكية، 100 شركة يابانية وحوالي 244 شركة أوروبية. وفي مجال الاستهلاك تسيطر 5 شركات متعددة الجنسيات على

[1]- ضياء مجيد الموسوي ، العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2، 2005، ص:78.
[2] نفس المرجع، ص:79.
[3] المرجع نفسه، ص:82.
[4] بلقاسم سلاطنية ،حقيقة العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 1999، ص:41.

70 % من السوق العالمية، و5 شركات أخرى على 50 % من صناعة السيارات والطيران والإلكترونيات، كما تستحوذ 5 شركات أخرى أيضا على نحو 40 % من الصناعة الإعلامية في العالم.[1]

- من بين 6 ملايير نسمة في العالم ، 2.8مليار (النصف تقريبا)يعيشون بأقل من 2 دولار في اليوم، و1,2 مليار (الخمس تقريبا) يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا.
- الدخل المتوسط للـ20 بلدا الأكثر ثراء يفوق 37 مرة الدخل المتوسط للـ20 بلدا الأشد فقرا.
- 70 % من سكان العالم الذين يعيشون بأقل من 1 دولار في اليوم يوجدون في آسيا الجنوبية وإفريقيا.
- وتزايد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في آسيا الوسطى وبعض البلدان الأوروبية 20 مرة بين 1987 و 1998.[2]
- 358 ملياردير في العالم يمتلكون ما يملكه 2,5 مليار من سكان المعمورة.

هـ - الانعكاسات على التعليم:[3]

- تطبيق المعايير الاقتصادية على الأنظمة التعليمية والمتمثلة في المنافسة وكفاءة الأداء وتعظيم العائد وتأكيد الربح، وينتج عن ذلك أن التعليم سيصبح سلعة توظف لإنتاج سلع أخرى، وهو ما يطلق عليه " ظاهرة تسليع التعليم".
- الاتجاه نحو خوصصة التعليم كنتيجة لعدم وفاء الحكومات بمتطلبات توفير نوعية جيدة من التعليم.
- عدم مبادرة التعليم الحكومي إلى تطوير هياكله تحت ضغط البحث عن ميزة تنافسية ومكان في السوق العالمية بتقليل النفقات، وينجم عن ذلك إنتاج خريجين دون المستوى المطلوب لسوق العمل أو للمواطنة في عصر العولمة.
- الشراكة مع الدول والمنظمات الدولية مما يضع حدودا على صياغة السياسات التنموية في مجال التعليم.
- تغير المناخ الثقافي للسياسة التعليمية (الظروف التكنولوجية الجديدة) والانفتاح على السياسات التعليمية العالمية.
- اضطراب العلاقة بين عالم التعليم وعالم الشغل، حيث أنه مع تطور التكنولوجيا الحديثة والثورة المعلوماتية ظهرت الحاجة إلى الموارد البشرية ذات النوعية العالية، وينتج عن ذلك اختفاء الوظائف ذات المهارات البسيطة في معظم المجالات، بالإضافة إلى بطالة اليد العاملة غير الماهرة، والتحول في مجال العمل من العمل الدائم إلى العمل المؤقت.

و - التأثير على القيم:

من مخاطر العولمة اختراق كيان المجتمع وتفكيك العلاقات الاجتماعية عن طريق خلخلة القيم الاجتماعية والعقائد الدينية، والتبشير بقيم مادية غريبة عن تراث مجتمعات البلدان النامية. ذلك أن العولمة هي تطور ايديولوجي للمجتمع الرأسمالي، وغطاء لنشر هذه الايديولوجية في كل بقاع المعمورة لطمس كل الحضارات الأخرى.

وبما أن القيم تعتبر عنصرا فاعلا في عملية التنمية الاقتصادية -كما وضحنا ذلك في الفصل الثالث من هذا البحث- فإنه بات لزاما أن تراعي الاستراتيجية التنموية البعيدة المدى لما بعد الانطلاق ضرورة حماية المجتمع من خطر القيم الغربية الوافدة والتي تشكل تهديدا لشبكة العلاقات الاجتماعية، وتفكيكا لكيان المجتمع وبالتالي اهتزاز البيئة

---

[1] سعد طه علام ، مرجع سابق، ص ص:151، 172.

[2] - banque mondiale, rapport sur le développement dans le monde 2004 : des services pour les pauvres. P : 4

[3] لمياء محمد احمد السيد ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 90-94 .

الاقتصادية واضطرابها، و لا يتم ذلك عن طريق سياسة الانغلاق والرفض التي باتت غير مجدية في عصر العولمة، وإنما عن طريق ترقية التعليم والنهوض به بما يتواكب ومتطلبات التنمية المستمرة.

إن عصر العولمة هو عصر المعلوماتية وتنامي رصيد المعرفة العلمية والتكنولوجية والاتصالية، وعصر التطبيقات العلمية المتسارعة في مختلف ميادين الحياة، و لم يعد مجرد امتلاك الثروات الطبيعية والمالية عاملا حاسما في النمو الاقتصادي بقدر ما أصبحت القدرات المعرفية والتحكم في إنتاج العلم والتكنولوجيا مفتاح التقدم والنماء.

وفي هذا السياق تبرز أهمية التركيز على التعليم وإعادة صياغة مضامينه وتطوير وسائله بتوظيف الآليات المعلوماتية (كالحاسوب وشبكات الإنترنت) بغية تكوين الذهنيات والسلوكات المواجهة لتحديات العولمة وما تقدم به من أفكار وقيم وتصورات لحضارات وشعوب مختلفة، قصد تحقيق التوازن بين قيم الانتماء والخصوصية الثقافية وتوجهات العولمة وأنماطها السلوكية.[1]

ز- التدخل في السياسات الداخلية للدول:

في ظل العولمة، أصبح الشك يطرح حول مدى سيادة الحكومات في اتخاذ السياسات الداخلية بحرية كاملة، لاسيما مع ما يلاحظ من الشروط التي تفرضها المؤسسات النقدية الدولية كـ FMI على الدول التي تلجأ لطلب المساعدة للتخفيف من التخلف الذي طال ميادينها التنموية، وذلك في ظل سياسات التصحيح الهيكلي التي تعتبر تدخلا واضحا في السياسات الداخلية تحت غطاء تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأيضا مع ما يلاحظ من التنازلات التي تفرض على الدول أثناء مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن العولمة قد ساهمت إلى حد كبير في تقليص مساحة الحرية الاقتصادية والسياسية الوطنيتين، وأضحى تطبيق أولويات السياسة الوطنية مشروطا ومرهونا بعوامل خارجية وبتنازلات أحيانا.

المطلب الثالث: الثورة المعلوماتية وضرورة تدارك الفجوة الرقمية

1- أهمية المعلومات

تعتبر المعلومات القوة العظمى التي تسعى جميع الدول لامتلاكها، و يمكن القول أن المعلومات أصبحت هي الأساس في انقسام الدول في عالمنا اليوم إلى دول متقدمة وأخرى متخلفة، حيث و مع انتشار وسائل الاتصال الحديثة مثل الانترنت، أصبح إنتاج المعلومات واستغلالها بالشكل الصحيح أحد أهم عوامل نجاح اقتصاد الدول، وأصبحت الدول تهتم بالمعلومات والبيانات والإحصائيات الدقيقة التي تستطيع من خلالها تحريك عصا اقتصادها وتوفير فرص العمل لشعوبها وجذب رؤوس الأموال من جميع أنحاء العالم. وقد أنشأت كثير من الدول ما أصبح يسمى بالحكومات الالكترونية والجامعات الافتراضية والبنوك الالكترونية والتجارة الالكترونية وغيرها من التبادلات الإلكترونية التي تعتمد على المعلومات بشكل أساسي وعلى وسائل الاتصالات والتقنيات الحديثة.

ومن العوامل الرئيسية التي ساعدت بشكل بارز على انتشار العولمة ثورة المعلومات والاتصالات، حيث انعكس التطور في مجال استخدام الكمبيوتر وشبكة الاتصالات على تسهيل التجارة في السلع والخدمات، وتسارع حركة

[1] محمود عباس عابدين ، مرجع سابق ، ص:19

انتقال رؤوس الأموال، وزيادة حركة التجارة الدولية، وبالتالي زيادة ترابط أجزاء العالم، وتزايد الاعتماد المتبادل بين الأسواق العالمية. ويتوقع أنه بحلول عام 2010 ستزيد قدرة الحاسب الآلي المتوسط على إجراء العمليات بمقدار 10 ملايين مرة عما كانت عليه عام 1975، كما أن شبكة الانترنت في خلال ثلاث سنوات ابتداء من 1989 وصل عدد مستخدميها في العالم 50 مليون شخص، مع تضاعف حجمها كل مائة يوم.[1]

2- الفجوة الرقمية

إن تدارك الفجوة الرقمية هو أحد أهم التحديات التي يتطلبها الانطلاق الاقتصادي، ويتطلبها بالضرورة بناء استراتيجية تنموية في المدى البعيد.

تعرف «الفجوة الرقمية» بأنها الفجوة التي خلفتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية، وتُقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي الذي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودرجة الارتباط بشبكة المعلومات العالمية «الانترنت»، وتوافر طرق المعلومات السريعة والهواتف النقالة وخدمات التبادل الرقمي للمعلومات، وهي الأسس التي أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال.[2]

إن التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والذي تركز أساسا في الدول المتقدمة، هو ما عمق الفجوة الفاصلة بين هذه الأخيرة والدول النامية، حيث توضح البيانات الخاصة بمدى استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في العالم، أنه في الدول النامية ذات الدخل المنخفض عام 1995 كان عدد الخطوط الرئيسية للهاتف 25,7 لكل ألف شخص وعدد أجهزة الكمبيوتر الشخصية 1,6، بينما كانت الأعداد في الدول المرتفعة الدخل 546.1 و199.3 على الترتيب.[3]

المطلب الرابع: العولمة وضرورة اكتساب التكنولوجيا

عرف العالم الحديث تغييرات هامة في شتى مناحي الحياة كان أهمها على الإطلاق التغييرات التكنولوجية التي شملت هي الأخرى مناحي شتى كالتحول من عصر الصناعة إلى عصر ما بعد الصناعة، أي عصر المعلومات وتكنولوجيا الحاسب الآلي وتكنولوجيا الاتصالات ، وتكنولوجيا الهندسة الوراثية والثورة البيولوجية ، وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي..الخ، وكان من نتائج هذه التحولات الرهيبة أن صار العالم يتحكم فيه من يملكون المعرفة (المعلومات والتكنولوجيا) ويوجهون تنظيمه وفق ما يخدم مصالحهم ويكرس تبعية "فقراء المعرفة "لهم.

1- تعريف التكنولوجيا

يعرفها المعجم الاقتصادي بأنها "تطبيق المعارف العلمية والتقنية من أجل تحسين المنتجات وعمليات الإنتاج"[4]

كما تعرف التكنولوجيا على أنها "مجموعة من المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل أو وظيفة ما في مجال حياته اليومية، لإشباع الحاجات المادية أو المعنوية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع".[5]

---

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سبق ذكره، ص ص: 32-33.

2 موسوعة ويكيبيديا ، عصر المعلومات ، http://ar.wikipedia.org/wiki بتاريخ 2006/12/14.

[3] محمد صفوت قابل ، مرجع سابق، ص:32.

[4] Christopher Pass et autres, Dictionary of economics, op. cit. p : 407.

[5] سعد طه علام ، مرجع سابق، ص:113.

من هذا التعريف يتضح أن هناك ثلاثة عناصر مكونة للخيار التكنولوجي هي:

- المهارات والمعارف (software)
- المعدات والأجهزة المتطورة (hardware)
- أرضية اقتصادية واجتماعية ملائمة للتطور التكنولوجي لأنه بدونها تصبح التكنولوجيا كرقعة جديدة على ثوب قديم.

بعبارة أخرى فإن التكنولوجيا هي أدوات إنتاج وخدمات + مقدرة على استخدام هذه الأدوات + مناخ اقتصادي واجتماعي ملائم.

2- أهمية التكنولوجيا ومزاياها

للتكنولوجيا أهمية كبيرة ومزايا متعددة في مختلف مناحي حياة الإنسان، ولها إيجابيات واسعة إذا تمت السيطرة عليها واستخدامها بما يتوافق والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة، كما أن لها بالمقابل سلبيات إذا لم تكن تتلاءم والشروط الاقتصادية والاجتماعية للدولة. ومن أبرز مزاياها في الجانب الاقتصادي:

- ترشيد استخدام الموارد والطاقة وإيجاد البدائل
- المحافظة على نظافة البيئة والمحيط
- التأثير على العمالة ورأس المال
- تحقيق أهداف المجتمع التنموية المتواصلة بشكل عام

3- سياسات التكنولوجيا في الدول النامية

لقد كان اهتمام الدول النامية بالحصول على التكنولوجيا من أبرز اهتماماتها في مجال التنمية، حيث سارع الكثير من هذه الدول إلى استقدام التكنولوجيا (نقل التكنولوجيا) الحديثة من الخارج قدر المستطاع، وكان من النتائج السلبية لهذه السياسة أن أدت إلى تعمق الاختلال بهذه الدول وتكريس تبعيتها للدول المتقدمة، ذلك أن نقل التكنولوجيا الحديثة يتطلب وجود أطر اقتصادية واجتماعية ملائمة كما ذكرنا، وهو الأمر الذي لم يكن متوفرا في تلك البلدان مما أدى إلى بطء استيعاب التكنولوجيا مع ارتفاع تكلفتها، فانعكس ذلك سلبا على المجتمع ليس فقط من حيث التبعية التكنولوجية بل وأيضا التبعية الغذائية والمالية، حيث أدت سياسة نقل التكنولوجيا إلى زيادة المديونية الخارجية وزيادة الفجوة الغذائية بالدول النامية.

تتوضح هذه النقطة أكثر من خلال المقارنة مع العالم المتقدم :

فالتقدم التكنولوجي في غالبية الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان تم عن طريق وجود إنتاج للتكنولوجيا، ووجود تقدم إداري، كل ذلك مقرون بسوق كبيرة وتكامل إقليمي. أي أن هذا التقدم تحقق وفق المعادلة التالية:

التكنولوجيا + الإدارة + التكامل = التقدم

أما بالبلدان النامية فكانت المعادلة هي:

التبعية + التخلف الإداري + التجزئة = التخلف

- فالتبعية تشير إلى عدم قدرة هذه البلدان على خلق التكنولوجيا وانشغالها فقط بنقلها.
- والتخلف الإداري مجسد من خلال البيروقراطية والثقل.
- أما التجزئة فتشير إلى عدم وجود تكتل أو تكامل بينها.[1]

4- متطلبات تحقيق تقدم تكنولوجي بالدول النامية

- تطوير نظام التعليم في المجتمع
- الاهتمام بالطفل وإعداده منذ الصغر
- ربط الجامعات ومعاهد البحوث الصناعية
- تشجيع الشركات الصناعية على إقامة مراكز للبحوث والتطوير
- إيفاد بعثات علمية للخارج
- إنشاء مراكز معلومات
- إقامة أسواق إقليمية مشتركة تمكن من إيجاد الطلب على التكنولوجيا
- التكامل الصناعي الذي يمكن من إقامة القاعدة الصناعية اللازمة للخلق التكنولوجي.

[1] سعد طه علام ، مرجع سابق، ص:117.

المبحث الرابع : التنمية المستدامة وضمان ثمرة الانطلاق الاقتصادي عبر الأجيال

من المتغيرات اللازم أخذها بعين الاعتبار في الاستراتيجية الطويلة المدى التي تعقب عملية الانطلاق الاقتصادي، الاعتبارات البيئية وما يترتب عنها من تكاليف على الاقتصاد، نظرا لاتفاق المهتمين بقضايا التنمية على أن هذه الاعتبارات يجب أن تحظى باهتمام كبير في السياسات الإنمائية، وأن استبعادها لا ينسجم مع واقع التكاليف الاجتماعية الحقيقية. ويمكن القول أن تحقيق هدف التنمية المستدامة قد أصبح يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لمتخذي القرارات في البلدان النامية بحكم الضغوط المستمرة لتحسين مستويات الاستهلاك من جهة، وارتفاع معدلات نمو السكان من جهة أخرى.[1]

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة وبيان أهميتها

1- تعريف التنمية المستدامة

حسب تقرير Brundtland " التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بطاقات الأجيال اللاحقة في تلبية احتياجاتهم"، وبالتالي فإن جوهر التنمية المستدامة كما جاء في هذا التقرير يرتكز على إدراج البيئة في قلب الخيارات الاقتصادية، إلا أن هذا المفهوم الواسع وغير المحدد ضبط في مجمل النصوص المتخذة في مؤتمر ريو كما سنلاحظ لاحقا .

وحسب د. محمد غنايم يمكن تعريف التنمية المستدامة بأكثر من طريقة:

"التنمية المستدامة أن يوضع في الحسبان عند اتخاذ قرار التنمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية بجانب الأبعاد الاقتصادية."

"التنمية المستدامة أن تكون تنمية لخدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس بمصالح الأجيال القادمة. بمعنى ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن".[2]

2- أهمية التنمية المستدامة

تتجلى الأهمية المعطاة للتنمية المستدامة في مظاهر مختلفة نشير منها إلى:

- مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة HDI يركز على بعد التنمية المستدامة من خلال ضرورة حماية تجديد البيئة من أجل ترك للأجيال القادمة ذات الفرصة التي استفادت منها الأجيال السابقة.
- ظهور القانون الدولي للبيئة والذي يعتبر تحولا حقيقيا في تفعيل حماية البيئة في العالم.
- تأسيس المرفق العالمي للبيئة الذي تم إعادة تنظيمه بعد مؤتمر قمة الأرض في "ريو"، وهو يهدف إلى مكافحة أربعة تهديدات للبيئة العالمية هي:
  - * فقدان التنوع البيولوجي
  - * التغير المناخي
  - * تدهور جودة المياه الدولية
  - * نفاذ الأوزون

1 عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق ، ص:348.

2 محمد غنايم ، دمج البعد البيني في التخطيط الإنمائي ، نيسان 2001 من موقع على الانترنت
http//www.ajor.org/pubarabic/envir.endex.htm (14/12/2006)

كما تظهر أهمية التنمية المستدامة من خلال جوانب متعددة تهدد البيئة وتضع استمرارية التنمية في حيز الخطر، نشير منها إلى:

- نمو عدد السكان وما يصحبه من ارتفاع درجة التلوث وتدهور الخدمات العامة من طرق ومياه ومدارس، وكذا التأثير على خصوبة الأرض من خلال الاستخدام الزائد للأرض.

ويشير تقرير البنك العالمي للتنمية لعام 2003 بأن عدد سكان المعمورة سيتزايد خلال الـ 30 سنة المقبلة بـ 02 مليار نسمة، وفي خلال الـ 20 سنة الموالية سيزيد بمليار إضافي، وتكون أكثر هذه الزيادة في البلدان النامية حيث يعيش 2.8 مليار شخص بأقل من 2 دولار في اليوم[1]. وحسب الإحصائيات الحديثة –كما ذكرنا في الفصل الأول–، فإن سكان العالم اليوم يقدرون بـ 6,5 مليار نسمة، يتزايدون بمقدار 76 مليون نسمة سنويا، ويتوقع أن يبلغوا 9,1 مليار نسمة عام 2050 ! و أن هذا التزايد سيخص أساسا الدول النامية حيث سيتزايد سكانها أسرع خمس مرات من تزايد سكان الدول المتقدمة.

- تأثير عدد السكان على البيئة من خلال المعادلة:

$$I = P \times A \times T$$

I: الأثر على البيئة
P: عدد السكان
A: متوسط استهلاك الفرد
T: أثر التدمير البيئي من جراء استخدام التكنولوجيا لإنتاج وحدة استهلاك

- زيادة استخدام الموارد القابلة للتجدد (كالغابات) بمعدل يزيد عن معدل إحلالها مما يستلزم تهديد مخزونها. وتشير لغة الأرقام إلى أن مليوني هكتار من الأرض العالمية، أي حوالي 23% من مساحة الأرض متدهور منذ الخمسينات، وأنه في عام 2025 سيعيش ثلاثة أرباع سكان العالم بأقل من 200كم^3 من الماء، وأن ثلثي احتياطات الصيد ستكون قد استغلت.
- من أهم مظاهر التدمير البيئي تدمير الغابات والذي وصل وفقا لتقديرات " فاو FAO " إلى 11 مليون هكتار عام 1980 وهو ما يعادل مساحة قارة استراليا. ويشير تقرير البنك العالمي السابق الذكر إلى أنه في كل 10 سنوات تنقص الغابات بنسبة 5%.[2]
- تلوث المياه المتواصل يؤدي إلى تناقص الثروة السمكية ويزيد من ندرة المياه الصالحة للاستخدام الزراعي والمنزلي، الأمر الذي يؤدي إلى تأثير مباشر على الصحة العامة، وإلى تناقص متوسط نصيب الفرد من المياه.
- انبعاث التلوث في الهواء يؤدي إلى تغير الطقس، إضافة إلى آثار سلبية وخطيرة على الصحة والاقتصاد، حيث تشير التقديرات إلى أن الإنسانية ستتعرض في السنوات القادمة إلى تغييرات مناخية عالمية رهيبة، حيث سيعاني سكان السواحل من ارتفاع مستوى مياه البحر وسكان الصحراء من زيادة التصحر، وسكان المدن الكبرى في الدول النامية على الخصوص من تغير المناخ حاملا أمراضا خطيرة وفتاكة.(*)

---

[1] Banque mondiale, rapport sur le développement dans le monde 2003, p : 3.

[2] IBID. p : 3.

(*) ومن أبرز الأحداث المناخية في القرن الحالي زلزال "تسونامي tsunami" الذي ضرب في 2004/12/26 الجنوب الغربي لشواطئ سومطرة في أندونيسيا بقوة 9 درجات على سلم ريشتر وأودى بحياة 300.000 شخص.

إن لغة الأرقام عن الوضع البيئي في العالم تدق نواقيس الخطر تجاه السياسات الاقتصادية التي تطمح إلى تحقيق مستويات عليا من النمو الاقتصادي دون أن تولي الاعتبار الكافي للآثار الوخيمة على البيئة وللموارد الطبيعية الآيلة إلى النضوب في وقت يتزايد فيه سكان العالم بشكل لافت للانتباه.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

1- البعد البيئي:

تقوم التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية على الأسس التالية: [1]

قاعدة المخرجات:

وتعني أن يكون توليد المخلفات بما لا يتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات، أو أن تضر بقدرتها على الاستيعاب في المستقبل أو تضر بأحد خدماتها.

قاعدة المدخلات: وتشمل نوعين من المصادر:

- المصادر المتجددة: يجب أن يكون استهلاك المصادر بما لا يتعدى قدرتها على إعادة التوليد.

- المصادر الغير متجددة: ويجب استثمارها حسب قاعدة "سرفيان كوزي للتنمية المستدامة" والتي تنص على أن الناتج من استخدام المصادر المستنفذة يجب استخدام جزء منه في قضاء الحاجيات الحالية، والاستثمار بباقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة.

وترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة أن استنزاف الموارد الطبيعية في الأنشطة الصناعية والزراعية سيكون له آثار ضارة على التنمية والاقتصاد، لذلك فأول بند في التنمية المستدامة هو الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي، مما يفضي إلى إعطاء الأفضلية للتكنولوجيات والمعارف والقيم التي تأخذ في الحسبان على المدى البعيد تطوير التنمية الاقتصادية مع المحافظة على التوازنات البيئية الأساسية باعتبارها قواعد للحياة البشرية-الطبيعية.

ومن منظور حماية البيئة وتحقيق "التوازن البيئي" أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لذوي الدخل المنخفض ليس ضرورة من منظور العدالة الاجتماعية فقط ، وإنما من منظور حماية البيئة[2].

1-1 تطور النظرة إلى البيئة

أ) قبل قمة جوهانسبورغ:

إن أطروحات البيئة تطورت بشكل واضح منذ ملتقى استوكهولم عام 1972، وحينها لم يعتبر إلا التلوث الناجم عن توطين الصناعات في الدول الأكثر ثراء. وبعد عشرين سنة، أي عام 1992، تعمقت إشكالية البيئة في مؤتمر "ريو ديجانيرو" (الذي سمي بقمة الأرض)، واختلفت جذريا في طبيعتها، حيث أخذ التلوث الناجم عن بعض الموارد في المستويات الدنيا (كالزراعة والنقل مثلا) أهمية متزايدة في الدول المتقدمة (انظر الجدول رقم IV-2)

---

[1] محمد غنايم ، مرجع سبق ذكره، ص:3.

[2] جميل طاهر ، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، من الموقع:
http://www.oapecorg.org/Fund19_Program.htm (17/03/2006)

جدول رقم IV-2: تطور النظرة إلى البيئة من ملتقى استوكهولم إلى مؤتمر ريو

	ستوكهولم 1972 النظرة العالمية للبيئة	ريو 1992 التنمية المستدامة
طبيعة المشاكل	- تلوث مركز - موارد قليلة - آثار محلية - آثار مباشرة - آثار حالية	- تلوث ذو تركيز ضعيف - موارد متعددة - آثار بعيدة - آثار غير مباشرة - آثار على المدى البعيد
طبيعة الحلول	- المقاربات التنظيمية - إدارات الرقابة المختصة - معالجة	- المقاربات المندمجة - التوسيع إلى الأطراف المعنية - تكنولوجيا نظيفة

Source *: Jean Ruegg, développement durable et aménagement du territoire, publié par la direction de Autonio du Cunha /2003, p : 96*

إن الأساس البيئي للتنمية المستدامة كما جاء في تقرير Brundtland يرتكز على إدراج البيئة في قلب الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، وأشار هذا التقرير أيضا إلى جانب آخر وهو أن مشاكل البيئة لا تخص فقط الدول الصناعية وإنما أيضا الدول الفقيرة أين تشكل التوازنات البيئية والموارد الطبيعة غالبا القاعدة الأساسية لتنميتها.

وبما أنه من المستحيل أن نضع شرطيا خلف كل مصدر للتلوث، أصبح من الضروري بمكان أن يدمج احترام البيئة في التطبيقات والسلوكيات وفي تقنيات تنظيم المحيط، لذلك نلاحظ منذ السبعينيات تعدد الإدارات المتخصصة في البيئة والتي تركز اليوم على إدماج البيئة في مجمل السياسات العمومية والسلوكات الخاصة (مثلا وزارة البيئة ظهرت في فرنسا عام 1971).

ب) انطلاقا من قمة جوهانسبورغ فما بعد ...

جاءت قمة جوهانسبورغ (أو القمة العالمية للتنمية المستدامة) المنعقدة في سبتمبر 2002، أي بعد 10 سنوات من قمة ريو، لتدعم القرارات المتخذة في هذه الأخيرة ولكن بالأخذ بعين الاعتبار التطورات التي شهدها العالم مع اشتداد انتشار العولمة، فتطور مفهوم التنمية المستدامة ليشمل الاستدامة الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية، فضلا عن الاستدامة البيئية التي كانت المحور الأول لظهور هذا المفهوم انطلاقا من التحليل الذي يقر بوجود علاقة وطيدة توحد الاقتصاد والبيئة، وإذا كانت قمة ريو هي "قمة الأرض " حسب أحد المفاوضين فإن قمة جواهنسبورغ هي "قمة الميدان ": " si Rio était le sommet de la terre, Johannesburg a été le sommet du terrain "

ونجد هذا التعبير مجسدا واقعيا من خلال مشاركة الجمعيات والعلماء والمؤسسات والنقابات والجماعات المحلية في هذه القمة جنبا إلى جنب مع ممثلي الدول والهيئات الدولية. ولقد كانت المنظمات غير الحكومية O N G حاضرة في مؤتمر ريو ولكن حضورها في جوهانسبورغ كان أقوى إلى جانب الجماعات المحلية.

ركز مؤتمر جوهانسبورغ على عنصر " التحضر المستدام " وذلك من خلال التأكيد على عنصرين:

- لن تتحقق التنمية المستدامة دون تحقيق التحضر المستدام
- القدرات المحلية هي أساس التحضر المستدام

ومن استقراء إعلان جوهانسبورغ نجد أنه يحدد ثلاثة مجالات ضرورية تشكل ركائز التنمية المستدامة هي :

1.التنمية الاقتصادية 2. التنمية الاجتماعية 3. حماية البيئـــــة

2- البعد البشري:

ويعني تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار نمو السكان حتى لا يفرض ضغوطا على المـــوارد الطبيعيـــة بشكل يؤثر على فرص استفادة الأجيال القادمة منها، بالتلي فالبند الثاني في التنمية المستدامة هو الموازنة بـــين البعـــد البيئي و البعد البشري بالتفكير في الأجيال القادمة، حيث لا ينبغي أن تستنزف الموارد بشكل يؤثر سلبا عليهم ، الأمر الذي يستلزم وجود سياسات للتنمية تأخذ بغين الاعتبار هذا التوازن.

3- البعد الدولي:

إن التجارة الخارجية والسياسات التجارية والديون الخارجية وارتباطها بالبيئة والتنمية من أهم عناصر البعـــد الـــدولي للتنمية المستدامة، ذلك أن الدول النامية في علاقتها بالخارج ولكي تلبي متطلبات التنمية وتسدد التزاماتها تجاه (الديون الخارجية) تعمد إلى زيادة معدلات إنتاجها من المواد الأولية بشكل كبير مما يشكل تأثيرا واضحا على البيئة.

فالتجارة الخارجية التي زادت أهميتها منذ بداية الخمسينيات أصبحت تأخذ نصيبا معتبرا من الناتج المحلي للدول النامية التي تصدر موادا أولية منخفضة السعر لتستورد موادا غالية مما يستلزم استنزاف الموارد البيئية.

المطلب الثالث: التدهور البيئي في البلدان النامية

من المشاكل الناجمة عن الفقر في البلدان النامية والتي أخذت تشكل تحديا كبيرا في وجه الخطـــط التنمويـــة مشكلة التدهور البيئي لاسيما في المناطق الريفية. ومع الزيادة السكانية الكبيرة التي تعرفها هذه البلدان ازدادت حـــدة الضغوط على الموارد الطبيعية كالمياه الصالحة للشرب والأراضي الزراعية، حيث لجأ الفلاحون أمـــام دافـــع الفقـــر والحاجة إلى زراعة الأراضي الحدية، وبالتالي تدهورت التربة وازدادت الخسارة الإنتاجية.

وتشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 60 % من السكان الفقراء بهذه البلدان يكافحون من أجل البقاء مـــن خـــلال استغلال هذه الأراضي، وأن حوالي 270 ألف كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية تفقد إنتاجيتها ســـنويا، كمـــا أن الخسارة في الإنتاجية الزراعية من جراء زيادة نسبة التصحر، وتعرية التربة بسبب الاستمرار في قطع الأشجار، وزيادة نسبة الملوحة في الأراضي الزراعية بسبب سوء استخدام المياه، ونقص أنظمة الري، تقدر بـــ 15 % مـــن النـــاتج الإجمالي العالمي سنويا.

ومن مظاهر التدهور البيئي أيضا بالدول النامية تدهور الشروط الصحية وانتشار الأمراض بسبب عدم تـــوفر الميـــاه الصالحة للشرب في المناطق الريفية، وتلوث مياه الشرب في المناطق الحضرية، وحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية فإن حوالي 80 % من الأمراض المنتشرة في هذه البلدان (كالإسهال والكوليرا والتيفوئيد) و90 % من وفيات الأطفال (والتي تقدر بـــ 13 مليون حالة وفاة سنويا) تعود إلى تلوث مياه الشرب. أما بالمناطق الحـــضرية ونتيجـــة للتوســـع الصناعي الذي يرتقب أن يزداد بنسبة 600 % عن مستوياته الحالية بحلول عام 2030 فإن حوالي 1.3 مليار شخص معرضون إلى مخاطر الأمراض الناجمة عن تلوث الهواء.[1]

[1] عبد الوهاب الأمين ، مرجع سابق ، ص ص: 356-357.

المطلب الرابع: السياسات المقترحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تتنوع السياسات المقترحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالدول النامية، وتدارك التدهور البيئي الحاصل بها إلى سياسات تخص البلدان النامية نفسها، وسياسات تخص البلدان المتقدمة، وفيما يلي تفصيل هذه السياسات:[1]

1- السياسات المتعلقة بالبلدان النامية

لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتعين على الدول النامية مراعاة مجموعة من السياسات تخص المجالات التالية:

أ) إعادة النظر في السياسات السعرية للموارد الاقتصادية النادرة

تنتهج العديد من الحكومات النامية سياسة دعم أسعار الموارد الاقتصادية النادرة لاسيما الموارد المائية والطاقة الكهربائية، فيستفيد منها الأفراد على السواء بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية، بالرغم من النقص الحاد المسجل في هذه الموارد، وهو ما يشكل أحد أسباب تبذيرها، ويؤدي إلى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، لأن المستفيد الأول من هذه السياسة هم أصحاب الدخول المرتفعة.

لذلك لابد من إعادة النظر في السياسات السعرية لهذه الموارد النادرة بشكل يضع حدا لسوء استغلالها من جهة، ويحقق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

ب) تنفيذ البرامج الإنمائية الهادفة لتحسين البدائل الاقتصادية للفقراء

يلاحظ في العديد من الدول النامية عدم عدالة في تخصيص الموارد بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، حيث يلمس التحيز الواضح لترقية الثانية على حساب إهمال الأولى، لذلك فإن مما يدفع إلى تقليل التدهور البيئي زيادة حجم الاستثمارات الضرورية للنهوض بالمناطق الريفية من أجل تحسين مستوى المعيشة بالريف، وبالتالي زيادة الإنتاجية وتعميق التشابك الاقتصادي بين سكان الأرياف وسكان المدن.

ج) تحسين المكانة الاقتصادية للمرأة

تقوم المرأة بدور بارز في النشاط الاقتصادي في أرياف البلدان النامية، حيث تضطلع بكثير من الأعمال يوميا من أجل معيشة أفراد الأسرة، لذلك ينبغي أن يتم الحرص في السياسات الهادفة لحماية البيئة بهذه الدول على تعليم المرأة ورعايتها صحيا نظرا لما يترتب على ذلك من مزايا عديدة على التنمية بشكل عام.

د) وضع القيود اللازمة لتقليل الأضرار البيئية الناجمة عن التوسع الصناعي

يشكل التلوث الناجم عن مخلفات المصانع (سواء كانت غازات سامة أو نفايات) تهديدا خطيرا للبيئة، ويستدعي من القائمين على وضع خطط التنمية اتخاذ الإجراءات الضرورية الكفيلة بمحاربته، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى ما يلي:

- سن ضريبة التلوث على منتجي ومستهلكي السلع الملوثة للهواء بشكل رئيسي.
- تطبيق نظام الحصص بالنسبة للعدد المسموح به سنويا من وسائل النقل بما ينسجم والطاقة الاستيعابية للطرق والجسور.

[1] لمزيد من التفصيل انظر: المرجع السابق، ص ص: 362 – 375 .

- رقابة احترام مواصفات معينة في الإنتاج بما يتفق وحماية البيئة، كاستخدام قناني تعبئة المواد الغذائية مثلا من مواد يمكن إعادة استخدامها مرة أخرى.
- تشجيع المؤسسات الصناعية على استخدام التقنيات الحديثة التي تمكنها من إعادة استخدام المخلفات.
- نشر الوعي بترشيد الاستهلاك سواء عن طريق الإعلام، أو حملات التوعية، وإدراج موضوعات حماية البيئة في المدارس لتكوين جيل يحارب التبذير ويقدر المحافظة على البيئة.

هـ) تخفيض الإنفاق العسكري وزيادة الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية

اللافت للانتباه في البلدان النامية تخصيص نسب كبيرة من الدخل الوطني للإنفاق العسكري، على حساب الخدمات الصحية والتعليمية، فما بين سنة 1972 و 1982 انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي بالدول النامية الفقيرة من 21 % إلى 9 %، بينما ازداد الإنفاق العسكري خلال نفس الفترة وفي جميع هذه الدول من 75 مليار دولار إلى 140 مليار دولار.[1] لذلك لابد من إعادة النظر في تخصيص الموارد بما يتوافق وتحقيق أهداف التنمية الحقيقية.

2- السياسات المتعلقة بالدول المتقدمة:

تستطيع الدول المتقدمة هي الأخرى مساعدة الدول النامية في مجال التنمية المستدامة من خلال المجالات التالية :

أ) تحرير التجارة الدولية

أشرنا في جزء سابق من هذا البحث أن الدول النامية تعاني من انخفاض عوائد صادراتها جراء تدهور معدلات التبادل التجاري في غير صالحها، وجراء سياسات الحماية التجارية التي تمارسها البلدان المتقدمة بصورة كبيرة وتتسبب في تضييق الخناق على صادرات الدول النامية و في تحملها لخسائر كبيرة قدرت بحوالي 100 مليار دولار سنويا خلال النصف الأول من التسعينيات.

واعتبارا لذلك فإنه من الضروري أن يرتكز التعامل التجاري الدولي على نظرة ديناميكية تسمح لدول العالم الثالث بزيادة قدراتها التصديرية نتيجة لتحسن عوائد الصادرات، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخول وينعكس إيجابا على التنمية في مختلف جوانبها.

ب) تخفيف أعباء المديونية الخارجية

تستنزف خدمة الديون الخارجية جانبا هاما من موارد الدول النامية، ويمكن أن يؤدي إلغاء هذه الديون إلى توفير موارد هامة لإقامة مشاريع تنموية خصوصا بالمناطق الريفية مما يقلل من الفقر الذي يشكل سببا من أسباب التدهور البيئي، وقد طرح في السنوات الأخيرة مقترح يقضي بقيام المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية البيئة في البلدان المتقدمة بشراء الديون الخارجية للبلدان الفقيرة بأسعار منخفضة (مثلا بنسبة 30 % من قيمتها الاسمية)، ثم تحويلها إلى سندات حكومية مقومة بالعملة المحلية لهذه البلدان بحيث يتم استخدام عوائد هذه السندات لدعم مشروعات حماية البيئة في هذه البلدان.

[1] المرجع سابق، ص:365.

ج) زيادة المساعدات الاقتصادية

يمكن أن تشكل المساعدات الاقتصادية المقدمة من البلدان المتقدمة إلى الدول الفقيرة لدعم المشاريع التنموية عاملا هاما في المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة في هذه الدول. غير أن الملاحظ أن هذه الإعانات تعرف غالبا تسييسا من طرف الدول المانحة بما يتوافق وأغراضها في الدول النامية، وتخص قطاعات مستهدفة، بينما لا يحظى مجال البيئة بنسبة كبيرة من هذه الإعانات.

فعلى سبيل المثال، فإن تحليل الإعانات المقدمة من طرف لجنة إعانات التنمية CAD بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE إلى منطقة حوض المتوسط للفترة من 1973 إلى 2002، يسمح بإعطاء فكرة عن الميادين التي تحظى بالدعم من طرف دول هذه المنظمة. فمن مبلغ 134 مليار دولار للفترة المذكورة نجد أن :[1]

- التركيز كان على ميادين محددة: دعم الاقتصاد الكلي (46 %)، إعانات الاستعجال (9 %)، إعانات الواردات من سلع التجهيز (4 %)، بالإضافة إلى إعانات مخصصة لبعض المشاريع الكبرى.
- ضعف حصة الإعانات المقدمة لقطاعات الإنتاج حيث قدرت بـ 6.8 % من مجمل الإعانات في الفترة 1995-2000 مقابل متوسط عالمي يقدر بحوالي 11 %.
- ضعف الحصة المخصصة للتنمية المستدامة، حيث أن المبلغ المخصص لـ"البيئة" (وتضم تحتها 12 فرعا بما في ذلك الطاقات المتجددة، البحث، أنشطة حماية البيئة، التنمية الحضرية...) قدر بـ 2 مليار دولار (0.7 % منه للتنمية الحضرية)، وبإضافة حصة قطاعات المياه والتطهير والغابات والصيد البحري وبعض الفروع الزراعية ...، وحصة فروع رأس المال البشري (الصحة، التعليم، مكافحة الأمية، التكوين، البحث...الخ) ستصل النسبة المخصصة للبيئة إلى 19% (انظر الشكل رقمIV -4)، وهي لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما ينبغي تخصيصه للتنمية المستدامة.

الشكل رقم IV-4: إعانات التنمية والتنمية المستدامة

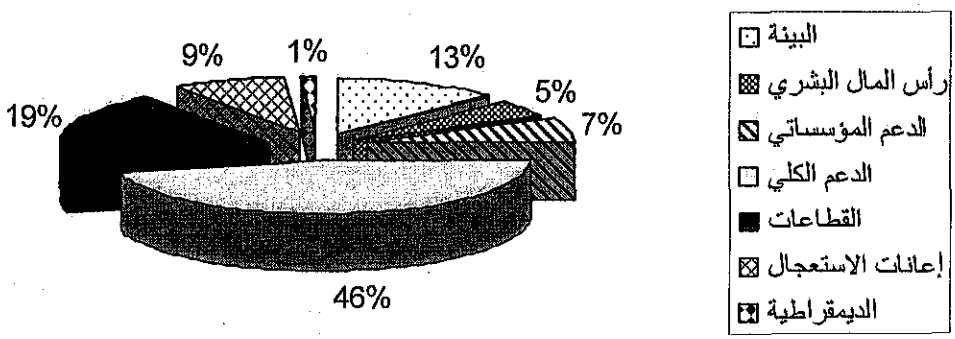

***Source** : commission méditerranéenne du développement durable, op. cit, p :3.*

[1] commission méditerranéenne du développement durable, Financement et coopération pour le développement durable, atelier régionale d'experts des 3 et 4 juin 2004 de sophia Antipolis . site : http://www.foeeurope.org/mednet/mssd/fre_277-4_mcsd10rpt.pdf (15/06/2006)

خلاصة الفصل الرابع

تضمن هذا الفصل بعدا استراتيجيا للموضوع يتعلق بمرحلة ما بعد الانطلاق الاقتصادي، اعتبار لما ذكرناه من أن هذا البحث لا ينظر إلى الانطلاق الاقتصادي كهدف في حد ذاته، وإنما كنقطة البداية في تنمية مستمرة في المـــدى البعيد.

ويناط بالدولة دورا هاما في مرحلة ما بعد الانطلاق، نظرا لما تضطلع به من وظائف فرضتها المستجدات الحديثة، وأصبحت تتفق عليها الدراسات النظرية التي توكل للدولة دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية، لاسيما في مجال التنمية البشرية، وضمان الاستقرار، والمحافظة على الصناعات الناشئة، وتحقيق مبادئ الحكم الراشد، وإصلاح الإدارة الحكومية، هذه المجالات التي تعد من أكبر تحديات المحافظة على ثمرة الانطلاق الاقتصادي في المدى البعيد.

كما أن التنمية البشرية التي شغلت حيزا كبيرا في الدراسات التي تعنى بشؤون التنمية، تنتج آثارا هاما في مرحلة ما بعد الانطلاق، اعتبارا أن الكائن البشري هو المحور الأساسي للتنمية، به يتحقق انطلاقها، وعليه يتوقف ضمان استمراريتها في المدى المنظور.

وفي ظل العولمة المتسارعة، أصبح من غير الممكن تصور محافظة أي اقتصاد على بقائه دون الاندماج في البيئة الاقتصادية العالمية، لذلك فإن أخذ أبعاد هذا الاندماج، وفهم سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، يعتبر عنصرا هاما في استراتيجية ما بعد الانطلاق، إذ يسمح بالإعداد لمواجهة آثار العولمة وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، لاسيما في مجال التعليم والمحافظة على القيم، وتدارك الفجوة الرقمية واكتساب التكنولوجيا.

أخيرا فإن التنمية الاقتصادية لابد أن تأخذ في الحسبان في المدى الطويل ضمان حقوق الأجيال القادمة، بإدراج الاعتبارات البيئية في خططها التنموية نظرا لاتفاق المهتمين بقضايا التنمية على أن هذه الاعتبارات يجب أن تحظى باهتمام كبير في السياسات الإنمائية، وأن استبعادها لا ينسجم مع واقع التكاليف الاجتماعية الحقيقية. ويمكن القول أن تحقيق هدف التنمية المستدامة قد أصبح يشكل تحديا كبيرا بالنسبة لمتخذي القرارات في البلدان النامية بحكم الضغوط المستمرة لتحسين مستويات الاستهلاك من جهة، وارتفاع معدلات نمو السكان من جهة أخرى.

الفصل الخامس

الاقتصاد الجزائري وإشكالية الانطلاق الاقتصادي: مقاربة للتحليل

تمهيد

إن تجربة التحول إلى اقتصاد السوق المتبعة منذ نهاية الثمانينات والتي لم تكتمل جوانبها إلى الآن، نقلت الاقتصاد الجزائري من نظام اقتصادي يقوم على التخطيط المركزي، وتضطلع الدولة فيه بالدور شبه المطلق في النشاط الاقتصادي، إلى نظام مغاير يستند إلى معايير المنافسة وإفساح المجال واسعا للمبادرة الفردية، مع تقليص دور الدولة لصالح ميكانيزمات السوق التي يعطي لها النظام الرأسمالي المنتهج دورا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي.

ولقد حتم هذا الانتقال المرور على مرحلة إصلاحات عميقة فرضها اللجوء إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية، وتطبيق توصياتها في إطار ما سمي ببرامج التثبيت والتكييف الهيكلي، والتي لم تمر دون آثار بالغة على الجبهة الاجتماعية.

ولقد سمحت الإرادة السياسية الحازمة في تطبيق جوانب هذه البرامج بإدراك تحسن كبير في المؤشرات الاقتصادية الكلية لهاية التسعينيات، وتعمق هذا التحسن فيما بعد بسبب الظروف الخارجية المواتية متجسدة على الخصوص في ارتفاع أسعار النفط، والتي ساعدت على بلوغ الدولة مستوى من الرخاء المالي لم يسبق أن بلغه الاقتصاد الجزائري فيما مضى من مراحله، إذ تحسنت مؤشرات الوضعية الخارجية، وتراجعت معدلات التضخم إلى مستويات دنيا في مقابل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وتراكم متتابع لاحتياطات الصرف، واستقرار في معدلات صرف العملة، وتراجع للمديونية الخارجية، كل ذلك في إطار استقرار سياسي وأمني واضح.

إن هذه الوضعية تدفع إلى التساؤل فيما إذا كان هذا الانتعاش الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري في الفترة الأخيرة مبشرا ببلوغه انطلاقا اقتصاديا يكون فاتحة تنمية مستمرة متجددة. إن هذا التساؤل يبدو من المبكر جدا التفاؤل بالإجابة عليه إيجابا بسبب الجوانب الكامنة وراء الرخاء المالي الذي تشهده البلاد حاليا، والتي تظل تحوي في طياتها بقاء العديد من الاختلالات الهيكلية التي لم يتخلص منها الاقتصاد الجزائري حتى في مرحلة تحوله إلى اقتصاد السوق.

وفي سبيل توضيح ذلك، سنحاول في هذا الفصل فحص مختلف العوامل المساهمة في إحداث الانطلاق الاقتصادي (والتي بيناها في الفصل الثالث من هذا البحث) في واقع الاقتصاد الجزائري وذلك في مبحث ثان، يسبقه التعرض في مبحث أول إلى إعطاء لمحة واسعة عن مسيرة التنمية في الجزائر بدءا من الاستقلال واتباع النهج الاشتراكي إلى مرحلة الإصلاحات والتوجه إلى اقتصاد السوق، ثم نخصص المبحث الثالث لتحليل التساؤل المتعلق فيما إذا كان الرخاء المالي الذي تشهده البلاد مبشرا بحدوث انطلاق اقتصادي، لنعرج في المبحث الرابع والأخير إلى تقييم مختلف النتائج المتوصل إليها وتشخيص أهم العقبات والمتطلبات.

المبحث الأول: مسيرة التنمية بالجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق

عرف مسار التنمية بالجزائر مراحل مختلفة، ابتداء بانتهاج النظام الاشتراكي كأساس لتنظيم الاقتصاد والمجتمع، مرورا بالأزمة البترولية عام 1986، وما أعقبها من إصلاحات في إطار التوجه إلى اقتصاد السوق، وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي التي فرضها اللجوء إلى المؤسسات المالية، وما نجم عنها من آثار من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مرحلة ما بعد الاستقلال إلى 1966

ورثت الجزائر إثر حصولها على استقلالها السياسي وضعا اقتصاديا متردي تميزه خصائص التخلف في شتى جوانبـــه :

- فلقد غادر الأوروبيون البلاد تاركين وراءهم فراغا كبيرا بالاقتصاد، سواء من حيث هجرة الكفاءات المؤطرة (مغادرة 50.000 إطار سام، 35000 إطار تحكم)، وسيطرة الأمية على سكان الجزائر (90%)، أو من حيث نهب ثروة البلد حيث أخذوا معهم مدخراتهم ورؤوس أموالهم، حيث سجل في شهر جوان 1962 وحده تحويل 750 مليون فرنك عن طريق البنوك.[1]
- وكان النشاط الأولي متمثلا في الزراعة والصناعة الاستخراجية يسيطر على النشاط الإنتاجي بنسبة 80% مع اعتماده على معدل كثافة عمل أكبر، وضعف التصنيع وتفشي البطالة.
- وكان الاقتصاد شديد التبعية للاقتصاد الفرنسي سواء من الناحية التجارية أو المالية أو التقنية أو البشرية، حيث كانت 85% من الصادرات تتجه إلى فرنسا، وتأتي نسبة 80% من الواردات منها.
- وعلى الصعيد الاجتماعي، كان الثالوث الرهيب متمثلا في الجهل والفقر والمرض يطال شرائح واسعة من المجتمع، وكانت حركات النزوح الداخلية (من الريف إلى المدينة) أو الخارجية (الهجرة إلى فرنسا خصوصا) تزداد يوما بعد يوم بسبب ارتفاع معدلات البطالة.
- وعلى العموم فقد كان للخراب والدمار الذي خلفه الاستعمار (لاسيما تخريب البنى التحتية جراء الحرب) أثر بالغ على تخلف الاقتصاد وجعله مشلولا بالكامل تقريبا.

يمكن القول أن هذه المرحلة، كانت مرحلة المخاض والتحولات الاجتماعية[2]، وكانت تتميز بثلاثة تحديات كبرى عاجلة:

- حل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الحرب التحريرية،
- مواجهة العجز المالي الناجم عن أعمال تخريب المؤسسات الاقتصادية وتهريب أموالها ونهب خزائن المؤسسات المالية، والتي أعقبت خروج الاستعمار،
- تعويض الإطارات الإدارية والفنية الأجنبية وسد الشغور في الجهاز الإداري والاقتصادي.

وهذا دون إغفال عدم الاستقرار حول رؤية سياسية موحدة لتنظيم الاقتصاد والانطلاق في عملية التنمية [3].

---

[1] Ahmed HENNI, Economie de l'Algérie indépendante, ENAG/ Editions, Alger,(s.a.p), PP : 25-26.

[2] ـ محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص:69 .

[3] ـ نفس المرجع ، ص:70.

وفي هذه الظروف كانت الدولة المتعامل الوحيد القادر على تسيير الاقتصاد، حيث أعلنت أملاك المعمرين كأملاك شاغرة، وباشرت عمليات التأميم (تأميم أملاك المعمرين عام 1963، تأميم المناجم عام 1966، تأميم النظام المصرفي عام 1967)، وانتهجت نمطين لتنظيم الوحدات الاقتصادية:[1]

- التسيير الذاتي للأملاك الزراعية والصناعية الشاغرة، حيث بعد المغادرة الواسعة للمعمرين كان لزاما على المزارعين والعاملين في الورشات الصناعية أن يضطلعوا بتسيير هذه الأنشطة، وهو ما عرف بالتسيير الذاتي، والذي طرح سريعا مشكل التوزيع العادل للأخطار والمزايا بين مختلف وحدات الإنتاج في الفرع الواحد، وزاد من تعقيد الأمور مشكل "التمويل الذاتي" الذي يفرضه منطق هذا النمط من التسيير، حيث أن التنمية تتطلب مستوى من تسخير الوسائل المالية والبشرية يتجاوز طاقة الوحدات المسيرة ذاتيا.[2]
- تأسيس الدواوين الوطنية والشركات الوطنية.

إلا أنه ورغم اتخاذ الدولة لتلك الإجراءات، وقيامها ببعض الاستثمارات، ظل الركود الاقتصادي يطبع هذه المرحلة بسبب الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي، وضعف التحكم في مصادر التمويل الداخلي.

المطلب الثاني: مرحلة 1967 ــ 1979

يمكن القول أن بداية هذه المرحلة تمثل بداية المرحلة التنموية الأولى بالجزائر، والتي انطلقت بنموذج جديد يعتمد على أسلوب التخطيط، بدءا بالمخطط الثلاثي (67-1969) إلى المخططين الرباعيين الأول (70- 1973) والثاني (74-1977)، ثم المخططين الخماسيين الأول والثاني فيما بعد.

تميزت هذه المرحلة بالأولوية المعطاة لبناء الدولة من جهة، وبوضع استراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستند إلى تقوية القطاع العام، وإعطاء دور مركزي للدولة في كل الميادين، من جهة أخرى.[3]

تجسدت هذه الاستراتيجية في الخيار التنموي المتبع في هذه المرحلة والقائم على إنشاء قطاع صناعي عمومي قوي، وكانت الأهداف الكامنة وراء هذا الخيار هي:[4]

- استغلال الثروات الباطنية
- إحداث تغييرات جذرية في هياكل التصدير وذلك من خلال تصدير ناتج عمل جزائري يظهر في شكل قيم مضافة من خلال النشاطات التي يزاولها العمال الجزائريون في قطاعات النشاط المختلفة، عوضا عن تصدير المواد الأولية التي تعرف أسعارها تدهورا في الأسواق العالمية.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي اعتبارا أن عملية التصنيع هي محرك للنمو في جميع قطاعات الاقتصاد وأن محصلتها هي إحلال الواردات وترقية الصادرات، وبالتالي تقليص تبعية الاقتصاد الوطني للخارج.

---

[1] Ahmed HENNI, op. cit. P:27.

[2] Ahmed BENBITOUR ; l'expérience Algérienne de développement 1962-1991, Editions Techniques de l'entreprise /ISGP, Alger, 1993, P : 10.

[3] Ahmed BRAHIMI, l'économie Algerienne, O.P.U, Alger, (sans année de publication), , p : 122.

[4] ـ سعدون بوكبوس ، الجزائر محاولتين من أجل التنمية : (62-89) ، (90- آفاق سنة 2005) ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، (غ، م) ، جانفي 99 ، ص ص: 137 - 138 .

يمكن القول إذن أن الخيار التنموي في هذه المرحلة كان "استراتيجية النمو غير المتوازن"، وذلك بتحقيق النمو الاقتصادي بقيادة قطاع نشاط معين يكون محركا لبقية القطاعات الأخرى.

أولا- المخطط الثلاثي (1967 ــ 1969)

يرى معظم الاقتصاديين أن هذا المخطط كان بمثابة الأرضية التحضيرية والخطة الأولية السابقة للمخططات اللاحقة، ويلاحظ في هذا المخطط أن قطاع المحروقات قد حظي بالأولوية إذ حصل على أكبر حجم من الإنفاق الاستثماري (49% من إجمالي ما أنفق على القطاع الصناعي) وهذا نتيجة للتوجه نحو إقامة البنى التحتية الضرورية لتصدير البترول.

ثانيا- المخططين الرباعيين الأول والثاني

عَكَس المخطط الرباعي الأول (1970-1973) توجه الإستراتيجية التنموية بوضوح، حيث حصلت الصناعة القاعدية على أكبر حجم من الاستثمارات فاق حتى نصيب قطاع المحروقات، واحتلت استثمارات الزراعة والري المرتبة الثالثة.

أما المخطط الرباعي الثاني فقد أكد الإستراتيجية الصناعية، حيث واصلت الجزائر خيار " الصناعات الثقيلة " وتزايدت النفقات المخصصة للقطاع الصناعي. وتشير بنية الاستثمار في هذا المخطط إلى أن الميل الحدي للاستثمار قد بلغ في آخر سنة منه نسبة تفوق 50% بينما كان المعدل المتوسط في الفترة 1967ــ 1978 هو 35 % فقط مما يشير إلى أن الزيادة المتحققة في الدخل الوطني كانت تتجه إلى رفع معدل الاستثمار.[1]

وقد عرف قطاع الفلاحة والري في هذا المخطط إعادة هيكلة عميقة من خلال ما عرف بـــ (الثورة الزراعية).

من جهة أخرى، نتج عن السياسة المتبعة من طرف الدولة إنشاء العديد من المركبات الصناعية الضخمة، امتصاص البطالة، تحسين مستوى المعيشة، تحسين مستوى التعليم، ارتفاع أمل الحياة وانخفاض حدة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة بفعل سياسة الطب المجاني.[2]

وخلاصة القول عن المرحلة التنموية الأولى (1967ــ 1979) أن الجزائر كانت تهدف إلى بناء اقتصاد وطني مستقل بغية تدعيم استقلالها السياسي، وأنها كانت تهدف إلى وضع اقتصادها على مسار الانطلاق، وكما قال الأستاذ حميد تمار " لا تريد الجزائر إدخال تنميتها الاقتصادية في إطار الاقتصاد الدولي المندمج الذي لا يكون في صالحها، وإنما تسعى إلى تحضير الشروط الضرورية لوضع اقتصادها على مسار نمو معمم وذاتي "[3]. ويقود هذا القول إلى التساؤل فيما إذا كان عدم الاندماج الدولي للاقتصاد الوطني من أسباب فشل الاقتصاد الجزائري على مسار الانطلاق الاقتصادي؟

ولقد كان للدولة في هذه المرحلة هيمنة شبه كلية على الاقتصاد جراء انتهاج النمط الاشتراكي القائم على اعتبار أنه لا يوجد أجدر من الدولة في مراقبة الاقتصاد والتأثير فيه عن طريق المؤسسات، والذي يمنح الدولة سلطة التدخل

---

[1] المرجع السابق ، ص:146 .

[2]- بن لوصيف زين الدين ، تأهيل الاقتصاد الجزائري للإندماج في الاقتصاد الدولي . الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، سبقت الإشارة إليه، ص:2.

[3]- سعدون بوكبوس ، مرجع سابق ، ص:147 .

المباشر في الحياة الاقتصادية، والهدف من ذلك كان واضحا وهو غلق كل المجالات أمام التدخل الأجنبي، وهو ما يسمح بفهم سبب تهميش الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدم الاستفادة منها كعامل من عوامل الانطلاق الاقتصادي، وذلك بناء على حسابات سياسية تخدم التوجه الاشتراكي وليس بناء على تقييمات اقتصادية بحتة، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، نفهم عمل السلطة على خلق قطاع عمومي قوي وهام تتحكم فيه مباشرة وتملكه (الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج) على حساب تهميش القطاع الخاص، ولقد تجسد هذا بوضوح ومنذ البداية بالتوجه إلى السيطرة على أربعة قطاعات أساسية هي: [1]

- القطاع الزراعي بتأميم أراضي المعمرين في أكتوبر 1963، وتطبيق الثورة الزراعية في نوفمبر 1971.
- القطاع الصناعي بتأميم رؤوس الأموال الأجنبية في فروع المناجم في 1966/05/08، وشبكة توزيع وتخزين ونقل المحروقات في أوت 1967 وماي 1968، والصناعات الميكانيكية والكهربائية والأسمدة ومعدات البناء والصناعات الغذائية في ماي/جوان 1968، ثم تأميم المحروقات في 1971/02/24.
- القطاع المالي بتأميم المؤسسات المالية الأجنبية عامي 1966 و1967.
- قطاع التجارة الخارجية باحتكار الدولة لجميع عملياتها ابتداء من عام 1969.

ونفهم من ناحية ثالثة لماذا كان من الطبيعي أن تتجه الحكومة إلى اعتماد التخطيط أسلوبا للتنمية ورفض إخضاع النظام الاقتصادي لميكانيزمات السوق.

المطلب الثالث: مرحلة الثمانينات

إثر انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، وبعد تقييم سياسة التنمية المتبعة في الجزائر للفترة 1967- 1978 تبنت اللجنة المركزية للحزب في دورة ديسمبر 1979 توصيات شكلت أسس التوجهات الكبرى للتطور الاقتصادي والاجتماعي خلال العشرية 1980- 1990، والتي تمت صياغتها في المخطط الخماسي الأول.

أولا- المخطط الخماسي الأول (1980 ــ 1984):

لقد كان هذا المخطط يهدف إلى: [2]

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر.
- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بشكل يضمن تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاستخدام الأمثل لقدرات الإنتاج المحلية.
- تعميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كامل التراب الوطني.
- تدعيم التخطيط كأسلوب لتسيير الاقتصاد.
- إعداد شروط التنمية المستقبلية.

---

[1] ـ محمد بلقاسم حسن بهلول ، مرجع سابق ، ص:81 .
[2] ـ سعدون بوكبوس ، مرجع سابق ، ص ص: 172- 173

وإذا كان هذا على مستوى الأهداف، فإنه واقعيا زاد اعتبار التخطيط كأداة هامة لإنجاز التنمية، وتم استحداث مديريات التخطيط الولائية، كما تم تخصيص حصة لابأس بها من الاستثمارات للسكن (15%) وتخصيص 12.8% للمنشآت والهياكل الاقتصادية والنقل، وحصة 5.7% للنقل وحصة 6.5 % للمنشآت الاجتماعية، و10.5% للتربية والتكوين المهني، وهو ما يدل بوضوح على إرادة الحكومة في إشباع الاحتياجات الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة[1].

إن أهم عملية عرفتها الخطة الخماسية الأولى هي " إعادة هيكلة المؤسسات العمومية " التي كانت تهدف إلى:

- تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالبحث عن تحكم أكبر في جهاز الإنتاج واستعمال عقلاني للكفاءات والموارد.
- التوزيع المتوازن للنشاطات عبر التراب الوطني.

لقد جاءت هذه العملية نتيجة للوضع الذي وصلت إليه المؤسسات العمومية الجزائرية، والتي أصبحت تتميز بلا توازن هيكلي ناتج عن مديونيتها الثقيلة، والعمالة الزائدة مع نقص الموارد البشرية المؤهلة، وكذا ضعف التسيير وسوء استغلال الطاقات الإنتاجية.

شملت عملية إعادة هيكلة المؤسسات نوعين من الإصلاحات:

1. إعادة الهيكلة العضوية التي انطلقت مع بداية سنة 1981 طبقا للمرسوم رقم 80- 242 المؤرخ في 1980/10/04 المتعلق بتقسيم المؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير. وبعد ما كان عدد المؤسسات الوطنية عام 1980 حوالي 150 مؤسسة، ارتفع بعد إعادة الهيكلة إلى 460 مؤسسة تشمل حوالي 2079 وحدة، أما عدد المؤسسات العمومية الولائية فقد بلغ 504 مؤسسة، وبلغ عدد المؤسسات البلدية 1079 مؤسسة.[2]
2. إعادة الهيكلة المالية: قصد ضمان فعالية الهيكلة العضوية فقد رافقتها إعادة الهيكلة المالية (أو ما يعرف بالتطهير المالي)، وذلك من خلال إعادة التكييف مع النظام المالي والمصرفي بصفة عامة، وإعادة تكييف هذا الأخير مع الاحتياجات المالية اللازمة لنشاط المؤسسات.

بدأت هذه العملية بصفة مكثفة ابتداء من سنة 1983 حيث قررت الحكومة إعادة هيكلة 300 مؤسسة ماليا حتى نهاية المخطط الخماسي الأول، ولقد جاءت نتيجة للأعباء المالية المتراكمة على كاهل المؤسسات العمومية والتي خلقت لديها مشاكل السيولة واختلال التوازن المالي الداخلي.

نشير كذلك أنه خلال فترة المخطط الخماسي الأول انطلقت أيضا عملية إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية العمومية التي سمحت بتجزئة مستثمرات القطاع المسير ذاتيا وإعادة تحديد مساحاتها، وكذلك الحال بالنسبة لتعاونيات المجاهدين في مرحلة أولى، ومستثمرات الثورة الزراعية في مرحلة ثانية، وتم تكوين 3429 مزرعة فلاحية مشتركة على مساحة قدرت بـ 2.830.000 هكتار، في حين وزعت مساحة 700.000 هكتار بصفة فردية .

[1]- بن لوصيف زين الدين ، مرجع سابق، ص:3.
[2]- سعدون بوكبوس ، مرجع سابق، ص:175.

ثانيا– المخطط الخماسي الثاني (85 ــ 89)

جاء هذا المخطط بجملة من الإجراءات تدعم ما تم تبنيه في المخطط السابق له، حيث ركز في المجال الصناعي على:

- تنمية الصناعات التحويلية ذات الحجم المتوسط.
- تنمية استثمارات إعادة الهيكلة، مع ضرورة الاعتماد على طاقات التمويل الذاتي للمؤسسات، وعلى لامركزية التسيير.
- تشجيع المقاولة من الباطن لاسيما في المناطق المحرومة، وذلك في شكل مؤسسات محلية عمومية وخاصة.
- ضرورة التكفل بالتقنيات والأساليب التي تشكل التطور المستقبلي للأنشطة، مع تنمية برامج البحث على جميع الأصعدة.

ويرى كثير من الاقتصاديين أن المرحلة التي غطاها هذا المخطط عرفت منعطفا حاسما للسياسة الصناعية التي سادت حتى نهاية 1984، حيث لم يعد الاستمرار في تلك السياسة ممكنا بعد هذا المنعطف خارج خمسة قيود:[1]

1. القيد المالي: والذي يمكن تحديده بعنصرين:
   - تراجع عائدات الصادرات جراء انخفاض أسعار المحروقات (انخفضت عائدات صادرات المحروقات من 11.5 مليار $ عام 1985 إلى 6.5 مليار دولار عام 1986).
   - خدمة الدين المرتفعة والتي قدرت بـــ 5 مليار $، أي بنسبة 55 % من عائدات الصادرات.
2. محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري:

نظرا للعديد من الصعوبات المسجلة في مجال الاستثمار والتأخرات المتراكمة في ميدان تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين، وضآلة التقدم في الإنتاجية، فإن إستراتيجية " النمو غير المتوازن" أصبحت غير فعالة للاقتصاد الجزائري بسبب وجود قطاعات كثيرة تشكل عالة على الاقتصاد وتمتص كل زيادة في الدخل، وبالتالي لا يمكن معها انتظار حدوث رد فعل تلقائي للاستثمار كما تقضي به تلك الإستراتيجية.

3. عدم تلبية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج المحلي:

بسبب النمو الديمغرافي المرتفع ازداد الفارق بين الطلب على المنتوجات الصناعية وبين عرضها وذلك جراء ضعف القدرات الإنتاجية المحلية .

4. حتمية خلق مناصب شغل في القطاع المنتج:

فالاستثمار الصناعي كان هو الضمان الوحيد لامتصاص البطالة في الاقتصاد الوطني .

5. اللجوء المفرط للتموين الخارجي:

خلال الفترة 1967-1984 شكلت نسبة تموين أداة الإنتاج الصناعية 35 % من إجمالي الواردات، 40% من هذه النسبة كان موجها إلى تراكم الأصول الثابتة.

---

[1] ـ سعدون بوكيوس ، مرجع سابق ، ص:179 .

ثالثا: 1986 سنة الصدمة الاقتصادية للجزائر

1- فشل عملية إعادة الهيكلة:

إن عملية إعادة الهيكلة التي أريد لها النهوض بالمؤسسات العمومية وتمكينها من تحقيق فائض اقتصادي من خلال تحكمها في التوازن المالي الداخلي والاستخدام الأمثل للموارد، الأمر الذي يخفف عن الدولة ثقل الخسائر المتكررة في القطاع العمومي ويمنحها إعادة توازن قطاعي وتخفيض للبطالة المتزايدة، إن هذه العملية فشلت و لم تحقق الأهداف المرجوة منها حيث اتسمت المؤسسات المعاد هيكلتها بميزات سوء التسيير وضعف المردودية، ويرجع هذا الفشل إلى عدة أسباب منها:[1]

- على مستوى النظام الإداري، ورغم تخفيض حجم المؤسسات، إلا أن صغر الحجم لم يحدث التأثير المراد منه، حيث أن تدخل المركز في سياسة التشغيل والأجور كان له آثار سلبية على الوحدات التابعة له، حيث لم يترك لها مجال الحرية في تحديد الأجور بما يتوافق وخصوصياتها، وربط أجر العامل بمردوديته، ونفس الشيء يقال على المستوى الكلي حيث خضعت كل المؤسسات تقريبا لسلم أجور موحد وطنيا.
- غياب طرق التسيير الحديثة، وتهميش الإطارات من خلال رفع أعدادهم دون إعطائهم صلاحية اتخاذ القرار في التسيير.
- عدم تفعيل العامل البشري، حيث ظل نقص المردودية يطبع كل المؤسسات بسبب ضعف تنظيم العمل وقلة الاهتمام بالموارد البشرية، وانعكس ذلك في كثرة الإضرابات التي أصبحت الطريق الوحيد للحصول على المطالب، بدلا من خطة تسييرية محكمة تجعل العامل يتفاعل مع أهداف المؤسسة ويتفانى في زيادة إنتاجها ومردوديتها.
- عدم الاهتمام بشكل كاف بنظام المعلومات، ولقد كان لهذا أثر بارز في ضعف أداء المؤسسات والإقبال على منتوجاتها، حيث أن إهمال دور تنقل المعلومات بين المركز والمؤسسة، وحركة المعلومات داخل المؤسسة، وكذا تأثير المعلومات في التعريف بالمنتوجات في السوق أدى بالمستهلك الجزائري إلى تفضيل المنتوجات المستوردة رغم غلاء أسعارها، والإعراض عن منتوجات المؤسسات الوطنية رغم انخفاض أسعارها.
- التكاليف الجبائية التي لم تعف حتى المؤسسات العاجزة، ففي سنة 1987/1986 ظلت المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية تدفع ضرائب على الأرباح والمساهمة في التكاليف الحكومية وتوزيع أرباح على عمالها باسم التسيير الاشتراكي للمؤسسات وهذا رغم نتيجة الاستغلال السلبية لها.
- انتشار الفكر الريعي في الوسط الجزائري سلطات ومواطنين، والقائم على الاعتماد على النفط في كل شيء، هذا الفكر الذي قاد إلى استيراد كل ما نحتاجه بدون تخطيط علمي منظم، مما أدى إلى تبذير جزء كبير من مواردنا بالعملة الصعبة[2].

---

1 ـ رجم نصيب وآخرون ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر يومي 29- 30 أكتوبر 2001، ص:11

2 ـ بن لوصيف زين الدين ، مرجع سابق ، ص:4.

2 ــ انهيار أسعار البترول وتفاقم الأزمة الاقتصادية:

لقد أدت أزمة انهيار أسعار البترول عام 1986، إلى ظهور اختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاد الجزائري، أبرزت أساس المشكل في النموذج التنموي المتبع، وهو تصميمه بكيفية تعتمد بشكل شبه كلي على مورد واحد (المحروقات) بنسبة 97%، وكانت النتيجة أنه بانهيار أسعار المحروقات في السوق الدولية تبين وصول هذا النموذج إلى نفاد قدراته في إحداث التنمية المطلوبة، حيث انهارت أيضا التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية بالإضافة إلى تأزم الاختلالات الاجتماعية.

ويمكن الإشارة فيما يلي إلى بعض مظاهر هذه الأزمة الحادة[1]:

- انهيار الإستراتيجيات الصناعية التي عرفت نقصا مزمنا في طاقتها الإنتاجية، وتسجيل تدني مستمر في إنتاجية عوامل الإنتاج في بعض قطاعاتها.
- ارتفاع الواردات بشكل جعل من الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتموين الخارجي.
- ضعف الزراعة عن ضمان الغذاء حيث بلغت المنتجات الغذائية الأساسية المستوردة87% من إجمالي هذه المنتجات.
- العجز المستمر في ميزان المدفوعات مابين 1986 ــ 1989.
- الاختلال الهيكلي للمالية العامة الناتج عن اللجوء المفرط إلى تغطية عجز الخزينة العمومية بالإصدار النقدي في الفترة 83 ــ 1989، حيث بلغ عجز الخزينة المغطى بالإصدار النقدي عام 1988 نسبة 12.8 % من الناتج الداخلي الخام، وهو ما يعني وجود كتلة نقدية لا يقابلها إنتاج حقيقي وبالتالي ارتفاع معدل التضخم.
- تفاقم الاختلالات المالية للمؤسسات العمومية وما ترتب عنه من قروض قصيرة المدى غير مجدية بالنسبة للبنوك.
- تراجع نمو الناتج الداخلي الخام ابتداء من سنة 1986 وذلك من (-0.03) % إلى (-1.4 %) سنة 1990 (باستثناء سنة 1989)، وما نجم عنه من تأثير على التشغيل.
- ارتفاع نسبة البطالة والذي يرجع إلى عدة أسباب:
  - النمو الديمغرافي المتزايد (4 %).
  - تدهور عملية استحداث مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى تسريح العمال.
  - المردود السيء لمنظومة التعليم حيث نجد أن 85 % من العاطلين عن العمل شباب تقل أعمارهم عن30 سنة.

المطلب الرابع: اللجوء إلى الهيئات الدولية والتوجه نحو اقتصاد السوق

لقد أدت المشاكل العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات، لاسيما انخفاض معدلات النمو، وزيادة حدة التضخم وارتفاع حجم البطالة، ونقص العملات الصعبة نتيجة لتدهور أسعار المحروقات، وكذا ارتفاع معدلات خدمة الدين إلى وقف تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، وإلى التفكير في وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي، ترتكز على إعادة توجيه للاقتصاد الوطني إلى قوى السوق.

[1] ـ سعدون بوكبوس ، مرجع سابق ص ص: 185 ، 187

وأولى الخطوات في هذا المجال هو توجه السلطات الجزائرية ولجوؤها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لاسيما بعد أن بلغت خدمات الدين الخارجي معدلات خطيرة حيث أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، وارتفعت من 0.3 مليار دولار عام 1970 إلى 5 ملايير $ عام 1987، ثم إلى 9 ملايير $ عام 1992، وأكثر من 9.05 مليار $ عام 1993[1].

وتجسد هذا التوجه عمليا بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989، والذي تعهدت فيه الحكومة الجزائرية بالانخراط في اقتصاد السوق، وتوسيع دور القطاع الخاص كخطوة أساسية في الإصلاح الاقتصادي.

وفي ماي 1989 أبرمت الحكومة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي أول اتفاق لتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار، ومع البنك العالمي في سبتمبر من نفس السنة، وتكرست بذلك أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت أولى خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الصرف.[2]

أما الاتفاق الثاني، والذي أبرم في سرية تامة مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فقد كان في جوان 1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التكيف في مجالات واسعة، كمنح الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قوى السوق، وتقليص دور الخزينة في تمويل عجز المؤسسات العمومية، كما تم اتخاذ إجراءات تتعلق بإلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص في ميدان القروض وإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسات الدعم والإعانات ...الخ.

وفي بداية 1994 تم إبرام اتفاق علني مع صندوق النقد الدولي يتعلق ببرنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (برنامج التثبيت) والذي يمتد لسنة واحدة من 1994/04/01 إلى 1995/03/31، ثم برنامج التعديل أو التكييف الهيكلي الذي يمتد لفترة متوسطة مدتها 03 سنوات من 1995/03/31 إلى 1998/04/01.

فما هو مضمون برنامج التعديل الهيكلي وما هي آثاره على الاقتصاد الجزائري ؟

أولا: التدابير العملية لبرنامج التعديل الهيكلي

أشرنا فيما سبق إلى الخطوط العريضة لبرنامج التعديل الهيكلي الذي تفرضه المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) على البلدان النامية التي تلجأ إليها لطلب المساعدة، وفيما يلي عرض سريع ومختصر لأهم التدابير العملية لهذا البرنامج كما يبينه الشكل التالي:

[1] ـ بطاهر علي ، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، مرجع سابق ، ص:181.
[2] ـ نفس المرجع ، ص:182 .

شكل رقم V-1: هيكل برنامج التكييف الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي

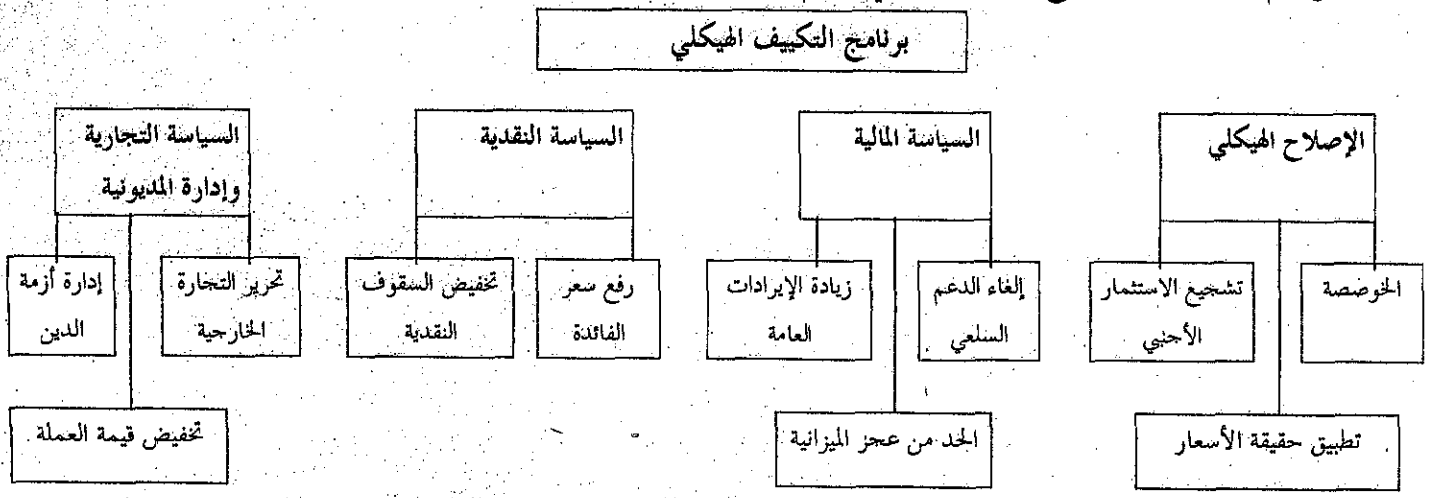

المصدر: أ. عبد الحق بوعتروس، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر: الإنجازات والتحديات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر يومي 29ـــ 30 أكتوبر 2001 ، ص : 1.

وحسب هذا المخطط فإنه يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية لبرنامج التعديل الهيكلي هي:

أ) الإصلاح الهيكلي: ويشمل الإجراءات الكفيلة في التوزيع والتخصيص الأمثل للموارد، والأمر الحاسم في هذا المجال إزالة تشوهات الأسعار.

ب) السياسة المالية: وأهم توصيات صندوق النقد الدولي في هذا المجال تتعلق بالحد من عجز الميزانية العامة للدولة عن طريق تخفيض الإنفاق وتفعيل النظام الضريبي ورفع أسعار المنتجات والخدمات العامة وإلغاء الدعم السلعي ...الخ.

ج) السياسة النقدية: وأهم انشغال في هذا الإطار يخص تحرير أسعار الفائدة والتحكم في الإصدار النقدي.

د) إصلاح السياسة التجارية وإدارة المديونية: ويشمل هذا الجانب كل الإجراءات التي تخفض الواردات وتشجيع زيادة الصادرات، كإلغاء القيود على التجارة الخارجية، وتخفيض القيمة الخارجية للعملة، وإلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي.

ويمكن تجميع هذه المجالات الأربعة في 03 جوانب رئيسية هي:[1]

- جانب إدارة الطلب: ويتضمن أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية ويهدف إلى تحقيق التوازن الداخلي، مع العلم أن إدارة الطلب يغلب عليها الطابع التقشفي.
- جانب زيادة العرض: ويتضمن إجراءات الإصلاح الهيكلي الهادفة إلى حسن تخصيص الموارد وزيادة الإنتاج.
- جانب تحويل هيكل الإنتاج نحو التصدير ويشمل أدوات السياسة التجارية.

وبالفعل فقد قامت الجزائر بإصلاحات واسعة في إطار تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي يمكن الإشارة إلى جوانبها كالآتي:

[1] ـ عبد الحق بوعتروس ، مرجع سابق، ص:4 .

1- السياسة النقدية:

عملت الإصلاحات في هذا الجانب على إعادة هيكلة النظام المالي بما يستجيب ومتطلبات السوق، واستفادت البنوك التجارية من مبلغ 217 مليار دج ما بين 1991 و 1996 كتعويض عن 80% من خسائر الصرف الناتجة عن تخفيض الدينار، كما تم ابتداء من سنة 1994 فتح رأس مال البنوك التجارية للشركاء الأجانب واعتماد عدة بنوك خاصة[1].

أيضا تم التحسين في أدوات السياسة النقدية بإدخال نظام الاحتياطي القانوني عام 1994، وإدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية لسحب الأرصدة الفائضة لدى البنوك، وهذا كأداة للتحكم في عرض النقود، مع العمل على تسهيل عمليات السوق المفتوحة في 1996.[2]

كما شملت الإصلاحات عمليات الصرف الأجنبي والتي عانت من ظاهرة التحديد الإداري للدينار سابقا، حيث أدى السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، مما ساعد على ظهور سوق موازية للعملات الصعبة يفوق سعر صرف الدينار فيها مستويات السوق الرسمية. إن الهدف من الإصلاحات في هذا الشأن هو توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي بجعل السعر يتحدد عن طريق العرض والطلب، وقد نفذت إصلاحات سوق الصرف على مراحل:

- في مرحلة أولى تم إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة سنة 1990.
- ثم في المرحلة الثانية تم تخفيض القيمة الخارجية للدينار، وكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتخفيض 25 % من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية (وإن لم يتحقق ذلك بصفة كاملة في الواقع).

وخلال السنة الأولى من برنامج التكييف تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي كالتالي: 50% في أفريل 1994، حيث كان 01 دولار= 36 دج، ثم حدث تخفيض آخر في سبتمبر 1994 وأصبح 01 دولار= 41دج، ثم توالت التخفيضات لتفقد العملة الوطنية 70% من قيمتها خلال فترة التعديل الهيكلي (انظر الجدول رقم V-1)

جدول رقم V-1: تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة 1993-1998 .

الفترة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
دولار مقابل دج	24.1	42.9	52.2	56.2	58.4	60.6

المصدر: بطاهر علي ، مرجع سابق ، ص : 190.

وشهدت سنة 1994 البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة لتحرير مدفوعات الاستيراد خلال هذه السنة، كما تم في بداية 1996 إنشاء سوق مابين البنوك للعملة الصعبة للسماح للبنوك بعرض العملة الصعبة لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 كخطوة أولى في اتجاه تعويم الصرف والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996.

[1] - بن لوصيف زين الدين ، مرجع سابق ، ص:6.
[2] - بطاهر ، مرجع سابق ، ص ص: 187-188

2 ــ سياسة الميزانية:

اتخذت الدولة في هذا الإطار جملة من الإجراءات الهادفة إلى زيادة الإيرادات العامة، وترشيد الإنفاق العمومي وكانت أهم الإجراءات على الصعيد المالي ما يلي:

أ ــ إدخال إصلاحات ضريبية على المنظومة الاقتصادية:

- حيث عرف الرسم على القيمة المضافة عدة تعديلات في قوانين المالية الجزائرية وهذا بهدف توسيع نطاق وتقليص الإعفاءات الضريبية،
- كما تم إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق جدول متصاعد،
- وأيضا اعتماد الضريبة على أرباح الشركات التي عرف معدلها عدة تعديلات،
- رفع الضريبة على كثير من السلع كالدخان والخمور بغرض الحد من استهلاكها.

ولقد كان لهذه الإصلاحات أثر بارز على زيادة الحصيلة الضريبية، كما عرفت الضرائب المباشرة تحسنا ملحوظا نتيجة انتعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الرسوم الجمركية فقد تزايدت إيراداتها نتيجة ارتفاع المبادلات مع العالم الخارجي.

إلا أنه تنبغي الإشارة إلى أن الإصلاح الضريبي وإن كان يستهدف إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية، إلا أن الجباية النفطية ظلت دائما تشكل الإيراد الرئيسي للميزانية (أنظر الجدول رقم V-2)، وكلما انخفضت معدلاتها كلما انعكس ذلك سلبا على الميزانية العامة للدولة.

جدول رقم V-2: هيكل الجباية العائدة للدولة في الفترة 1993 ــ 2000

السنة / البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الجباية النفطية	179.2	222.1	336.1	507.8	570.7	348.7	560.1	720.0
الجباية غير النفطية	121.4	170.7	244.5	290.6	317.8	342.5	343.7	362.4
مجموع الجباية	300.6	392.8	580.7	748.4	887.8	721.2	903.8	1082
نسبة الجباية غير النفطية %	40.4	43.5	42.11	38.83	35.80	47.49	38.03	33.48

المصدر: أ .بطاهر علي ، مرجع سابق ، ص :195.

ب ــ تخفيض نفقات التسيير:

- انتقلت هذه النفقات من 33.6 % من PIB عام 1939 إلى 31.5 % من PIB عام 1998، وبالأخذ بعين الاعتبار انخفاض قيمة الدينار فإن التخفيض الفعلي لهذه النفقات في الفترة المذكورة بلغ 10.5 %.
- أيضا تم تقليص رواتب عمال الوظيف العمومي من 42% من ميزانية التسيير عام 1993 إلى 40% من هذه الميزانية عام 1998، وذلك بتخفيض التعيين في مناصب جديدة.

- كما تم كذلك تخفيض التحويلات الجارية إلى 30% من ميزانية التسيير عام 1998، بعدما كانت تستحوذ على نسبة 39 % منها عام 1993.[1]

ج ـــ تخفيض نفقات التجهيز:

بلغ التخفيض الفعلي لهذه النفقات في الفترة 1993 - 1998 (بالأخذ بعين الاعتبار انخفاض قيمة العملة) حوالي 16%، حيث انتقلت نسبتها إلى PIB من 8.7 % عام 1993 إلى 7,6 عام 1998.

إن الهدف الرئيسي لبرنامج التكييف الهيكلي في جانب سياسة الميزانية - كما ذكرنا - هو تخفيض عجز الميزانية، وبالفعل وكما يبينه الجدول رقم V-3، فإن الجزائر تمكنت جراء تطبيق هذا البرنامج من الانتقال من حالة عجز إلى تحقيق فائض في الميزانية قدر عام 1997 بـ 24% من PIB.

جدول رقم V-3: تطور الرصيد الإجمالي للخزينة (مليار دج)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الرصيد الإجمالي للخزينة	100.6-	65.4-	28.4-	74.9	66.2	108.1-	16.5-	398.8	171

المصدر: المرجع السابق، ص : 194.

ملاحظة: يلاحظ في الجدول عودة العجز إلى الميزانية العامة خلال سنة 1998 وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات مما سبب تراجعا لإيرادات الجباية البترولية بمعدل 28 %، وهو ما يؤكد ما ذكرناه سلفا من اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الجباية البترولية، وهو ذات المشكل الذي سبب انهياره بعد أزمة 1986.

3 ـــ إصلاح القطاع العام:

أدت الوضعية المتدهورة التي وصل إليها أداء مؤسسات القطاع العام بعد فشل عملية إعادة هيكلتها في تحقيق نجاعتها الاقتصادية، إلى تبني جملة من الإصلاحات تهدف إلى توجيهها إلى منحى اقتصاد السوق، والبداية كانت مع صدور القانون رقم 01/88 الذي أعطى لهذه المؤسسات الاستقلالية القانونية والمالية (إلغاء الوصاية الوزارية عليها، تطبيق القواعد التجارية على أعمالها ومناهج تسييرها، منحها حرية تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها ...) وبالمقابل تحميلها مسؤولية نتائجها حيث نص القانون على إمكانية إعلان إفلاسها.

ثم جاءت عملية تطهير المؤسسات لتسهل انتقال المؤسسات العمومية لاقتصاد السوق، من خلال بتطهيرها ماليا والتزام الدولة بدفع ديونها تجاه البنوك التجارية، وقد كلفت عملية تطهير المؤسسات حوالي 13 مليار $ خلال الفترة 1994- 1999، رغم أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها، ورغم أن الدولة أنشأت وزارة كاملة لهذا الغرض (وزارة إعادة الهيكلة)، وفي نهاية 1996 تم تطهير الهيكل المالي لـ 23 مؤسسة، وتم وضع برنامج لتحسين الوضعية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى العاجزة، وغلق تلك التي لا يمكن إنعاشها [2].

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن حوالي 76 مؤسسة و64 وحدة إنتاج مستها إجراءات الغلق والتصفية وتم تسريح 400.000 عامل إلى البطالة [3].

---

[1] - بطاهر علي ، مرجع سابق ، ص:193 .
[2] - بن لوصيف زين الدين ، مرجع سابق ، ص:6.
[3] - بطاهر علي ، مرجع سابق ، ص:206 .

وبعد صدور المرسوم رقم 22/95، بدأت في أفريل من عام 1996 عمليات الخوصصة بمساندة من البنك الدولي ومست 117 مؤسسة عمومية بنهاية سنة 1996، ثم تسارعت هذه العملية بعد إنشاء خمس شركات قابضة جهوية حيث صفيت بحلول سنة 1998 حوالي 827 مؤسسة عمومية، ونتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال (بعد ما كان نصف القوة العاملة سنة 1991 يشتغلون في القطاع).

4- تحرير التجارة الخارجية:

بدأت الجزائر في التحرير التدريجي للتجارة الخارجية مع القانون رقم 29/88 الذي منح مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج، وتلت ذلك عدة إجراءات تصب في هذا المنحنى كان أبرزها إلغاء نظام المراقبة الثقيل عام 1994، وإلغاء العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة حيث أصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة حسب احتياجاتهم واستيراد كل المواد المرغوب فيها ما عدا بعض المواد التي كانت ممنوعة مؤقتا، ثم تم إلغاء هذا المنع مع نهاية 1994، حيث أصبح نظام التجارة الخارجية معفى من كل القيود الكمية (بالرغم من بقاء الكثير من العوائق غير التعريفية).

أيضا تم خلال سنة 1996 تخفيض المعدل الأعظمي للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% ثم إلى 45 % في الفاتح من جانفي سنة 1997، كما خفض عدد هذه الرسوم (مع بقاء بعض السلع خارج هذا النطاق كالكحوليات والدخان وسيارات الركوب الفردية النفعية) [1].

5- تحرير الأسعار:

ذكرنا أنه من أهم بنود برنامج التكييف الهيكلي تحرير الأسعار وجعلها حقيقة وفقا لقانون العرض والطلب، وفي هذا الإطار صدر في جانفي 1995 الأمر رقم 06/95 الهادف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات، كما تم في نهاية 1997 إلغاء كل الدعم على المنتوجات الغذائية والطاقوية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها بنسبة 100 % خلال فترة التثبيت (1994 - 1995).

ويبين الجدول التالي الانتقال السريع من النظام الإداري للأسعار (الأسعار القصوى وأسعار الهامش) إلى النظام الحر للأسعار.

جدول رقم V-4: الانتقال السريع من النظام الإداري إلى النظام الحر للأسعار بالجزائر

	1989	1991	1994
1ـ الأسعار الإدارية	90.0	28.3	14.8
1-1 الأسعار القصوى	/	21.3	12.4
1-2 أسعار الهامش	/	7.0	2.4
2- الأسعار الحرة	10.0	71.7	85.2
المجمـــــوع	100.0	100.0	100.0

المصدر: بطاهر علي، مرجع سابق، ص :199.

[1] - بطاهر علي ، مرجع سابق ، ص:197 .

وبديهي أن يكون لهذا الانتقال السريع إلى نظام الأسعار الحرة آثار سلبية على الطبقات الاجتماعية بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، لذلك لجأت الحكومة إلى إحداث نظام تعويضات للحماية الاجتماعية انطلق عام 1992 وكان مكلفا للخزينة، مع سوء تنفيذه، فاستبدل ببرنامج آخر عام 1991 يقضي بتشغيل الأشخاص المعنيين لفترات محدودة في أشغال ذات نفع عام مقابل تعويض أقل من الحد الأدنى للأجور، ومنح الأشخاص المسنين (أكثر من 60 سنة) عديمي الدخل والمعطوبين العاطلين عن العمل منحا جزافية، وأيضا منح الأفراد الذين فقدوا مناصب عملهم تعويض التأمين على البطالة.

6 ـ إدارة المديونية الخارجية:

كان من الأسباب الرئيسية للجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وقبولها بتطبيق برنامج التكييف الهيكلي الوضع الخطير الذي بلغته المديونية الخارجية وخدمة الدين الخارجي.

فإلى آجال سنة 1993 بلغت المديونية الخارجية للجزائر 26.4 مليار $ أمريكي، وكانت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات تقدر بـ 87.5%.

جدول رقم V-5: تطور المديونية الخارجية الجزائرية للفترة 89 ـ 1993 (الوحدة مليار $ أمريكي)

	1989	1990	1991	1992	1993
المديونية الخارجية	26.1	26.7	27	26.1	26.4
خدمة الدين	6.6	8.6	9.2	8.8	9.1
نسبة الدين الصادرات	68.8	66.7	74.2	76.5	87.5

المصدر: المرجع السابق، ص : 201.

إلا أنه ومع مباشرة تطبيق برنامج التكييف الهيكلي بدأت الوضعية الخارجية تتحسن بسبب إعادة جدولة الديون وتحسن أسعار النفط وانخفضت لأول مرة خدمة الدين إلى حدود 4.5 مليار $ عام 1994 (تقلصت إلى النصف مقارنة بالفترة 1990ـ 1993 التي بلغت فيها 9.1 مليار $) ثم تقلصت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات في السنوات اللاحقة (عدا عامي 1998- 1999) لتبلغ نسبة 20% عام 2000 وهي تتوافق مع الحد المقبول عالميا والمقدر بـ 30%.

جدول رقم V-6: تطور المديونية الخارجية الجزائرية للفترة 2001/94 (الوحدة مليار $ أمريكي)

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المديونية الخارجية	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3	25.3	22.3
خدمة الدين	4.5	4.2	4.3	4.5	5.2	5.1	4.5	4.5
نسبة الدين الصادرات	47.2	38.8	30.7	31.7	47.5	39.2	20	22.3

المصدر: المرجع السابق، ص : 202.

ثانيا: الآثار الناجمة عن تطبيق برنامج تطبيق برنامج التكييف الهيكلي

1- الآثار الاقتصادية:

أدى تطبيق برنامج التكييف الهيكلي إلى تحسن كبير في المؤشرات الكلية للاقتصاد:

ـــ فبالنسبة للنمو الاقتصادي: عرف الاقتصاد الوطني ارتفاعا ملحوظا في معدل النمو (أنظر الشكل رقم V-2)، فبعد أن كان هذا المعدل سالبا لمدة سبع سنوات سبقت تطبيق البرنامج، انتقل إلى معدلات إيجابية في فترة تطبيقيه ووصل في نهاية البرنامج إلى حدود 4.7 %.

الشكل رقم V-2: منحنى تطور النمو بالجزائر للفترة من 1988 ـ 1998

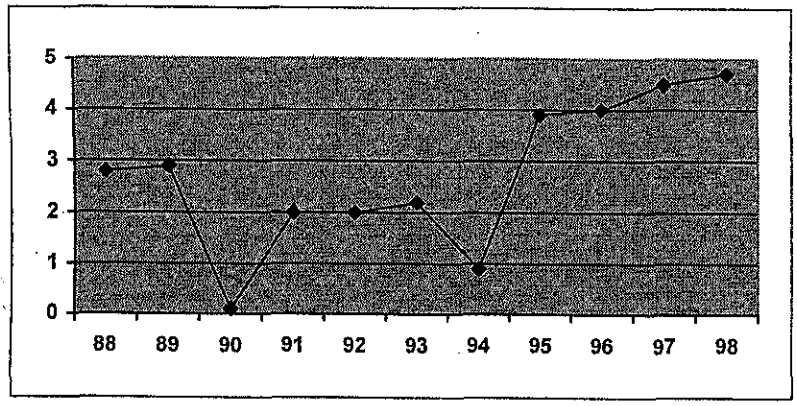

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى معطيات : أ. روابح عبد الباقي، مرجع مهمش أدناه، ص : 9.

مع ملاحظة أن العوامل الخارجية كان لها دور حاسم في الوصول إلى هذا التحسن: [1]

- فعمليات إعادة الجدولة أدت إلى تحسين معدلات خدمة الدين ووفرة القروض الأجنبية المقدمة للجزائر، حيث استفادت بأكثر من 22 مليار $ في هذا الإطار.
- كما عرفت أسعار النفط خلال فترة البرنامج ارتفاعا محسوسا، مع زيادة الكميات المنتجة، حيث تجاوزت حصته الجزائر 800 ألف برميل يوميا سنة 1996 بعدما كانت لا تتجاوز 765 ألف برميل يوميا سنة 1995، وكان لهذه الأمر أثره القوي في تحقيق عوائد مالية معتبرة.
- أيضا ساهمت الظروف المناخية الملائمة في ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الخام والتي انتقلت من 15 % عام 1995 إلى 21.5 % سنة 1996.

ـــ وفيما يخص الميزانية العامة: وكما أشرنا إليه سابقا، فقد انخفض عجزها من 8.7 % سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994، لتسجل فائضا قدر بـ 3%، 2.4% و 2.9% في السنوات الثلاثة اللاحقة على الترتيب، ويرجع هذا التحسن كما ذكرنا إلى زيادة فعالية التحصيل الضريبي والسياسة التقشفية المتبعة في مجال الإنفاق العام.

ـــ أما معدل التضخم: فتشير الإحصائيات إلى انخفاضه من 38.4% سنة 1994 إلى 15 % سنة 1996 ثم إلى 5.73% سنة 1997 ليصل 1% سنة 2000، ويرجع هذا التحسن إلى انخفاض قيمة الدينار من جهة والتعديلات التي أجريت على الأسعار من جهة أخرى[1].

[1] ـ روابح عبد الباقي و أ .غياط شريف ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، سبقت الإشارة إليه، ص:4.

ـــ فيما يتعلق بميزان المدفوعات: فقد سجل هو الآخر نتائج إيجابية نتيجة لانخفاض ضغط المديونية الخارجية، حيث عرف فائضا خلال سنتي 1996-1997 بـــ 12.5 مليار $ و3.21 مليار$ على التوالي (أنظر الجدول رقم V-7)

جدول رقم V-7: تطور ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 93 ـــ 1998 (الوحدة مليار دولار)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الحساب الجاري	0.36	1.85	1.9	1.25	3.21	0.81

المصدر: أ.روابح عبد الباقي وآخر ، مرجع سابق ، ص : 9.

ملاحظة: الانخفاض المسجل في الحساب الجاري عام 1998 يرجع إلى انخفاض أسعار النفط.

- وسبقت الإشارة إلى الإنجاز الكبير المحقق في مجال تقليص المديونية الخارجية وخدمة الدين الخارجي.
- أما احتياطات الصرف فقد سجلت تحسنا غير مسبوق نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات بالدرجة الأولى، فبعد أن كانت هذه الاحتياطات أقل من 2 مليار $ لمدة 8 سنوات سبقت برنامج التثبيت (أي من 1986- 1993) ارتفعت إلى 2.7 مليار $ سنة 1997.

تجدر الإشارة إلى أن احتياطات الصرف في الآونة الأخيرة بلغت أرقاما قياسية حيث وصلت عام 2006 إلى أكثر من 70 مليار دولار أمريكي[2].

إذن نستخلص مما سبق أن نتائج برنامج التصحيح الهيكلي كانت إيجابية في مجموعها من الناحية الاقتصادية، إلا أنها لم تمر دون تكاليف اجتماعية باهظة.

2 ـــ الآثار الاجتماعية:

إن إجراءات برنامج التصحيح الهيكلي القائمة على تحرير الأسعار واتباع سياسة تقشفية في ميدان النفقات العمومية، وعلى التسريع في عمليات خوصصة مؤسسات القطاع العام، وكذا على زيادة الإيرادات برفع الحصيلة الضريبية كانت لها آثار سلبية من الناحية الاجتماعية نشير إلى أهمها فيما يلي:

أ) البطالة:

لقد عرفت البطالة تزايدا متواصلا خلال سنوات تطبيق البرنامج حيث انتقلت من 23% سنة 1993 إلى 29 % سنة 1997 ثم 29.2 سنة 1999 ويعود هذا إلى عاملين رئيسيين:[3]

ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي في فترة ما قبل التسعينيات حيث تجاوزت في المتوسط نسبة 2.8 سنويا، وهو ما انعكس على تزايد حجم القوة العاملة من 5.85 مليون سنة 1990 إلى أكثر من 7.8 مليون سنة 1996، ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998.

التسريح الكبير للعمال نتيجة خوصصة المؤسسات العمومية حيث تجاوز عدد العمال المسرحين 380 ألف عامل للفترة 1996 - 1998 تبعا لتصفية أكثر من 1000 مؤسسة وطنية ومحلية.

---

[1] - عماري ، ا .قطاف ليلى ، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد الصناعي في الجزائر ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، سبقت الإشارة إليه ، ص:5.

[2] - جريدة الشرق الأوسط ، مرجع سابق .

[3] - روابح عبد الباقي ، مرجع سابق ، ص ص: 8 - 9

جدول رقم V-8: مناصب العمل المفقودة نتيجة حل المؤسسات العمومية في الفترة 96 ــ 1998

السنة	عدد المؤسسات المنحلة	مناصب العمل المفقودة نتيجة الحل
1996	363	56144
1997	407	21492
1998	239	115137
المجموع	1011	383773

المصدر : ف. كورتال، الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه- حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة تلمسان ، العدد 2 ، مارس 2003، ص :187.

ويستتبع مشكل البطالة التي تطال فئة الشباب انتشار الانحرافات في أوساط هذه الفئة كالمخدرات والإجرام مما يهـــدد بتفكك النسيج الاجتماعي.

ب) **الفقر:**

بسبب تخفيض قيمة الدينار وبقاء الأجور ثابتة تدحرجت الطبقة المتوسطة إلى فئة الطبقات الفقيرة مما زاد من حدة الفوارق الاجتماعية، ويشير تقرير الأمم المتحدة لسنة 1999 أن 20% من الفئات الأغنى في المجتمع تحصل على 50% من المداخيل، في حين لا يتعدى نصيب 20% من الفئات الفقيرة نسبة 7 % من المداخيل.

وتشير الإحصائيات أيضا إلى أن عدد العائلات الجزائرية الفقيرة ازداد من 800 ألف عائلة سنة 1989 إلى أكثر من مليون و900 ألف عائلة سنة 1999، وأنه مع نهاية سنة 2000 تعيش 1.9 مليون عائلة جزائرية تحت عتبة الفقر وهو ما يعني قرابة 12 مليون فقير في الجزائر [1].

ج) **انخفاض القدرة الشرائية:**

نتيجة لارتفاع الأسعار وإلغاء دعم المواد الأساسية انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما بالنـــسبة للطبقـــات المتوسطة (الأجراء) في المجتمع (أنظر الجدول رقم V-9).

جدول رقم V-9: تطور الأرقام الاستدلالية للقدرة الشرائية للأجراء في الفترة 93 ــ 96

السنوات	1993	1994	1994	1995
الإطارات	87,4	85,3	71,5	68,7
الأعوان التقنيون	90,1	82,7	73,7	69,6
عاملو التنفيذ	117,4	94	85,1	82,5

المصدر : ع .بن ناصر مشكلة الفقر في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت ، ع2 مرجع سابق ، ص : 216.

وقد شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا هاما حيث تراجع من 1822.8 $ سنة 1993 إلى 1596$ سنة 1997 ثم إلى 1500 سنة 1999[2].

[1] - ف .كورتل ، مرجع سابق ، ص:186 .
[2] - روابح عبد الباقي ، مرجع سابق، ص:9.

د) انخفاض النفقات على قطاعي التربية والصحة:

من استقراء الإحصائيات يلاحظ أن نفقات الدولة المخصصة لقطاعي التربية والصحة قد انخفضت خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

فبالنسبة لقطاع التربية، فإن حصته من نفقات التسيير انخفضت من 23% سنة 1993 إلى 17.8% سنة 1996، أما حصته من نفقات التجهيز فإنها لم تعد تمثل سنة 1997 بالقيمة الثابتة سوى 94% مما كانت عليه سنة 1993[1].

أما قطاع الصحة فقد تراجعت حصته من نفقات التسيير من 5.5 سنة 1993 إلى 4.7 سنة 1996، كما انخفضت نفقات التجهيز الخاصة به (كنسبة من النفقات العامة لميزانية الدولة) من 5.5 % سنة 1993 إلى 3.51 % سنة 2000، أي من 1.34 إلى 0.99 % من الناتج الداخلي الخام لنفس الفترة.

وإذا اعتمدنا على مؤشر متوسط الإنفاق حسب كل نسمة، فإن نصيب الفرد الجزائري من نفقات التربية قد تراجع من 2600 دج سنة 1993 إلى 1930 دج سنة 1997، وانخفض من 620 دج إلى 510 دج بالنسبة لنفقات الصحة[2].

إن هذا التراجع في نصيب الفرد من نفقات الصحة والتربية والذي اقترن بارتفاع كبير في أسعار الأدوات والكتب المدرسية والأدوية وكذا تكاليف العلاج، نجمت عنه آثار سلبية من الناحية الاجتماعية، حيث لجأت الكثير من الأسر (لاسيما بالأرياف) إلى عدم تعليم أبنائهم، ووصل عدد الأطفال خارج المدارس الابتدائية سنة 1992 إلى 534.000 طفل،كما تدهورت الخدمات المقدمة من طرف هياكل القطاع الصحي بشكل واضح، وانعكست آثار ذلك على الصحة العمومية، حيث بلغ عدد الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة سنة 1994 بـ 50 ألف طفل، بالإضافة إلى معاناة شريحة واسعة من سوء التغذية وانتشار الأمراض[3].

إذن يمكن القول كخلاصة أن برنامج التعديل الهيكلي قد نجم عنه تحسن كبير في المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، إلا أن هذا التحسن كان مرفوقا بتكاليف اجتماعية باهظة كارتفاع معدل البطالة وزيادة حدة الفقر، وتدهور على مستوى قطاع التعليم وقطاع الصحة.

---

[1] ـ ع ـ بن ناصر ، مرجع سابق ، ص ص: 216-217

[2] ـ نفس المرجع ، ص:216.

[3] ـ اسماعيل قيرة وآخرون، عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص:44.

المبحث الثاني: فحص عوامل الانطلاق الاقتصادي في ظل الواقع الحالي للاقتصاد الجزائري

تتطلب دراسة وضعية الاقتصاد الجزائري من إشكالية الانطلاق الاقتصادي، القيام بفحص العوامل المختلفة لعملية الانطلاق، والتي أشرنا إليها في الفصل الثالث من هذا البحث، وتحليل أهم خصائصها في ظل الواقع الحالي للاقتصاد الوطني، بغية استخلاص أهم النتائج المتعلقة بكل عنصر منها، وفق المتاح من الإحصائيات والمعطيات.

المطلب الأول: المناخ الاستثماري بالجزائر

أولا: تشخيص مميزات المناخ الاستثماري بالجزائر

يستدعي الحديث عن المناخ الاستثماري التعرض لعدة عناصر بالتحليل لاسيما الاستقرار السياسي، المنظومة القانونية المنظمة للاستثمار ومدى تكيفها مع الحالة الاقتصادية، واقع البنية التحتية ومدى ملائمتها للاستثمار ...إلخ. ونتطرق فيما يلي لأهم هذه العوامل، مع الإشارة إلى أن القطاع المالي، وهو أهم عناصر تقييم المناخ الاستثماري، سنؤجل الحديث عنه لأهميته إلى المطلب الثاني من هذا المبحث.

1 ــ المنظومة القانونية للاستثمار:

اتسمت المنظومة القانونية التي تحكم الاستثمار، منذ الاستقلال وإلى الوقت الحالي بالاختلاف والتنوع، تبعا لتوجهات السياسة العامة للبلد في مجال الاستثمار، ففي المرحلة التي عرفت فيها الجزائر اتباع النهج الإشتراكي عكست هذه المنظومة التوجهات الاشتراكية القائمة على تضييق مجال تدخل القطاع الخاص الوطني في الاقتصاد، والتخوف من الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر مؤثر على السيادة الوطنية، وبالمقابل تم الاعتماد شبه المطلق في تحقيق الاستثمارات الضرورية للتنمية على القطاع العام.

ولكن ومع الأزمات التي عرفها الاقتصاد الوطني، وتبني الإصلاحات الهادفة إلى تبني نظام اقتصاد السوق، بعد اقتناع الجزائر بعدم قدرتها على تحقيق التنمية بمعزل عن مشاركة القطاع الخاص الوطني والأجنبي، لاسيما مع النتائج السلبية لأداء القطاع العام وضعف مردوديته وتزايد تراكم مديونيته التي بلغت في قطاع الصناعة وحدة عام 1997 أكثر من 192 مليار دج[1]، عكست القوانين الجزائرية التي تحكم الاستثمار هذه التوجهات بصفة واضحة، وكانت هذه القوانين من أهم المؤشرات على الإرادة السياسية في تهيئة البيئة الملائمة لجلب الاستثمارات الخاصة.

وفيما يلي عرض بإيجاز لأهم القوانين والتشريعات التي صدرت في مجال تنظيم الاستثمار بالجزائر حسب الفترات كالتالي:

أ / فترة الستينيات والسبعينيات:

تبنت الجزائر بعد الاستقلال النهج الشتراكي كنمط لإدارة الاقتصاد والمجتمع، وكانت توجهات هذا النظام تنطبع على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن بينها مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي في النشاط الاقتصادي.

---

[1] ـ مرداوي كمال ، الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر ، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان ، يومي 30،29 ديسمبر2004، ص:4 .

فالاستثمار الوطني الخاص عرف تقييدا واضحا وحصرا لمجالاته، كما يتضح ذلك من مطالعة قانون الاستثمارات لهذه المرحلة متمثلا في الأمر رقم 66 - 284 المؤرخ في 1966/09/15.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن الجزائر في هذه المرحلة اتخذت موقفا حذرا منه، وتبنت نمطا تنمويا متجها إلى القدرات الداخلية، كما اختارت على غرار بلدان نامية أخرى، المديونية الخارجية كمورد لتمويل العجز، ولذلك فإن القوانين الصادرة خلال هذه المرحلة كانت تحمل طابعا تقييديا للاستثمارات الأجنبية، حيث أنه وبعد فشل القانون الصادر سنة 1963، تم تبني قانون جديد عام 1966 كرس هيمنة الدولة على استثمارات القطاعات الحيوية وإلزامية خضوع الاستثمار الأجنبي المباشر للترخيص المسبق، كما أن الفصل في النزاعات كان يخضع للقانون والمحاكم الجزائرية، مع عدم وجود هذه الاستثمارات في مأمن عن التأميم حيث كانت إمكانية تأميم هذه الاستثمارات واردة مقابل التعويض[1].

ب ــ مرحلة الثمانينات:

صدر في هذه المرحلة قانون جديد هو القانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 والذي ألغى قانون الاستثمارات لسنة 1966 السالف الذكر.

ولم يتضمن هذا القانون تغييرات تجاه سياسة معاملة الاستثمارات الوطنية الخاصة، حيث ظلت تعرف نفس الطابع التقييدي الذي يفرضه النظام الاشتراكي المطبق سنوات الستينات والسبعينيات، كما يتضح ذلك جليا من مطالعة مواد هذا القانون.

- فقد حصرت المادة 8 منه الأهداف الموضوعة للاستثمارات الوطنية الخاصة وربطتها بضرورة ملاءمتها للأولويات المحددة في المخططات الإنمائية، ويتضح من الهدف الثاني من تلك الأهداف أن الاستثمار الخاص يعتبر هامشيا، محكوما بضرورة تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي المهيمن.
- ومن مظاهر تقييد القطاع الخاص في هذا القانون، حصر مجالات تدخله في قطاعات محددة كالخدمات والصناعة الصغيرة والمتوسطة في أسفل إنتاج القطاع الاشتراكي، البناء والأشغال العمومية ...(أنظر المادة 11).
- ومن مظاهر التقييد أيضا حظر الجمع بين الأنشطة المتماثلة والمترابطة في يد مالك واحد لرأس المال، بمعنى آخر عدم إمكانية الشخص الواحد المبادرة بنشاطات متعددة (المادة 12) ، وتجسد ذلك في أن اعتماد الاستثمار الذي يمنح بعد إجراءات معقدة نوعا ما يكون لنوع واحد من النشاط ومكان إقامة واحد ومبلغ استثمار معين، وكل مخالفة لهذا تعرض صاحبه لعقوبات مشددة.
- ومن مظاهر التعقيد أيضا كثرة المتدخلين في سياق عملية منح اعتماد الاستثمار ومتابعته، كاللجنة الوطنية للاستثمارات، وزير التخطيط والتهيئة العمرانية رئيس اللجنة الوطنية والسلطة العليا التي يمكن اللجوء إلى الطعن أمامها في حالة رفض الاعتماد، اللجان الولائية، مأمور الضبط القضائي وأعوان الدولة المؤهلون قانونا والذين

[1] تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، سبقت الإشارة إليه، ص ص: 14-16.

أسندت إليهم سلطة إثبات المخالفات والجنح التي تصدر من المستثمر (انظر المواد 26 ، 27، 38 من القانون المذكور)، وكل ذلك يؤكد الحضور القوي للدولة وتدخلها الواسع لمراقبة الاستثمار الوطني الخاص.

وبالرغم من أن هناك امتيازات هامة قررها هذا القانون للاستثمارات، لاسيما تلك المنجزة في المناطق المحرومة (كالإعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة 5 سنوات على الأكثر، الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 10 سنوات على الأكثر...إلخ)، إلا أنها ظلت بدون جدوى بالنظر إلى الجو العام للنظام الاقتصادي آنذاك والذي يحمل رفضا ضمنيا لتوسيع القطاع الخاص باعتباره مظهرا من مظاهر الرأسمالية.

و لم يأت القانون رقم 88 ــ25 المؤرخ في 1988/07/12 والذي ألغى القانون رقم 82-11 بتجديد نوعي في مجال الاستثمار الخاص، واقتصر على جملة من الجوانب منها:

- تحديد جملة المبادئ التي تحكم نشاطات الخدمات ذات الأولية مثل: إحداث مناصب عمل هامة، استبدال الواردات، تعبئة الكفاءات الوطنية في مجال التحكم في التقنيات ...(المادة 07)
- استثناء القطاعات الإستراتيجية من مجال الاستثمار الخاص، لاسيما منها: النظام المصرفي والتأمينات والمناجم والمحروقات والصناعة القاعدية للحديد والصلب والنقل الجوي والبحري...، وبالتالي نلاحظ التوسع في ميدان القطاعات الإستراتيجيات وترك النشاطات غير الهامة (والهامشية أحيانا) للقطاع الخاص، مما يعني عدم مساهمته الفعالة في الاقتصاد.
- لم يتضمن هذا القانون سردا تفصيليا للحوافز والامتيازات وأحال بيانها على التنظيم (المادة 10).

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، فقد صدر في هذه المرحلة القانون رقم 13/82 المؤرخ في 1982/08/28 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها، إذ ورغم تأميم الدولة لقطاع المحروقات واحكتارها له إلا أن حاجتها بقت ماسة لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في استغلاله نظرا للإمكانيات الكبيرة التي يتطلبها، وقد حدد هذا القانون نسبة المشاركة الأجنبية بـــ 49% كأقصى حد من رأس مال الشركة المختلطة، مع تسجيل اهتمامه بالجوانب الشكلية أكثر من الجوانب التحفيزية.[1]

عدل هذا القانون بموجب القانون 86-13 الصادر في 1986/08/19 والذي جاء ليضفي مرونة نسبية على طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة، وقد منح المستثمر الأجنبي حق المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات المتعلقة باستعمال أو تحويل الأرباح، كما منحه ضمانات ضد التأميم، في مقابل عمل هذا الأخير على ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين العمال.

تضمن هذا القانون أيضا النص على إجبارية كون الشراكة مع منشأة عمومية وفي حدود 49% من رأس المال. ويلاحظ على هذين القانونين النية الواضحة في تضييق الاستثمار الأجنبي المباشر وحصره في إطار الشركات المختلطة، ولذلك لم تتمكن الجزائر – فيما عدا قطاع المحروقات – من جلب رؤوس الأموال الأجنبية، وبقيت مشكلة التمويل الخارجية أحد أهم معوقات التنمية في بلدنا لاسيما بعد بلوغ المديونية الخارجية مستويات خطيرة نهاية الثمانينات.

[1]- مرداوي كمال ، مرجع سابق ، ص ص: 5- 6

ج ــ فترة التسعينيات

تميزت هذه الفترة بالتوجه الصريح لنظام اقتصاد السوق، و تجسدت أولى أهم خطوات الإصلاح وتهيئة بيئة الاستثمار في إصدار القانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

يعد هذا القانون أحد أهم أدوات تنمية الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، حيث احتوى على العديد من الإصلاحات في مجال التسيير المالي والقرض والاستثمار، كحرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى خارج الوطن، كما ألغى نسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة، وألغى التمييز بين القطاعين العام والخاص، وفتح المجال لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي، كما أوجد آليات تنشيط البنوك، وحمل في طياته العديد من المبادئ والآليات الجديدة كالفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، والفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية وكذا الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان.

وتدعم هذا القانون بجملة من التشريعات الجديدة المكرسة للتوجه نحو اقتصاد السوق، وكان من أهمها صدور المرسوم التشريعي رقم 93 - 12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، ويمكن القول أن سنة 1993 هي سنة التحول الصريح نحو اقتصاد السوق من الناحية التشريعية والقانونية[1].

لقد جاء المرسوم التشريعي 12/93 ليكرس جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى توفير المناخ الاستثماري الجذاب للمبادرات الخاصة:

- فبعدما كان هناك تقييد واضح وتمييز في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية الخاصة والاستثمارات الأجنبية، ساوى هذا المرسوم بين الاثنين وأخضعهما لنفس القانون (المادة الأولى).
- كما أقر مبدأ الحرية في إنجاز الاستثمارات مع تبسيط الإجراءات.
- وأنشأ وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSSI تحت سلطة رئيس الحكومة، وهي مكلفة على الخصوص بمساعدة المستثمرين حيث تؤسس في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار (المادة 7و8).
- و منح المستثمر الذي لم يحظ طلبه بالقبول من طرف وكالة الاستثمارات حق الطعن في قرار هذه الأخيرة أمام السلطة الوصية عليها (ولكن مع ملاحظة أن القرار الصادر بعد الطعن يكون غير قابل للطعن القضائي، و هذا ما استدركته القوانين الصادرة فيما بعد حيث فتحت أيضا إمكانيات الطعن القضائي (المادة09))
- كما منح هذا المرسوم للمستثمرين ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه بالنسبة للاستثمارات المنجزة في شكل حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر.
- كما ميز بين نظامين للاستثمار:

* النظام العام: وهو يتضمن التدابير التشجيعية للاستثمارات عموما و هي على نوعين:

- امتيازات بعد اعتماد الاستثمار كالإعفاء من ضريبة نقل الملكية، وتطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة5% ....الخ (انظر المادة 17).

[1] المرجع سابق ، ص:7 .

- امتيازات بعد الشروع في الاستغلال: كالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي لفترة تتراوح بين سنتين و خمس سنوات...الخ (انظر المادة 18)

* الأنظمة الخاصة: و تشمل :

- تلك المطبقة على الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة، وهي المناطق المصنفة كمناطق للترقية والتوسع الاقتصادي والتي تساهم في التنمية الجهوية، و قد خصها هذا المرسوم بجملة من الامتيازات الخاصة في المواد 21،22و23، من أهمها إمكانية منحها تنازلات عن أراضي تابعة للأملاك الوطنية قد تصل إلى الدينار الرمزي، والعديد من المزايا الجبائية، وكذا تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار.
- تلك المطبقة على الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة، و قد حظيت بتحفيزات هامة من طرف المشرع سعيا إلى هذف أساسي هو ترقية التصدير، ومن بين هذه الحوافز:

* اعتبار العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني كعمليات تجارة خارجية. (المادة 26)

* الإعفاء من جميع الرسوم والضرائب والإقتطاعات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية، ماعدا الاشتراكات في الضمان الاجتماعي والحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع.

* الحرية الكاملة في استيراد السلع و الخدمات التي تدخل في إنجاز الاستثمار.

وإضافة إلى المزايا الممنوحة وفق الأنظمة المذكورة، فقد أقر هذا المرسوم مزايا أخرى في الباب الرابع منه، كالفوائد المخفضة على القروض مثلا، وأقر أيضا جملة من الضمانات في الباب الخامس منه، كتوحيد المعاملة بين المواطنين والأجانب في مجال الحقوق والإلتزامات المتصلة بالاستثمار، وعدم تطبيق الإلغاءات التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم، و إمكانية تحويل الاستثمار و التنازل عنه...الخ

د) الإطار القانوني الحالي للاستثمار:

ألغي المرسوم التشريعي رقم 12/93 بالأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ويشكل هذا الأخير مع الأمر المعدل له (و هو الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15) الإطار القانوني الحالي للاستثمار في الجزائر.

وفيما يلي نعرض لأهم جوانب هذا التشريع لإعطاء صورة واضحة عن توفر الإطار القانوني الملائم جدا لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية على السواء ، كعامل من عوامل المناخ الاستثماري.

* في الميدان الإجرائي:

- اعتمد النص التشريعي الجديد مفهوما موسعا للاستثمار بموجب المادة 2 منه يشمل:
  - اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
  - المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل نقدي أو عيني

- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية

- منح الحرية الكاملة في إنجاز الاستثمارات مع تبسيط الإجراءات إلى القيام فقط بتصريح مسبق لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.
- أنشأ هذا الأمر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI تحت وصاية رئيس الحكومة كمؤسسة تسهر على تفعيل النشاط الاستثماري (وجاء التعديل بموجب الأمر 06-08 ليلغي هذه الوصاية عنها)،كما أنشأ المجلس الوطني للاستثمار CNI لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات ولكن تحت رئاسة رئيس الحكومة. ونص الأمر 01-03 في المادة 19 منه على صلاحيات CNI، غير أن الأمر 06-08 المعدل له ألغى هذه المادة وأحال تنظيم المجلس و صلاحياته على التنظيم، مما يوحي باعتماد مرونة في التنظيم القانوني، والبحث عن استقرار في قانون الاستثمار حتى لا يتم اللجوء إلى تعديله في كل مرة يراد منها مراجعة مهام وصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار.
- كما أنشأ الأمر رقم 06-08 شباكا وحيدا على مستوى الهيكل اللامركزي لـــANDI يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، وهو الأمر الذي من شأنه تحسين بيئة الاستثمار بالتقليل من البيروقراطية والحواجز الإدارية، إذ يكلف هذا الشباك بتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات، ولقراراته الحجية على الإدارات المعنية (المواد 23-25).
- كما أنشأ الأمر رقم 01-03 في المادة 28 منه صندوق دعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاص، موجه لتمويل مساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار، لاسيما نفقات أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمارات.
- وأضاف الأمر المعدل (06-08) مادة 7 مكرر تتضمن إنشاء لجنة مستقلة للطعن (بعد ما كان الطعن يتم لدى الوكالة)، لقراراتها الحجية أمام الإدارة، وهذا دون المساس بحق المستثمر في الطعن القضائي.

* الميدان التحفيزي:

نص الباب الثاني من الأمر رقم 01-03 على مجموعة المزايا الممنوحة للاستثمارات، و قد قسمها إلى صنفين النظام العام والنظام الاستثنائي:

- بالنسبة للنظام العام: ذكرت المادة 09 من هذا الأمر جملة المزايا المرتبطة به وهي:
  - تطبيق نسب مخفضة من الحقوق الجمركية تخص التجهيزات المستوردةوالتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
  - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
  - الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار.

و نلاحظ من خلال الصياغة أن الإطار القانوني الحالي يربط المزايا بالنتائج حيث اشترط في منح الإعفاءات الضريبية ضمنا ارتباطها بإنجاز الاستثمار مباشرة، وقد أكد هذه النقطة الأمر المعدل (06-08) والذي فرق بين المزايا المرتبطة بالإنجاز و هي الثلاثة المذكورة أعلاه، و المزايا المرتبطة بالاستغلال التي أضافها وهي:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني

- أما بالنسبة للنظام الاستثنائي: فقد أشار التشريع إلى الاستثمارات التي تستفيد منه وهي:
  - تلك التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة،
  - والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد من حيث استعمال تكنولوجيا تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية خصوصا (إدخال أبعاد التنمية المستدامة).

و تتمثل جملة الحوافز التي منحها التشريع الحالي لهذه الاستثمارات فيما يلي:

- بعنوان الإنجاز:

تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، بعنوان الإنجاز مما يلي:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من TVA بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية.
- تطبيق نسب مخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

تستفيد الاستثمارات المذكورة بعد معاينة الاستغلال من طرف المصالح الجبائية وبطلب من المستثمر من:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية تحسن وتسهل الاستثمار كتأجيل العجز والاستهلاك.

أما الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني (بمفهوم الفقرة 2 من المادة 10 من الأمر رقم 01-03) فقد أقر التعديل (الأمر رقم 06-08) استفادها من جملة المزايا أدناه، على أساس اتفاقية يبرمها المستثمر بالتفاوض مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANPI) بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، مع إضافة شيء جديد وهو إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمارات على المفاوضات.

المادة 12 مكرر 1 التي أضافها التعديل سردت المزايا التي تمنح لهذا النوع من الاستثمارات وهي:

- بعنوان الانجاز ولمدة أقصاها 05 سنوات:

- الإعفاء من كل الرسوم و الضرائب على اقتناء السلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار من السوق المحلية أو بالاستيراد.
- الإعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار.

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

– بعنوان الاستغلال ولفترة أقصاها 10 سنوات:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

مع ملاحظة أن التشريع منح المجلس الوطني للاستثمار إمكانية توسيع هذه المزايا .

تجدر الإشارة في الأخير أن النظام القانوني الجديد للاستثمار منح إضافة إلى المزايا المفصلة سابقا جملة من الضمانات أهمها:

- المساواة بين المتعاملين الوطنيين والأجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.
- ضمان عدم سريان الإلغاءات التي تطرأ مستقبلا على الاستثمارات المنجزة إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- ضمان عدم مصادرة الاستثمارات .
- إمكانية التنازل ونقل ملكية الاستثمار لمستثمر آخر.
- إمكانية تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناتجة عنه بالنسبة للاستثمارات المنجزة بمساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة قابلة للتحويل.

إذن يمكن القول كخلاصة أن الإطار التشريعي الجزائري للاستثمار ملائم جدا لتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية على حد سواء. فهل تشير المعطيات الراهنة إلى تحقق ذلك ميدانيا؟ أم هناك جوانب أخرى للمناخ الاستثماري يمثل نقصها عقبة أمام تحقيق فعاليته المنشودة ؟

2- الاستقرار السياسي والاقتصادي:

على صعيد الظروف السياسية والأمنية، شهدت الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي عدم استقرار سياسي فادح، وعرفت أوضاعا أمنية خطيرة أدت إلى تصنيفها بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع، وانعكست سلبا على جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إلا أن الوضع الحالي يبشر بحدوث استقرار كبير على المستوى السياسي، وتحسن كبير جدا للأوضاع الأمنية، أدى إلى انتعاش عمليات التنمية والتوسع في إنجاز العديد من المشاريع التي كان يشكل اللاأمن عائقا كبيرا أمام تجسيدها.

أما على الصعيد الاقتصادي فإن الجزائر ومنذ سنة 2001 تعرف وضعية اقتصادية مستقرة ترتكز على الاستقرار النقدي والموازني الذي سمح بتحقيق معدلات نمو منتظمة وإن كانت غير كافية [1].

ويمكن الإشارة إلى ذلك من خلال النتائج الحالية الجيدة للمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال سنة 2006 كما أشار إليها تقرير بنك الجزائر السابق الذكر، وذلك كما يلي[2]:

[1] -Bouhanna Ali, Bekhechi Ghouti, impact des réformes économiques sur l'attractivité des IDE en Algérie, séminaire international sur les politiques économiques en Algérie, op.cit.,P : 6.

[2] Banque d'Algérie, tendances monétaire et financière au premier semestre 2006.pp : 1-3

- انتقلت احتياطات الصرف من 56,18 مليار $ نهاية 2005 إلى 62,37 مليار $ نهاية مارس 2006 لتصل إلى 65,66 مليار $ نهاية جوان 2006، وهو ما يشير إلى ارتفاعها خلال السداسي الأول من سنة 2006 بـــ 9,48 مليار$ مقابل 07,13 مليار لكامل سنة 2005.

ويقترب هذا المستوى الكبير المحقق من احتياطات الصرف من الناتج الداخلي الخام لسنة 2003 والمقدر بـــ 68 مليار$. وحسب وزير المالية الجزائري في تصريح له بمنتدى التلفزيون الجزائري بتاريخ 2006/12/16 فإن احتياطات الصرف بلغت 70 مليار $.[1]

- استقرار سعر الصرف الذي بقي في حدود مستوى التوازن المتوصل إليه سنة 2003، وقد انتقل سعر صرف الدولار من 73,3627 دج في المتوسط لعام 2005 إلى 73,4543 دج في المتوسط في الثلاثي الأول من 2006 ثم إلى 72,8685 دج في المتوسط في الثلاثي الثاني من نفس السنة.

أما سعر صرف الأورو فقد انتقل من 91,3014 دج (2005) إلى 88,3646 دج (الثلاثي الأول 2006) ثم إلى 91,6269 دج (الثلاثي الثاني 2006).

- تراجع المديونية الخارجية من 16,4 مليار $ نهاية 2005 إلى 9,45 مليار $ نهاية السداسي الأول 2006 وذلك نتيجة التسديد المسبق ، حيث سددت الجزائر مسبقا 6,54 مليار $ من مديونيتها الخارجية من جانفي إلى جوان 2006 ، منها 4,27 مليار $ لنادي باريس و2,06 مليار $ تتعلق بديون متعددة الأطراف.
- فائض الميزانية بلغ 600 مليار دج في السداسي الأول 2006، أي بزيادة 100 مليار$ عن السداسي الأول من سنة 2005.
- معدل التضخم بقي في مستويات دنيا حيث انتقل من 1,66 % نهاية 2005 إلى 1,97 % نهاية جوان 2006، ويرجع السبب أساسا إلى ارتفاع أسعار الخدمات (السكن، النقل، الاتصالات) بينما سجل تحكم في أسعار المنتوجات الغذائية.
- معدل نمو تجاوز 5% في المتوسط للفترة 2000 /2005.
- الميزان التجاري حقق فائضا في كل السداسي الأول من سنة 2006 قدر بـــ 7,22 مليار $ بارتفاع بنسبة 48% عن نفس الفترة من سنة 2005 (4,88 مليار $)[2].

إذن نلاحظ أن هناك استقرار كبير في التوازنات الكلية للاقتصاد سواء على المستوى الخارجي أو على المستوى الداخلي، يشكل عنصرا إيجابيا في قياس تطور المناخ الاستثماري بالجزائر، ويتطلب التقييم العام لهذا المناخ فحص العوامل الأخرى، ومعرفة ما كان منها وراء تحقيق هذا المستوى من الرخاء المالي، وهل هو يرتكز على تطور في مؤشرات القدرة التنافسية، ونمو في القدرات الإنتاجية الداخلية، أم يرتبط فقط بعوامل خارجية غير مستقرة يؤدي تغيرها مستقبلا إلى تراجع كبير في المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني وبالتالي حدوث انتكاسة اقتصادية ؟

---

[1] - جريدة الخبر ، الصادرة بتاريخ 2006/12/18 ، ص:13، من موقعها على إنترنت: www.elkhabar.com/.

[2] CNES، note de conjoncture du premier semestre 2006.op. cit. p : 12

3 ــ التنظيم الإداري ومؤشر نظام الحكم:

حسب مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية العالمية لعام 2005 (والذي يتغير بين 0: فساد مرتفع/مستشري و 10: غياب الفساد)، فإن الجزائر حلت في المرتبة 97 من بين 159 دولة[1]،كما رتبت في المرتبة 84 بمعدل حسابي لا يتجاوز 31% حسب تقرير الشفافية لعام 2006.[2]

وفي تقريره عن التنمية في العالم لعام 2005، أشار البنك الدولي إلى أن الفساد يشكل قيدا رئيسيا على الاستثمار في الجزائر، وأن 75% من مجموع 557 شركة ومنشأة تمت دراستها أفادت بدفع رشاوى.

وتتصدر فضيحة بنك الخليفة قائمة قضايا الفساد الراهنة بالجزائر،حيث سميت بـــ" فضيحة القرن في الجزائر" وهي تتعلق بقضية غسيل وتهريب الأموال، وتعتبر هذه القضية أكبر قضية فساد تعرض على العدالة الجزائرية من حيث حجم الأموال التي تم إهدارها، ومن حيث عدد المتهمين والذي بلغ 104 متهما مباشرا من مسؤولي البنك وفروعه والموظفين في شركات أخرى تابعة لمجمع شركات الخليفة كشرطة طيران الخليفة، و أيضا مسؤولين كبار في الدولة بينهم وزراء سابقون.[3]

وقد توصلت لجنة الرقابة المالية للبنوك إلى كشف تعاملات غير قانونية وغش في المحررات والوثائق المصرفية في بنك الخليفة (أول مصرف خاص بالجزائر) الذي كان يقوم بتحويل أموال المودعين بطرق غير شرعية، وكشفت اللجنة عن ثغرة مالية في خزينة البنك تفوق 25 مليار دج و2 مليار دولار و8 ملايين أورو، وقد كلفت فضيحة الخليفة خزينة الدولة أكثر من 2 مليار $ من ودائع المؤسسات والهيئات العمومية التي وضعت أموالها في هذا البنك، حيث تجاوز عدد المؤسسات المتضررة أكثر من 130 مؤسسة عمومية وخاصة[4].

وعلى صعيد تأثير هذه القضية على مناخ الاستثمار في الجزائر فإن الخبير الاقتصادي الدولي أرسلان شيخاوي يرى أن هذه الفضيحةكان لها تأثير لمدة سنتين على الساحة المالية في الجزائر إلا أن تأثيرها تناقص مع مرور الوقت بالنسبة للمهتمين بالسوق الجزائرية، كما يرى أن لها جانبا إيجابيا يتمثل في كون أن كشف الفضائح المالية دليل على وجود ديناميكية اقتصادية وشفافية بالاقتصاد.

ومن جهته أوضح المفوض العام لجمعية البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر أن فضيحة الخليفة تمت في فترة كانت فيها الساحة المالية الجزائرية حديثة العهد بالممارسات المصرفية، حيث يسجل نقص في المراقبة على التعاملات، وقد تم تدارك هذه الثغرات عبر تعديل القوانين المتعلقة بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية، برفع رأس المال خمس مرات ليصل إلى 40 مليون $ بالنسبة للبنوك و8 ملايين $ بالنسبة للمؤسسات المالية.[5]

تجدر الإشارة إلى أن هناك إرادة سياسية قوية بالجزائر لمحاربة الفساد تجسدت في العديد من الخطوات على الصعيد القانوني والإجرائي:

---

[1] - من الموقع "برنامج إدارة الحكم في الدول العربية": http://www.poggar.org/arabic/countries/anticorruption.asp. بتاريخ 2007/01/03

[2] - بشير مصيطفى، الفساد في الجزائر، مقال نشر في جريدة الشروق بتاريخ 2006/11/15، من موقعها على انترنت: http://www.echoroukonline.com/ (03/01/2007)

[3] - أحمد روابة، النظر في أكبر قضية فساد بالجزائر، من الموقع: http://www.eapagency.eu/ar/index. (2007/01/03)

[4] - وكالة الأنباء السعودية من الموقع: http://www.spa.gov.sa/ (2007/01/03)

[5] - أحمد روابة، مرجع سابق. ص:1.

- فقد وقعت الجزائر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2003/12/09 [1]
- كما وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في 2000/12/12
- وتعتبر الجزائر عضوا مؤسسا في "فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، التي أنشئت في 2004/11/30 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- كما شكلت ظاهرة الفساد أولى انشغالات الرئيس الجزائري حيث شكل لجنة لدراستها إثر انتخابه عام 1999، كما قدمت حكومته إلى المجلس الوطني مشروع قانون مكافحة الفساد الهادف إلى تعزيز التشريعات الموجودة من حيث مواءمتها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المشار إليها سابقا، وقد صدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته فعلا بموجب القانون رقم 01/06 المؤرخ في 2006/02/20 [2].
- في أوائل عام 2005 تم طرد العشرات من موظفي الجمارك، وما لا يقل عن 33 قاضيا من وظائفهم وسط حملات رسمية لمكافحة الفساد، كما أدت حملة "الأيدي النظيفة" إلى وضع "ولاة" في السجون، ومنع موظفين كبار في السلطة التنفيذية من مغادرة البلاد.
- وفي فبراير 2006 طبقت إجراءات صارمة ضد هيئة الجمارك أدت إلى فصل 100 موظف جمركي من عملهم، وإلى رفع دعاوي قضائية ضد 530 موظفا آخرا لتورطهم في قضايا فساد مختلفة.[3]
- ويشارك المجتمع المدني بنشاط كبير في هذه الناحية، وذلك عن طريق الفرع الوطني لمنظمة الشفافية العالمية في الجزائر وهو " الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ".
- وفي 2005/02/06 تم إصدار أول قانون لمكافحة غسيل الأموال بالجزائر وهو القانون رقم 01/05.

إلا أنه ورغم هذه الإرادة السياسية تبقى البيروقراطية والثقل الإداري والرشوة من أهم المعوقات التي تؤثر سلبا على مناخ الاستثمارات في الجزائر.

4 ــ البنية التحتية:

إن جهود الجزائر في توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمارت كانت من إحدى الاهتمامات الرئيسية للخطط التنموية حتى قبل التوجه إلى اقتصاد السوق، وتزايد التأكيد عليها بعد هذا التوجه لاسيما في ظل الرخاء المالي الذي عرفته البلاد حاليا بسبب ارتفاع حصيلة صادرات المحروقات، وذلك في إطار ما يسمى ببرنامج الإنعاش الاقتصادي.

ففي المرحلة مابين 1980 و 1984، عرفت سياسة توجيه الاستثمارات في الجزائر تغيرا جذريا لصالح الاستثمارات في البنية التحتية، وبعدما كانت حصة المؤسسات العمومية من الاستثمارات الإجمالية تقدر بـــ 56% عام 1980 فإنها تناقصت إلى 24% عام 1984، وقابلها ارتفاع في حصة الاستثمارات الموجهة لإقامة المنشآت القاعدية والتي انتقلت من 30% إلى 55% للفترة المذكورة.[4]

---

[1] ـ تم التصديق على هذه الإتفاقية بتحفظ بموجب المرسوم رقم 128/04 المؤرخ في : 2004/04/19 الجريدة الرسمية رقم 26 المؤرخة في 2004/04/25، ص:12.

[2] انظر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادرة بتاريخ 2006/03/08، العدد 14، ص ص: 4-15.

[3] ـ من موقع نظام الحكم في الدول العربية ، سبقت الإشارة إليه.

[4] - Ahmed BENBITOUR, l'expérience Algérienne de développement 1962-1991, op. cit., P : 19 .

وفي برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمدته الجزائر للفترة 2004/2001 تأكدت إرادة الدولة في تحسين البنية التحتية الضرورية لتحسين بيئة الاستثمار من خلال المبالغ الهامة المستثمرة في إنجاز العديد من الهياكل القاعدية في مختلف قطاعات البناء والأشغال العمومية والري والنقل.

وتدعم هذا البرنامج، بمخطط خماسي جديد للاستثمارات العمومية (مخطط دعم النمو الاقتصادي 2005 -2009) قدر الغلاف المالي المخصص له بـــ 4200 مليار دج (55 مليار $)، وتدعم ببرنامجين جهويين بمبلغ إجمالي يقدر بـــ 997 مليار دج، يخصان تنمية الهضاب العليا (620 مليار دج) ومناطق الجنوب (377 مليار دج)[1].

ويهدف هذا البرنامج بالأساس إلى تطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن بتمكينه من الحصول على السكن، المياه، المرافق الصحية والتكوين، مع عصرنة الخدمات العمومية وتحقيق التوازن الجهوي من خلال تنمية شبكة الطرق والسكك الحديدية.

وتعتبر سنة 2006 سنة مميزة في انطلاق مجمل ورشات برنامج دعم النمو للفترة 2009/2005، حيث أن 90% من المشاريع المسجلة في البرنامج الخاص بالهضاب العليا انطلقت فعلا في هذه السنة، ويتوقع نهاية2007 استكمال عمليات إعادة تأهيل شبكة الطرق الوطنية والمنشآت القاعدية الهامة، أما شبكات الطرق الولائية فيتوقع الانتهاء من تأهيلها نهاية 2008، مع الإشارة إلى الإنجاز النوعي في ميدان إشارات الطرق.

ويشكل مشروع الطريق السيار شرق-غرب Autoroute Est-Ouest مركز اهتمامات السلطات العمومية بالجزائر في مجال المنشآت القاعدية، حيث يمتد هذا الطريق على طول 1216 كم، وارتفع الغلاف المالي المخصص له إلى أكثر من 560 مليار دج (ما يعادل 7 مليار $).

كما يحتل ميدان صيانة الطرق مكانة هامة في البرنامج الخماسي لقطاع الأشغال العمومية، حيث قدر الغلاف المالي المخصص له بـــ 600 مليار دج، وتم في سنة 2006 تخصيص 20 مليار دج إضافية للمساعدة التقنية لمشاريع صيانة الطرق الحضرية.[2]

من جانب آخر، وفي مجال المواصلات، فإن برنامج دعم النمو سمح بالتسريع في العديد من المشاريع التي كانت متوقفة لفترة طويلة، حيث يتوقع أن تعرف أشغال "ميترو الجزائر" الجارية والمنجزة من طرف شركتين وطنيتين COSIDER و INFRAFER ، وشركة ألمانية (DYWIDAGE) نهايتها عام 2008.

إذن خلاصة القول أن هناك إرادة سياسية كبيرة لبناء المنشآت القاعدية الضرورية للتنمية، واستثمار ضخم للأموال في هذا الجانب من طرف السلطات الجزائرية مستفيدة من التحسن في الوضعية المالية الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات في الفترة الأخيرة.

05- مؤهلات مناخ الاستثمارات في الجزائر

تتمتع الجزائر بجملة من المؤهلات الخاصة التي يفترض أن تجعلها موطنا جذابا للاستثمارات الأجنبية خصوصا، نشير منها إلى:

[1] - CNES, note de conjoncture du premier semestre 2006.op. cit. p : 2.
[2] -IBID, .PP : 33 -34.

- الموقع الجغرافي المتميز الذي يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية، كما أنها تمثل مدخل إفريقيا.
- الثروة من الموارد البشرية لاسيما كون غالبية القوى العاملة من فئة الشباب وبكفاءات مقبولة.
- الموارد الطبيعية التي أهمها إحتياطي البترول والغاز والمعادن.
- الحجم الكبير للسوق بالنظر إلى التعداد السكاني الكبير الذي يستدعي ارتفاع الإستهلاك.
- توفر بنية تحتية مقبولة نسبيا تدعمت باستثمارات ضخمة في الآونة الأخيرة.

المطلب الثاني: فحص عناصر الانطلاق المتعلقة بالتمويل والاستثمار في الاقتصاد الجزائري

أولا: تطور القطاع المالي بالجزائر

مر القطاع المالي بالجزائر منذ الاستقلال و إلى الآن بمراحل مختلفة يمكن بيانها كالتالي:

I. مرحلة ما قبل الإصلاحات

نميز في هذه الفترة بين ثلاث مراحل هي:

1- المرحلة من 1962 إلى 1970:

بعد حصول الجزائر على استقلالها ورثت نظاما مصرفيا قائما على أسس النظام الليبرالي، وكانت المصارف الأجنبية الموجودة بعد الاستقلال تقتصر على تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات التي تتمتع فقط بملاءمة جيدة، إضافة إلى تمويل عمليات التجارة الخارجية، مع رفضها تمويل القطاع الفلاحي الذي يشكل الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري آنذاك[1]. ويمكن القول أن الجزائر غداة الاستقلال وجدت نفسها أمام أزمة نقدية ومالية حقيقية، حيث كان النظام المصرفي الموروث يقوم على ثلاث وظائف:[2]

- جمع الموارد الضريبية من الغالبية المسلمة و إعادة توزيعها لفائدة المعمرين
- تمويل الزراعة الكولونية فقط
- تمويل الأنشطة التجارية، لا سيما تلك الموجهة لتصدير الخمور والمرتبطة بمزارع المعمرين

وسرعان ما اصطدم هذا النظام مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بعد الاستقلال والمستندة إلى الخيار الاشتراكي الذي انتهجته السلطات الجزائرية كنظام أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى اتخاذ تدابير عاجلة لضمان تمويل الأنشطة الزراعية خصوصا، من خلال جملة من الإجراءات أهمها إنشاء البنك المركزي الجزائري في 1962/12/13 ليحل محل بنك الجزائر بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 1962/12/13، وإصدار العملة الوطنية (الدينار الجزائري في 1964/14/10)، وإنشاء كل من الصندوق الجزائري للتنمية CAD (في 07-05-1963)، والصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEP (في 10-08-1964).

---

[1]- جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،(غ م)، 2005/2004، ص:67.

[2] Ahmed HENNI, op. cit., pp : 63-64

وكان من نتيجة هذه الإجراءات ظهور ازدواجية في النظام المصرفي بين النظام الموروث القائم على أساس ليبرالي والنظام الجديد القائم على أساس اشتراكي، أدت بالدولة إلى مباشرة حركة تأميمات للمصارف الأجنبية إلى غاية 1967 تاريخ تأميم كل المصارف، مع تأسيس مجموعة من المصارف الوطنية (البنك الوطني الجزائري BNA في 1966/06/13، والقرض الشعبي الجزائري CPA في 1966/12/29، والبنك الخارجي الجزائري في 01-10-1967)، يتخصص كل بنك منها في تمويل قطاع اقتصادي معين، حيث تخصص البنك الوطني الجزائري الخارجي في تمويل عمليات التجارة الخارجية وتنظيم العلاقات الاقتصادية مع الخارج، بينما تخصص القرض الشعبي الجزائري في تمويل الأنشطة الحرفية والفندقية والتعاونيات غير الفلاحية.

2- المرحلة من 1971 إلى 1979:

أهم ما يميز هذه المرحلة هو الإصلاح المالي لسنة 1971 الذي جاء ليتدارك ثغرات أسلوب التمويل المعتمد بعد الاستقلال، والقائم على الإصدار النقدي الذي كان يلجأ إليه البنك المركزي لسد عجز المصارف التجارية وحاجات الخزينة.

أعطى هذا الإصلاح للخزينة العمومية دورا هاما حيث أصبحت وسيطا ماليا أساسيا يمول معظم الاستثمارات المخططة، ونتج عن ذلك تهميش لدور البنك المركزي الذي اقتصر على تقديم تسبيقات للخزينة وإعادة تمويل البنوك التجارية بمعدلات إعادة خصم منخفضة، أما هذه الأخيرة فقد جردت من دورها كوسيط مالي يعمل على تعبئة المدخرات، واعتبرت مجرد صناديق تمول المؤسسات العمومية دون البحث عن الربحية أو المردودية[1]، ورغم النتائج السلبية التي كانت تحققها هذه المؤسسات، و يرجع السبب في ذلك إلى أن المصارف الوطنية كانت مصارف عمومية مملوكة للدولة، وإلى كون كل القرارات المتعلقة بالنظام المصرفي تتخذ مركزيا، ولا تدع للمصارف حرية اختيار التمويلات التي تراها مناسبة، بل كانت مجبرة على تمويل كل مشروع تتقدم به المؤسسة العمومية[2].

و بالرغم من أن الإصلاح المالي لسنة 1971 ألغى التمويل الذاتي للمؤسسات، و أنشأ هيئات استشارية تمثلت في المجلس الوطني للقرض، اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية ولجنة القروض، إلا أنه وبسبب تهميش دور البنك المركزي، والمبالغة في تغطية كافة نفقات المؤسسات العمومية التي توالت نتائجها سلبية وعجزت عن تسديد ديونها اتجاه البنوك (مع العلم أن هذا الإصلاح يجبرها بالرغم من ذلك على المشاركة في ميزانية الدولة)، وتقزيم دور البنوك التجارية بجعلها أداة تمويلية جامدة في يد السلطات العمومية، أدى كل ذلك إلى محدودية هذا الإصلاح وعدم نجاعته في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

3- المرحلة من 1980 إلى 1985:

إن أهم ما ميز هذه المرحلة عمليات إعادة الهيكلة التي أشرنا إليها سابقا، حيث عرفت العديد من المؤسسات الوطنية الاقتصادية إعادة هيكلة عضوية ومالية بسبب ضعف التسيير الداخلي الذي كانت تعرفه، و ضعف مردودية العمال، و تراكم الديون و النتائج السلبية.

---

[1] - شكوري سيد أحمد، مرجع سابق، ص:107.
[2] - جمعون نوال، مرجع سابق، ص:74.

وفي المجال المصرفي تم إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري الذي انبثق عنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 1982/03/13 واختص في تمويل القطاع الزراعي العمومي والقطاع الخاص، وإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري والذي انبثق عنه بنك التنمية المحلية في 1985/04/30 واختص في تمويل المشاريع العمومية للجماعات المحلية[1].

كخلاصة يمكن القول أن الجهاز المصرفي و المالي الجزائري في مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية، لم يكن له دور فعال في التنمية الاقتصادية بسبب كونه مسيرا إداريا، حيث كان النشاط الأهم يعود للخزينة العمومية التي مولت حوالي ثلثي الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية في هذه المرحلة، مع تقييد واضح للبنك المركزي، و إهمال دور البنوك التجارية في تعبئة الادخار الطويل الأجل.

و في نهاية 1985، و مع تدهور أسعار المحروقات و انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة، حيث انخفضت أسعار البترول من 27 دولار للبرميل عام 1985 إلى أقل من 14 دولار عام 1986، (مقارنة بـــ 32 دولار عام 1982)، فانخفضت إيرادات الصادرات خلال نفس الفترة من 12,7 مليار دولار إلى 7,9 مليار دولار (أي بنسبة 38% خلال سنة واحدة)[2]، توقفت معظم المشاريع المخططة، وبدأ التفكير في إعادة تنظيم الاقتصاد وإصلاحه، وكان من أهم جوانب هذا الإصلاح إصلاح المنظومة المصرفية بإصدار مجموعة من القوانين تمثلت في القانون المتعلق بنظام البنوك والقرض لسنة 1986، قانون استقلالية المؤسسات سنة 1988، وقانون النقد والقرض سنة 1990.

II. النظام المالي و المصرفي في ظل الإصلاحات

1- الإصلاح النقدي لسنة 1986

جسد هذا الإصلاح القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بالقرض والبنك، والذي جاء بهدف إحداث إصلاح جذري للمنظومة المصرفية بتكريس:[3]

- تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات، وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد الضرورية للتنمية،
- استعادة البنك المركزي دوره كبنك البنوك،
- إقامة نظام مصرفي على مستويين بالفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية،
- منح المصارف ومؤسسات التمويل دورا هاما في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض.

إلا أن هذا القانون، ورغم ما جاء به من إصلاحات جذرية، لم يخل من نقائص، و لم يمكنه التماشي مع الظروف الجديدة للاقتصاد الجزائري، لاسيما مع صدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12-01-1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، فصدر القانون المعدل له، و هو القانون رقم 88-06 المؤرخ 12-01-1988 .

2- قانون سنة 1988

إن أهم ما جاء به القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12-01-1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 86-12:

- اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية و التوازن المحاسبي،
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير أدوات السياسة النقدية،

---

[1] - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 252.

[2] - Ahmed BENBITOUR, l'Algérie en troisième millénaire, éditions Marinoos, 1998, p : 57.

[3] - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص: 257-258.

- منح هذا القانون المؤسسات المالية غير المصرفية إمكانية القيام بعمليات التوظيف المالي كالحصول على أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تنشط داخل التراب الوطني أو خارجه،
- سمح هذا القانون للمصارف بالاقتراض طويل الأجل من الجمهور، أو اللجوء إلى طلب ديون خارجية[1].

إن هذه التعديلات، وبالنظر إلى تسارع الأحداث التي عرفتها الجزائر (لا سيما بعد أحداث أكتوبر 1988) والتوجه إلى تبني نظام اقتصاد السوق، لم تعد في مستوى متطلبات مواجهة التغييرات الحاصلة، فاستدعى الأمر إلغاؤها وإصدار أهم قانون في تاريخ الإصلاحات النقدية و المالية بالجزائر و هو القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.

3- قانون النقد والقرض:

1.3- أهداف قانون النقد والقرض:[2]

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي
- رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني
- تشجيع الاستثمارات الخارجية والسماح بإنشاء مصارف خاصة وطنية وأجنبية
- إنشاء سوق نقدية حقيقية
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك
- مواجهة التضخم وهروب الأموال للخارج
- الاهتمام بتطوير عنصر المنافسة في السوق بين المصارف
- تكريس صرامة أكبر في تسيير خزينة المصارف تحت رقابة بنك الجزائر

2.3- مبادئ قانون النقد والقرض:[3]

لقد حمل قانون النقد والقرض في طياته مبادئ وأفكار وآليات عمل جديدة تتلاءم وتوجهات الاقتصاد الوطني نحو نظام اقتصاد السوق، ومن أهمها:

أ. الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية:

حيث لم تعد القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، بل أصبحت تتخذ على أساس الأهداف التي تحددها السلطة النقدية بناء على الوضع النقدي السائد، وكان من آثار هذا الفصل:

- استعادة البنك المركزي لدوره في قمة هرم النظام المصرفي والنقدي، ولمسؤوليته الكاملة عن تسيير السياسة النقدية،
- تسهيل منح القروض دون تمييز بين المؤسسات العمومية والخاصة،

---

[1] راجع المواد: 2،3 من القانون رقم 88-06 السالف الذكر.
[2] - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص:264.
- جمعون نوال، مرجع سابق، ص ص: 106-107.
[3] - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص: 261-263.

- إعطاء دور لسعر فائدة أثناء اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض،

ب. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية:

حيث لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية الاقتراض من البنك المركزي كما كان سابقا، و أصبح تمويلها محكوما بقواعد مضبوطة، وقد سمح هذا الفصل بـــ:

- استقلال البنك المركزي عن الخزينة
- تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية

ج. الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان:

إن الخزينة العمومية التي كانت تقوم سابقا بدور أساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، استبعدت بموجب قانون النقد والقرض عن منح قروض للاقتصاد، وأصبح دورها مقتصرا على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، مما سمح ببلوغ جملة من الأهداف هي:

- استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية المتمثلة في منح القروض،
- تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد،
- أصبح توزيع القروض غير خاضع لقواعد إدارية مركزية وإنما مرتكزا إلى مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

د. وضع نظام مصرفي على مستويين:

و ذلك بالتمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاطات البنوك التجارية كموزع للقروض.

هـــ. إعادة الاعتبار للسياسة النقدية:

حيث كان من مبادئ قانون النقد و القرض تفعيل السياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد بعد تهميشها لثلاثة عقود من الزمن.

4- أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 11/03 لقانون النقد والقرض:

عرف قانون النقد والقرض (قبل صدور الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/06) تعديلا بموجب الأمر رقم 01/01 المؤرخ في 2001/02/27، مس بعض الجوانب المتعلقة بإدارة بنك الجزائر، وتعديل مكونات مجلس النقد والقرض، إلا أنه لم يأت بتغيير كبير.

تم صدر الأمر رقم 03-11 الذي جاء في ظروف اتسمت بانفتاح متزايد للاقتصاد الوطني على الخارج من خلال النمو السريع لمتعاملي التجارة الخارجية، و تطور مفاوضات الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة الخارجية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والسعي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وكلها عوامل تستدعي تطوير الجزائر لسياستها المالية والنقدية، لاسيما مع ما سجل من نقائص في التطبيقات الميدانية لقانون النقد والقرض، وما ظهر من اختلالات

في مجال الإشراف على السوق النقدية، واقتصار سياسة الصرف على تسيير التوازنات واحتياطي الصرف، وضعف آليات مراقبة المصارف والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى قلة تدفق المعلومات بين السلطة النقدية والجهاز التنفيذي[1].

و من أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 11/03:

- إنشاء هيئة للتأمين على الودائع البنكية، يلزم كل بنك بأن يدفع إليها علاوة ضمان سنوية تقدر بـــ: 1 % على الأكثر من مبلغ ودائعه، ويستعمل هذا الضمان فقط في حالة توقف البنك عن الدفع، كما حدث مع بنك الخليفة حيث قامت هيئة التأمين بتعويض ما يقارب 4500 مودع.[2]
- تشديد العقوبات على مجلس إدارة البنك في حالة استعمال أموال البنك لأغراض شخصية.
- خفض نسبة الاحتياطي القانوني من 15 % إلى 10 % من الأرباح الصافية.
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.
- إحداث أمانة عامة للجنة المصرفية بغية تعزيز استقلالها وصلاحياتها
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية، وهذا بغرض تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي.

ثانيا: سياسة تمويل التنمية في الجزائر:

I- في مرحلة ما قبل الإصلاحات:

إن فلسفة التنمية الاقتصادية المعتمدة بالجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية نهاية الثمانينات تقريبا، كانت تجعل من النظام المالي البنكي سندا إداريا استراتيجيا لبلوغ الأهداف المحددة في المخططات التنموية، وكانت البنوك التجارية عبارة عن شبابيك لدى الخزينة العمومية أكثر منها مؤسسات قرض[3].

ففي بداية التنمية في الجزائر المستقلة والقائمة على النهج الاشتراكي أقامت الدولة قطاعات اقتصادية ضخمة تطلبت إنشاء جهاز مالي ومصرفي وهياكل ومؤسسات مالية لتعبئة المدخرات الوطنية، قصد تمويل تلك القطاعات وبمساهمة فعالة من الخزينة العمومية، إلا أنه ورغم ذلك ظل التمويل غير كاف وحدث عجز اضطرت السلطات معه إلى الاقتراض من البنوك الأجنبية.

و مع بدء تنفيذ المخطط الرباعي الأول وإنشاء كتابة الدولة للتخطيط، قامت الدولة بإصلاح مالي عام 1971 تضمن:

- إجبار المؤسسات بتجميع حساباتها لدى بنك واحد لتسهيل مراقبة عملياتها المالية،
- اعتماد أسلوب التمويل بالقروض للاستثمارات المخططة التي تقوم بها الشركات الوطنية بعد ما كانت تمول من خزينة الدولة، ولذلك أنشئ البنك الجزائري للتنمية BAD (مكان الصندوق الجزائري للتنمية CAD) ليكون وسيطا بين البنوك التجارية والبنك المركزي وخزينة الدولة في تمويل تلك المشاريع[4].

و حسب قانون المالية لسنة 1971 فإن تمويل هذه الاستثمارات كان يتم بثلاثة أنواع من القروض:

---

[1] جمعون نوال، مرجع سابق، ص ص:116،117.
[2] شكوري سيد أحمد، مرجع سابق، ص:134.
[3] Lila LAKHAL, la modernisation des banques :
http://www.Freewebtown.com/nadacom/seminaire/sem2/Lakhallila f3-BOUMERDES.doc. (13-02-2007)
[4] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص: 297-298.

- قروض مصرفية متوسطة الأجل قابلة لإعادة الخصم
- قروض طويلة الأجل من موارد الادخار التي تجمعها الخزينة من المؤسسات المالية المختصة ويقوم البنك الجزائري للتنمية بتسييرها.
- المساهمات الخارجية التي تعقدها الخزينة أو المؤسسات العمومية.

ثم حدث ابتداء من عام 1979 تغير في سياسة تمويل الاستثمارات حيث:

- لم تعد الشركات الوطنية تتحمل تمويل الهياكل المحلية، بل تكفلت الدولة بذلك بالمساهمات النهائية
- الاستثمارات الأخرى تمول بقروض طويلة الأجل لمدة تتراوح بين أربع وثمان سنوات يمنحها البنك الجزائري للتنمية بدون فائدة.

II- في ظل إصلاحات الانتقال إلى اقتصاد السوق:

لقد نتج عن عملية الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات ارتفاع عدد المؤسسات، ولجوء الدولة إلى الأسواق المالية الخارجية لسد العجز المسجل في الموارد الإضافية التي تطلبتها تلك العملية والتي لم تكن الدولة قادرة على توفيرها.

وتعقد مشكل التمويل مع صدور قانون استقلالية المؤسسات عام 1988، وتخلي الخزينة العمومية عن التمويل المباشر للمؤسسات الوطنية، و ازداد تعقيدا مع قانون النقد والقرض الذي فصل نهائيا في عدم إمكانية لجوء الخزينة العمومية لتمويل المؤسسات بأي شكل من الأشكال، مع فصل البنك المركزي عن الخزينة وإلغاء اكتتابه الإجباري في سنداتها، ووضع سقوف للقروض والتسبيقات، وزاد كل ذلك حدة برامج التعديل الهيكلي الموقعة مع صندوق النقد الدولي والتي تنص صراحة على اقتصار الخزينة على تمويل الاستثمارات غير المنتجة كمرافق الصحة العمومية وتجهيزات وهياكل الجامعات والسكنات الاجتماعية...الخ، مما ألجأ المؤسسات إلى البنوك التجارية التي أعيدت لها وظيفتها الطبيعية.[1]

تجدر الإشارة إلى أنه وخلال الفترة التي أعقبت صدور قانون النقد والقرض، وحتى سنة 1995 ظل نظام التمويل الذي كان سائدا في الثمانينات باقيا في الممارسات الميدانية (رغم تعارضه مع مبادئ قانون النقد والقرض)، حيث استمر بنك الجزائر في تغطية معظم التمويل المصرفي، وقدرت القروض التي قدمها لتمويل الاقتصاد في الفترة 1990 – 1995 بـــ: 46 – 50 % من مجموع الكتلة النقدية، ولكن ابتداء من عام 1996، وبسبب تطبيق برامج التصحيح الهيكلي تناقص تمويل بنك الجزائر للاقتصاد وأصبح لا يمثل سوى 25% من الكتلة النقدية عام 1998.

أما فيما يخص مساهمة البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد، فإنه ورغم ارتفاع قيمة القروض التي قدمتها للمؤسسات العمومية خلال الفترة 1994 – 1999 من 304,8 مليار دج إلى 966,3 مليار دج، إلا أنها ظلت متواضعة بسبب انخفاض حجم القروض التي تحصل عليها من البنك المركزي نتيجة لسياسات الضغط التي فرضتها برامج التعديل الهيكلي من أجل استرجاع التوازنات الكلية، وبالتالي تقلص حجم القروض التي تمنحها مع ارتفاع معدلات سعر الفائدة[2].

---

[1] المرجع السابق ص ص: 299-300.

[2] جمعون نوال، مرجع سابق، ص ص: 111-114.

III- الواقع الحالي للتمويل بالجزائر:

يشير الواقع الحالي للتمويل في الجزائر إلى هيمنة التمويل المصرفي للاقتصاد عن طريق القروض المصرفية، و ضعف كبير في أداء السوق المالية الجزائرية.

وتضطلع البنوك التجارية العمومية بالتمويل شبه الكامل لمشاريع القطاع العام، وبالجانب الأكبر من استثمارات القطاع الخاص، أما البنوك الخاصة فإنها لا تزال بعيدة عن تحقيق مشاركة فعالة في تمويل التنمية الاقتصادية، كما يتبين ذلك بوضوح من خلال حجم الموارد التي قامت بتجميعها، ومبالغ القروض التي وزعتها للاقتصاد والتي تظل في مستوى بعيد عن مستوى البنوك العمومية.

ومن أجل تحليل أكثر تفصيلا لهذا الكلام المجمل، سنحاول التطرق إلى بيان مختلف جوانب التمويل المصرفي، سواء من حيث حجم القروض الموزعة، أو هياكلها، أو توزيعها حسب مدد الاستحقاق، ومساهمة كل من البنوك الخاصة والعمومية في إجمالي هذه القروض، لنعرج إلى بيان حالة السوق المالي ووضعيتها تجاه قضية التمويل.

1- القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد:

يمكن القول أنه بداية من سنة 2000 عرف الوضع التمويلي للاقتصاد حالة جيدة اتسمت بكون مساهمة البنك المركزي في تمويل التنمية وصلت إلى مستويات معدومة أو سالبة.

فبعد الارتفاع الكبير الذي عرفته الجباية البترولية، وخلق صندوق ضبط الموارد، لم تصبح الخزينة العمومية في حاجة إلى اللجوء إلى بنك الجزائر لتغطية احتياجاتها التمويلية، بل وبالعكس فقد ظهرت ولأول مرة منذ الاستقلال في وضعية عارض للأموال تجاه بنك الجزائر.[1]

وفي السنوات الموالية، استمرت الخزينة في تحقيق تراكم معتبر من الادخار العمومي، حيث سجل حسابها الجاري ارتفاعا بـــ: 589,77 مليار دج فيما بين نهاية 2005 ونهاية السداسي الأول من سنة 2006، إذ انتقل من 2082,2 مليار دج إلى 2671,97 مليار دج، وقد مثلت الخزينة العمومية غالبية السيولة في النظام المالي الجزائري (75,2%) نهاية جوان 2006.[2]

إن هذه الوضعية الجيدة للخزينة والتي ترجع أساسا إلى ارتفاع الجباية البترولية هي التي مكنت الدولة من تمويل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000 – 2004، وحفزت على استكماله ببرنامج دعم النمو (2005-2009) بغية التوصل إلى أحسن تخصيص لموارد الميزانية، بمساهمة فعالة للدولة في إنجاز نمو خارج المحروقات بمعدل تضخم ضعيف.

ومع تراجع دور البنك الجزائري في تمويل الاقتصاد، سجل ارتفاع ملحوظ في حجم القروض الموزعة من طرف البنوك التجارية نتيجة لارتفاع فائض سيولتها بسبب زيادة الودائع لأجل المودعة من قبل القطاع العمومي (شركة سوناطراك على الخصوص)، وودائع ادخار العائلات، وكذا تسديد الخزينة لديونها تجاه البنوك. و قدرت سيولة البنوك التجارية نهاية جوان 2006 بـــ: 882,6 مليار دج بارتفاع يقدر بـــ: 150,5 مليار دج عن قيمتها نهاية 2005 مما سمح بارتفاع القروض إلى الاقتصاد بحوالي 6 % في السداسي الأول 2006.

---

[1] المرجع السابق، ص:120.

[2] Banque d'Algérie, Tendances monétaires et financières au premier semestre de 2006, p : 4

و يمكن عرض مساهمة القروض التجارية في تمويل الاقتصاد بالجدول التالي:

جدول رقم V-10: تطور القروض المصرفية للاقتصاد الجزائري

	2000	2001	2002	2003	جوان 2004	ديسمبر 2004	جوان 2005	ديسمبر 2005	جوان 2006
القروض للقطاع العمومي	701,81	740,08	715,83	791,69	881,94	859,657	895,719	895,265	846,510
- البنوك العمومية	701,81	735,10	715,83	791,49	/	856,976	895,950	894,924	846,485
- البنوك الخاصة	-	4,98	-	0.2	/	2,681	0,769	0,341	0.025
القروض للقطاع العمومي	291,24	337,61	550,20	586,55	609,25	674,731	823,045	882,181	957,511
- البنوك العمومية	264,87	297,91	368,95	487,74	/	568,605	690,835	751,029	797,204
- البنوك الخاصة	26,36	39,7	181,25	98,81	/	106,126	132,210	131,152	160,307
مجموع القروض الموزعة	993,05	1077,69	1266,03	1378,24	1421,19	1534,388	1719,764	1777,446	1804,021
حصة البنوك العمومية	%97,34	%95,85	%85,68	%92,81	/	%92,9	%92,3	%92,6	%91,2
حصة البنوك الخاصة	%2,66	%4,15	%14,32	%7,19	/	%7,1	%7,7	%7,4	%8,8

المصدر: - جمعون نوال، مرجع سابق، ص : 124، و:

- Banque d'Algérie, Tendances monétaires et financières au premier semestre de 2006, p: 8

فمن الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- ✓ أن البنوك العمومية تهيمن على التمويل الحالي للاقتصاد، حيث بلغت حصتها من مجموع القروض الموزعة للاقتصاد خلال السداسيات الأربع من ديسمبر 2004 إلى جوان 2006 في المتوسط نسبة 92,25 %، سواء خص الأمر القروض الموجهة للقطاع العمومي، حيث قامت بالتمويل الكامل لهذا القطاع في سنة 2000 و2002 وفي السداسي الأول من سنة 2004، وبتمويله شبه كليا خلال 2003، 2005 و 2006، أو القروض الموجهة للقطاع الخاص حيث مولت البنوك العمومية في السداسي الثاني 2004 نسبة84,27% من هذه القروض، ونسبة 84,53% في المتوسط سنة 2005، ونسبة 83,25 % في السداسي الأول 2006.
- ✓ ضعف مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الاقتصاد:
  - حيث تعتبر مساهمتها هامشية في تمويل القطاع العمومي و لم تتجاوز 0,03 بالألف في السداسي الأول من سنة 2006.
  - وفي مقابل تناقص القروض التي وزعتها البنوك الخاصة للقطاع العمومي بصفة واضحة في السنوات الأخيرة، ارتفعت حصة القروض التي وزعتها هذه البنوك إلى القطاع الخاص حيث انتقلت من 98,81 مليار دج سنة 2003، إلى 160,307 في السداسي الأول 2006، وتبقى هذه الحصة رغم ذلك ضعيفة مقارنة بحصة البنوك العمومية في تمويل القطاع الخاص.

  وفي المجموع فإن حصة البنوك الخاصة من مجموع القروض الموزعة للاقتصاد خلال السداسيات الأربع من ديسمبر 2004 إلى جوان 2006 لم تتجاوز في المتوسط نسبة 7,75 %.
- ✓ الشيء اللافت للانتباه في الواقع الحالي للاقتصاد الجزائري هو تنامي القروض الموزعة لفائدة القطاع الخاص، حيث انتقلت حصة هذا القطاع من إجمالي القروض من نسبة 42,86 % سنة 2004 إلى 48,74 % في المتوسط سنة 2005، لتفوق خلال السداسي الأول من سنة 2006 حصة القروض الموجهة للقطاع العمومي وتبلغ نسبة 53% من إجمالي القروض الموزعة للاقتصاد، ويشير هذا النمو الايجابي للقروض الموجهة للقطاع الخاص (بالرغم من

الفضائح المالية التي عرفتها بعض البنوك الخاصة) إلى أن البنوك العمومية، والتي منحت الجزء الأهم من هذه القروض، اعتمدت تيسيرا عقلانيا متناميا شيئا فشيئا في تخصيص مواردها[1].

ومن جهة أخرى، يمكن إرجاع انخفاض حصة القطاع العمومي من القروض من 895,3 مليار دج نهاية 2005 إلى 846,5 مليار دج نهاية جوان 2006 (أي انخفاض يقدر بـــ: 48,8 مليار دج أو ما يعادل نسبة-5,45%) إلى انكماش الطلب تبعا لخوصصة عدد من المؤسسات العمومية من ناحية، و إلى لجوء بعض هذه المؤسسات إلى الاقتراض من السوق المالي لتمويل برامجها الاستثمارية نظرا لتردد البنوك التجارية غالبا في منح مثل هذه القروض الطويلة الأجل.

2- تجميع الموارد وتوظيفاتها من طرف البنوك:

عرف نشاط تجميع الموارد تطورا ملحوظا في ظل الواقع الحالي للاقتصاد الجزائري بنمو قدره 9.6 % نهاية السداسي الأول من سنة 2006 وهو معدل هام مقارنة بالسداسي الأول 2005 (4,6 %)

جدول رقم V-11: هيكلة الموارد المجمعة من طرف البنوك

	ديسمبر 2004	جوان 2005	ديسمبر 2005	جوان 2006
ودائع تحت الطلب	**1127,916**	**1225,282**	**1220,364**	**1411,859**
- البنوك العمومية	1019,891	1123,817	1104,302	1280,129
- البنوك الخاصة	108,025	101,465	116,062	131,730
ودائع لأجل	**1577,456**	**1605,260**	**1724,172**	**1736,061**
- البنوك العمومية	1509,556	1531,607	1642,274	1630,483
منها ودائع بالعملة الصعبة	201,847	183,048	210,193	202,751
- البنوك الخاصة	67,900	73,653	81,898	105,578
منها ودائع بالعملة الصعبة	17,048	17,409	20,965	27,018
مجموع الموارد المجمعة	**2705,372**	**2830,542**	**2944,536**	**3147,920**
حصة البنوك العمومية	**% 93,5**	**% 93,8**	**% 93,3**	**% 92,5**
حصة البنوك الخاصة	**% 6,5**	**% 6,2**	**% 6,7**	**% 7,5**

Source *: Banque d'Algérie, Tendances monétaires et financières au premier semestre de 2006, p :8*

نلاحظ من خلال هذا الجدول:

- التزايد المطرد لحجم الموارد المجمعة من طرف البنوك،
- الدور الكبير الذي تلعبه البنوك العمومية في تجميع الموارد حيث تتجاوز حصتها غالبا 92 %، مع ضعف واضح في حصة البنوك الخاصة، ولعل ذلك يرجع إلى كون هذه البنوك لا زالت في طور "انطلاقة"[2]، و لم تتطور بعد بشكل كبير.

و يشير بنك الجزائر في تقريره حول الاتجاهات النقدية و المالية للسداسي الأول من سنة 2006 إلى:

- الودائع الهامة المجمعة من المؤسسات الخاصة والعائلات والتي شكلت 55,7% نهاية جوان 2006، مقابل 57,4 % نهاية 2005.

[1] CNES, note de conjoncture du premier semestre 2006. p :6

[2] محمد بن بوزيان وآخر، التحرير المالي والبنكي والتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية بالجزائر، سبقت الإشارة إليه، ص:8.

- تدفقات الموارد المجمعة من طرف البنوك تعود في نسبة 82 % منها إلى القطاع العمومي (خلال السداسي الأول 2006)، و تشكل ودائع شركة سوناطراك 95,4 % من إجمالي تدفقات موارد القطاع العمومي.

أما توزيع القروض حسب مدد الاستحقاق فقد كانت كالتالي:

جدول رقم V-12: توزيع القروض بالاقتصاد الجزائري حسب مدة الاستحقاق للفترة بين ديسمبر2004 وجوان 2006

	ديسمبر 2004	جوان 2005	ديسمبر 2005	جوان 2006
قروض قصيرة الأجل	**828,337**	**949,022**	**924,328**	**941,956**
- بنوك عمومية	779,741	866,657	853,958	858,296
- بنوك خاصة	48,596	82,365	70,370	83,660
قروض متوسطة و طويلة الأجل	**706,051**	**770,742**	**853,119**	**862,066**
- بنوك عمومية	645,840	720,128	791,995	785,393
- بنوك خاصة	60,211	50,614	61,124	76,673
مجموع القروض الموزعة	**1534,388**	**1791,764**	**1777,446**	**1804,022**
حصة القروض قصيرة الأجل	**% 54**	**% 55,2**	**% 52**	**% 52,2**
حصة القروض متوسطة و طويلة الأجل	**% 46**	**% 44,8**	**% 48**	**% 47,8**

***Source** : Banque d'Algérie, Tendances monétaires et financières au premier semestre de 2006, p : 10*

نلاحظ من الجدول أن هناك تحسن في الفترة الأخيرة في تقسيم القروض بين المدى القصير والمدى المتوسط والطويل بشكل متوازن نسبيا، كما أشار إليه تقرير بنك الجزائر السالف الذكر، إلا أن جمع القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل في حصة واحدة كما يظهر في الجدول السابق يخفي حقيقة ضعف حصة القروض طويلة الأجل ضمن مجموع القروض الموزعة للاقتصاد، إذ تبين المعطيات انخفاض نسبة هذه القروض (والموجهة لتمويل الاستثمار) حيث لم تتجاوز 2,8 % عام 2002 و 3,4 % عام 2003 من إجمالي القروض، مقارنة بالقروض قصيرة الأجل والتي بلغت خلال هاتين السنتين 49,6 % و 55,9 % على التوالي.

إن هذه السياسة المتبعة من طرف النظام البنكي تبين النقص الكبير في التزامه بتمويل الاستثمار، و هو ما يشكل أحد العقبات الأساسية التي تعيق تطور المؤسسات الاقتصادية، لا سيما الصناعية منها والتي تحتاج إلى تمويل طويل الأجل.[1]

3- وضعية السوق المالي بالجزائر:

تشكو معظم الدول النامية من ضعف أداء أسواقها المالية (إن وجدت)، و عدم مشاركتها الفعالة في تمويل التنمية، ولا تشذ الجزائر باعتبارها بلدا ناميا عن هذه القاعدة، حيث تعتمد بصفة غالبة على البنوك في تمويل الاقتصاد مما يجعل اقتصادها اقتصاد استدانة.

إن التوجه الصريح للجزائر نحو اعتماد قوانين السوق الحرة قد فرض عليها القيام بالعديد من الإصلاحات التي يفرضها هذا التوجه والتي كان من بينها ضرورة إقامة سوق مالي، لاسيما بعد تخلي الخزينة العمومية عن تمويل استثمارات المؤسسة العمومية، و تجسد هذا الأمر في اعتماد بورصة الجزائر رسميا عام 1993، و افتتاح مقرها في صيف 1999 بدخول أربع مؤسسات هي: مؤسسة صيدال، مؤسسة الأوراسي، مؤسسة سوناطراك ومؤسسة رياض سطيف.

[1] شكوري سيد أحمد، مرجع سابق، ص:104.

ويشير واقع أداء هذه السوق، إلى أنه لا يزال الوقت بعيدا عن الحديث عن وجود سوق مالية جزائرية تشارك بفعالية في تمويل التنمية الاقتصادية جنبا إلى جنب مع النظام المصرفي، فحسب المدير العام لبورصة الجزائر (السيد: رهني مخلوف) فإن البورصة خسرت ما يقارب 80 مليار دج، مقابل مداخيل لم تتعد 50 مليار دج منذ إنشائها، وحسبه فإن نشاطها لم يتطور بشكل كبير وبقي أداؤها بطيئا، حيث لا تتجاوز مساهمتها في الناتج الداخلي الخام للجزائر 1%، في حين تفوق مساهمة البورصة في المغرب في هذا الناتج نسبة 20 % و في تونس نسبة 14 % [1].

و يشير تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الأوضاع الاقتصادية للسداسي الأول 2006 إلى أن أداء بورصة الجزائر تميز بالتدهور، حيث وبعد ارتفاع من 108 مليون دج سنة 1999 (سنة انطلاق البورصة) إلى 720 مليون دينار جزائري عام 2000، فإن أداء معاملات البورصة لم يزل ينخفض حتى بلغ مستوى 04 مليون دج عام 2005، و تعود هذه الوضعية أساسا إلى العدد الزهيد من الأسهم (ثلاثة في المجموع) والمتأثر بمستويات مردوديتها المنخفضة والتي تقل عن المعدلات المقدمة من طرف البنوك، و يتوقع انسحاب سهم (أرياض سطيف) الأكثر ضعفا في السوق المالية الجزائرية.

المطلب الثالث: فحص عناصر التنمية البشرية في واقع الاقتصاد الجزائري

إن حركة الإصلاحات الاقتصادية الواسعة المطبقة من طرف الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق لم تمر دون تكلفة اجتماعية باهظة، وآثار سلبية على شريحة واسعة من الطبقات الفقيرة، تجسدت في تدني مستوى المعيشة وتدهور في جوانب التنمية البشرية.

وفي إطار إنجاز الأهداف التنموية للألفية المجمع عليها في قمة الألفية بنيويورك أيام 6،7 و8 سبتمبر 2000، والمقدر عددها بثمانية أهداف، تبذل الجزائر جهودا كبيرا في النهوض بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية للمواطنين، من محاربة للفقر، وتعميم للتعليم، وتقليل للبطالة وتوفير للعناية الصحية...الخ.

ومن خلال العناصر الآتية سنحاول إعطاء صورة تحليلية عن واقع جوانب التنمية البشرية في الجزائر، وذلك كالتالي:

أولا: المعطيات الديمغرافية

1- معدل النمو السكاني:

عرف تعداد سكان الجزائر تزايد مطردا منذ الاستقلال، كما يبينه الشكل رقم V-3، وبلغ حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، 32,2 مليون نسمة بتاريخ 2006/01/01.

---

1 من الموقع : http://www.al-vefagh.com/ بتاريخ 2007/03/05.

الشكل رقم V-3: تطور تعداد سكان الجزائر الوحدة : $\times 10^3$

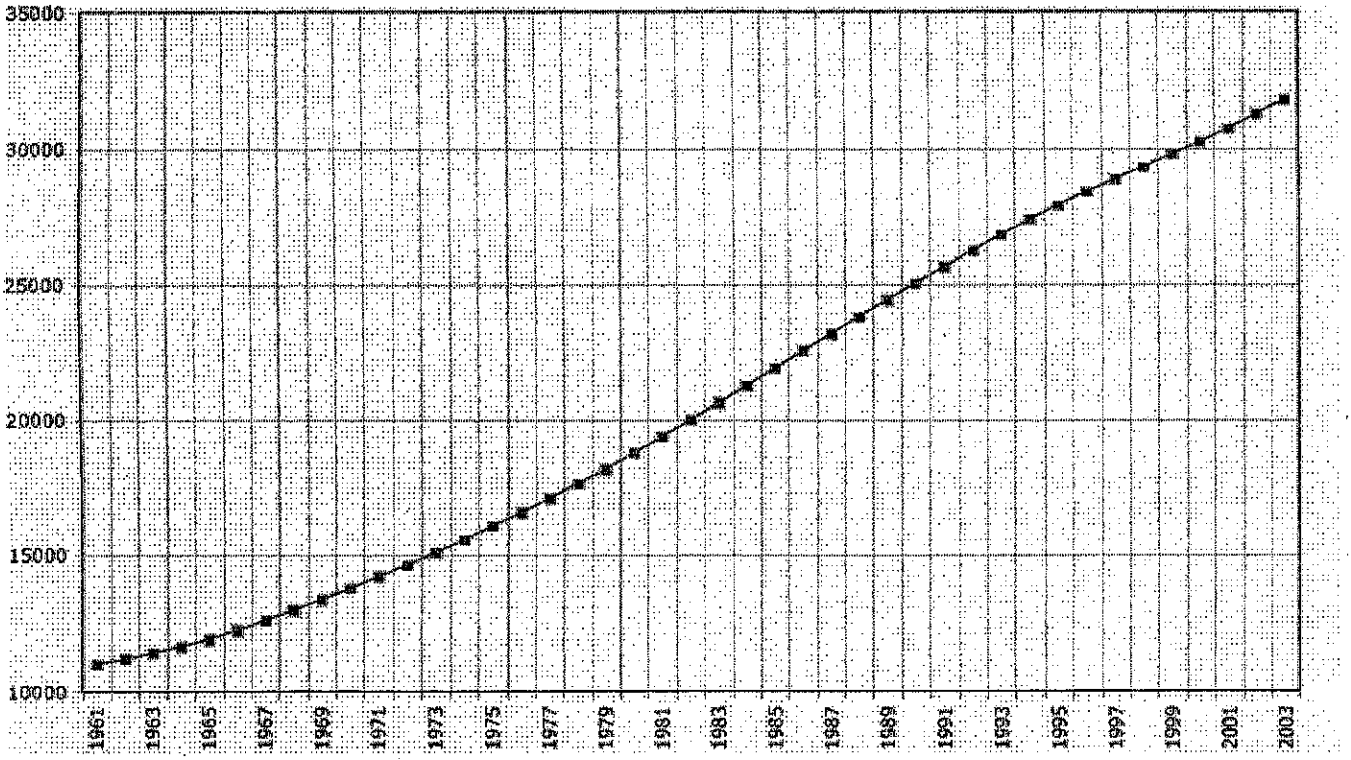

source :http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9:Algeria_demography.png

وحسب بيانات الجدول رقمV-13، فإن معدل الولادات خلال الفترة 2000-2005 عرف شبه استقرار، إذ بقي يتغير في المجال 19,36‰ (عام 2000) و 21,36‰ (عام 2005)، وهذا بعد أن عرف انخفاضا تدريجيا متواصلا في الفترة 1990-2000 حيث انتقل من 30,94‰إلى 19,36‰.

أما بالنسبة للمعدل الخام للوفيات، فإنه وبالرجوع إلى نفس الجدول نلاحظ أنه بقي في حدود ما بين 6,03 ‰ و 6,56‰ (فترة عدم الاستقرار الأمني) ثم تناقص إلى ما بين 4,36 ‰ و 4,87‰ خلال الفترة 1998-2005.

جدول رقم V-13: مؤشرات ديمغرافية للفترة (1990-2005) الوحدة (لكل ألف ساكن)

السنوات	المعدل الخام للولادات	المعدل الخام للوفيات	معدل النمو الطبيعي
1990	30,94	6,03	2,494
1991	30,14	6,04	2,410
1992	30,41	6,09	2,432
1993	28,22	6,25	2,257
1994	28,24	6,56	2,168
1995	25,33	6,43	1,890
1996	22,91	6,03	1,688
1997	22,51	6,12	1,639
1998	20,58	4,87	1,57
1999	19,82	4,72	1,51
2000	19,36	4,59	1,48
2001	20,03	4,56	1,55
2002	19,68	4,41	1,53
2003	20,36	4,55	1,58
2004	20,67	4,36	1,63
2005	21,36	4,47	1,69

***Source** : office nationale des statistiques, www.ons.dz*

نجم عن هذه الوضعية تناقص في معدل النمو الطبيعي للسكان، حيث بلغ أدنى نسبة له عام 2002 بمعدل 1.53% وبقي في حدود معقولة إلى غاية الآن مقارنة بدول عربية و نامية أخرى.

2- توقع الحياة عند الولادة:

سجل هذا المؤشر تحسنا ملحوظا في الجزائر إذ انتقل من 67,8 في 1991 إلى 75 عام 2005 (انظر الجدول رقم V-14) مع تسجيل فارق 2,7 سنوات بين الرجال والنساء عام 2001 حيث قدر توقع الحياة عند النساء بـــ72,1 سنة مقابل 69,4 سنة للرجال، وتقلص هذا الفارق إلى سنتين (02) عام 2005.

دول رقم V-14: توقع الحياة عند الولادة بالجزائر (الوحدة: سنوات)

توقع الحياة عند الولادة	1991	2001	2005
للرجال	65,8	69,4	74
للنساء	67,8	72,1	76
المجموع	67,3	70,75	75

Source **:** - *ONS; Démographie algérienne 1999-2005*
- *MOUMMI Ahmed, le développement humain en Algérie, quel bilan, séminaire international sur les politiques économiques en Algérie, op. cit. p:6*

3- وفيات الأطفال:

نتيجة للجهود التي تبذلها الدولة في مجال عمليات تلقيح الأطفال و الوقاية من الأمراض و تحسين التغطية الصحية للسكان تراجعت نسبة وفيات الأطفال بالنصف تقريبا ما بين 1990 و 2005 حيث انتقلت من 57,8 ‰ إلى 30,4‰ خلال هذه الفترة ،كما يوضحه الجدول رقم V-15.

جدول رقم V-15: تطور نسبة وفيات الأطفال بالجزائر الوحدة : (لكل ألف ولادة)

السنوات	الذكور	الإناث	المجموع
1990	60,00	55,50	57,80
1991	59,40	54,20	56,90
1992	57,70	53,00	55,40
1993	57,61	53,29	55,49
1994	56,80	51,51	54,21
1995	57,94	51,68	54,87
1996	56,88	52,21	54,59
1997	59,50	53,66	56,64
1998	38,70	36,00	37,40
1999	40,20	38,60	39,40
2000	38,40	35,30	36,90
2001	38,90	35,90	37,50
2002	36,10	33,30	34,70
2003	34,60	30,30	32,50
2004	32,20	28,50	30,40
2005	32,40	28,20	30,40

Source *: office national des statistiques, op. cit.*

ويلاحظ من الجدول أن نسبة تراجع الوفيات لدى الإناث كانت أعلى منها بقليل لدى الذكور خلال الفترة 1990-2005، حيث قدر تطور هذه النسبة لدى الإناث بـــ (-49,2%) مقابل (-46%) للذكور، وقد يرجع ذلك إلى تزايد فئة الإناث في التعداد الإجمالي للسكان مقارنة بجنس الذكور.

وتظهر مقارنة معدل وفيات الأطفال (الذي يشكل الهدف الرابع من الأهداف التنموية للألفية) في حالة الجزائر مقارنة مع دول شمال إفريقيا أن الجزائر من بين الدول المرشحة لبلوغ هذا الهدف إلى آفاق عام 2015 كما يوضحه الرسم البياني في الشكل التالي:

الشكل رقمV-4: معدل وفيات الأطفال في دول شمال إفريقيا

الوحدة لكل ألف ولادة حية

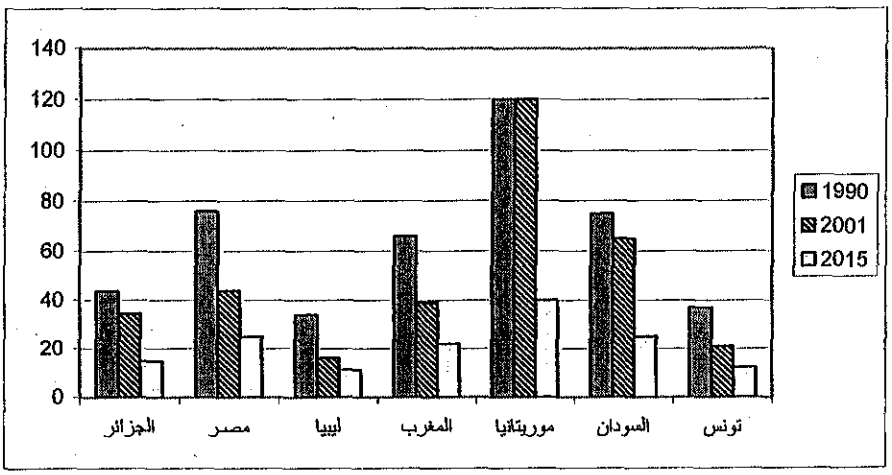

المصدر: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، التقرير المقدم للاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية في شمال أفريقيا، ص:12.

ومما ينبغي ملاحظته أن تحليل وفيات الأطفال يظهر أن:

- وفيات الرضع أقل من شهر تشكل النسبة الأكبر من وفيات الأطفال حيث انتقلت من 38% من إجمالي وفيات الأطفال عام 1970، إلى 50.6% عام 1992، إلى 65.7% عام 2002.
- لازالت هناك نسبة معتبرة من الأطفال لا يبلغون عيد ميلادهم الأول، رغم ميلها للانخفاض، كما تعبر عن ذلك نسبة وفيات الأطفال قبل سن 12 شهرا.

بالتالي فإن منحني وفيات الأطفال يمكن تحليله من خلال منحنيين (انظر الشكل رقمV -5):

- المنحني الخاص بوفيات الأطفال ذوي السن من 01 شهر إلى سنة، وهو متناقص بشكل متتابع.
- منحني وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن شهر واحد، وهو يأخذ شكلا أفقيا تقريبا، مما يشير إلى أن هذه الفئة تحتاج إلى رعاية خاصة اعتبارا أن أكبر نسبة من وفيات الأطفال ترجع إليها.

الشكل رقم V-5: تطور نسبة وفيات الأطفال بالجزائر (الوحدة: بالألف)

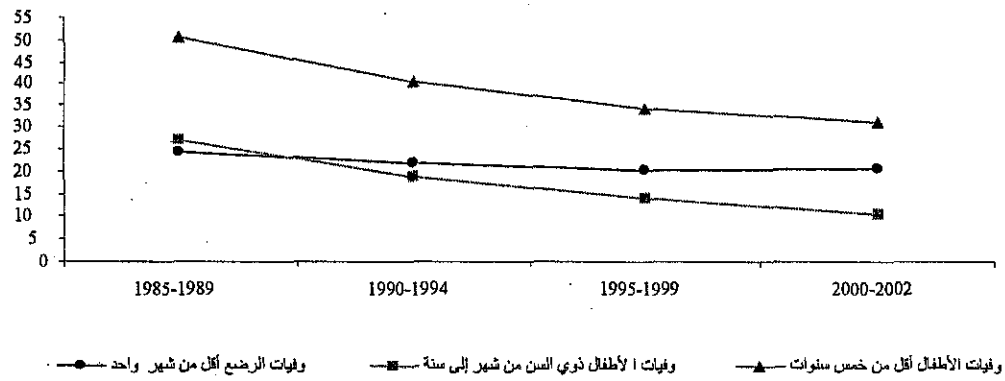

***Source** : CNES, 5eme rapport national sur le développement humain en Algérie 2003, p:49*

ثانيا: التعليم

تعتبر الجزائر من بين الدول التي خطت خطوات واسعة في مجال تعميم التعليم، و تحقيق معدلات تمدرس عالية، من خلال سهر الدولة على توفير التعليم بالمجان لكافة المستويات، وجعله حقا يكلفه القانون مع إجباريته لمدة 9 سنوات، وتخصيص نفقات معتبرة لتوفير الموارد والإمكانيات الضرورية للتكفل بالطلب الاجتماعي في مجال التربية والتعليم، بالإضافة إلى برامج محو الأمية، حيث خصصت الجزائر ما لا يقل عن 3 مليار دج سنة 2007 لتقليص الأمية[1].

وبغرض فحص عنصر التعليم في الجزائر كعامل من عوامل الانطلاق الاقتصادي نحاول التطرق إلى تحليل مختلف الجوانب المتعلقة كما يلي:

1- معدلات التمدرس:

شهدت نسب التمدرس في الجزائر ارتفاعا ملحوظا منذ الاستقلال وإلى اليوم، حيث تشير إحصائيات الحكومة الجزائرية أن أكثر من 97% من الأطفال اليوم يذهبون إلى المدارس[2].

وخلال الفترة 98-2001، يلاحظ أن فارق تطور تمدرس الإناث (3,847 نقطة) فاق نظيره بالنسبة للذكور (+1,73 نقطة) بالضعف تقريبا (انظر الجدول رقم V-16)

جدول رقمV-16: تطور معدلات التمدرس بالجزائر (من 6 إلى15سنة) للفترة (1998-2001)

السنوات	1998	1999	2000	2001	فارق 1998-2001
المجموع	88,60	89,15	89,94	91,05	+2,45 نقطة
الذكور	91,97	91,94	92,31	93,10	+1,73 نقطة
الإناث	85,08	86,20	87,47	88,92	+3,84 نقطة

***Source** :MOUMI Ahmed, op.cit. p:9*

1 حسان صوابر، أهداف الألفية للتنمية: التجربة الجزائرية، من الموقع: www.ons.dz . (2006/09/01)
2 معلومة من الموقع : http://www.magharebia.com/ . (2006/09/01)

وتحتل الجزائر مرتبه متقدمة بين دول شمال إفريقيا في مجال نسب التمدرس في التعليم الابتدائي، مما يرشحها بقوة إلى بلوغ الهدف الثاني من أهداف الألفية والمتعلق بتعميم التعليم الابتدائي (انظر الشكل رقمV-6)

شكل رقم V-6: نسبة التمدرس في التعليم الابتدائي لدول شمال إفريقيا

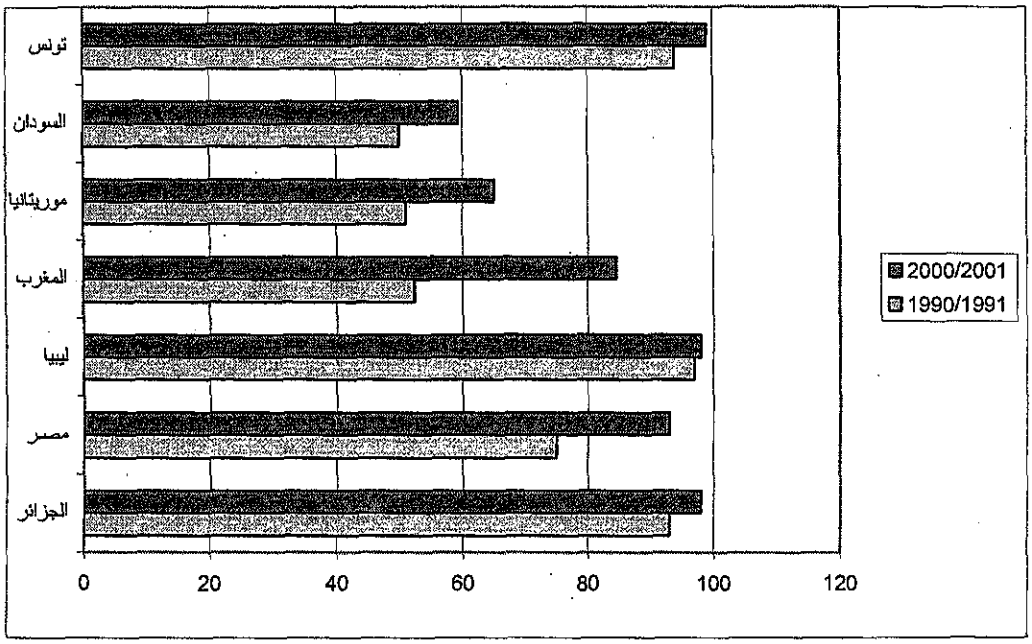

المصدر: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص: 8.

أما فيما يخص الغاية الرابعة من هذه الأهداف والمتعلقة بإزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005 ، وبالنسبة لكل مراحل التعليم في أجل أقصاه 2015، فإن الجدول رقمV-17 يظهر التطور الملحوظ في نسبة تمدرس البنات في مختلف الأطوار، و الذي أدى إلى بلوغ نسبة تكافؤ بين الجنسين في مختلف الأطوار قدرت بـ89% خلال 2003-2004[1].

فمن خلال هذا الجدول نلاحظ التطور المتدرج لمعدلات الإناث في الطور الابتدائي، والطور الثانوي على الخصوص حيث فاق عدد الإناث عدد الذكور في هذا الطور، كما يشير إلى ذلك تجاوز نسبتهن الـ 50% منذ 1995 وتواصل ارتفاعها إلى أن بلغت 57.73% عام 2005/2004 .

[1] حسان صوابر، مرجع سابق، ص:3.

جدول رقم V-17: تطور المسجلين في مختلف أطوار التعليم بالجزائر للفترة (1994-2005)

	95/94	96/95	97/96	98/97	99/98	00/99	01/00	02/01	03/02	04/03	05/04
الطورالأول والثاني أساسي	4.548.827	4.617.728	4.674.947	4.719.137	4.778.870	4.843.313	4.720.950	4.691.870	4.612.574	4.507.703	4.361.744
منه الإناث %	45,87	46,12	46,3	46,49	46,65	46,76	46,82	46,98	46,96	47,02	47,00
الطور الثالث أساسي	1.651.510	1.691.561	1.762.761	1.837.631	1.898.748	1.895.751	2.015.370	2.116.087	2.186.338	2.221.795	2.256.232
منه الإناث %	44,06	44,4	45,61	46,52	47,20	47,93	48,06	48,04	48,39	48,75	49,03
مجموع تلاميذ الأساسي	6.200.337	6.309.289	6.437.708	6.556.768	6.677.618	6.739.064	6.736.320	6.807.957	6.798.912	6.729.498	6.617.976
منه الإناث %	45,39	45,66	46,11	46,50	46,80	47,09	47,19	47,31	47,42	47,59	47,69
المسجلين في الثانوي	8.21.059	853.303	855.481	879.090	909.927	921.959	975.862	1.041.047	1.095.730	1.122.395	1.123.123
منه الإناث %	49,84	50,44	52,54	53,73	54,89	56,02	56,15	56,24	56,73	57,54	57,73
التعليم العالي											
-المسجلين في طور التدرج التابعين لمعاهد MERS(*)	238.427	252.504	285.278	339.518	372.647	407.995	466.084	543.869	589.993	622.980	721.833
- المسجلين في طور التدرج خارج معاهد MERS	23.374	20.173	-	-	-	-	7.566	6.828	7.792	7.688	8.252
- المسجلين فيما بعد التدرج	-	-	-	18.126	19.225	20.846	22.533	26.060	26.579	30.221	33.630
جامعة التكوين المتواصل											
- المسجلين فيما قبل التدرج	-	-	-	24.567	25.569	32.425	33.043	23.271	28.168	28.670	23.273
- المسجلين في طور التدرج	-	-	-	13.788	14.281	18.332	19.783	24.760	30.243	34.581	36.364

(*) MERS وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المصدر: من جمع الطالب استنادا إلى إحصائيات المعهد الوطني للإحصائيات و المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي.

وعلى الصعيد الإقليمي، يشير تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، والمقدم إلى الاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية في شمال أفريقيا، السالف الذكر، إلى أن نسبة الإناث المسجلات في التعليم الثانوي بالجزائر بلغت مستوى قياسيا مقارنة بدول شمال إفريقيا.

جدول رقم V-18: نسبة الفتيات المسجلات في جميع المستويات بدول شمال إفريقيا، مقارنة مع الفتيان

الوحدة: نسبة مئوية

	الأولي			الثانوي		العالي
	1991/1990	2001/2000	2002/2001	2001/2000	2002/2001	2001/2000
الجزائر	0.81	0.88	0.93	1.03	1.08	-
مصر	0.80	0.89	0.94	0.90	0.93	0.91
ليبيا	0.91	0.97	1.00	1.00	1.06	0.93
المغرب	0.66	0.84	0.89	0.78	0.81	0.78
موريتانيا	0.72	0.92	0.96	0.88	0.76	0.20
السودان	0.75	0.82	0.85	1.61	0.89	0.89
*تونس	0.85	0.91	0.96	1.01	1.04	0.93

المصدر: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص: 34.

وبالرغم من هذه النتائج المشجعة، ورغم إجبارية التعليم بالجزائر فيما بين سن 6 و15 سنة، إلا أنه وحسب المنظمة البريطانية غير الحكومية "أكسفام" فإن العديد من الأطفال يغادرون المدرسة الجزائرية قبل سن 13 سنة، و5% من الأولاد في سن التمدرس و15% من الفتيات يفضلون العمل على الذهاب إلى المدرسة[1]، وبالتالي فإن النسب المقدمة عن التمدرس ينبغي مراجعتها على ضوء واقع أعداد المتسربين قبل إنهاء الدراسة، وعلى ضوء توزيع هذه النسب بين الأرياف والمدن.

2- معدل الأمية:

تراجعت الأمية في الجزائر بفضل الجهود المبذولة من طرف الدولة لتقليصها، لاسيما في أوساط النساء كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم V-19: معدلات أمية السكان ذوي سن 10 سنوات فما فوق حسب الجنس

الوحدة: نسبة مئوية

	الذكور	الإناث	المجموع
1966	62,30	85,40	74,60
1977	46,60	72,60	59,90
1987	30,75	56,66	43,62
1998	23,65	40,27	31,90
:2002	18,20	35,00	26,50
- الحضر	13,50	26,60	20,10
- الريف	24,60	47,00	35,70

***Source** : CNES, 5eme rapport national sur le développement humain en Algérie 2003, op. cit. p :72*

1 من الموقع: http :www.magharebia.com/ (2006/09/01)

فنلاحظ من الجدول:

- أن نسبة الأمية في المجموع تناقصت بالنصف تقريبا (48.10 نقطة مئوية) ما بين 1996 و2002.
- تناقص الأمية كان بـــ 50.4 نقطة مئوية لدى الإناث مقارنة بـــ 44.1 نقطة مئوية لدى الذكور، وهو ما يعكس ما ذكرناه من جهود الدولة في إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم، من جهة، وإقبال النساء على برامج محو الأمية أكثر من الرجال من جهة أخرى.

تظل نسبة الأمية في الأرياف (وفي فئة النساء خصوصا) مرتفعة عن المدن، وهذا ما أكدته مؤشرات المسح الجزائري لصحة الأسرة المنفذ من طرف جامعة الدول العربية في إطار المشروع العربي لصحة الأسرة 2006[1].

3- الوسائل المادية و البشرية

يشغل قطاع التعليم أعدادا كبيرة من الأشخاص (510 ألف شخص)، ويكلف 40% من الإنفاق الحكومي، وبعنوان سنة 2006 أنفقت الحكومة حوالي 86,3 مليون $ لدعم مصاريف التمدرس، وهو ما يمثل 29 $ عن كل طفل من الثلاثة ملايين طفل معوز في البلاد، بما في ذلك الدعم المتعلق بالكتب المدرسية المجانية واشترت الحكومة الجزائرية 53 مليون نسخة من 45 كتابا جديدا، كما استفاد قطاع التعليم من 64 مدرسة إعدادية جديدة، و165 ثانوية، و2549 قسما للمدارس الابتدائية، مما سيرفع الطاقة الإجمالية للمؤسسات التعليمية إلى 24449، كما تم فتح 2300 مطعم مدرسي جديد، و توفير 1500 حافلة مدرسية يستعمل غالبها في المناطق الريفية النائية[2].

و يعكس الجدول التالي تطور أعداد الأساتذة والمعلمين في مختلف أطوار التعليم بالجزائر

جدول رقم V-20: تطور أعداد الأساتذة في مختلف أطوار التعليم بالجزائر خلال الفترة 2000-2005.

	2001/2000	2002/2001	2003/2002	2004/2003	2005/2004
التعليم الابتدائي (الطور الأول والثاني والثالث)	271.696	274.328	271.858	277.929	279.720
التعليم الثانوي	55.588	57.274	57.747	59.177	60.185
التعليم العالي	-	-	21.681	23.513	26.072

***Source** : office national des statistiques ONS , op. cit.*

و من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه خلال الفترة الأخيرة تزايدت أعداد الأساتذة والمعلمين بشكل ملحوظ في الجزائر، إلا أنه وبحساب نسبة التزايد ما بين سنتي 2000 و2005 لطور الثانوي مثلا نجد أن تزايد أعداد الأساتذة كان بمعدل (8,7%) أي أقل بالنصف تقريبا من معدل تزايد الطلبة في هذا الطور والذي بلغ 16%.

و يقدر العدد الحالي للتلاميذ في القسم بـــ 33 تلميذا، وفي بعض المناطق يكون العدد أكبر بكثير نظرا للعجز المسجل سواء في أعداد الأساتذة، أو في هياكل الاستقبال، هذه الأخيرة التي عرفت أيضا سعيا من طرف الدولة في زيادة تعدادها، كما يوضحه الجدول التالي:

---

1 انظر نتائج المسح الجزائري في المشروع العربي لصحة الأسرة 2006 في الموقع:www.papfam.org/papfam/conferencedata.htm

2 معلومات من الموقع /http :www.magharebia.com (2006/09/01)

جدول رقم V-21: تطور هياكل التعليم للفترة 2000-2005 بالجزائر

	2001/00	2002/01	2003/02	2004/03	2005/04
عدد قاعات التدريس المستعملة في الطورين 1و2	122.867	125.137	126.125	127.473	128.549
عدد ملحقات المدارس الأساسية للطورين 1و2	16.186	16.482	16.714	16.899	17.041
عدد المدارس الأساسية للطور 3	3.414	3.526	3.650	3.740	3.844
فروع ملحقات المدارس الأساسية للطور 3	5	6	4	3	3
أعداد الثانويات و المتاقن في المجموع	1.259	1.289	1.330	1.381	1.423
مجموع الجامعات و المعاهد و المدارس الوطنية و العليا	52	55	55	55	55

***Source** : office national des statistiques, op. cit.*

ويلاحظ الثبات في أعداد الجامعات والمعاهد والمدارس الوطنية والعليا، مما يستدعي من الدولة إيلاء الاهتمام أكثر لإنشائها لاسيما مع تزايد أعداد الطلبة في طور التدرج، حيث نلاحظ بالرجوع إلى الجدول رقم V-17 أن أعدادهم تزايدت بحوالي 55% خلال الفترة 2000-2005 مع ثبات هياكل استقبالهم خلال نفس الفترة.

ثالثا: الصحـــة

يمكن القول أن الدولة الجزائرية وبفضل سياستها الهادفة إلى تقليل معدلات الوفيات، وتحسين توقع الحياة، وضمان وصول عادل إلى المرافق الصحية لكافة المواطنين، قد حققت تقدما إيجابيا معتبرا في مجال تنويع الخدمات الصحية وضمان أكبر تغطية صحية لمواطنيها.

فقد أشرنا سابقا إلى التحسن الكبير في كل من مؤشر توقع الحياة عند الولادة، ومعدل وفيات الأطفال الرضع، حيث بلغا مستوى تنافسيا بين الدول النامية.

وبخصوص تحسين صحة الأمومة، والذي يشكل هدفا من الأهداف الثمانية للألفية، فقد أولته الدولة، اهتماما خاصا باعتبار أن الوفيات النفاسية قبل وعند الولادة تشكل مشكلة أساسية لقطاع الصحة في الجزائر[1]، لذلك فقد تم تعزيز الرعاية الصحية للحمل، والتغطية الواسعة للولادات في الوسط الاستشفائي، ومضاعفة الهياكل الصحية والكوادر الطبية، الأمر الذي سمح بتقلص نسبة الوفيات النفاسية نسبيا، إذا انتقلت من 170 لكل مئة ألف ولادة حية (عام 1995) إلى 117 عام 2001، ليبقى انخفاضها ضعيفا رغم ذلك، ورغم أن هذا المعدل أقل من نظيره في دول أخرى بالمنطقة كما يوضحه الجدول التالي:

[1] حسان صوابر، مرجع سابق، ص: 4.

جدول رقم V-22: معدل الوفيات النفاسية بدول شمال إفريقيا

الوحدة : لكل مئة ألف ولادة حية.

	1995	2001	2015
الجزائر	170	117	42.5
مصر	170	84	43.5
ليبيا	120	97	30
المغرب	390	220	83
موريتانيا	930	747	232.5
السودان	1500	590	375
*تونس	70	54.8	17.5

المصدر: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص: 32.

وفي إطار مكافحة داء السيدا (أحد الأهداف التنموية للألفية أيضا) يسجل السعي إلى تفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة هذا الداء، وتنسيق العمل مع الحركة الجمعوية للتحسيس ونشر الوعي بين الشباب، مع تنفيذ برامج بالتعاون مع المنظمة العالمية للصحة.

وتشير الإحصائيات حول تطور هذا الوباء لغاية تاريخ 2001/12/31 بأنه يوجد بالجزائر حوالي 527 حالة إصابة بالسيدا (منها 77 حالة في جنس الذكور، و150 حالة في جنس الإناث)، توجد غالبيتها (417 حالة أو ما يعادل 79,13%) في فئة الأعمار 20-49 سنة[1].

ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتوفير أكبر تغطية صحية للسكان، إلا أن الأسر الفقيرة بالجزائر تظل غير قادرة فعليا على التمتع بالرعاية الصحية نظرا لعدة أسباب منها:[2]

- ارتفاع أسعار الأدوية، وعدم تعويض البعض منها، وتماطل مصالح الضمان الاجتماعي في تعويض نفقات الدواء والعلاج، مما دفع إلى خفض استهلاك الأدوية لاسيما باهظة الثمن منها.
- رغم مجانية العلاج الذي تضمنه المستشفيات العمومية، إلا أنه في العديد من الحالات يتطلب الأمر مساهمة المريض في نفقات التحاليل المخبرية والتصوير الطبي والتي تكون بمبالغ غالية بالنظر إلى وضعية الأسر الفقيرة وضعف دخلها.
- قدم المرافق العمومية و التجهيزات الطبية، وغياب الصيانة مع نقص الأطباء الأخصائيين.

و قد أدت الظروف المعيشية للسكان وسوء التغذية إلى عودة أمراض معدية كانت قد اختفت من الخريطة الصحية للجزائر مثل: الطاعون والجرب والدفتيريا....إلخ، مما يستدعي تنفيذ سياسة صحية نوعية تستهدف الأطفال و المسنين على الخصوص[3].

[1] MOUMI Ahmed, op. cit. , p:8.

[2] ع. بن ناصر، مرجع سابق، ص:205.

[3] نفس المرجع ، ص:205.

رابعا: الشغل

1- القوة العاملة:

قدرت القوة العاملة في الجزائر، حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، بـــ 9,5 مليون شخص في سبتمبر 2005، موزعة بين 8,1 مليون شخص عامل و1,5 مليون بطال. وبلغ معدل الشغل في نفس التاريخ 34,7% مقارنة بـــ 29.3% سنة 2001 و 27,9% سنة 1998.

جدول رقم V-23: القوى العاملة في الجزائر بتاريخ سبتمبر 2005

	الحضر	الريف	المجموع
السكان العاملون	4.826.063	3.218.157	8.044.220
السكان البطالون	835.056	613.232	1.448.288
القوة العاملة	5.661.119	3.831.389	9.492.508
معدل البطالة	%14,8	%16	%15,3

***Source** : office national des statistiques, op.cit.*

نلاحظ من الجدول أن 59,63% من القوة العاملة تتواجد بالمدن، بينما يتواجد 40,36% منها بالأرياف، مما يشير إلى عدم التوازن الجغرافي في توزيع القوة العاملة بالجزائر، ويفسر حركة النزوح من الأرياف إلى المدن والتي قد تكون إحدى الدوافع وراء برنامج دعم النمو بمناطق الجنوب والهضاب العليا خصوصا.

ويوضح توزيع السكان العاملين فعلا على الأنشطة، أن أنشطة الخدمات والتجارة والإدارة تأخذ النسبة الغالبة من العاملين (54,61%) سواء في المدن (63,76 % من العاملين فعلا في المدن)، أو بالأرياف (40,88% من العاملين فعلا في الريف)، ثم تلي ذلك الزراعة بسبة 17,2% حيث يستحوذ سكان الأرياف على غالبية أنشطة الزراعة بنسبة 70,58% مقارنة بـــ 29,42% لسكان المدن الذين يفضلون أنشطة الصناعة ويستحوذون على 71,4% من مجموع العاملين في هذا القطاع (انظر الجدول رقم V-24).

جدول رقم V-24: تقسيم السكان العاملين حسب قطاع النشاط و الوسط (بتاريخ سبتمبر 2005)

	الحضر	الريف	المجموع	الهيكلة %	نسبة العاملين بالحضر إلى مجموع العاملين بالنشاط (*)	نسبة العاملين بالأرياف إلى مجموع العاملين بالنشاط (*)
الزراعة	406.148	974.372	1.380.520	17,2	29,42	70,58
الصناعة	756.166	302.669	1.058.835	13,2	71,41	28,59
البناء و الأشغال العمومية	586.549	625.473	1.212.022	15,1	48,39	51,61
التجارة-الخدمات-الإدارة	3.077.200	1.315.643	4.392.844	54,6	70,05	29,95
المجموع	4.826.063	3.218.157	**8.044.220**	100		

(*) تم احتساب النسب في هذين العمودين من طرف الطالب

***Source** : office national des statistiques, op. cit.*

أما فيما يتعلق بتوزيع القوى العاملة إجمالا حسب شرائح السن، فيلاحظ أن أكبر نسبة كانت في فئة 25-39 سنة بنسبة 62,17% من مجموع القوة العاملة البالغة 9.492.508 شخصا، مما يبين أن معظم القوة العاملة بالجزائر شباب. و يبين الشكل التالي توزيع القوى العاملة حسب مختلف فئات الأعمار.

الشكل رقم V-7: القوة العاملة حسب شرائح السن في سبتمبر 2005

الوحدة : نسبة مئوية

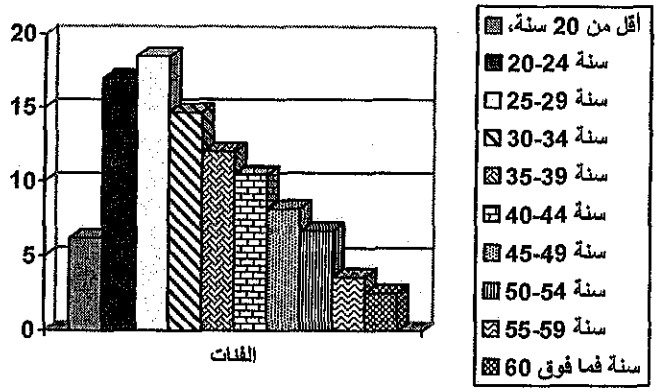

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

وتتكون قوة لعمل الناشطة في جزء كبير منها من الرجال (85,4%) على حساب النساء (14,6%) مما يعكس ضعف مشاركة المرأة في قطاع الشغل بالجزائر.(انظر الجدول رقم V-25)

جدول رقم V-25: توزيع السكان العاملين حسب الجنس (بتاريخ سبتمبر 2005)

	الحضر	الريف	المجموع
الرجال	3.972.245	2.898.103	6.870.348
% إلى السطر	57,8	42,2	100
% إلى العمود	82,3	90,1	85,4
النساء	853.818	320.054	1.173.873
% إلى السطر	72,7	27,3	100
% إلى العمود	17,7	9,9	14,6
المجموع	4.826.121	3.218.199	**8.044.220**
% السطر	60	40	100
% العمود	100	100	100

***Source** : office national des statistiques, op. cit.*

2- البطالة

تتميز البطالة في الاقتصاد الجزائري بالمميزات التالية:

أ- الميل إلى الانخفاض، و يؤكد ذلك تراجع معدلات البطالة في السنوات الأخيرة، وقد قدرت في سبتمبر 2005 بـــ: 15,3%.

ب- البطالة في الوسط الحضري أكثر ارتفاعا منها في الوسط الريفي، حيث قدر عدد البطالين في الحضر بالتاريخ المذكور بـــ 853.056 بطال (57,66%)، وفي الريف بـــ613.232 بطال (42,34% من مجموع البطالين).

ج- الفئة الكبيرة من البطالين شباب، حيث أن نسبة الشباب البطالين الأقل من 30 سنة تبلغ 75% تقريبا من إجمالي البطالين (انظر الجدول رقم V-26).

جدول رقم V-26: توزيع البطالة حسب فئات الأعمار و الوسط بتاريخ سبتمبر 2005

	الحضر	الريف	المجموع
أقل من 20 سنة	100.328	105.089	205.417
20-24 سنة	277.413	203.756	481.169
25-29 سنة	244.181	154.598	398.779
30-34 سنة	104.465	72.201	176.666
35-39 سنة	47.324	36.933	48.257
40-44 سنة	24.258	18.838	43.096
45-49 سنة	22.266	9.347	31.613
50-54 سنة	11.479	8.019	19.498
55-59 سنة	3.341	4.450	7.791
المجموع	835.056	613.232	1.448.288

***Source** : office national des statistiques, op. cit.*

د- تواصل انخفاض نسبة البطالة لدى النساء حيث انتقلت من 38% سنة 1995 إلى 18% سنة 2000، ثم إلى 17,28% سنة 2001[1]، ولازالت مستقرة عند هذا المعدل تقريبا في سبتمبر 2005 (17,2%)، مع تركز أكبر نسبة من العاطلات في المدن (71,7%) مقارنة بالأرياف (28,3%) ، انظر الجدول رقم V-27.

جدول رقم V-27: توزيع البطالين حسب الجنس (في سبتمبر 2005)

	الحضر	الريف	المجموع
الرجال	656.378	542.697	1.199.074
% السطر	54,7	45,3	100
% العمود	78,6	88,5	82,8
النساء	178.678	70.535	249.213
% السطر	71,7	28,3	100
% العمود	21,4	11,5	17,2
المجموع	835.056	613.232	1.448.288
% السطر	57،7	42،3	100
% العمود	100	100	100

***Source** : office national des statistiques, op. cit.*

[1] MOUMI Ahmed, op. cit. , p:12.

المطلب الرابع : فحص العوامل ذات البعد الخارجي

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

اختلفت سياسة الدولة الجزائرية تجاه جذب الاستثمارت الأجنبية، تبعا لتوجهات النظام السياسي والاقتصادي الذي يحكم البلاد في كل مرحلة.

فخلال مرحلة الستينيات والسبعينيات تضمنت قوانين الاستثمار المتعاقبة توجسا من الاستثمارات الأجنبية تأسيسا على النظرة التي تعتبره نهبا للخيرات الوطنية، واعتبارا للتوجه الاشتراكي العام الذي كان يحكم البلاد.

وفي الثمانينات لم تتغير الحال بشكل كبير، إذكانت ملامح التقييد لاتزال قائمة في قانون 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة، والذي حدد نسبة المشاركة الأجنبية بـــ 49 % كحد أقصى مع إجبارية التقاضي أمام المحاكم الجزائرية في حالة نشوب خلاف.

وفي كل هذه المراحل كانت السياسة الاقتصادية للدولة تسند الدور الهام لإنجاز الاستثمارات إلى القطاع العمومي، وتعتمد في تمويلها على المحروقات كمورد رئيسي مع اللجوء إلى الاستدانة الخارجية لسد العجز في التمويل.

وظهرت ملامح تغير النظرة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بجلاء مع التحول إلى اقتصاد السوق، حيث جاء القانون النقد والقرض (القانون رقم 90-10) ليكرس أولى خطوات البحث الجاد عن استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنحها المزايا والضمانات الضرورية لاستقطابها، كإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة، وإلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر، وضمانات ضد إجراءات المصادرة.

إن هذا التوجه الجديد في سياسة الدولة والذي يفرضه منطق التحول إلى نظام اقتصاد السوق، عرف تدعيما متواصلا في كل تشريعات الاستثمار التي أعقبت القانون رقم 10/90 والتي أشرنا إليها بالتفصيل فيما سبق، ويمكن القول أن المناخ القانوني ملائم جدا لتحفيز الأجانب على توطين استثماراتهم بالجزائر، لاسيما مع الاستقرار الكبير في المؤشرات الكلية الكبرى للاقتصاد، والاستقرار السياسي أيضا الملاحظ منه 1999.

وتشير الإحصائيات إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر انتقلت من 17 مليون $ بين 85 ــ 1995 إلى أكثر من 2,3 مليار $ مابين 2001 ــ 2003، وحازت الجزائر مرتبة جديدة في تصنيف عام 2003 للدول الإفريقية الأعلى حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث رتبت في المرتبة الثانية بعد جنوب إفريقيا[1].

وأفاد تقرير بنك الجزائر للسداسي الأول من سنة 2006 أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذا السداسي ارتفع إلى 760 مليون $ مقارنة بـــ440 مليون $ للسداسي الأول من سنة 2005 [2].

ويستقطب المناخ المستقر في الجزائر اهتمام المستثمرين العرب حيث قدرت حصيلة الاستثمارات العربية ما بين 2000-2006 بحوالي 6 مليار $ منها 2.4 مليار $ لمجموعة "أوراسكوم " وحدها في قطاع الاتصالات النقالة وإنتاج

[1] - Hafida BENAMMAR et autre , Hafida BENAMMAR et autre, réalité et perspectives sur les investissements directs étrangers en Algérie,séminair international sue les politiques économiques en algérie ,op. cit , P:3

2 - Banque d'Algérie, Tendances monétaires et financières au premier semestre de 2006, p:2.

الإسمنت، وفي قطاع العقار قامت المجموعة القطرية " فيصل هولدينغ" بإنجاز برجين في "الشراقة " يتم استلامهما عام 2007، بالإضافة إلى خمسة أبراج ومركز تجاري قيد الإنجاز غربي العاصمة.

ويهتم المستثمرون العرب بشكل خاص بقطاعات البنوك والتأمينات والأدوية والطاقة والأسمدة، ويؤكد ذلك آفاق الاستثمار العربي لسنة 2007، حيث أكدت وكالة تطوير الاستثمار ANDI أن قيمة الاستثمارات العربية المسجلة بعنوان 2007 قدرت قيمتها الأولية بـــ 409,696 مليار دج أو ما يعادل 5,612 مليار $ في مجالات الطاقة وإنتاج الكهرباء والاتصالات والسياحة والفندقة والعقارات ومراكز الأعمال وإنتاج الأسمدة الفلاحية عالية الجودة، وحسب ذات الوكالة فإن المشاريع التي سيتم الانطلاق فيها عام 2007 هي: [1]

- مشروع إنجاز المركب السياحي سيدي فرج، والمركب السياحي "موريتي" الذي أطلق عليه اسم "منتدى الجزائر"
- حظيرة التسلية بالرياح الكبرى بالعاصمة.

(وقدرت قيمة هذه المشاريع السياحية بـــ 350, 226 مليار دج).

- إنجاز فنادق ومراكز أعمال جديدة.
- مجموعة من العقارات موجهة لقطاع الأعمال.

(وقدرت قيمة هذه المشاريع بـــ 24,428 مليار دج وهي مسندة إلى مجموعة استثمارية خليجية).

- إنجاز حظيرة تكنولوجية بالمدينة الجديدة "سيدي عبد الله "
- ومشروع الواجهة البحرية الجديدة للجزائر.

وتقوم بها المجموعة الكويتية " كيكبو " والمجموعة الإمارتية "إعمار".

وفي مجال القطاع المصرفي، فإن 7 من كل 10 طلبات اعتماد بنوك تقدم إلى بنك الجزائر تعود لبنوك عربية، وسجل مؤخرا دخول مصرف " السلام " الإماراتي إلى الجزائر برأس مال قدره 100 مليون $ مما يجعله أهم بنك في الساحة مباشرة بعد البنوك العمومية المملوكة للدولة والتي تراقب حوالي 90 % من الساحة الجزائرية،كما يتوقع أن تنطلق خلال سنة 2007 حوالي 10 بنوك عربية وأجنبية بالجزائر، منها بنك السلام الإماراتي وبنك فرنسا وبنك اللبناني، بالإضافة إلى بنوك مغربية ومصرية وتونسية وبحرينية وإسبانية، كما ستعرف هذه السنة افتتاح أول فرع للبنك البريطاني " أش .أس.بي.سي"، من خلال فرعه في دبي الذي يسير عمليات البنك في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو من أكبر البنوك في العالم .

إن هذا الإقبال الكبير على النشاط المصرفي يعود إلى الفجوة الكبيرة الموجودة بين عرض الخدمات المالية والطلب عليها بالسوق الجزائرية، حيث تتوفر الجزائر حاليا على وكالة بنكية لكل 28 ألف شخص، مما يجسد الحاجة الماسة إلى وجود المزيد من البنوك[2].

إلا أنه ورغم تزايد حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر جراء السياسة التحفيزية التي انتهجتها لجلبه في إطار تطبيق متطلبات اقتصاد السوق، حيث ارتفعت حصتها من المخزون الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول

---

[1]- من موقع جريدة الشروق ، "http://www.echoroukonline.com/"، بتاريخ 2006/12/16.

[2] الموقع السابق بتاريخ 2007/01/02.

العربية من3,1% سنة 1990 إلى 3,4% عام 2005 (مع العلم أن هذا المخزون انتقل خلال الفترة المذكورة وحسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من 9,734 مليار $ إلى 190,456 مليار $)، لتحتل بذلك المرتبة السادسة بعد سلطنة عمان [1]، إلا أنه يسجل:

1- ضعف حصة الجزائر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بدول أخرى (دول في المنطقة على الخصوص) حيث يشير تقرير الأنكتاد إلى أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها الجزائر لكل من عامي 2006/2005 لم تتجاوز قيمة 1 مليار $ [2]، وإذا علمنا أن إفريقيا خلال 2005 عرفت ارتفاعا ملحوظا في حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت 31 مليار $ مقارنة بـــ 17 مليار $ عام 2004، فذلك يعني أن حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى إفريقيا سنة 2005 كانت أقل من 3,33 % مقارنة بـــ 21 % لجنوب إفريقيا وحدها، ثم تأتي مصر كثاني متلق للاستثمار الأجنبي المباشر عام 2005 متبوعة بنيجريا.

2- ظل قطاع المحروقات أهم مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما القطاعات الأخرى وحسب تقرير الأنكتاد السالف الذكر فإنها لاتتلقى إلا القليل من اهتمام المستثمرين الأجانب الذين يعانون من الكوابح الإدارية البيروقراطية، ومن مشاكل الوصول إلى العقار والقروض البنكية، وغيرها من الاختلالات. ولتوضيح ذلك بالأرقام، فإنه وحسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1998 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر بلغ نحو 1,43 مليار $ منها 1,18 مليار $ في قطاع المحروقات [3]، أي مايفوق نسبة 82 %.

ثانيا: نقل التكنولوجيا في إطار اتفاقيات الشراكة

إن تبني التكنولوجيات الحديثة من طرف الشركات الوطنية يلعب دورا أساسيا في عملية الانطلاق الاقتصادي، وتشكل عقود الشراكة الأجنبية الإطار الأنسب الذي يمكن من استفادة الاقتصاد في مرحلة أولى من عمليات نقل التكنولوجيا، والتطلع مستقبلا لإنتاجها وتصديرها.

ومنذ تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق، أبرمت العديد من اتفاقيات الشراكة مع شركات أجنبية، وفي ميادين مختلفة. ففي القطاع الصناعي (خارج المحروقات)، مثلا عرفت عدة صناعات إبرام عقود شراكة بين مؤسسات وطنية وأخرى أجنبية، نذكر منها على سبيل المثال :[4]

- صناعة الفولاذ: شراكة بين مركب الحجار و *Ispat internationale*
- مواد التنظيف: شراكة بين مؤسسة *ENAD* و *Henkel –Unilever*
- قطاع المياه: شراكة بين مؤسسة *EPEOR* و- *SAUR- Vivendi- lyonnaise des eaux*
- وفي القطاع الغذائي والفلاحي، عرفت الإصلاحات المنتهجة في إطار البرنامج الوطني للتطوير الفلاحي *PNDA* إبرام عقود شراكة مع مؤسسات دولية منها: *UNILEVER –Danone- CHambourcy- Fruital*

---

[1] من الموقع : http://www.ajazair.info/aswak.htm بتاريخ 2007/01/15.

[2] من موقع جريدة بيان اليوم ، http://www.bayanealyaoume.na/ بتاريخ 2007/01/16.

[3] - تشام فاروق ، مرجع سابق ، ص:18.

[4] - يوسفي رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد القومي، حالة الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية بتلمسان، سبق ذكره، ص ص: 9-4.

- وفي مجال الصحة طورت المؤسسة العمومية صيدال علاقات شراكة استثمارية مع أكبر الشركات العربية والدولية منها: *Dar Edawa-Wellcome-Glaxo-Acdima-Novo Fabre -GPE-Rhone Poulenc.*

إلا أن قطاع المحروقات ظل القطاع الأكثر استئثارا على حصة عقود الشراكة الأجنبية.

وإذا تأملنا عقود الشراكة التي أبرمتها الشركة الوطنية سوناطراك مع أكبر الشركات الأجنبية مثل:

- شركة *British Petroleum Amoco* البريطانية (1995)
- شركة *Petro-Nas* و *GAZ de France* الفرنسية (2002)
- شركة *ANADARCO* الأمريكية (1999).

نجد في كل عقد منها بندا يتعلق بالتكوين قصد التحكم في التكنولجيا المنقولة، ونجد من بين التزامات الشركة المتعاقدة مع سوناطراك:[1]

- الالتزام بنقل الخبرات المستخدمة في إطار تنفيذ العقود، ونقل المعلومات الضرورية للتحكم في التكنولوجيا، لاسيما في مجال الدراسات الجيولوجية والجيو فيزيائية وتحليل المعطيات ومراقبة حفر الآبار.
- الاتفاق مع سوناطراك على برامج تكوين للمستخدمين الجزائريين تقترحها هذه الأخيرة.
- تلتزم الشركات الأجنبية بتمويل التكوين طبقا لصيغة تحدد في العقد.

إن هذه الالتزامات تعكس الاهتمام البارز للدولة بموضوع نقل التكنولوجيا المتطورة في إطار عقود الشراكة التي تبرمها المؤسسات العمومية مع الشركات الأجنبية، وهو اهتمام قديم في الحقيقة تُلمس بوادره في أولى القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر،كالقانون المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الذي نص على أن من واجبات الشركة الأجنبية ضمان نقل التكنولوجيا.

وعلى الصعيد الواقعي، نجد أن شركة سوناطراك تمكنت من تحقيق بعض الإنجازات فيما يتعلق بتكوين اليد العاملة على التقنيات الحديثة مثل:

- تحضير 13 شهادة ماستر (Masters) تخصص جيولوجيا وفيزياء بإنجلترا.
- تحضير 8 شهادات دكتوراه تخصص جيولوجيا وفيزياء بفرنسا وألمانيا.
- تحضير 8 شهادات دراسات معمقة، تكون متبوعة شهادات دكتوراه في حالة النجاح في كل من فرنسا وبلجيكا.
- رفع مردودية العمال من خلال اكتسابهم مهارات جديدة جراء احتكاكهم بالعمال الأجانب، وهو الأمر الذي انعكس على اكتشاف العديد من الحقول البترولية والغازية ذات الاحتياطات الهامة[2].

إلا أن الحقيقة تكشف عن تأخر كبير جدا للجزائر في مجال استخدام التكنولوجيا وذيوعها في الاقتصاد.

---

[1] ـ محمد بن مسعود ، مرجع سابق ، ص:132 .
[2] ـ المرجع السابق، ص ص: 142-143 .

جدول رقم V-28: ذيوع واستخدام التكنولوجيا في بعض البلدان العربية المتوسطية

البلـــد	مشتركو الهاتف الثابت (لكل ألف شخص)			مشتركو الهاتف النقال (لكل ألف شخص)		الكمبيوترات الشخصية (لكل ألف شخص)		زبائن الإنترنت لكل ألف شخص	براءات الإختراع الممنوحة للمقيمين لكل مليون شخص	الإتفاق على البحث العلمي PIB %		العاملون في مجال البحث العلمي لكل مليون شخص	
	90	98	2003	2001	2003	2001	2003	2002	2003	87-97	96-2003	87-97	96-2003
الجزائر	32	50	69	03	45	07	08	-	-	-	-	-	-
المغرب	16	50	40	164	244	14	20	1	33	-	0.6	-	782
تونس	37	81	118	40	197	26	41	0	64	0.3	0.6	125	1013
مصر	30	65	127	43	84	16	29	2	44	0.2	0.2	459	-

المصدر : من إعداد الطالب استنادا إلى معطيات في :

ـــ تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005.

ـــ مسودة اجتماع CNES الجزائري وCNET الإيطالي، بعنوان "تقرير مشترك حول عوامل التنافسية والتماسك الاجتماعي من أجل بناء فضاء متكامل أورو متوسطي ".

وكما نلاحظ من الجدول فإنه من بين كل ألف شخص بالجزائر عام 2003 فإن هناك فقط 69 شخصا يشتركون في الهاتف الثابت، و45 شخصا يشتركون في الهاتف النقال، و16 شخصا يزورون الانترنت!

إن هذه الأرقام تدق ناقوس الخطر حول التخلف التكنولوجي الكبير الذي يطبع الاقتصاد الوطني، وحول الفجوة الرقمية الواسعة بين الوضع الحالي للاقتصاد والوضع الذي تتطلبه عملية الانطلاق الاقتصادي، لاسيما إذا علمنا الصلة الوطيدة بين الحصول على التكنولوجيا الجديدة ومستوى التنمية في بلد ما، حيث وحسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، فإن البلدان الثلاثين التي تسجل أعلى مؤشر في ذيوع التكنولوجيا، تتواجد أيضا بين تلك التي تسجل مؤشرا أعلى من التنمية البشرية. وأكدت القمة العالمية الثانية حول مجتمع المعلومات بتونس عام 2005 هذا الأمر ودعت إلى إزالة الحواجز أمام النفاذ إلى التكنولوجيات الحديثة بصورة متكافئة للجميع.

وحتى عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي وقعته الجزائر في فلنسيا (إسبانيا) في أفريل 2002، (علما أنها الدولة المغاربية الأخيرة الذي توقعه)، والذي يعد قرارا اقتصاديا استراتيجيا للمدى الطويل، لم يتم على أساس دراسة واقعية لآثاره على الجوانب المختلفة للاقتصاد، أو بمشاركة من الجهات الاجتماعية المعنية، إضافة إلى كونه يركز على المحروقات بالأساس، بالرغم من أن تجارة المحروقات في الحقيقة تنظم بعقود تجارية ثنائية للمدى الطويل ولا تنفذ باتفاق شراكة[1].

إن اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بمجالاته الأربعة: السياسة، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والذي يهدف إلى التعاون وتحقيق تدريجي لمنطقة تبادل حر أورو متوسطية، يشكل إطارا هاما للجزائر للاستفادة من الفرص التي يتيحه في مجال تحسين البحث العلمي ورفع المقدرة التكنولوجية، وذلك إذا ما تم العمل على استغلاله وفق آليات تخد

Ivan Martin , op. cit . p : 12

الاقتصاد الوطني، ولاتجعل منه هدفا لتوسيع السوق الأوروبية، واكتساب أسواق دول متوسطية تتميز اقتصادياتها بالميزة الاستهلاكية، لاسيما مع برنامج الإطار السابع الذي سيبدأ عام 2007 المتعلق بالتعاون بين الإتحاد الأوروبي وشركائه في حوض المتوسط، والمستند إلى تصميم أربع برامج نوعية: تعاون، أفكار، أشخاص وقدرات، حيث يسعى برنامج "تعاون" إلى تكثيف مشاركة كل البلدان في مجال البحث العلمي، ويسعى برنامج "أفكار" إلى تدعيم مشروعات البحث العلمي ذات الجودة، بينما يهدف برنامج " أشخاص" إلى خلق فضاء للتحرك بين الإتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة من خلال اتفاقيات البحث العلمي والتكنولوجيا، ويرمي برنامج " قدرات" إلى تطوير قدرات البحث العلمي والابتكار ونقلها إلى القطاع الإنتاجي[1].

ثالثا: الاقتصاد الجزائري وتحرير المبادلات الدولية

1- مراحل تطور قطاع التجارة الخارجية بالجزائر

عرف قطاع التجارة الخارجية بالجزائر ثلاث مراحل أساسية هي :[2]

1-1 مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962 -1969)

بعد حصولها على الاستقلال سنة 1962، ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات مع بقية دول العالم، وأمام هذه الوضعية اعتمدت الدولة الحديثة في محاولة تنظيمها لقطاع التجارة الخارجية مبدأ "الرقابة " وذلك باتخاذ جملة من الإجراءات أهمها:

- الرقابة على الصرف والتي مكنت من تحقيق استقرار أسعار الصرف الذي كان أمرا ضروريا جدا لتلك المرحلة المتميزة بتنمية مكثفة.
- استحداث معدلات جديدة في ميدان الرسوم الجمركية من أجل تشجيع الصناعة المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية.
- فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، تقوم بالرقابة على التجارة الخارجية بغرض:
  - إعادة توجيه الواردات.
  - كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة.
  - حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري.

تميز الميزان التجاري خلال هذه الفترة بالتذبذب بين الفائض والعجز، وسجل أكبر عجز له في هذه المرحلة سنة 1969 بقيمة 370 مليون دج ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم الواردات لاسيما من سلع التجهيز والمنتوجات نصف المصنعة.

---

1 - مسودة اجتماع CNES الجزائري وCNET الإيطالي، سبقت الإشارة إليها، ص:8.

2 - صالح تومي ، عيسى شقبقب ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة ، العدد 2006/4 ، ص ص: 31-33.

2-1 مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989

توضحت سياسة الدولة في قطاع التجارة الخارجية في مرحلة السبعينات مع المخطط الرباعي الأول، حيث تم ابتداء من سنة 1971 إقرار مجموعة من الإجراءات تدل على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية حسب المنتوج الذي تتخصص فيه كل مؤسسة منها، ولقد كان الهدف من هذا الاحتكار البحث عن التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للاقتصاد.

تميز الميزان التجاري لهذه الفترة بارتفاع الواردات من المنتجات الغذائية بشكل متواصل حتى بلغت 28.49 %من مجموع الواردات سنة 1989، وفي هذا دلالة واضحة على فشل الثورة الزراعية والإصلاحات المنتهجة في المجال الزراعي عن توفير الاحتياجات الوطنية من الغذاء، كما تميز الميزان التجاري أيضا بتزايد استيراد سلع التجهيز والسلع الضرورية لتموين القطاع الصناعي وهذا بسبب سياسة الدولة آنذاك والقائمة على إنشاء صناعات ثقيلة، وفي المجموع فقد شكلت الواردات من سلع التجهيز والمواد الأولية ونصف المصنعة حوالي 90% من إجمالي الواردات سنة 1980.

3-1 مرحلة الإصلاحات وتحرير التجارة الخارجية

أدت الأزمة البترولية سنة 1986 المتزامنة مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي وارتفاع خدمة الدين الخارجي إلى التراجع موارد الدولة من العملة الصعبة بشكل كبير، الأمر الذي دفعها إلى اعتماد جملة من الإصلاحات في مختلف القطاعات، ومن بينها قطاع التجارة الخارجية.

تجلت أولى ملامح التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية بالجزائر سنة 1988، مع القانون رقم 88-29 الذي سمح للمؤسسات الخاصة بالاستيراد مع وضعها على قدم المساواة مع المؤسسات العمومية في مجال التصدير [1].

ويمكن القول أن التحرير في هذه المرحلة كان تحريرا مقيدا، ثم تلاه تحرير مخفف القيود مع الإجراءات المعتمدة في قانون النقد والقرض وقانون المالية التكميلي لسنة 1990، والتي سمحت بممارسة أنشطة التصدير والاستيراد لكل شخص طبيعي أومعنوي مسجل في السجل التجاري، مع وجود بعض التقيدات كإلزامية عقد الصفقات بوساطة بنك مثلا .

وباستثناء سنة 1992 التي عرفت إقدام السلطات الجزائرية على تشديد التقيدات على التبادلات الدولية بسبب انخفاض أسعار المحروقات وعودة الاختلالات المالية، فإنه ومع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي دخلت الجزائر مرحلة التحرير التام لتجارتها الخارجية برفع آخر العوائق والتقييدات أمام التبادلات الخارجية، كما عرف الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية مرونة أكثر، ومالت الإجراءات والحقوق الجمركية إلى التبسيط والانخفاض.

وعرف الميزان التجاري منذ سنة 1990 فائضا متواصلا (باستثناء سنتي 1994 و1995 حيث عرف عجزا بسبب انخفاض أسعار البترول ورفع القيود عن الاستيراد) وذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات تبعا لارتفاع أسعار المحروقات إلى أرقام قياسية لم تبلغها من قبل.

---

[1] -MIMOUNE Lynda ; KHELADI Mokhtar ; La politique de de l'Etat dans le secteur du commerce exterieure ; séminaire international sur les politique économiques en Algérie ; op. cit .P : 5

2- الانفتاح التجاري الإقليمي والمتعدد الأطراف

أهم ما يلفت الانتباه في مجال انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي وتحرير المبادلات الدولية، السعي إلى محاولة ربط علاقات تجارية قوية إقليمية (في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي)، وعالمية متعددة الأطراف (في إطار مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالميةOMC)

2-_1 اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي:

دون الخوض في تفاصيل هذا الاتفاق فإننا نود من خلال النقاط التالية التطرق إلى أهم ما يرتبط به من آثار على الاقتصاد الوطني:

أ- نلاحظ أولا أن الاعتبار التجاري يهيمن على هذا الاتفاق إذ أن الهدف الرئيسي له هو إقامة منطقة تبادل حرة على مدى 12 سنة، وعليه فإنه تنبغي الإشارة إلى أنه إذا كان الإتحاد الأوروبي يمثل الشريك الأول للجزائر (كما يبينه الجدول التالي) فإن الجزائر لاتمثل سوى شريك صغير للاتحاد الأوربي.

جدول رقم V-29: حصة الاتحاد الأوروبي في التجارة الخارجية الجزائرية

الوحدة : نسبة مئوية .

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الواردات	61.4	63.2	58.3	55.9	59.3	62.5	56.7	57.4	55.4	58.0
الصادرات	71 .3	72.8	68.9	69.9	64.9	60.0	63.5	63.9	63.5	62.7

***Source** : MIMOUNE Lynda, op.cit , p :10*

ولهذه الإشارة أهميتها، حيث سيفضي الاتفاق إلى توسعة السوق الأوربية على حساب استفادة الجزائر من مزايا الشراكة في جانب تحسين معدلات التبادل.

ب ــ أول متطلبات الاتفاق تخفيض الجزائر لمعدلات الرسوم الجمركية (والتي بدأت في تطبيقها فعلا) ومن أهم نتائج هذا الأمر انخفاض واردات الدولة من هذه الرسوم، والتي تعتبر في حاجة إليها لمواجهة الآثار الاجتماعية للتحرير، وتغطية النفقات العمومية في ميادين التنمية البشرية (التعليم، الصحة...) بعد انسحابها من الميدان الإنتاجي.

ج ــ سيؤدي رفع الحماية وتخفيض الرسوم الجمركية إلى تعرض منتجات المؤسسات الوطنية (الموجهة هيكليا لتلبية احتياجات السوق الداخلي) إلى منافسة شديدة من طرف المنتجات الأجنبية عالية الجودة مما يؤدي إلى خنق منافذ المنتجات الوطنية داخليا وخارجيا، وربما غلق مؤسسات وتسريح أعداد كبيرة من العمال.

د ــ يبين تحليل صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوربي ضعفها الكبير إذا ما قورنت بدول مغاربية أخرى شريكة له كالمغرب وتونس اللذين تفوق صادراتهما إلى الإتحاد الأوروبي (من منتجات صناعية وزراعية وخدمات) إجمالي صادرات الجزائر أو تعادله [1]، مما يشير إلى أن معدل التبادل مع الإتحاد الأوربي في إطار الشراكة لن يكون في صالح الاقتصاد الوطني.

[1] - جلطي غانم ، التجارة الخارجية للجزائر وأهميتها في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح التجاري ، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية بالجزائر ، سبقت الإشارة إليه ، ص:4.

2-2 مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

استتبع تحرير الجزائر لقطاع تجارتها الخارجية وانفتاحها على التبادلات الدولية في إطار تبنيها لنظام اقتصاد السوق، سعيها إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC، ومكافحة الإغراق، وضمان شفافية آليات المنافسة، وكذا إلغاء كل تمييز بين المتعاملين المحليين والأجنبيين.

إن الجزائر التي قامت منذ 2001 بتسريع رثم مفاوضات انضمامها إلى هذه المنظمة تتطلع إلى تحقيق مزايا من هذا الانضمام كالمشاركة في صياغة الإتفاقات الجديدة، والدفاع عن مصالحها ضد الإجراءات التي قد يتخذها شركاؤها التجاريون والمناقضة لاتفاقيات OMC، وكذا البحث عن نفاذ السلع والمنتجات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا الانضمام يكاد يكون مفروضا بالنظر إلى تزايد حركة اندماج الاقتصاديات عالميا، وتكوين تكتلات اقتصادية قوية، لا يتصور معها تحقيق الاقتصاديات المنفردة لنتائج تذكر في مجال التبادلات الدولية، وبالتالي تصبح المسألة كيفية الانضمام بأقل التكاليف.

فمن المؤكد أن هذا الانضمام متى تحقق ستكون له آثار سلبية واضحة على الاقتصاد الوطني جراء التنازلات التي تقدمها الدولة في مجال رفع الحماية والإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية وآثار ذلك على المؤسسات الوطنية والسوق الداخلية، وحتى من الناحية الاجتماعية، لاسيما في المدى القصير، ويبقى تحقيق نتائج منه على المدى الطويل مرهونا بإحداث تغيير جذري في الآلة الإنتاجية، وتبني سياسة اقتصادية ذات منحى خارجي، تعكس فيها المبادلات الخارجية الوجه الحقيقي للسياسة الداخلية.

3- تحليل تطور الميزان التجاري بعد عملية الانفتاح التجاري

3-1 أثر تحرير التجارة الخارجية على تحسن ميزان المدفوعات

عرف الميزان التجاري منذ تبني الدولة إصلاحات تحرير التجارة الخارجية وضعا جيدا تميز بوجود فائض منذ سنة 1990 وإلى غاية اليوم (باستثناء سنتي 1994 و1995 أين سجل عجزا بمقدار 0.45 مليار $ و 0.31 مليار $ على التوالي بسبب انخفاض أسعار المحروقات)، وقدر فائض الميزان التجاري في السداسي الأول من سنة 2006 بـــ 7.22 مليار$ بارتفاع يقدر بـــ 48 % عن سنة 2005، وتعتبر هذه النتيجة معقولة بالنظر إلى ارتفاع الصادرات بـــ 20% (بسبب ارتفاع أسعار المحروقات) إذ انتقلت من 10.269 مليار % مليار $ في الثلاثي الأول من سنة 2005 إلى 12.336 مليار $ في الثلاثي الأول من سنة 2006، هذا من جهة، ومن جهة أخرى انخفضت الواردات بـــ 5% خلال نفس الفترة وانتقلت من 5.388 مليار $ إلى 5.113 مليار$ [1].

وحسب تقرير منظمة التجارة العالمية لسنة 2006، فإن الجزائر وبفضل ارتفاع أسعار المحروقات احتلت المرتبة الأربعين بين أكبر خمسين دولة مصدرة في العالم، والمركز الثالث عربيا، بعد السعودية (المركز الأول) ودولة الإمارات (المركز الثاني)[2].

[1] - CNES ; Note de conjoncture du 1er semestre 2006 ;P : 13.

[2] - جريدة الخبر الصادرة بتاريخ 2006/12/18 ، ص:13، من موقعها على انترنت الذي سبقت الإشارة إليه.

جدول رقم V-30: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 1989 ــ 2002

الوحدة : مليار دولار

	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002
الواردات	**13.65**	**12.7**	**11.42**	**10.28**	**9.27**	**10.45**	**3.54**	**13.72**	**10.22**	**11.36**	**22.03**	**19.13**	**18.42**
الصادرات	**9.71**	**7.57**	**8.65**	**8.8**	**9.72**	**10.76**	**9.11**	**8.69**	**9.44**	**9.17**	**9.17**	**9.91**	**11.75**
نتيجة الميزان التجاري	**3.94**	**5.13**	**2.77**	**1.48**	**0.45-**	**0.31-**	**4.43**	**5.03**	**0.78**	**2.19**	**12.86**	**9.22**	**6.67**

***Source** : MIMOUNE Lynda, op.cit, P : 14.*

نلاحظ من الجدول أن الواردات كانت مستقرة نسبيا، بينما عرفت الصادرات تأرجحا بين الارتفاع والانخفاض، وتأرجحت نتيجة الميزان التجاري بنفس حركة تأرجح الصادرات، مما يؤكد أن الصادرات في الجزائر هي التي تتحكم في نتيجة الميزان التجاري، وتتحكم فيها بالأساس حركة أسعار البترول في الأسواق العالمية، وبالتالي يبقى فائض الميزان التجاري هشا لايعبر عن قوة الاقتصاد، بل يرتبط بقوة بظروف تقلب الطلب العالمي على النفط، ويمكن توضيح هذه النقطة من خلال الرسم البياني الموضح للجدول السابق .

شكل رقم V-8: تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري الجزائري للفترة 1990.2002

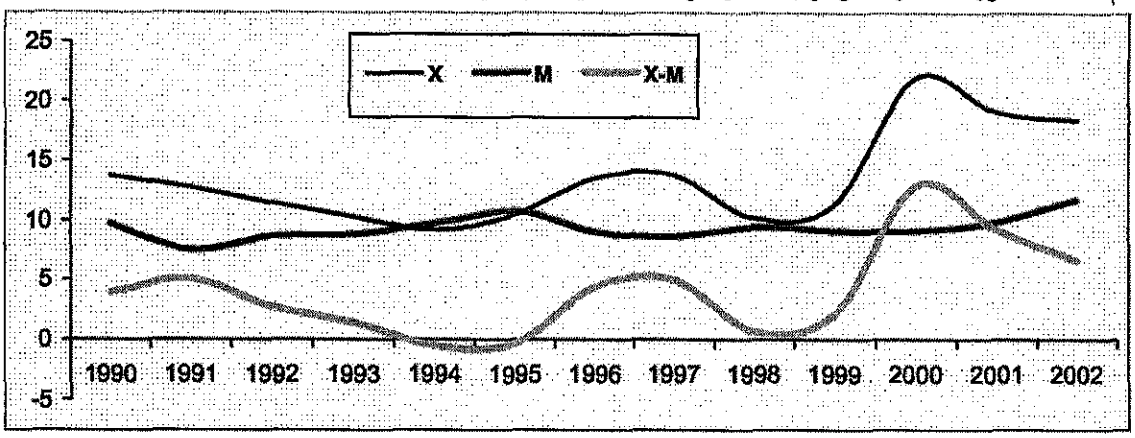

***Source** : MIMOUNE Lynda, op.cit, P : 14.*

2-3 هيكل الواردات:

إن تفحص قائمة واردات الجزائر في مختلف الفترات يبين أن هناك ثلاث فئات من السلع تهيمن على هذه القائمة وهي منتجات التموين الصناعي، المواد الغذائية، وسلع التجهيز.

فبعنوان الثلاثي الأول من سنة 2006 مثلا، شكلت سلع التجهيز الصناعية والزراعية 42.05 % من الواردات، محتلة المرتبة الأولى في قائمة الواردات بمبلغ 2.15 مليار دولار (مع تسجيل تناقصها بنسبة 12.71 % مقارنة بالثلاثي الأول من سنة 2005)، وفي المرتبة الثانية نجد مجموعة المنتجات الموجهة لسير أداة الإنتاج بمبلغ 1.36 مليار دولار (بزيادة طفيفة عن الثلاثي الأول من سنة 2005 تقدر بـــ 39 مليون $) ثم تأتي مجموعة السلع الغذائية التي سجلت ارتفاعا طفيفا بـــ 1.73%.

3-3 هيكل الصادرات:

أول ملاحظة تستدعي الانتباه هي أن عملية تحرير التجارة الخارجية بالجزائر لم يكن لها أثر ملموس على هيكل الصادرات، حيث ظلت صادرات المحروقات تهيمن على النسبة العظمى من الصادرات، أما الصادرات خارج المحروقات فلا تتجاوز في الغالب 5% من إجمالي الصادرات.

جدول رقم V-31: تطور نسبة الصادرات خارج المحروقات بالجزائر للفترة 2002/90

الوحدة مليون دولار

	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002
إجمالي الصادرات (1)	13650	12700	11420	10280	9270	10450	13540	13720	10220	11360	22030	19130	18420
الصادرات خ م (2)	437.8	369	462.4	481	287	519	882	516	358	438	623	648	722
(2)/(1) %	3.21	2.91	4.05	4.68	3.10	4.97	6.51	3.76	3.50	3.86	2.83	3.39	3.91

Source **:** *MIMOUNE Lynda, op. cit. P : 15*

نلاحظ من الجدول أن الصادرات خارج المحروقات بلغت أعلى قيمة لها سنة 1996 وهذا بسبب قيام الجزائر بتسديد ديونها تجاه روسيا في شكل بضائع، وقد أدى عدم تجديد هذا الاتفاق إلى هبوط حالي لمساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات وتواصل هذا الهبوط حتى نهاية المدة المقررة لتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي[1].

ويلاحظ أن الموارد الطبيعية سيطرت على نسبة كبيرة من الصادرات خارج المحروقات وأهمها الزيوت والحديد الصلب والفوسفات والتمور والزنك الخام ومشتقات النفط أما السلع المصنعة فتكاد تنعدم في قائمة الصادرات .

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

[1] -MIMOUNE Lynda .op.cit. P : 16

جدول رقم V-32: هيكلة الصادرات الجزائرية حسب قطاعات النشاط للفترة 99-2004

الوحدة : نسبة مئوية

	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الزراعة والصيد البحري	0.162	0.092	0.12	0.106	0.093	0.111
الماء والطاقة	0	0.009	0.01	0.009	0.002	0
المحروقات	**96.519**	**97.211**	**96.5**	**96.257**	**97.263**	**97.407**
المناجم والمحاجر	0.243	0.111	0.12	0.124	0.052	0.086
صناعة الحديد والصلب والمعادن والميكانيك	1.195	0.757	0.92	1.19	0.6	0.66
مواد البناء ، الخزف والزجاج	0.005	0.003	0.01	0.004	0.004	0.003
الكيمياء، البلاستيك المطاط	1.672	1.599	2.07	1.927	1.674	1.461
صناعة المواد الزراعية : الغذائية ، التبغ والكبريت	0.097	0.080	0.06	0.134	0.121	0.146
صناعة النسيج والمحبوكات والألبسة	0.004	0.004	0.02	0.018	0.014	0.014
صناعة الجلود والأحذية	0.026	0.033	0.08	0.128	0.079	0.043
صناعة الخشب والفلين والورق	0.098	0.091	0.08	0.099	0.082	0.067
صناعات مختلفة	0.01	0.010	0.01	0.004	0.015	0.002
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

3-4 مشاكل التصدير في الجزائر:

المشكلة الرئيسية التي تعترض قطاع التصدير في الجزائر اعتماده بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات التي ظلت تشكل نسبة مرتفعة في هيكل الصادرات طيلة مسيرة التنمية في الجزائر، وبالمقابل ضعف الصادرات خارج المحروقات وعدم تنوعها.

وخلف هذه المشكلة الرئيسية تقف العديد من المشاكل التي أدت إلى بقاء قطاع التصدير في ذات الوضعية لمدة طويلة، ومن هذه المشاكل نذكر[1]:

- افتقاد الجهاز الإنتاجي الجزائري للكفاءة التنافسية التي تؤهل منتجاته إلى النفاد إلى الأسواق المحلية والدولية، ويرجع هذا الأمر إلى عدة أسباب منها:
  - عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
  - عدم توافر نظام معلومات خاص بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
  - غياب التحفيز مما أدى إلى القضاء على الإبداع والابتكار.
  - جمود الهياكل التنظيمية وعدم مسايرتها للتطورات الحديثة مع انعدام الهياكل المكلفة بوظيفة التصدير في المؤسسة.

[1] - انظر لمزيد من التفصيل : وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر : الواقع والتحديات ، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة ، العدد 2002/01، ص ص: 12-14 .

- غياب استراتيجية وطنية واضحة للتصدير.
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين.
- تداخل المهام بين الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات، والذي نتج عنه ضعف التنسيق والتضارب في الإحصائيات.
- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وما يترتب عنها من ارتفاع التكاليف التسويقية في ظل تواضع خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك.
- ضعف التنظيم والتنسيق بين المصدرين الجزائريين داخليا وخارجيا مع ضعف خبرتهم التي تقف حائلا دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول.

تجدر الإشارة إلى أن احتياطات الصرف في الآونة الأخيرة بلغت أرقاما قياسية حيث وصلت عام 2006 إلى أكثر من 70 مليار دولار أمريكي [1].

المطلب الثاني : هل ارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي مؤشر للانطلاق

1- أهمية الاحتياطات الدولية للاقتصاد

من الأمور الثابتة أن للاحتياطات الدولية مزايا تعود على اقتصاد الدولة، حيث تمكنه من مواجهة مصاعب خدمة الدين الخارجي دون ضغوط خارجية، كما أنها تمنحه القدرة الواضحة على التعامل مع أسواق النقد الدولية بسهولة، حيث يعتبر مستوى هذه الاحتياطات من العوامل المحددة لثقة الدائنين في البلد.

و لم تول الدول النامية خلال الفترة 1972 – 1982 أهمية كبرى لتكوين احتياطاتها الدولية، ويرجع ذلك إلى توفر إمكانيات عالية لحصولها على السيولة من أسواق النقد الدولية، بسبب تخمة السيولة التي سادت آنذاك. ولكن ومع اندلاع أزمة الديون الخارجية عام 1982 عندما أعلنت المكسيك والأرجنتين وشيلي توقفها فجأة عن دفع ديونها مما أحدث ذعرا لدى الدائنين وانتهاجهم سياسة مشددة في منح القروض، لم يعد خيار الحصول على السيولة من الأسواق الدولية في أي وقت ممكنا لدى الدول النامية، وتفاقمت الأزمة الاقتصادية بها جراء ثقل مديونيتها الخارجية وعدم كفاية احتياطاتها المتواضعة لمواجهة العجز المسجل في موازينها التجارية، فاضطرت إلى الضغط على الواردات من السلع الضرورية وبالتالي الضغط على مستويات الاستهلاك والإنتاج، وارتفعت معدلات التضخم بها من جراء تزايد عمليات الإصدار النقدي التي لا يقابلها إنتاج حقيقي، وبالتالي تزايدت مشاكلها على كل المستويات وتوقفت عمليات التنمية بها.

وبسبب هذه الوضعية لجأت طائفة من هذه الدول إلى جدولة ديونها وقبول برنامج التثبيت الهيكلي وبرنامج التكييف الهيكلي الذي يعطي أهمية قصوى ومحورية للاحتياطات الدولية ويعتبرها صمام الأمان للاقتصاد.

وفعلا تمكنت هذه الدول بعد تطبيق تلك البرامج من رفع احتياطاتها الدولية بشكل لافت، و صار هذا الأمر من معايير المديح التي يقيس بها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي نجاح برامج التكييف الهيكلي بالرغم من أن الوجه الحقيقي للاقتصاد قد ساء كثير.[2]

ولكن التساؤل الذي يثور هو: هل المستويات المفرطة التي بلغتها هذه الاحتياطات تعتبر مؤشرا لنجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر ومبشرا بحدوث انطلاق اقتصادي مستقبلا؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تستدعي معرفة كيفية تكوين هذه الاحتياطات، وهل كانت نتيجة لتطور في قدرة الاقتصاد الداخلية، أم أنها نتيجة لعوامل خارجية غير مستقرة، و أيضا معرفة الجوانب الخفية الكامنة وراء لغة الأرقام، لاسيما الجوانب الاجتماعية على الخصوص.

---

1 - جريدة الشرق الأوسط ، مرجع سابق .

2 رمزي زكي، المغالاة في تكوين الاحتياطات الدولية، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، المجلد 2،ع1 ، يونيو 1994، ص ص: 27-30.

2- خلفيات ارتفاع الاحتياطات الدولية للجزائر

عرفت الجزائر بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وحتى السنوات الأخيرة ارتفاعا ملحوظا وغير مسبوق في مستويات احتياطاتها الدولية (*) و التي بلغت في الآونة الأخيرة حدود 70 مليار دولار أمريكي، واعتبر ذلك من طرف الجهات الرسمية للبلد إنجازا لسياسات الإصلاح الاقتصاد اعتبارا أن هذه الاحتياطات تدعم الاقتصاد الوطني وتعتبر وسيلة للمحافظة على سعر صرف العملة الوطنية.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف تمكنت الجزائر في فترة وجيزة من تكوين هذا المستوى المرتفع من الاحتياطات الدولية ؟

إن الحقيقة التي تفرض نفسها هي أن هذا الارتفاع في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة:

- واكب تطبيق البرنامج الهيكلي
- كان في فترة ارتفاع كبير جدا لأسعار النفط

أ) فبالنسبة للأمر الأول:

فإن جدولة الديون الخارجية قد مكنت الجزائر من تخفيف أعباء خدمة الدين الخارجي، و من توفير مستوى مرتفع من الاحتياطات الدولية.

فبفضل اتفاق إعادة الجدولة الأول مع نادي باريس سنة 1994 (والذي خص الديون العمومية بمبلغ 13 مليار) تمكنت الجزائر من إطالة فترة استحقاق الديون المعنية بالاتفاق إلى 16 سنة مع مدة عفو تقدر بـــ 4 سنوات، كما تمكنت أيضا من إعادة جدولة ثانية لديونها في جويلية 1995، حيث أن الديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية للفترة الممتدة بين 99-2011.[1]

ومع نادي لندن (الذي يعني بالديون الخاصة) تمكنت الجزائر من الاتفاق على إعادة جدولة حوالي 3 مليار في جوان/ جويلية 1996 بمدد استحقاق 15.5 و 12.5سنة، وبفترة إعفاء تقدر بـــ 6.5 سنة.

وفعلا، وبعدما بلغت المديونية الخارجية وخدمات الدين الخارجي مستويات كارثية قبل فترة تطبيق برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، حيث قدرت المديونية الخارجية لعام 1993 بـــ 26.4 مليار $ بخدمة دين بلغت نسبة 87.5% من الصادرات، انخفضت هذه النسبة سنة 1994 إلى 47.2% (بالنصف تقريبا)، مع ارتفاع الاحتياطات خلال نفس السنة بـــ 80 % عن السنة السابقة إذ انتقلت من 1.5 مليار $ إلى 2.7 مليار $.

من جهة أخرى، فقد أدت السياسات الانكماشية المرافقة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي إلى خفض الطلب على العملة الصعبة، حيث أدى ارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع المستوى العام للأسعار وإلغاء الدعم وارتفاع الضرائب غير المباشرة وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية وخفض معدلات الإنفاق العمومي إلى خفض معدل نمو الطلب الكلي الذي انعكس على خفض خطط التوسع في الاستثمار والاستيراد وبالتالي وجود فائض في سوق الصرف الأجنبي قام البنك المركزي بتركيمه في شكل احتياطات.

(*) نقصد هنا المعنى الضيق للاحتياطات الدولية ،أي: الحيازة الرسمية للعملات الصعبة + ما يملكه البنك المركزي من رصيد ذهبي + وحدات السحب الخاصة + صافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.

[1] بطاهر علي ، مرجع سابق، ص ص: 184-185

ب) أما بالنسبة لارتفاع أسعار المحروقات

فإن من أهم الاختلالات الأساسية في الاقتصاد الجزائري اعتماده بشكل كبير جدا على عائدات النفط، ولقد كان من الأسباب الأساسية الكامنة وراء ارتفاع احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات.

ويبين تطور مستوى الاحتياطات عبر السنوات هذا الأمر بوضوح (انظر الجدول رقم V-33 المتعلق بتطور احتياطات الصرف الأجنبي بالجزائر للفترة 1988-2001 في هذا البحث)

فمن خلال هذا الجدول نلاحظ أنه:

- بعد أن كانت احتياطات الصرف لا تتجاوز في المتوسط 1.17 مليار $ لمدة 06 سنوات سبقت برنامج التثبيت الهيكلي ارتفعت إلى 2.7 مليار $ سنة 1994، وإلى 4.4 مليار $ سنة 1996 بفضل ارتفاع أسعار المحروقات حيث تجاوز سعر البرميل أكثر من 19 $ سنتي 1997/96.
- وبعدما بلغت هذه الاحتياطات رقما قياسيا عام 1997 قدر بـــ 8 مليار $، انخفضت إلى 6.8 مليار $ عام 1998 وذلك بسبب انخفاض أسعار المحروقات في هذه السنة.
- بعد ذلك أخذ مستوى هذه الاحتياطات في الارتفاع بشكل مذهل بفضل أسعار المحروقات التي عرفت مستويات عالية في الأسواق الدولية حيث ارتفع السعر المتوسط للبرميل إلى 66.07 $ خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2006، مقابل 49.89 $ للسداسي الأول من 2005، و54.64 $ لكامل سنة 2005[1]، وقدرت الاحتياطات الدولية للجزائر عام 2006 بـــ 70 مليار $، جراء ارتفاع حصيلة صادرات النفط خلال السداسي الأول 2006 بـــ 28% عن نظيره في سنة 2005، بانتقالها من 21.06 مليار $ إلى 26.98 مليار$ خلال هذه الفترة.

إذن فالنتيجة التي نخرج بها استنادا إلى ما ذكر أن ارتفاع احتياطات الصرف لم يرجع إلى تطور في قدرة الاقتصاد الذاتية، وإنما يرجع بالأساس إلى عوامل خارجية، أهمها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تفرضه المؤسسات النقدية الدولية، والتحسن في أسعار النفط عالميا.

والسؤال الذي يطرح الآن هو: ما هي الجوانب الخفية وراء لغة الأرقام التي تشيد بنمو مستوى الاحتياطات الدولية، وهل بلغت هذه الاحتياطات حدا مبالغا فيه بحيث أنها تحمل الاقتصاد الوطني "خسارة الفرصة البديلة" لتجاوزها المستوى الأمثل المنصوح به نظريا ؟

المطلب الثالث: الاعتماد على المحروقات وهشاشة الرخاء المالي

إن السمة الرئيسية التي ظلت تطبع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى اليوم اعتماده بشكل شبه مطلق على المحروقات كمصدر تمويلي للاقتصاد، حيث تساهم الموارد الهامة التي يدرها هذ القطاع بـــ:

- نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام تقارب الـــ 40 % كما يوضحه الجدول التالي:

[1]. Banque d'Algérie, Tendances monétaires et financières au premier semestre de 2006, p : 1

جدول رقم V-34: الحصة المئوية لكل قطاع في تكوين الناتج الداخلي الخام بالجزائر

الوحدة: نسبة مئوية

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الزراعة	12,5	11,9	9	10,4	10	9,7	9,1
المحروقات	**24,5**	**29,6**	**42**	**36,5**	**35,1**	**35,5**	**38,2**
الصناعة	9,9	9	7,7	7,9	7,9	6,5	6,0
البناء والأشغال العمومية والري	11,6	10,2	8,7	9,1	9,8	8,5	8,3
الخدمات السلعية	26,8	25,6	21,6	24,2	24,8	21,5	20,7
الخدمات غير السلعية	14,8	13,7	11	11,9	12,5	18,2	17,7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

***Source** : CNES, éléments de débat pour un pacte de croissance, p :22, site web: www.cnes.dz (12/03/2007)*

- نسبة كبيرة من موارد الميزانية العامة للدولة وذلك بفضل حصيلة الجباية البترولية التي شكلت 55% من موارد الميزانية سنة 2004[1].
- نسبة 97% من عائدات التصدير كما أوضحناه سابقا.

كما يكتسي هذا القطاع أهميته من خلال كونه أيضا المورد الرئيسي للعملة الصعبة بسبب ضخامة حصيلة عائدات صادراته من جهة، ومن جهة أخرى، من خلال كونه المحرك الهام للقروض الخارجية إذ تساهم الاحتياطات الكبيرة التي يمتلكها البلد من المحروقات في تعزيز ثقة الدائنين فيه[2].

وتساهم المحروقات أيضا في تلبية الاحتياجات الوطنية من الطاقة والتي بلغ استهلاكها سنة 2004 مقدار 32 مليون ط م ن (طن مكافئ نفط)[3].

إن هذه الأهمية الكبرى لقطاع المحروقات في هيكل الاقتصاد الوطني تسمح بفهم توجه الدولة ومنذ بداية التنمية في الجزائر إلى إعطاء أهمية خاصة لهذا القطاع.

فخلال المرحلة من 1967 إلى 1977 عكست هيكلة الاستثمارات الصناعية استحواذ صناعة المحروقات على أكبر حصة من الاستثمارات حيث قدرت هذه الحصة بـــ 49% في المخطط الثلاثي الأول، معبرة عن سعي الدولة إلى إنشاء قاعدة هيكلية معتبرة لتصدير البترول الخام، قصد تلبية الاحتياجات التمويلية الكبيرة للاقتصاد في بداياته التنموية، وانخفضت هذه النسبة مع المخطط الرباعي إلى 36% الأول لصالح قطاع الصناعات القاعدية التي أخذت حصة 40% من الاستثمارات، وذلك بسبب استراتيجية التصنيع الثقيلة التي اعتمدتها الدولة آنذاك، والتي أدت

1 CNES, rapport de débat pour un pacte de croissance, op. cit. , p :23

2 Ahmed BENBITOUR, l'expérience Algérienne de développement 1962-1991 , op. cit. p : 81.

3 وثيقة الجزائر المقدمة إلى المؤتمر العربي الثامن للطاقة من الموقع:
http://www.oapecorg.org/images/8%20AEC/Country%20Papers/Algeria.doc

متطلباتها التمويلية الضخمة إلى زيادة الاستثمارات في قطاع المحروقات مما رفع نسبتها إلى 40% من إجمالي الاستثمارات. (انظر الجدول رقم V-35)

جدول رقم V-35: بنية الاستثمارات الصناعية للفترة 67-1977.

الوحدة : نسبة منوية

	1969 -67	1973 -70	1977-74
صناعة المحروقات	49	36	40
الصناعات القاعدية	27	40	37
صناعة سلع الاستهلاك	20	18	20
المناجم	04	06	03
المجموع	100	100	100

المصدر: سعدون بوكبوس، مرجع سابق، ص : 141.

وبعد أزمة انهيار أسعار المحروقات في أواسط الثمانينات، سعت الدولة إلى اعتماد استراتيجية تنموية جديدة تستند إلى التقليل من تبعية الاقتصاد لإيرادات قطاع المحروقات، وتم توجيه الاستثمارات نحو قطاعات الزراعة والري والصناعات القاعدية، إلا أن النتائج السلبية المحققة في هذه القطاعات، وتراجع إيرادات قطاع المحروقات، أدت إلى تدهور كبير في معدلات النمو الاقتصادي للبلد حيث وصلت نهاية الثمانينات إلى – 2.9%.

ويشير الوضع الحالي لقطاع المحروقات إلى تسجيل نتائج جيدة خلال الخمس سنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين بسبب الإصلاحات التي قامت بها الدولة بغية تأهيله مع توجهات الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتميز بالمنافسة والارتكاز على مبادئ الشفافية في التسيير، وفي هذا الإطار صدر القانون رقم 05-07 المؤرخ في 2005/04/28 الخاص بالحروقات، والذي يهدف إلى توسيع إطار الشفافية والمنافسة وعدم التمييز بين المتعاملين العموميين وغيرهم في منح الرخص المنجمية، مع رفع الاحتكار في مجال استغلال منشآت نقل المحروقات، والسماح للمستثمرين باستغلال شبكات النقل بالأنابيب، والاهتمام أكثر بأبعاد حماية البيئة.

وقد سمح هذا القانون بإنشاء وكالتين للمحروقات:

- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات: وتكلف بترقية استثمارات القطاع وتسليم رخص التنقيب، مع تحديد ومنح مساحات البحث، ومراقبة تطبيق عقود البحث والاستغلال، وتحصيل الإتاوات للخزينة، وتطوير بنك معلومات خاص بالبحث في مجال المحروقات واستغلالها.
- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات: وهي تسهر على تطبيق الإجراءات القانونية المتعلقة بالنشاطات التي يحكمها قانون المحروقات كالتعريفات، والاستعمال الحر لمنشآت النقل والتخزين، والأمن الصناعي والمحافظة على البيئة ...، مع التكفل بدراسة طلبات منح امتياز النقل بالأنابيب.

وتقدر احتياطات المحروقات بالجزائر إلى غاية الفاتح من عام 2005 بـــ :[1]

- 11.35 مليار متر مكعب من البترول الخام .
- 4550 مليار مترمكعب من الغاز الطبيعي

[1] - وثيقة الجزائر المقدمة إلى المؤتمر الثامن للطاقة ، مرجع سابق ، ص:8.

وتعمل حاليا بالجزائر أكثر من 50 شركة عالمية للنفط والغاز، ووصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية للفترة من 2000 إلى جوان 2005 بحوالي 10 مليار دولار أمريكي، 87 % منها خصصت لتطوير المكامن.

وفي إطار سياسة تطوير المحروقات تم إنجاز العديد من مشاريع إنتاج الغاز الطبيعي، حيث تهدف سوناطراك إلى تحقيق صادرات تقدر بـــ 85 مليار م^3/سنة من الغاز الطبيعي قبل عام 2010، حيث يسجل توجه إنتاج الطاقة الأولية إلى رفع الصادرات من الغاز الطبيعي (والتي بلغت 46% من هذا الإنتاج سنة 2004 بعد هيمنة تصدير البترول الخام والمكثفات على 87 % منه) بحثا عن التطابق التدريجي لهيكل العرض مع هيكل الاحتياطات الحالية المتميز بوفرة الغاز الطبيعي.

وفيما يلي شكل بياني لتطور إنتاج الطاقة يوضح ما ذكرناه:

الشكل رقم V-9: تطور الإنتاج الوطني الطاقوي للفترة 1976-2004.

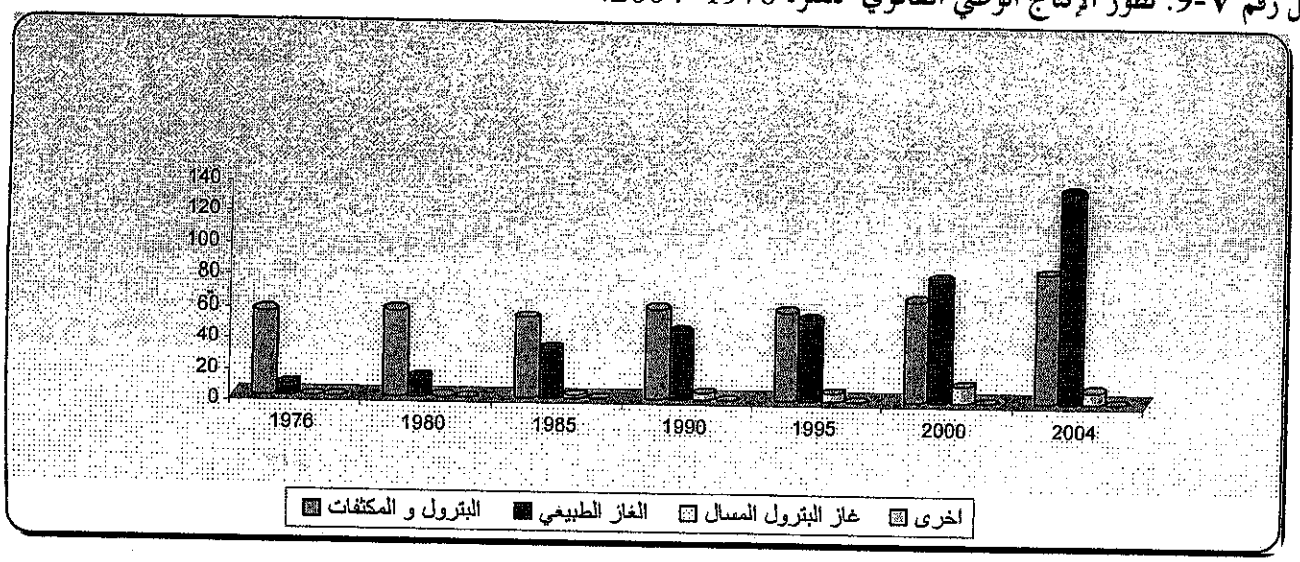

المصدر: وثيقة الجزائر المقدمة إلى المؤتمر العربي الثامن للطاقة، ص: 48 . من الموقع:
http://www.oapecorg.org/images/8%20AEC/Country%20Papers/Algeria.doc

تجدر الإشارة إلى أن شركة سوناطراك اعتبرت سنة 2004 الشركة الأولى في إفريقيا برقم أعمال 31,5 مليار$ (مقابل 18.6 مليار $ سنة 2003)، ومثلت 43.8 % من الناتج الداخلي الخام للجزائر في نفس السنة، و5% من الناتج الداخلي الخام لإفريقيا كلها[1].

إن الانشغال بتبعية الاقتصاد الكبيرة لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية ظل قائما في أذهان مخططي التنمية بالجزائر، رغم عدم تحقيق إنجازات كبيرة على أرض الواقع، حيث قاد هذا الانشغال سنة 2000 إلى إنشاء "صندوق ضبط الموارد"، الذي تعتبر مهمته الرئيسية امتصاص الصدمات الخارجية (الإيجابية أو السلبية) والمشاركة في تعديل النمو عن طريق تأثيره على ميزانية التجهيز، والتحكم في التضخم. وجاء تأسيس هذا الصندوق في مرحلة عرفت فيها البلاد وضعية مالية صعبة بسبب تنامي الدين العمومي نتيجة لمخلفات عملية جدولة الديون، واستهلاك خدمات الدين

[1] -Perspectives économiques en Algérie ; site : www.Com.org /Dev/Pea .(13/03/2007).

لإمكانات الميزانية، حيث أن الفوائد المدفوعة سنة 2001 استهلكت لوحدها 147,5 مليار دج، ويتطلب دفع أصل الدين استهلاك مبلغ معادل مما يعني في الإجمالي ثلثي الموارد المرصودة للتجهيز العمومي [1].

إن هذا الصندوق يساهم في ضمان نفقات التجهيز حتى في فترات اضطراب أسعار البترول، دون أن يؤثر ذلك على وفاء الدولة بالتزاماتها تجاه تخفيض خدمة الدين، كما أنه يساهم في الدفع المسبق للمديونية الخارجية الذي حققت فيه الجزائر كما أشرنا تقدما ملحوظا.

المطلب الرابع: الجوانب الكامنة وراء لغة الأرقام

الحقيقة أن ارتفاع الاحتياطات الدولية للجزائر (ولغيرها من البلدان النامية التي طبقت وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، والذي تعتبره مؤسسات بروتن وودز أحد معايير المديح التي تقيس بها نجاح برامج التعديل الهيكلي، يخفي وراءه العديد من الجوانب السلبية والآثار على الجبهة الاجتماعية بالخصوص، ولا يعبر أبدا عن الوجه الحقيقي للاقتصاد.

فبالنظر إلى الظرف العام الذي طبع الحياة الاجتماعية خلال الفترة التي عرفت فيها هذه الاحتياطات أعلى مستويات لها، نلاحظ أنها تحققت في ظل ارتفاع متواصل لمستويات البطالة وخفض مستمر في مستوى معيشة المواطن.

و إذا كانت ظاهرة " ترف الرفاه " [2] تقضي بأنه عندما يزيد غنى الدولة (ارتفاع حجم الثروات والدخل القومي) يرتفع طلبها على الاحتياطات الدولية (كما حدث ذلك في الدول العربية النفطية في أعقاب الزيادات الهائلة في عوائدها النفطية خلال فترة 1973-1982)، فإن المفارقة في الجزائر أن الزيادة في احتياطاتها من العملة الصعبة لم ترجع إلى تحسن الناتج المحلي الإجمالي، أو تحسن غير عادي في الصادرات، بل وبالعكس كانت في ظروف تدهور في الدخول الحقيقية للمواطنين وزيادة لمعدلات البطالة، و يمكن البرهنة على ذلك بلغة الأرقام كالتالي:

- فمعدل نمو الناتج المحلي، ورغم تحسنه بعد الإصلاحات، إلا أنه ظل متواضعا و لم يبلغ مستويات مرتفعة، بل عرف سنة 2000 انخفاضا عن المستوى المحقق سنة 97 و 98 (انظر الجدول رقم V-36)

جدول رقم V-36:تطور نمو إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	2000
PIB	-5.6	-0.2	-0.7	-1.9	-4.9	-1.3	-0.1	-2	-2.2	0.9-	3.9-	4	4.5	4.7	2.6

المصدر: ع بن ناصر، مرجع سابق، ص 209 ، و أ.روابح عبد الباقي ، مرجع سابق، ص: 9.

- أما معدل البطالة الذي بلغ 30% عام 2000، ورغم تراجعه إلى أقل من 18% سنة 2004، إلا أن البيانات الرسمية تقدر أن مسلك البطالة هو في اتجاه الزيادة [3] و يرجع ذلك لعدة أسباب: النمو الديمغرافي، عدم نمو القطاع الخاص بشكل يمكنه من استيعاب عدد كبير من البطالين، تقليص العمالة في القطاع العام..الخ.

[1] - عبد اللطيف بن أشنهو ، حتى تكون الفكرة جيدة ، من الموقع http : « bwahab2505 : Maktoobblog. Com/ (26/07/2006)
[2] زكي رمزي ، المغالاة في تكوين الاحتياطات الدولية، مرجع سابق، ص:57.
[3] صالح تومي، مرجع سابق، ص:22 .

- وقد عرفت مستويات المعيشة تدنيا ملحوظا مع ارتفاع معدلات الفقر، حيث تشير التقارير إلى وجود أكثر من 1.9 مليون عائلة جزائرية فقيرة تعيش تحت عتبة الفقر وهو ما يعني 12 مليون فقير في الجزائر، مع توقع وصول هذا العدد إلى 3 مليون و 600 ألف عائلة فقيرة مع حلول سنة 2010.[1]

أخيرا نشير إلى نقطة أخرى و هي تتعلق بالتساؤل فيما إذا كانت المستويات التي بلغتها احتياطات الجزائر الدولية تعتبر مبالغا فيها و تحمل الاقتصاد تكلفة إضافية ؟

- إن تتبع تطور هذه الاحتياطات يمكننا من ملاحظة أنها لم تتطور خلال الفترة السابقة لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي (89-1993)، حيث كانت أقل من شهر واحد استيراد قبل 1990 ولم تتجاوز في أحسن الأحوال شهري استيراد للفترة المذكورة، وإذا حسبنا متوسط هذه الفترة نجده يساوي 1.46 شهر استيراد وهو أقل من المتوسط المعقول دوليا، وبالتالي فإنه يبرر الحاجة إلى رفع مستوى الاحتياطات لاسيما مع ارتفاع خدمة الدين من 6.6 مليار $ إلى 9.1 مليار $ لنفس الفترة.
- إلا أن عملية تكوين الاحتياطات عرفت تسارعا كبيرا في السنوات الأخيرة، ووصلت إلى حوالي 20 شهر سنة 2002 و أكثر من 24 شهرا سنة 2004.

ودون اللجوء إلى النماذج النظرية المتعلقة بتحديد المستوى الأمثل للاحتياطات (*)، فإنه ومن خلال مقارنات بسيطة بين مستوى احتياطات الجزائر ومستوى احتياطات بعض البلدان الأخرى، سنلاحظ أن احتياطات الجزائر قد فاقت حتى احتياطات بعض البلدان المتقدمة، فإذا أخذنا على سبيل المثال فرنسا، فإنه وحسب بنك فرنسا فإن احتياطاتها من العملة الصعبة بلغت 84727 مليون أورو بتاريخ 2007/02/28[2]، وإذا علمنا أن احتياطات الجزائر من العملة الصعبة بلغت نهاية سنة 2006 أكثر من 70 مليار دولار (حوالي 86310 مليون أورو بأخذ متوسط سعر الصرف للسداسي الأول 2006) فإن ذلك يعني أنها فاقت احتياطات فرنسا !

---

[1] ف. كورتل ، مرجع سابق، ص:186.

(*) هناك العديد من النماذج النظرية التي حاولت استخلاص المعايير التي يتسنى من خلالها تحديد المستوى الأمثل لحجم الاحتياط و من بينها نموذج H.R.HELLER (1966) و نموذج J.P.Agarwal (1971) . انظر .زكي رمزي،مرجع سابق،ص ص:35-45

[2] Selon les statistiques de la banque de France, site web :
http://www.banque-france.fr/fr/poli_mone/taux/6.htm (17/04/2007)

المبحث الرابع: نتائج فحص عوامل الانطلاق بالجزائر وتشخيص أهم العقبات والمتطلبات

رغم التحسن الذي شهدته المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري في فترة ما بعد تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، ورغم ما يلاحظ من رخاء مالي حالي تتجلى أهم مظاهره في تراجع المديونية الخارجية بشكل كبير، وتراكم غير مسبوق لاحتياطات الصرف الأجنبي، إلا أن الاقتصاد الوطني لايزال يعاني من اختلالات هيكلية بارزة تحول دون بلوغه الانطلاق المنشود. ويسمح التحليل السابق لعوامل الانطلاق ومميزاتها في واقع الاقتصاد الجزائري بتسجيل جملة من الملاحظات والتقييمات نوردها في مطالب هذا المبحث بدءا بتقييم المناخ الاستثماري، فالعوامل المتعلقة بالتمويل، ثم عناصر التنمية البشرية، وأخيرا العوامل ذات البعد الخارجي.

المطلب الأول: تقييم المناخ الاستثماري بالجزائر

إن التشخيص السابق لخصائص بيئة الاستثمارات بالجزائر يسمح بإستخلاص نقاط القوة والضعف في جوانب المناخ الاستثماري بالجزائر وذلك كالتالي:

01-الجوانب الإيجابية:

- تتمتع الجزائر بمؤهلات طبيعية خاصة من حيث الموقع الجغرافي الملائم، والثروات الباطنية المعتبرة، واتساع حجم السوق..
- الإرادة السياسية القوية للنهوض بمناخ الاستثمارات وتأهيله وفق متطلبات جذب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، ويمكن أن نلمس ذلك من عدة نواحي (الناحية التشريعية، محاربة الفساد، توفير البنية التحتية الملائمة، إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية....الخ)
- المنظومة القانونية المحفزة جدا، والمتضمنة أهم الضمانات والتسهيلات والتحفيزات التي يرغب فيها المستثمرون.
- البنية التحتية التي عرفت إعادة تأهيل كبيرة، و توسعة مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.
- الاستقرار الكبير في الجانب السياسي والمؤشرات الكلية للاقتصاد وتحسن الوضعية الأمنية بشكل واضح.

02- معوقات الاستثمار في الجزائر:

رغم الجوانب الإيجابية السالفة الذكر والتي تشير إلى التحسن الكبير الذي عرفته بيئة الاستثمار في الجزائر، كما يشهد بذلك الكثير من المستثمرين الأجانب، إلا أن بعض المعوقات لازالت تطبع هذه البيئة وظلت تقف وراء إحجام هؤلاء المستثمرين، ومن بين هذه المعوقات:

- ثقل و تعقيد النظام الإداري، لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات،
- انتشار مظاهر الفساد متمثلة في الرشوة والوساطة والمحسوبية والتعصب، رغم الجهود المبذولة لمحاربتها،
- من أهم المعوقات أيضا الإشكال القائم في الجانب البشري على مستوى مراكز القرار ومواقع التنفيذ، حيث لم تتطور الذهنيات بما يتماشى والتطورات العالمية الحاصلة، ولاتزال السلوكات أبعد ما تكون عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونفس النتيجة أكدها تقرير الأنكتاد لسنة 2000، إذ ومن خلال بحثه ميدانيا

للعوامل المحفزة والمنفرة للاستثمارات الأجنبية في إفريقيا، سجلت النتائج أن أهم عوامل التنفير العائق البشري الذي يتجلى عادة في المعاملات المشبوهة واللاأخلاقية للإداريين والمسيرين المشرفين على تنفيذ واتخاذ القرارات، وعلى رأس هذه المعاملات الرشوة والابتزاز والغموض في إدارة الصفقات.[1]

- معوقات التمويل كارتفاع معدلات الفائدة، وعدم كفاية السوق، وعدم وجود برامج تمويل متخصصة، هذا بالإضافة إلى معوقات التكلفة متجسدة في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومعوقات التسويق والمعوقات المهارية.[2]
- التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الاقتصادي مقارنة بدول المنطقة، وذلك بسبب التباطؤ في إنجاز بعض الإصلاحات، ويمس الأمر بالأساس عمليات الخوصصة.
- القطاع الخاص لم يفعل بشكل كبير حيث ظل محصورا في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات مصغرة، بالرغم من مساهمته المتزايدة في القيمة المضافة الوطنية.
- مجمل القطاعات تعاني من عوائق كبرى تحول دون تدفق استثمارات الأجانب وهي:[3]
  - النظام العقاري القديم الذي يعيق الولوج إلى الأراضي الملائمة للاستثمارات،
  - النظام التعليمي الذين يخرج مترشحين لا تتلاءم كفاءتهم مع احتياجات المستثمرين،
  - النظام البنكي والإداري البيروقراطي والضعيف الشفافية الذي يمدد الآجال و يبطئ القرارات.

المطلب الثاني: تقييم نتائج فحص القطاع المالي بالجزائر

عرف النظام المالي بالجزائر عدة مراحل تبعا للتوجهات الايديولوجية للنظام الاقتصادي المتبع في كل مرحلة منها، حيث وبعد فترة طويلة من الكبح المالي المتميز بإعطاء دور كبير للخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد على حساب تهميش كبير للبنك المركزي والبنوك التجارية، وبعد جملة من الإصلاحات المتتالية، جاء قانون النقد والقرض سنة 1990 والذي يعتبر أهم قانون في تاريخ الإصلاحات النقدية والمالية بالجزائر، حاملا معه مبادئ وآليات عمل جديدة تتلاءم وتوجهات الاقتصاد نحو نظام السوق، حيث أعاد للبنك المركزي دوره في قمة هرم النظام المصرفي، ومسؤوليته عن إدارة وتسيير السياسة النقدية، مع منحه الاستقلالية عن الخزينة العمومية، كما أعاد للبنوك التجارية والمؤسسات المالية وظائفها التقليدية في منح القروض، مع إبعاد الخزينة العمومية عن تمويل الاقتصاد.

ولقد أوضحت دراسة سياسة التمويل في الجزائر، أنه ومنذ الاستقلال وإلى غاية نهاية الثمانينات، كان النظام المالي في فترة كبح حقيقية، إذ كان ينظر إليه كسند إداري لخدمة أهداف المخططات التنموية، وكانت البنوك التجارية عبارة عن شبابيك لدى الخزينة العمومية أكثر منها مؤسسات قرض.

ومع توجهات الاقتصاد نحو اعتناق نظام اقتصاد السوق، وصدور قانون النقد والقرض، وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، دخل النظام المالي بالجزائر مرحلة التحرير، وأعيدت للنظام المصرفي وظيفته التقليدية في تمويل الاقتصاد.

---

[1] مرداوي كمال، مرجع سابق، ص ص: 12-13.
[2] منصوري زين الدين، مرجع سابق، ص ص: 6-7.
[3] Hafida BENAMMAR et autre, op. cit. p : 5.

بمعدل يقارب أو يفوق معدل تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون، لاسيما في المناطق الداخلية أين تنتشر البطالة بشكل قوي وتتدهور القدرة الشرائية للمواطنين.

ويشير مؤشر الاستهلاك على المستوى الوطني خلال الفترة المذكورة إلى أن :

- أسعار الخبز والقمح تضاعفت بحوالي 9 مرات.
- أسعار الحليب ومشتقاته تضاعفت بحوالي 13 مرة[1].

وتبذل الدولة جهودا واسعة في مجال توسيع شبكة الاستفادة من الكهرباء ومن المياه الصالحة للشرب، سمحت بتحقيق مستويات تنافسية، حيث قدرت نسبة المواطنين المستفيدين من الماء الشروب بالجزائر بـــ 87% مقارنة بـــ80% بالمغرب، و82% بتونس، كما قدرت نسبة المستفيدين من الكهرباء بالجزائر بأكثر من 98 % مقابل 71.1% و94.6 % لكل من المغرب وتونس[2].

ولكن رغم ذلك يبقى مشكل نوعية الخدمات المقدمة قائما، حيث أن توزيع الماء الشروب مثلا لازال يعاني من سوء تسيير الشبكات ومشاكل التسرب وقدم قنوات التوزيع، وتقنيات الإنتاج المتجاوزة، والتكاليف المرتفعة للاستغلال، بالإضافة إلى ميدان الصرف الصحي الذي يتطلب جهدا كبيرا لتحقيق أكبر ربط للسكان بقنوات صرف المياه[3].

ثانيا: العناية الصحية

يمكن القول أن الجزائر تعتبر من البلدان النامية الرائدة في مجال الرعاية الصحية نتيجة الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في هذا المجال والتي سمحت بتحقيق نتائج مرضية على المستوى الكلي، كما أشرنا إليها عند تحليل واقع الصحة بالجزائر.

- فمؤشر توقع الحياة عند الولادة بلغ مستوى تنافسيا حيث قدر بـــ 75 سنة عام 2005.
- كما عرفت وفيات الأطفال تراجعا ملحوظا إلى النصف تقريبا ما بين 1990 و2005 نتيجة الجهود المبذولة في مجال تعميم تقليح الأطفال وضمان أكبر تغطية صحية على مستوى الوطن.
- وتنفق الدولة مبالغ سنوية كبيرة من أجل مضاعفة الهياكل الصحية والكوادر الطبية ومحاربة الأمراض الخطيرة كالسيدا، مما انعكس على انخفاض العدد الإجمالي للوفيات عموما إلى مستويات دنيا، والوفيات النفاسية خصوصا التي كانت تعتبر مشكلة حقيقة لقطاع الصحة بالجزائر.

إلا أنه ورغم هذه الإيجابيات فإن المعطيات الكلية في جانب الرعاية الصحية تخفي وراءها العديد من النقائص والمشاكل الثقيلة التي يعاني منها قطاع الصحة في الجزائر سواء من حيث ضعف كفاءة الأشخاص، أو سوء استعمال التجهيزات، أو غياب نظرة استراتيجية تدمج الصحة ضمن خطة التنمية، أو معايير تخصيص الموارد حسب الاحتياجات الحقيقية ...إلخ

[1] - CNES , Elément de débat pour un pacte de croissance , op. cit. , P.P : 32,33.
[2] - Ahlem .S, l'Algérie moin compétitive que le Maroc et la Tunisie: http://www.algerie-dz.com/article6952.html. (07/03/2007), P:2 .
[3] -Perspectives économiques en Algérie, op. cit. , P : 95.

- فرغم ارتفاع عدد الأطباء بالجزائر خلال العشريات الأخيرة، مما جعل الجزائر تصنف في المتوسط فوق العتبة العالمية (طبيب واحد لكل ألف ساكن)، إلا أن هناك فوارق هامة بين المناطق والمدن. فمثلا في عام 2000 قدر عدد السكان لكل طبيب بـــ :
  - 713 في مناطق الوسط.
  - 1593 في منطقة الجنوب الغربي.
  - مابين 311 و2732 بين العاصمة وعين الدفلة .

كما أن الأطباء الأخصائيين يتركزون في منطقة الوسط بنسبة 50 % بينما تحتوي منطقة الجنوب منهم سوى 5%[1].

- وبالنسبة لأنواع الأمراض الخطيرة فإن قطاع الصحة بالجزائر ونظرا للوضعية التي عرفتها البلاد أو تعرفها إلى اليوم (التكفل بضحايا الإرهاب، كثافة العمل، التكاليف المرتفعة للخدمات الطبية) وجد نفسه غير قادر أمام رجوع بعض الأمراض التي اختفت من قبل مثل :
  - مرض السل: 11.600 حالة عام 1990، و15.310حالة عام 1999.
  - مرض الحصبة (Rougeole): 2295 حالة عام 1990، و6674 حالة عام 2002.
  - الرمد الحبيبي (Trachome): 649 حالة عام 1990، و1495 حالة عام 2002 .
- وإذا كانت معدلات وفيات الأطفال عرفت تراجعا، فإن نسبة وفيات الرضع قبل سن شهر واحد من الولادة لازالت مرتفعة وتمثل غالبية نسبة وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن النسبة الإجمالية بالوطن لا تعبر حقيقة عن توازن بين المناطق في مستوى رعاية الأطفال، فمثلا قدر المعدل الوطني لوفيات الأطفال عام 2000 بـــ 36.9%، بينما سجلت 168 بلدية خلال نفس السنة معدلات وفيات أطفال تتراوح بين 50‰ و93‰ [2].

ثالثا: التعليم

تشير المعطيات الكمية التي ذكرناها بمناسبة تحليل عنصر التعليم كبعد من أبعاد التنمية البشرية بالجزائر، إلى التطور الكبير في معدلات التمدرس لاسيما نسبة تمدرس الإناث، مع تقلص الفوارق بين الجنسين في التعليم، وإلى التراجع الملحوظ في معدل الأمية، وذلك بفضل الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لهذا القطاع حيث تنفق سنويا مبالغ معتبرة لتطوير هياكله، وتوظيف أعداد متزايدة من المعلمين والأساتذة، مما انعكس إيجابا على تقليل عدد التلاميذ في القسم، وعدد التلاميذ للأستاذ الواحد، حيث قدر عدد التلاميذ للأستاذ الواحد في الطورين الأولين للتعليم الأساسي بـــ 38 تلميذا، وعدد التلاميذ في القسم بـــ 36 تلميذا، وذلك سنة 2001، ثم انخفض العدد سنة 2003 إلى 28 و27 على التوالي، وفي نفس الفترة أنجزت 71 ثانوية سمحت بانتقال عدد التلاميذ في القسم إلى 19 تلميذا وهو معدل تنافسي جدا في المنطقة.

[1] . CNES , Rapport sur le développement humain en Algérie 2003, op. cit. , P.P : 60,61.
[2] -IBID, P : 61 .

ولكن رغم هذا التحسن الكبير لازال قطاع التعليم بالجزائر يعرف جوانب نقص متعددة تخفيها المعطيات الكمية الكلية للاقتصاد في هذا الجانب، لاسيما ما تعلق منها بالتسرب المدرسي، معدلات النجاح، ونوعية التعليم.

- ففيما يتعلق بالتسرب المدرسي، يلاحظ أن أعداد المتسربين قبل نهاية الدراسة تضاعفت خلال العشريتين الأخيرتين، إذ انتقلت من 274.800 عام 1980 إلى أكثر من 500.000 حاليا.
- كما أن مردودية النظام التعليمي تراجعت، حيث سجلت معدلات النجاح التي كانت تمثل نسبة 45% عام 1963 و 59% عام 1969 انخفاضا إلى حدود 30%.

جدول رقم V-37: معدلات النجاح في مراحل التعليم بالجزائر .

الوحدة : نسبة مئوية

	جوان 2000	جوان 2001	جوان 2002	جوان 2003	جوان 2004
معدل النجاح في شهادة التعليم الأساسي	41.41	41.34	37.54	34.99	35.6
معدل النجاح في التعليم العام والتقني	-	29.55	29.21	25.78	38.30

المصدر: من جمع الطالب استنادا إلى إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

بالتالي فإن معدلات التمدرس لا تعطي صورة عن الذين يتسربون قبل إنهاء المرحلة الدراسية، وعن أعداد التلاميذ الذين يعيدون السنة، ففي سنة 2003 مثلا سجل انقطاع 556.526 تلميذا عن الدراسة 58% منهم ذكور.

أما معدلات إعادة السنة فكانت كالتالي:[1]

- معدلات إعادة السنة في الطور الابتدائي كانت 11.5% للسنوات الخمس الأولى، و16% للسنة السادسة.
- معدلات إعادة السنة للطور الثالث أساسي والثانوي قدرت بـــ 24.38% للسنة التاسعة أساسي، 24% للسنة الأولى ثانوي و 45.59% للسنة النهائية.

مع تسجيل نسبة إعادة عالية لدى الذكور مقارنة بالإناث بفارق يتغير بين 3% و8%.

إن المشكل الأعمق للتعليم في الجزائر يكمن في تصور التعليم وبالتالي في مناهجه ونماذجه، وكما ذكر خبراء البنك الدولي في تقريرهم الموجه إلى السلطات الجزائرية سنة 1996، فإن فعالية التعليم لا تكمن في فعالية التقنيات وإنما في الفعالية الاجتماعية، أي قدرة النظام التعليمي على إنتاج، ليس فقط أشخاص يعرفون أحداث التقنيات المتطورة، ولكن أيضا أشخاص مؤطرين قادرين على الاندماج في العملية الإنتاجية وضمان السير الأنجع لها[2] .

إن غياب هذه الفعالية الاجتماعية هو ما يفسر عدم مواكبة التعليم بالجزائر لمتطلبات التنمية الاقتصادية، والتي تظهر في عدم التناسق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

[1] -CNES ,Rapport sur le développement Humain en Algérie 2003,op. cit. ,P :17.
[2] -AMAROUCHE A., libéralisation économique et problèmes de transition en Algérie, these doctorat d'Etat en économie,université Lumière-lyon 2, 2004, (n.p), p : 341.

رابعا: التشغيل

لقد سمح الفحص المتقدم لليد العاملة بالجزائر إلى تسجيل جملة من الملاحظات هي:

- توفر الاقتصاد الجزائري على قوة عاملة كبيرة قدرت عام 2005 بـــ 9,5 مليون شخص من بينها 1.5 مليون بطال.
- رغم ارتفاع معدل التشغيل إلى 34,7% عام 2005 إلا أنه يظل ضعيفا مقارنة بالاحتياجات المسجلة.
- تتواجد قرابة 60% من القوة العاملة في المدن مما يشير إلى عدم التوازن في توزيعها جغرافيا ويفسر حركة النزوح من الأرياف إلى المدن.
- أغلب القوة العاملة شباب حيث أن نسبة 60,17% منها من الفئة العمرية (25-39) سنة .
- أغلب القوة العاملة النشيطة ذكور (85,4%) مما يعكس ضعف مشاركة المرأة في قطاع الشغل بالجزائر.
- يسجل انخفاض في معدل البطالة إلى حدود 15,3% عام 2005، مع انتشارها في الوسط الحضري أكثر من الوسط الريفي، إلا أنه تجب الإشارة إلى أن هذه الوضعية المسجلة مؤخرا لا تعبر عن الحقيقة الواقعية، إذ يشير تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES المشار إليه سابقا إلى أن مناطق الجنوب تعرف معدلات بطالة مرتفعة عن المتوسط الوطني، ففي هذه المناطق المتكونة من 13 ولاية سجل معدل بطالة يقدر بـــ 31.8%، بذورة تقدر بـــ41% في ولاية الوادي، وهي الوضعية التي دفعت بالدولة إلى إنشاء الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب عام 1998، بغرض تقليل الفوارق بينها وبين مناطق الشمال.
- تنتشر البطالة بين الشباب الأقل من 30 سنة بنسبة 75% من إجمالي البطالين، ولهذا الأمر خطره من الناحية الاجتماعية، حيث يؤدي الفراغ وضغط الظروف المعيشية القاسية بالشباب الجزائريين الذين يتحملون مسؤولية إعالة أسرهم في سن مبكرة (لاسيما في المناطق الفقيرة) إلى الانحراف وممارسة الجريمة.

إن خاصية انتشار البطالة بين الشباب في الجزائر خطر ينبغي أن يؤخذ بجدية تامة، ويكفي أ ن نعرف أنه في دول الاتحاد الأوربي يدق ناقوس الخطر لمعدل بطالة بين الشباب يقدر بـــ 10% !

- خاصية أخرى للبطالة بالجزائر تشد الانتباه، وهي أن ثلاثة أرباع (4/3) البطالين لا يملكون تأهيلا. ففي سنة 2001 سجل وجود مليوني شاب بطال من فئة (6-18) سنة لم يسجلوا مطلقا في النظام التعليمي، ويشكلون 20% من إجمالي عدد السكان. وتقود هذه الخاصية إلى نتيجة هامة وهي أن ضعف مردودية نظام التعليم بالجزائر يغذي ارتفاع مستوى البطالة بأعداد المتسربين (حوالي 500.000 شخص)، وبالتالي يصبح التكوين المهني رهانا حقيقيا لمستقبل الشغل بالجزائر[1].
- وأوضحت تحريات الديوان الوطني للإحصائيات حول الشغل عام 2003 أن 60% من البطالين يقضون أكثر من سنة في البطالة، وأن 19% منهم يبقون دون عمل لمدة 05 سنوات، وهي الوضعية التي تدفع بهم إلى الأنشطة الموازية وإلى الانحراف .

[1] -CNES, Elements de débat pour un pacte de croissance, op..cit , P : 52 /53.

- كما أنه، ونتيجة لاعتماد نظام الاقتصاد السوق، فإن مناصب العمل الدائمة عرفت انخفاضا، حيث وبعد ما كان عدد الأجراء الدائمين يمثل 63% من إجمالي السكان العاملين عام 1987 انخفضت النسبة إلى 37% عام 2003، وفي سنة 2004 كانت 78% من عروض العمل ذات صفة مؤقتة[1].

المطلب الرابع: تقييم العوامل ذات البعد الخارجي

1- جذب الاستثمارات الأجنبية

لقد اتخذت الجزائر موقفا متوجسا تجاه الاستثمارت الأجنبية لما يزيد عن عقدين ونصف من الزمن، كانت نتيجته ضعف كبير في حصة الاقتصاد من هذه الاستثمارات التي أصبحت اليوم تعد من عوامل تقييم مدى قوة الاقتصاد ودرجة انفتاحه على الخارج، تبعا لما لها من وفورات خارجية تساهم بقوة في عملية الانطلاق الاقتصادي كما وضحناه في الجزء النظري من هذا البحث، وكما يتجلى من خلال تجارب الانطلاق الناجحة، لاسيما في بلدان جنوب شرق آسيا.

وبعد اتجاه الجزائر إلى ترسيخ مبادئ اقتصاد السوق كنظام جديد لإدارة الاقتصاد، اتضحت الإرادة القوية في جذب الاستثمارات الأجنبية، والعمل على توفير المناخ الملائم لاستقطابها، وقد تجسد ذلك بداية في الإطار القانوني الذي تضمن إلغاء كافة الأحكام السابقة المثبطة لاستقدام الاستثمارات الأجنبية، والنص على كل ما يعتبر ضروريا ومحفزا لها، حيث يمكن القول أن الجزائر تمتلك إطارا تشريعيا تنافسيا في الدول النامية في هذا الميدان، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تجسدت تلك الإرادة في توفير البيئة الاقتصادية الملائمة من خلال العمل على استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية بمواصلة الالتزام بتطبيق برامج التعديل الهيكلي بشجاعة سياسية كبيرة، رغم ما تخلفه من تكلفة اجتماعية باهظة، ومن خلال الاستقرار الأمني الكبير الذي عملت البلاد على تحقيقه بمختلف الأدوات السياسية الممكنة، ونجحت في توفيره بشكل باهر، إذ كان يعتبر العقبة الرئيسية أمام قدوم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر.

ولقد سمحت هذه الإجراءات بارتفاع حصة الجزائر من هذه الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى إفريقيا عموما، ومن الاستثمارات العربية خصوصا، كما يوضح ذلك ما ذكرناه من إحصائيات سابقا أبرزها:

- تصنيف الجزائر عام 2003 من بين الدول الإفريقية الأعلى حصة من الاستثمارات الأجنبية، حيث جاءت في المرتبة الثانية بعد جنوب إفريقيا،
- ارتفاع حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 320 مليون دولار ما بين السداسي الأول من سنة 2005 ونظيره من سنة 2006،
- الحصة الهامة من الاستثمارات العربية بالجزائر والتي قدرت بـ 6 مليار دولار ما بين 2000 و 2006، مع قيمة استثمارات تقدر بـ 409,7 مليار دج مسجلة بعنوان سنة 2007.

[1] -EBID, P :54.

الملحق رقم 1

توزيع حصص التنمية على القطاعات

حسب الخطة الماليزية الثامنة للتنمية 2001-2005

الحصة المقررة للتنمية الصناعية

(الوحدة مليون رينجيت ماليزي)

البرنامج	الخطة السابعة (الحصة)	الإنفاق	الخطة الثامنة (الحصة)
تنمية القطاعات الصناعية	591.7	534.7	248.0
تنمية البنية الأساسية الصناعية	126.7	88.3	95.0
تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة	458.1	394.6	1,091.8
صندوق الاستثمار المحلي	319.0	288.2	670.0
الصناعات الريفية	133.3	130.1	140.0
الخدمات الاستشارية والتدريب	120.8	109.3	241.0
الاستثمار في الصناعات الثقيلة	331.5	310.0	24.2
تنفيذ خطة عمل تطوير التكنولوجيا الصناعية	92.2	82.2	78.5
صندوق مشروعات الاختراعات	11.5	10.0	10.0
إجمالي	2,184.8	1,947.4	2,598.5

الحصة المقررة لتنمية قطاع التوزيع التجاري

(القيمة بالمليون رينجيت ماليزي)

البرنامج	الخطة الماليزية السابعة (الحصة)	الإنفاق	الخطة الماليزية الثامنة (الحصة)
صناديق التوزيع التجاري	200.0	200.0	243.0
خدمات تطوير وتحديث التجارة	22.6	20.9	40.0
المباني التجارية	438.1	257.5	440.2
التدريب والإستشارة	18.8	16.2	40.0
الإجمالي	679.5	494.6	763.2

حصة التنمية للقطاع المالي الماليزي

القيمة (مليون رينجيت ماليزي)

	الخطة السابعة		الخطة الثامنة
البرنامج	الحصة	الانفاقات	الحصة
استثمارات رأس المال	220.0	220.0	778.0
الدعم الصناعي	11.5	11.5	10.0
قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة	560.0	527.4	566.6
خدمات مالية أخرى	100.6	67.0	44.2
حصة الحكومة	4,000.1	4,000.1	1,880.6
الإجمالي	4,892.2	4,826.0	3,279.4

إلا أنه، ورغم السياسة التحفيزية التي انتهجتها البلاد لجلب الاستثمارات الأجنبية في إطار تطبيق متطلبات اقتصاد السوق، ورغم النتائج المحققة نسجل ما يلي:

أولا: ضعف حصة الجزائر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بدول أخرى (دول في المنطقة على الخصوص) حيث يشير تقرير الأنكتاد أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها الجزائر لكل من عامي 2006/2005 لم تتجاوز 1 مليار $ [1]، وإذا علمنا أن إفريقيا خلال 2005 عرفت ارتفاعا ملحوظا في حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت 31 مليار $ مقارنة بـ 17 مليار $ عام 2004، فذلك يعني أن حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى إفريقيا سنة 2005 كانت أقل من 3,33 % مقارنة بـ 21 % لجنوب إفريقيا وحدها، ثم تأتي مصر كثاني متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2005 متبوعة بنيجريا.

ثانيا: ظل قطاع المحروقات أهم مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما القطاعات الأخرى وحسب تقرير الأنكتاد السالف الذكر فإنها لا تتلقى إلا القليل من اهتمام المستثمرين الأجانب الذين يعانون من الكوابح الإدارية البيروقراطية، ومن مشاكل الوصول إلى العقار والقروض البنكية وغيرها من الاختلالات.

ثالثا: في ظل ضعف السوق المالي بالجزائر، فإن اقتصادها لم يحقق جذبا للاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (استثمارات المحفظة)، هذه الاستثمارات التي كان لها دور هام في انطلاق بعض البلدان النامية كدول جنوب شرق آسيا كما ذكرنا.

إذن يمكن القول أنه، ورغم الجهود المبذولة لتحسين بيئة الاستثمار في الجزائر، ورغم تحسن المؤشرات الكلية، إلا أن هذه البيئة لازالت غير مؤهلة تأهيلا كافيا، ليس فقط لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بل حتى لتفعيل القطاع الخاص المحلي، وهذا ما أكده تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2001 الذي وصف جهود تهيئة بيئة الاستثمار بالجزائر بأنها " ضعيفة وبطيئة للغاية "، لاسيما فيما يخص برامج الخصوصة، وأشار أنه رغم فتح كل القطاعات أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي إلا أن ذلك لم ينتج آثارا فعالة، وحسب FMI فإن الإطار القانوني الحالي ملائم جدا للاستثمارات إذ ما تدعم بالشفافية اللازمة والإرادة الحقيقية وعدم التمييز في منح المشاريع.

وأشار تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2000 أن مناخ الاستثمار في الجزائر عرف تحسنا كبيرا، إلا أنه لم يرق إلى إستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمستوى المسجل في دول عربية أخرى (كمصر وتونس والمغرب) لم تحقق ما حققته الجزائر من نتائج على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهو ما يعني ضرورة اهتمام الجزائر بعوامل إجرائية أخرى كالشفافية وتبسيط المعاملات الإدارية وعدم التمييز ....إلخ[2].

ونفس الأمر أكده تقرير الأنكتاد المذكور سابقا والذي أشار أن الجزائر تظل بعيدة في مجال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر عن دول أخرى تعاني من عدم استقرار، مما يكشف أن العامل الأمني لايفسر وحده عزوف المستثمرين عن السوق الجزائرية، بل هناك عوائق أخرى لاتزال قائمة أهمها :

---

[1]- من موقع صحيفة البيان، سبقت الإشارة إليه.

[2]- مرداوي كمال ، مرجع سابق ، ص ص: 11-12 .

- البيرقراطية الإدارية.
- عدم فعالية العدالة.
- إشكالة العقار.
- تذبذب برامج الخوصصة.

وحسب نائب رئيس البنك العالمي، فإنه ليس أقل من 18 وثيقة للمتعامل حتى يتمكن من الانطلاق فعلا في مشروع استثماري، وبالتالي فإن هذه التعقيدات لاتؤثر فقط على سهولة الإقبال على الاستثمار، وإنما أيضا على المعلومات حول الوضعية الحقيقة للسوق المحلية، مما يؤثر بدوره على شفافية بيئة الأعمال، ويضاف إلى ذلك عدم التوازن بين نظام التعليم واحتياجات الاقتصاد من التخصصات العلمية، كما يلاحظ غالبا أن المتعاملين الاقتصاديين المحليين لايتوفون غالبا على تكوين تقني عصري يساير اقتصاد السوق، وأيضا يضاف مشكل عدم خوصصة البنوك والقطاع المالي، مع انحصار دور القطاع البنكي الخاص في البحث عن الربح السريع، بتقديم تسهيلات تمويل لقطاع الخدمات والتجارة، وكل هذه الجوانب دعمت نشوء وتطور قطاع غير رسمي لازال يتقوى يوما بعد يوم[1].

إلا أنه من جهة أخرى، تنبغي الإشارة إلى أن الجزائر وإن لم تصل إلى احتلال مراتب مرموقة في ميدان استقطاب الاستثمارات الأجنبية مقارنة بدول إفريقية وعربية أخرى، إلا أنها رغم ذلك في مراتب متوسطة بين الدول الإفريقية لاسيما العربية منها، مما يشير إلى أن مكانتها مقبولة نسبيا من حيث توفر العوامل التلقائية والطبيعية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن حيث الجهود المبذولة لتحسين بيئة الاستثمار، ولكن يبقى ضروريا بذل الكثير من الجهد للارتقاء إلى مراتب أعلى بلغتها دول الجوار (تونس والمغرب) والتي لا تتوفر على الكثير من المزايا النوعية التي تتوفر عليها الجزائر، بالتالي فإن الأمر يستلزم مراعاة جملة من الأمور أهمها :[2]

- تغيير ذهنيات وسلوكات الفاعلين على مستوى مراكز اتخاذ القرار ومواقع التنفيذ (دون إهمال نقابات العمل المؤثرة) بإقناعهم بأهمية القطاع الخاص الوطني والأجنبي كفاعل في الاقتصاد ومُنَمٍّ للثروة.
- الاهتمام بجعل الإدارة في مختلف مستوياتها في خدمة الاقتصاد.
- إعادة هيكلة وإصلاح القطاع المالي والبنكي وتحسين أداء العاملين فيه.

2- الإعانات الخارجية الموجهة للتنمية

تلعب الإعانات التي تمنحها الدول المتقدمة للبلدان النامية دورا هاما كما ذكرنا في مساعدة الدولة على تغطية جزء من آثار الإصلاحات الضرورية لعملية الانطلاق الاقتصادي على الطبقات الاجتماعية الفقيرة بالبلد.

وبالنسبة للجزائر، ونظرا لضعف هذه الإعانات، فإنها تعتبر هامشية مع حجم الإصلاحات المتسارعة التي تبنتها الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق من ناحية، ومع الحجم الكبير للشريحة الاجتماعية المتضررة من هذه الإصلاحات من ناحية أخرى.

---

[1] - Pr .Nourreddine ABDI, L'impact de la Mondialisation sur l'environnement des investissements en Algérie, séminaire international sur les politiques économiques en Algérie, op. cit, PP : 4-6.

[2] - مرداوي كمال ، مرجع سابق ، ص:18 .

فحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2005، فإن الجزائر تلقت 232,2 مليون $ كإعانة خارجية سنة 2003، و لم تمثل الإعانات التي حصلت عليها سوى 0.2% من PIB سنة 1990، وهي نسبة قليلة مقارنة بدول عربية أخرى، حيث مثلت الإعانات الخارجية التي حصلت عليها مصر مثلا خلال نفس السنة 12,6% (انظر الجدول رقم V-38)

جدول رقم V-38: تدفقات إعانات التنمية الخارجية إلى الجزائر وبعض البلدان العربية

	المجموع بملايين الدولارات (2003)	لكل فرد بالدولار (2003)	كنسبة من PIB (1990)
الجزائر	232.2	7.3	0.2
سورية	160.3	9.2	5.6
مصر	893.8	13.2	12.6
المغرب	522.8	17.4	4.1

المصدر: من الجدول رقم 4-15 من ملحق تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2005، ص: 306.

بالتالي يمكن القول في تقييمنا لهذا الجانب أن إعانات التنمية بالجزائر لا تلعب أي دور فعال في التنمية الاقتصادية، بله الحديث عنها كعامل من عوامل انطلاق الاقتصاد الجزائري.

3- نقل التكنولوجيا في إطار اتفاقيات الشراكة

أبرزت الدولة الجزائرية اهتماما خاصا بنقل التكنولوجيا في إطار الشراكة مع متعاملين أجانب، تلمس بوادره الاهتمام في أولى القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، وفي أولى استراتيجيات التنمية الاقتصادية للبلد.

ولقد قامت الجزائر بإبرام العديد من اتفاقيات الشراكة مع مؤسسات أجنبية مختلفة، وفي ميادين متنوعة كصناعة الفولاذ والفلاحة وقطاع المياه وغيرها، إلا أن قطاع المحروقات ظل المنحى الذي يستقطب أكبر اهتمام في توجهات الشركاء الأجانب إلى الاستثمار في الجزائر.

وفي هذا الإطار، فإن شركة سوناطراك العمومية عملت على تحقيق بعض الإنجازات في مجال التكنولوجيا من خلال عقود الشراكة التي تبرمها، وذلك بتكوين عدد من الإطارات بالخارج للتحكم في التقنيات الحديثة، وتحقيق ارتفاع في مردودية العمال وتحكمهم في التكنولوجيا التي تستقدمها الشركات الأجنبية المتعاقدة كما تجسد ذلك في اكتشاف العديد من الحقول البترولية والغازية ذات الاحتياطات الهامة.

إلا أنه تنبغي الإشارة إلى أن هذه الإنجازات تعتبر ضئيلة جدا، وأن التأخر التكنولوجي يعتبر مشكلا هيكليا في الاقتصاد الجزائري:

- فلقد كان من أحد أسباب فشل استراتيجية الصناعات الثقيلة المعتمدة من طرف الدولة في المراحل التنموية الأولى احتياجها إلى تقنيات تكنولوجية عالية تتطلب موارد مالية هامة وموارد بشرية ذات تكوين عال وهو ما لم يتوفر للجزائر وقتها، وللأسف لا يمكن الحكم بتوفره حاليا لسببين:
  - التطور المتسارع في مجال الاكتشافات التكنولوجية عالميا،
  - عجز أنظمة التعليم والتكوين محليا عن مواكبة هذا التطور وإنتاج احتياجات سوق العمل في هذا الجانب.

لقد قاد التصنيع المتسارع بالجزائر سابقا إلى شراء واسع للتكنولوجيا من كبرى شركات الدول الرأسمالية، وبمبالغ جد مرتفعة، وكان الهدف هو تأهيل الشركات الوطنية لاكتساب التكنولوجيا وتطويرها، إلا أن هذه الأخيرة وبسبب الإهمال والتبذير ساهمت في تعميق التبعية التكنولوجية للخارج، بالتالي فإن المبالغ الكبيرة المستثمرة في الصناعة لم تسمح بخلق شروط داخلية لإنتاج التكنولوجيا أو إعادة إنتاجها[1].

من ناحية أخرى يمكن القول أن استعمال الجزائر للتقنيات المتطورة في مرحلة التصنيع الثقيل، لا يعبر عن تحويل أو نقل للتكنولوجيا بسبب أن التوليفات الإنتاجية المنجزة في الصناعة الجزائرية استندت فقط إلى استيراد صاف لمنتجات تكنولوجية قبل تكوين مسبق للمهندسين والإطارات، أو إعداد إطار تصوري لاستقبالها وتكييفها مع ما يحقق إنتاجها مستقبلا.

ومن هنا نشير إلى نقطة هامة وهي أن نقل التكنولوجيا يجب ألا ينسينا ما تحدثنا عنه من ضرورة تدريب اليد العاملة، لأن الانطلاق الاقتصادي عملية متكاملة تتشابك فيها العناصر المكونة لها، فنقل التكنولوجيا ممكن أن يتم دون أضرار إذا ما تم إعداد تصور مسبق لاستقبالها، وتدريب مسبق لليد العاملة والإطارات المحلية.

- وتعكس مؤشرات استخدام التكنولوجيا بالجزائر النقص الكبير في ذيوع التكنولوجيا في المجتمع واستخدامها من طرف المواطنين، حيث وحسب خبراء البنك الدولي فإنه لكل ألف ساكن يمتلك 144,7 شخصا هاتفا نقالا بالجزائر، مقابل 313 و358 لكل من المغرب وتونس، خلال الفترة 2000-2004، أما عدد الذين يملكون خطا هاتفيا ثابتا لكل ألف ساكن فقد قدر خلال نفس الفترة بـ 70,7 بالجزائر مقابل 43,9 بالمغرب و 121,1 بتونس.[2]

ويشكل اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي إطارا ملائما للتدارك التكنولوجي بالجزائر بسبب ما يوفره من مجالات تحسين المعرفة والبحث العلمي ورفع المقدرة التكنولوجية، إلا أن التحاليل بينت أن هذا الاتفاق لا يعود بكبير فائدة على الاقتصاد الوطني، ليس فقط في جانب نقل التكنولوجيا، بل في العديد من المجالات بسبب ضعف الاقتصاد الوطني على المنافسة وعدم تأهيله بشكل كاف يمكنه من المفاوضة من موقف قوة، ونظرا للمطامح الأوروبية من خلف الاتفاق والمتعلقة بقطاع المحروقات الجزائري والأغراض التوسعية للسوق الأوروبية .

4- الاندماج في الاقتصاد العالمي:

منذ تبني الدولة الجزائرية لإصلاحات تحرير التجارة الخارجية، فإن الوضعية الخارجية للبلد اتسمت بتحسن كبير انعكس في الفائض المتواصل للميزان التجاري منذ سنة 1999 (باستثناء سنتي 1994 و1995 كما ذكرنا)، وفي تَبَوّء الجزائر مؤخرا المرتبة الأربعين بين أكبر خمسين دولة مصدرة في العالم، والمرتبة الثالثة عربيا، حسب تقرير منظمة التجارة العالمية لسنة 2006.

إلا أن هذا التحسن الكبير يرجع في الحقيقة إلى زيادة عائدات الصادرات من المحروقات ولا يعكس أبدا تحسن القدرة الإنتاجية للاقتصاد، حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات ضئيلة النسبة في إجمالي صادرات الوطن إلى الخارج.

---

[1] Ahmed BRAHIMI, op. cit. pp : 190-194

[2] AHLEM. S , op. cit. p : 2.

إن مشكل انفتاح الاقتصاد الجزائري في نظرنا لا يطرح في الجانب الإجرائي، حيث أن الجزائر باشرت إصلاحات واسعة لإلغاء كل القيود أمام انفتاح اقتصادها على الخارج لاسيما في مجال تخفيض الحقوق الجمركية، وإلغاء القيود غير الجمركية، وإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروربي الذي يهدف إلى إقامة منطقة حرة للتبادل، ولكن يطرح في ضعف تنوع الصادرات الجزائرية وضعف تنافسية المنتجات المحلية (تبعا لضعف القطاع الإنتاجي) مما يقلل فرص الجزائر في الحصول على مكانة في الأسواق الدولية.

إن وضعية القطاع الصناعي الوطني، لاسيما العمومي منه خصوصا، تبين ضعف مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام حيث لم يمثل سوى بـ 6% عام 2004، بينما يساهم في دول أخرى كتونس بنسبة 18% من الناتج الداخلي.

جدول رقم V-39: تطور توزيع القيمة المضافة حسب القطاعات بالجزائر

الوحدة: نسبة مئوية

	1974	1977	1984	1986	1990	1994	1998	2003	2004
الزراعة	8.7	9.8	10.5	13.5	14.6	12.6	14.6	11.8	11.0
المحروقات	41.4	34.2	28.6	19.4	29.1	28.3	28.8	43.5	46.4
أ. المحروقات	3.3	4.7	1.9	1.9	1.1	1.5	1.6	1.0	-
الصناعات خارج المحروقات	12.0	12.3	16.1	18.3	15.6	14.0	11.6	8.0	7.3
البناء والأشغال العمومية	9.3	13.1	16.1	18.1	13.3	13.1	12.0	9.3	10.0
النقل والاتصالات	6.0	6.7	6.4	7.0	6.3	6.5	9.3	9.6	-
التجارة	14.8	14.5	16	16.4	14.9	19.2	17.2	12.8	-
الخدمات	4.5	4.7	4.5	5.4	5.0	4.7	5.0	3.9	25.3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

***Source** : CNES، rapport de débat pour un pacte de croissance، op. cit. p :24*

فخارج قطاع المحروقات، وقطاع البناء والأشغال العمومية الذي عرف ديناميكية منذ 2002 حيث قدر معدل نموه في هذه السنة بـ 8.2% (وقدر هذا المعدل سنة 2005 بـ 7,1% و 8% في السداسي الأول من 2006)، فإن الصناعة الجزائرية تبقى معوقة بعدد كبير من المؤسسات العمومية غير الفعالة غالبا، وقليلة المردودية حيث تتجاوز كتلة الأجور فيها رقم الأعمال.

وقد تباطأ نمو القطاع الصناعي خارج المحروقات عبر السنوات الأخيرة بشكل لافت حيث قدر عام 2003 بـ 1,2% ليرتفع قليلا عام 2004 إلى 3,2%. وعرفت كل الصناعات المصنعة التابعة للقطاع العمومي انخفاضا في نشاطها عام 2003 قدر بنسبة 20,6% للصناعات الغذائية، 10,4% للصناعات الكيمياوية والمطاط والبلاستيك، 7,6% لمواد البناء و 5,3% لصناعات الخشب والورق.[1]

يلاحظ أيضا غياب استراتيجية صناعية واضحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم وجود وزارة خاصة لهذا النوع من المؤسسات منذ 1992.

[1] Perspectives économiques en Algérie, op. cit. pp : 85-86.

خلاصة الفصل الخامس

حاولنا في هذا الفصل التعرض إلى الجزء الأهم من البحث وهو دراسة إشكالية الانطلاق الاقتصادي في واقع الاقتصاد الجزائري، ومن أجل ذلك قمنا – بعد تقديم عرض عن مسيرة التنمية في الجزائر– بدراسة تحليلية لعناصر الانطلاق الاقتصادي في الواقع الذي يشهده الاقتصاد الوطني، محاولين بيان أهم الخصائص التي ترتبط بها إيجابا وسلبا في ظل ذلك الواقع.

وفي هذا الإطار، تبين أن المناخ الاستثماري بالجزائر يتمتع بجملة من الجوانب الإيجابية، كالمؤهلات الطبيعية، والإرادة السياسية للنهوض به، والمنظومة القانونية المحفزة، ولكنه ظل بالمقابل يحوي جملة من المعوقات التي ظلت تقف دون امتلاكه الجاذبية القوية لاستقطاب الاستثمارات، وأهمها العراقيل الإدارية والبيروقراطية والرشوة وتخلف الذهنيات.

كما عرفت جوانب التنمية البشرية اهتماما بالغا من طرف الدولة قصد النهوض بمستوياتها، ولكن تبقى رغم ذلك تعاني من بعض النقائص والمعوقات:

- فرغم التحسن الملاحظ في القدرة الشرائية عموما، إلا أن ارتفاع أسعار الاستهلاك حد من آثار ذلك التحسن.
- وتبذل الدولة جهودا كبيرة في مجال توصيل الكهرباء والماء الشروب، ولكن يبقى مشكل نوعية الخدمات قائما.
- وفي مجال الرعاية الصحية، فإن التحسن في مؤشراتها، كارتفاع معدل توقع الحياة عند الولادة، وتراجع نسبة وفيات الأطفال، مع ارتفاع النفقات العمومية الهادفة إلى ضمان أكبر تغطية صحية للسكان، يشير إلى الجهد المعتبر للدولة في هذا المجال، رغم ما يسجل من مشاكل تتعلق بالتوزيع غير العادل للكوادر الصحية بين جهات الوطن، ورجوع بعض الأمراض التي اختفت سابقا...
- وعرفت الجزائر تطورا كبيرا في معدلات التمدرس، وانخفاضا في معدلات الأمية، بالنظر إلى ما تبذله الحكومة من جهود في ترقية التعليم، ولكن التحسن الملاحظ في هذا القطاع لازالت ترافقه مشاكل ضعف معدلات النجاح، وتزايد أعداد المتسربين قبل إكمال مراحل الدراسة، بالإضافة إلى عدم ملاءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق العمل.
- ورغم توفر الاقتصاد على قوة عمل معتبرة أغلبها شباب، ورغم تراجع معدل البطالة وارتفاع معدل الشغل، إلا أن هذا الأخير ظل ضعيفا مقارنة بالاحتياجات المسجلة.

وإذا انتقلنا إلى النظام المالي، لاحظنا أن ضعف أداء السوق المالي يشكل عقبة رئيسية أمام عملية الانطلاق الاقتصادي بالجزائر، وأن البنوك التجارية العمومية تهيمن على الجزء الهام من تمويل الاقتصاد، سواء من حيث حجم الموارد التي تجمعها، أو من حيث القروض التي تقدمها للاقتصاد، على حساب ضعف واضح للبنوك الخاصة التي لا تساهم إلا بنسبة قليلة في تمويل الاقتصاد، مع تركيزها على أنشطة التجارة ذات المردود والربح السريع.

أما ما يتعلق بنتائج فحص عوامل الانطلاق ذات البعد الخارجي فإنه:

- ورغم ارتفاع حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ورغم امتلاكها إطارا تشريعيا ملائما لجذبه، إلا أن حصتها من هذه الاستثمارات تظل ضعيفة إذا ما قورنت بدول نامية أخرى بالمنطقة، كما أن قطاع المحروقات ظل المستحوذ الأول على أكبر نسبة منها.
- يسجل ضعف حصة الجزائر من مساعدات التنمية الخارجية، مما يجعل هذه الأخيرة ذات دور هامشي في التنمية الاقتصادية للوطن.
- يظل الحصول على التكنولوجيا رهانا أساسيا لتطور الاقتصاد الوطني، الذي يتميز بتأخر كبير في هذا المجال رغم الجهود التي بذلتها الدولة في تحقيق نقل التكنولوجيا عن طريق اتفاقات الشراكة.
- عرفت الوضعية الخارجية للدولة تحسنا كبيرا منذ تبني إصلاحات تحرير التجارة الخارجية، وانعكس ذلك على الفائض المتواصل في الميزان التجاري، وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي، وتراجع قيمة المديونية الخارجية، ولكن المشكل الرئيسي يكمن في أن هذا التحسن مرتبط بظروف خارجية تعود إلى تحسن عائدات المحروقات، ولا يرتبط بتطور في قوى الإنتاج والطاقات الداخلية للاقتصاد، حيث ظلت الصادرات الجزائرية تتسم بعدم التنوع وضعف تنافسيتها في الأسواق الدولية.

الخاتمـــــة العامـــــة

الخاتمة العامة

يظل الانطلاق الاقتصادي من المواضيع الرئيسية التي تشكل محصلة الدراسات التي تعنى بشؤون التنمية في دول العالم الثالث، ومحور الانشغال الذي تدور حوله جهود حكومات هذه الدول في رسم الخطط الداخلية للتنمية.

ولأن التخلف لا يشكل قدرا محتوما لمجموعة هذه الدول، وتحقيق انطلاق اقتصادي رائد في دولة نامية ليس أمرا مستحيلا، بل واقعا مشاهدا في دول من العالم الثالث بنت لنفسها نماذج متحررة عن النماذج الغربية، وشكلت لغيرها من دول هذا العالم تجارب يمكن الاستفادة منها نظرا لتشابه الوضع بينها في مرحلة ما قبل الانطلاق، لا كما حاول روستو إسقاط تجربة الدول المتقدمة اليوم في مرحلة ما قبل الثورة الصناعية، على دول تختلف عنها بصفة جذرية تاريخيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا، فتوصل إلى نتائج لم يثبت الواقع صحتها، لاسيما ما تعلق منها بكون الانطلاق الاقتصادي مرحلة طبيعية من مراحل النمو تمر بها المجتمعات على مراحل تاريخية مختلفة.

ولأن الاقتصادي باعتباره مهمة جسيمة تتمخض عن إحداث نقلة هامة لاقتصاد الدولة النامية من مرحلة تتميز بالتخلف إلى مرحلة جديدة تتسم فيها التنمية بالاستمرار والتجدد، فإنه لا يمكن تصور عَزوُه بأي حال من الأحوال إلى عامل واحد فقط، بل إلى تفاعل عدة عوامل مع بعضها البعض، تختلف درجة مساهمتها وتكييفها حسب الظروف الداخلية لكل بلد.

ولقد حاولت هذه الدراسة استخلاص أهم العوامل التي ثبت ميدانيا إسهامها في إحداث انطلاق اقتصادي في بعض الاقتصاديات النامية، مع محاولة إسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري، وسمحت معالجة إشكالية البحث بالتوصل إلى جملة من الاستخلاصات والنتائج في هذا الإطار، مع تقديم جملة من الاقتراحات والآفاق الممكنة لإثراء الموضوع من طرف دراسات أخرى في المدى المنظور.

أولا– نتائج الدراسة:

إن الفحص العام لإشكالية الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية مكن من تسجيل النتائج التالية:

- ✓ رغم خوض العديد من الدول النامية تجربة الإصلاحات في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومحاولتها تجميع شروط الانطلاق الاقتصادي، إلا أن وجود العديد من المعوقات حال دون بلوغ هذه الدول هدفها المنشود في تحقيق هذا الانطلاق.
- ✓ تواجه الدول النامية في انطلاقها الاقتصادي حالة مخالفة لما وقع في الثورة الصناعية بأوروبا، حيث تبدأ تنميتها وهي محملة بأعباء ضخمة لم تعرفها الدول الأوروبية في عملية انطلاقها الاقتصادي.
- ✓ الانطلاق الاقتصادي عملية ممكنة متى توفرت جملة من العوامل المتكاملة التي تسمح بتحقيقه.
- ✓ لا يشكل الانطلاق الاقتصادي غاية في حد ذاته، بل يجب أن تعقبه استراتيجية طويلة المدى تأخذ في الحسبان الأبعاد اللازمة لضمان استمرارية التنمية في الأجل الطويل، وتشكل الضمان لتجدد التنمية ذاتيا بعد مرحلة الانطلاق.

أما دراسة مسيرة التنمية بالجزائر فقد أوضحت النتائج الرئيسية التالية:

- ✓ في المرحلة التنموية الأولى (1967ـ 1979) كانت الجزائر تهدف إلى وضع اقتصادها على مسار الانطلاق، وتميزت هذه المرحلة بهيمنة شبه كلية وتدخل مباشر للدولة في الحياة الاقتصادية جراء انتهاج النمط الاشتراكي القائم على اعتبار أنه لا يوجد أحدر من الدولة في مراقبة الاقتصاد والتأثير فيه عن طريق المؤسسات، وكان الهدف من ذلك واضحا وهو غلق كل المجالات أمام التدخل الأجنبي، وهو ما يسمح بفهم سبب تهميش الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدم الاستفادة منها كعامل من عوامل الانطلاق الاقتصادي، وذلك بناء على حسابات سياسية تخدم التوجه الاشتراكي وليس بناء على تقييمات اقتصادية بحتة.
- ✓ لقد أدت أزمة انهيار أسعار البترول عام 1986، إلى ظهور اختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاد الجزائري، أبرزت أساس المشكل في النموذج التنموي المتبع، وهو تصميمه بكيفية تعتمد بشكل شبه كلي على مورد واحد (المحروقات)، وكانت النتيجة أنه بانهيار أسعار المحروقات في السوق الدولية تبين وصول هذا النموذج إلى نفاد قدراته في إحداث التنمية المطلوبة، حيث انهارت أيضا التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية بالإضافة إلى تأزم الاختلالات الاجتماعية.
- ✓ أدت المشاكل العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات، إلى التفكير في وضع استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي، ترتكز على إعادة توجيه للاقتصاد الوطني إلى قوى السوق، وأولى الخطوات في هذا المجال تجسدت في توجه السلطات الجزائرية ولجوؤها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي نجم عنه تحسن كبير في المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، إلا أن هذا التحسن كان مرفوقا بتكاليف اجتماعية باهظة.

ومن خلال دراسة واقع عوامل الانطلاق في الاقتصاد الجزائري تمكنا من تسجيل ما يلي:

1- فيما يخص المناخ الاستثماري:

- ✓ أهم نقاط القوة في المناخ الاستثماري الجزائري توفره على المنظومة القانونية المحفزة جدا، والمتضمنة أهم الضمانات والتسهيلات والتحفيزات التي يرغب فيها المستثمرون، هذا بالإضافة إلى المؤهلات الطبيعية الخاصة كالموقع الجغرافي الملائم، والثروات الباطنية المعتبرة، واتساع حجم السوق.
- ✓ هناك إرادة سياسية كبيرة لبناء المنشآت القاعدية الضرورية للتنمية، واستثمار ضخم للأموال في هذا الجانب من طرف السلطات الجزائرية مستفيدة من التحسن في الوضعية المالية الناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات في الفترة الأخيرة.
- ✓ هناك إرادة سياسية قوية أيضا لمحاربة الفساد تجسدت في العديد من الخطوات على الصعيد القانوني والإجرائي، ولكن يبقى رغم ذلك انتشار مظاهر الفساد متمثلة في الرشوة والوساطة والمحسوبية والتعصب، أحد أهم العقبات أمام الاستثمار بالجزائر.

معتبرة لتوفير الموارد والإمكانيات الضرورية للتكفل بالطلب الاجتماعي في مجال التربية والتعليم، بالإضافة إلى برامج محو الأمية.

- ✓ بالرغم من النتائج المشجعة التي حققتها الجزائر في مجال التعليم، إلا أن بعض المشاكل تبقى قائمة في هذا المجال أهمها ارتفاع نسب الأطفال الذين يغادرون المدارس قبل اكتمال أطوار الدراسة، ويفضلون العمل عن الذهاب إلى التعليم بسبب أن الشاب الجزائري وبدافع من الظروف المعيشية يتحمل مسؤولية إعالة أسرته في سن مبكرة لاسيما في المناطق الريفية، وبالتالي فإن النسب المقدمة عن التمدرس ينبغي مراجعتها على ضوء واقع أعداد المتسربين قبل إنهاء الدراسة، وعلى ضوء توزيع هذه النسب بين الأرياف والمدن.
- ✓ تراجعت الأمية في الجزائر بفضل الجهود المبذولة من طرف الدولة لتقليصها، لاسيما في أوساط النساء ولكن تظل نسبة الأمية في الأرياف (وفي فئة النساء خصوصا) مرتفعة عن المدن.
- ✓ يمكن القول أن الدولة الجزائرية وبفضل سياستها الهادفة إلى تقليل معدلات الوفيات، وتحسين العمر المتوقع عند الولادة، وضمان وصول عادل إلى المرافق الصحية لكافة المواطنين، قد حققت تقدما إيجابيا معتبرا في مجال تنويع الخدمات الصحية وضمان أكبر تغطية صحية لمواطنيها، إلا أنه ورغم هذه الإيجابيات فإن المعطيات الكلية في جانب الرعاية الصحية تخفي وراءها العديد من النقائص سواء من حيث ضعف كفاءة الأشخاص، أو سوء استعمال التجهيزات، أو غياب نظرة استراتيجية تدمج الصحة ضمن خطة التنمية، أو معايير تخصيص الموارد حسب الاحتياجات الحقيقية ...إلخ، ونسجل في هذا الإطار ما يلي:
  - رغم ارتفاع عدد الأطباء بالجزائر خلال العشريات الأخيرة، مما جعل الجزائر تصنف في المتوسط فوق العتبة العالمية (طبيب واحد لكل ألف ساكن)، إلا أن هناك فوارق هامة بين المناطق والمدن،كما أن الأطباء الأخصائيين يتركزون في منطقة الوسط بنسبة كبيرة، بينما لا تحتوي منطقة الجنوب منهم سوى على نسب ضئيلة جدا.
  - نظرا للوضعية التي عرفتها البلاد أو تعرفها إلى اليوم (التكفل بضحايا الإرهاب، كثافة العمل، التكاليف المرتفعة للخدمات الطبية) فإن القطاع الصحي بالجزائر وجد نفسه غير قادر أمام رجوع بعض الأنواع الخطيرة من الأمراض التي اختفت من قبل كالسل والحصبة مثلا.
  - رغم أن معدلات وفيات الأطفال عرفت تراجعا، إلا أن نسبة وفيات الرضع قبل سن شهر واحد من الولادة لازالت مرتفعة وتمثل غالبية نسبة وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات، كما أن النسبة الإجمالية بالوطن لا تعبر حقيقة عن توازن بين المناطق في مستوى رعاية الأطفال.
  - عرف معدل الوفيات النفاسية انخفاضا بالجزائر مقارنة بدول أخرى بالمنطقة، وذلك جراء تعزيز الرعاية الصحية للحمل، والتغطية الواسعة للولادات في الوسط الاستشفائي ومضاعفة الهياكل الصحية والكوادر الطبية، إلا أن انخفاضه يبقى ضعيفا رغم ذلك.

- رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لتوفير أكبر تغطية صحية للسكان، إلا أن الأسر الفقيرة بالجزائر تظل غير قادرة فعليا على التمتع بالرعاية الصحية نظرا لعدة أسباب أوردناها في البحث.

✓ تتوفر الجزائر على طاقة كبيرة من القوة العاملة الشابة، وأهم ما يميز واقعها من حيث الشغل ما يلي:

- النسبة الغالبة من القوة العاملة تتواجد بالمدن، مما يشير إلى عدم التوازن الجغرافي في توزيع القوة العاملة بالجزائر، ويفسر حركة النزوح من الأرياف إلى المدن والتي قد تكون إحدى الدوافع وراء برنامج دعم النمو بمناطق الجنوب والهضاب العليا خصوصا.
- يوضح توزيع السكان العاملين فعلا على الأنشطة، أن أنشطة الخدمات والتجارة والإدارة تأخذ النسبة الغالبة من العاملين، سواء في المدن أو في الأرياف، ثم تلي ذلك الزراعة حيث يستحوذ سكان الأرياف على غالبية أنشطة الزراعة مقارنة بسكان المدن الذين يفضلون أنشطة الصناعة ويستحوذون على النسبة الغالبة من مجموع العاملين في هذا القطاع.
- يظهر توزيع القوى العاملة حسب شرائح السن، أن أكبر نسبة كانت في فئة 25-39 سنة، مما يبين أن معظم القوة العاملة بالجزائر شباب، كما أن أغلب القوة العاملة النشيطة ذكور مما يعكس ضعف مشاركة المرأة في قطاع الشغل بالجزائر.
- سجل معدل البطالة انخفاضا في الآونة الأخيرة، مع ملاحظة انتشارها في الوسط الحضري أكثر من الوسط الريفي، مع ضرورة الإشارة إلى أن مناطق الجنوب تعرف معدلات بطالة مرتفعة عن المتوسط الوطني، كما تنتشر البطالة بين الشباب الأقل من 30 سنة بنسبة 75% من إجمالي البطالين، ولهذا الأمر خطره من الناحية الاجتماعية، حيث يؤدي إلى الانحراف وممارسة الجريمة، لاسيما مع طول المدة التي يقضيها هؤلاء الشباب في البطالة والتي تتجاوز خمس سنوات.
- من الخصائص الخطيرة بالنسبة للبطالة في الجزائر، أن ثلاثة أرباع البطالين لا يملكون تأهيلا، حيث سجل في بعض السنوات وجود أعداد هائلة من البطالين الذين لم يسجلوا مطلقا في النظام التعليمي، وهو ما يقود إلى نتيجة هامة وهي أن ضعف مردودية نظام التعليم بالجزائر يغذي ارتفاع مستوى البطالة بأعداد المتسربين، وبالتالي يصبح التكوين المهني رهانا حقيقيا لمستقبل الشغل.

4- فيما يخص العوامل ذات البعد الخارجي:

✓ رغم تزايد حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر جراء السياسة التحفيزية التي انتهجتها لجلبه في إطار تطبيق متطلبات اقتصاد السوق، إلا أنها تبقى ضعيفة مقارنة بدول أخرى في المنطقة، مع استحواذ قطاع المحروقات على أهم نسبة منها.

✓ تولي الدولة اهتماما بارزا لموضوع نقل التكنولوجيا المتطورة في إطار عقود الشراكة التي تبرمها مع الشركات الأجنبية، إلا أن الحقيقة تكشف عن تأخر كبير جدا للجزائر في مجال استخدام التكنولوجيا وذيوعها في الاقتصاد،

كما أن الأرقام في هذا الشأن تدق ناقوس الخطر حول التخلف التكنولوجي الكبير الذي يطبع الاقتصاد الـــوطني، وحول الفجوة الرقمية الواسعة بين الوضع الحالي للاقتصاد والوضع الذي تتطلبه عملية الانطلاق الاقتصادي.

- ✓ تشكل الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إطارا هاما للجزائر للاستفادة من الفرص التي تتيحها في مجال تحسين البحث العلمي ورفع المقدرة التكنولوجية، وذلك إذا ما تم العمل على استغلالها وفق آليات تخـــدم الاقتـــصاد الـــوطني، ولاتجعل منها هدفا لتوسيع السوق الأوروبية.
- ✓ أدت إصلاحات تحرير التجارة الخارجية إلى تحقيق وضع جيد للميزان التجاري الذي تميز بوجود فائض منذ ســـنة 1990 وإلى غاية اليوم (باستثناء سنتي 1994 و1995)، ولكن النتيجة الهامة التي ينبغي ذكرها أن الصادرات في الجزائر هي التي تتحكم في نتيجة الميزان التجاري، وتتحكم فيها بالأساس حركة أسعار البتـــرول في الأســـواق العالمية، وبالتالي يبقى فائض الميزان التجاري هشا لايعبر عن قوة الاقتصاد، بل يرتبط بقوة بظروف تقلب الطلب العالمي على النفط.
- ✓ من الملاحظات التي تستدعي الانتباه، أن عملية تحرير التجارة الخارجية بالجزائر لم يكن لها أثر ملموس على هيكل الصادرات، حيث ظلت المحروقات تهيمن على النسبة العظمى من الصادرات، أما الصادرات خارج المحروقات فلا تتجاوز في الغالب 5% من إجمالي الصادرات.
- ✓ فيما يخص الرخاء المالي الذي تعرفه الجزائر حاليا، فإن الحقيقة التي تفرض نفسها هي أن ارتفاع احتياطات الجزائر من العملة الصعبة يعود بالأساس إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط، وبالنتيجة فإن تراكم هذه الاحتياطات لم يرجع إلى تطور في قدرة الاقتصاد الذاتية، وإنما يرجع بالأساس إلى عوامل خارجية غير مستقرة، تتحكم فيها ظروف الطلب العالمي، كما أنه يخفي وراءه العديد من الجوانب السلبية والآثار على الجبهة الاجتماعية بالخصوص، و لا يعبر أبدا عن الوجه الحقيقي للاقتصاد.

ثانيا– الاقتراحات:

من التشخيص السابق وما توصلنا إليه من نتائج يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات كالتالي:

- العمل على تحقيق التناسق والانسجام بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل
- العمل على إيجاد الإطار الملائم لتفعيل دور البنوك الخاصة في تجميع الموارد، وتمويل الاقتصاد
- تفعيل السوق المالية التي تعتبر رهانا أساسيا من رهانات الانطلاق الاقتصادي
- تقوية كفاءة النظام المصرفي في تخصيص الموارد باتجاه الأنشطة الإنتاجية الموجهة للتصدير، بغيـــة تحقيـــق تنوع الصادرات وبناء قدرات إنتاجية داخلية.
- الاهتمام بنوعية التعليم وربطه بآفاق التنمية، ومعالجة مختلف المظاهر المرتبطة بالتسرب المدرسي
- العمل على تنويع مصادر تمويل الاقتصاد، حيث يشكل الاعتماد شبه المطلق على المحروقـــات في هـــذا الإطار أخطر مشكل في اختلالات الاقتصاد الجزائر.

- إجراءات تحرير التجارة الخارجية إجراء لا ينتج تأثيره في غياب سياسة جادة لتنويع الصادرات خارج المحروقات.
- الاتجاه نحو اقتصاد السوق واتخاذ مختلف ما يتطلبه من تحرير للنظام المالي، وللتبادلات الدولية، لا يمكن أن ينتج أية آثار دون تفعيل حقيقي لدور القطاع الخاص في التنمية.
- مواصلة الجهود المبذولة في مجال توفير العناية الصحية، مع التركيز على تحسين نوعية الخدمات، وتحقيق التوازن بين جهات الوطن، لاسيما الأرياف والمناطق الفقيرة.
- ضرورة اتخاذ برامج تأخذ في الحسبان الآثار الناجمة عن طول فترة البطالة، وما تنتجه من آثار في فئة الشباب خصوصا.
- إكمال جهود ترقية بيئة الأعمال متمثلة في الإطار التشريعي الملائم، بإجراءات محاربة البيروقراطية والفساد والثقل الإداري، وهي من أعظم تحديات إشكالية الانطلاق الاقتصادي بالجزائر لأنها ترتبط بإحداث ثورة في الذهنيات، على غرار ما يتخذ من إصلاحات في الجانب الاقتصادي.
- تقوية النظام الإحصائي وتسهيل تدفق المعلومات الصحيحة قصد تحقيق شفافية بيئة الأعمال.
- وضع سياسة واضحة لنقل التكنولوجيا واكتسابها، حيث يسجل الضعف الكبير في الاستفادة من اتفاقيات الشراكة الأجنبية في هذا المجال.

ثالثا– آفاق البحث:

يعتبر موضوع الانطلاق الاقتصادي موضوعا متشعبا يحتاج الإلمام بجل جوانبه العديد من البحوث، ومن بين ما يمكن الإشارة إليه كعناوين بحث في هذا الصدد ما يلي:

- أثر التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل على التنمية الاقتصادية
- دور القيم في عملية الانطلاق الاقتصادي بدول جنوب شرق آسيا
- اتفاقات الشراكة والرهان التكنولوجي في دول العالم الثالث
- العولمة وتحديات اندماج الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي
- النموذج التنموي الآسيوي: من أجل بناء خصوصية للتطور في بلدان الجنوب

المراجـــــــع

المراجـــع

أ- باللغة العربية

I- المعاجم

1. أحمد زكي بدوي : معجم المصطلحات الاقتصادية ، دار الكتاب المصري (القاهرة) ودار الكتاب اللبناني (بيروت)، بدون سنة نشر.
2. دائرة المعاجم ــ مكتبة لبنان، قاموس الاقتصاد والتجارة ، مكتبة لبنان ناشرون ، 1993

II- الكتب

1. ابراهيم مشورب، التخلف والتنمية، دار المنهل اللبناني–مكتبة رأس النبع، بيروت، 2002
2. أحمد صدقي الدجاني ، دروس الأزمة الاقتصادية في آسيا ، بدون دار ولا بلد ولا سنة النشر
3. حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، مصر، 2004
4. رمزي زكي ، العولمة المالية ، دار المستقبل العربي ، ط1، 1999
5. ضياء مجيد الموسوي ، العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط2، 2005 .
6. طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، بدون سنة نشر
7. كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998
8. لمياء محمد أحمد السيد، العولمة ورسالة الجامعة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2002
9. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001
10. محمود عباس عابدين ، علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ط ، 2000
11. محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2004/2003
12. محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999
13. منى قاسم ، الإصلاح الاقتصادي في مصر ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1999
14. ناظم محمد نوري الشمري و د. طاهر فاضل البياتي و أحمد زكريا صيام، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل ، عمان – الأردن، ط 1، 1999
15. عادل مختار الهواري ، التنمية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر، بدون سنة نشر
16. عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
17. عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2003
18. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997
19. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، ط1، 2002
20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، مصر، 2002–2003
21. عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000

6. بطاهر علي ، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، الجزائر ، السنة الأولى العدد 00، السداسي الثاني 2004
7. محمد المنسي قنديل ، الصين : السعي الحثيث نحو القمة ، مجلة العربي ، العدد 579، فبراير 2007 ، الكويت .
8. محمود صفوت محي الدين ، التنمية المالية: القطاع المالي بين الكبح والتحرير، مجلة المال والصناعة ، العدد 11 ، الكويت ، 1993
9. علي عبد القادر علي، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط المجلد5، العدد2، يونيو 2003
10. بلقاسم سلاطنية ،حقيقة العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 1999
11. ف. كورتال، الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحد منه– حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، جامعة تلمسان ، العدد 2 ، مارس 2003
12. ع.بن ناصر مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد 2، مارس 2003.
13. صالح تومي ، عيسى شقبقب ، النمدجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (1970–2002)، مجلة الباحث الصادرة عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة ، العدد 2006/4
14. وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر : الواقع والتحديات ، مجلة الباحث ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة ، العدد 2002/01
15. رمزي زكي، المغالاة في تكوين الاحتياطات الدولية، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، المجلد 2،ع1، يونيو 1994
16. تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2001
17. تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم لعام 2007: التنمية والجيل التالي.
18. مسودة اجتماع CNESالجزائري وCNETالإيطالي، بعنوان "تقرير مشترك حول عوامل التنافسية والتماسك الاجتماعي من أجل بناء فضاء متكامل أورو متوسطي ".
19. تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2006 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تحت عنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر لوارد من الاقتصاديات النامية والانتقالية وآثاره على التنمية"
20. تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، المقدم للاجتماع الثامن عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية في شمال أفريقيا.
21. تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005

V- الملتقيات

1. محمد بوجلال، السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في لاندماج العقلاني في حركية الاقتصاد العالمي: التجربة الماليزية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، يومي 29و30 اكتوبر2001
2. عبد الحق بوعتروس، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر: الإنجازات والتحديات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، يومي 29 و30 اكتوبر2001.

3. د .عماري ، أ .قطاف ليلى ، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على الاقتصاد الصناعي في الجزائر ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، يومي 29و30 اكتوبر 2001.

4. عبد اللطيف بلغرسة ،رضا جاو حدو ،تداعيات المشروع الأورو متوسطي على الاستثمار في الوطن العربي من خلال التجربة الجزائرية ،مقارنة المخطط بالمحقق ، المؤتمر العلمي الثاني ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سكيكيدة، يومي 14،15 مارس 2004.

5. د. ابراهيم البيومي غانم ، أسرار الوصفة الماليزية ، المؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات الماليزية (14 و15 أفريل 2004) ، مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

6. أ.ثريا علي حسين الورفلي، محددات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس 2006

7. معين أمين السيد ، مفهوم الشراكة ، آلياتها و أنماطها ، الملتقى الاقتصادي الثامن " الجزائر والشراكة الاقتصادية الأجنبية "، نادي الدراسات الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالخروبة ــ الجزائر ، يومي 9 و10 ماي 1999 .

8. د .عبد القادر بدعيده، الشروط الضرورية الواجب توفرها لإنجاح الشراكة الاقتصادية، الملتقى الاقتصادي الثامن، الجزائر والشراكة الاقتصادية الأجنبية ، نادي الدراسات الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالخروبة ــ الجزائر ، يومي 9 و10 ماي 1999 .

9. كمال رزيق و أ . مسدور فارس ، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة ــ الجزائر ، أيام 21 و 22 ماي 2002

10. بن لوصيف زين الدين ، تأهيل الاقتصاد الجزائري للإندماج في الاقتصاد الدولي . الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة ــ الجزائر ، أيام 21 و22 ماي 2002

11. روابح عبد الباقي و أ .غياط شريف ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة ــ الجزائر ، أيام 21 و22 ماي 2002.

12. تشام فاروق، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب ، البليدة ــ الجزائر ، أيام 21 و22 ماي 2002.

13. د .مرداوي كمال ، الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر ، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان ، يومي 29،30 ديسمبر 2004

14. محمد بن بوزيان وآخر، التحرير المالي والبنكي والتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية بالجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان ، يومي 29،30 ديسمبر 2004

15. أ يوسفي رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشرعلى الاقتصاد القومي، حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية بالجزائر: الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان ، يومي 29،30 ديسمبر 2004.
16. جلطي غانم ، التجارة الخارجية للجزائر وأهميتها في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح التجاري ، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية بالجزائر : الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان ، يومي 29،30 ديسمبر 2004.

VI- القوانين والمراسيم

1. قانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 يتضمن إحداث البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية عدد 10 مؤرخة في 28 ديسمبر 1962، الصفحة 110
2. أمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية عدد 80 مؤرخة في 17 سبتمبر 1966، الصفحة 1202
3. قانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 غشت 1982 يتعلق بالإستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية عدد 34 مؤرخة في 24 غشت 1982، الصفحة 1692
4. قانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 غشت 1982 يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها. الجريدة الرسمية عدد 35 مؤرخة في 31 غشت 1982، الصفحة 1724
5. قانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 غشت 1986 يتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية عدد 34 مؤرخة في 20 غشت 1986، الصفحة 1425
6. قانون رقم 86-13 المؤرخ في 19 غشت 1986 يعدل ويتمم القانون رقم 82-13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الإقتصاد وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 35 مؤرخة في 27 غشت 1986، ص 1476
7. قانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 يناير 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية عدد 2 مؤرخة في 13 يناير 1988، الصفحة 30
8. قانون رقم 88-02 المؤرخ في 12 يناير 1988 يتعلق بالتخطيط ، الجريدة الرسمية عدد 2 مؤرخة في 13 يناير 1988، الصفحة 39
9. قانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 يناير 1988 يعدل ويتمم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 غشت سنة 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية عدد 2 مؤرخة في 13 يناير 1988، الصفحة 55
10. قانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 يوليو 1988 يتعلق بتوجيه الإستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية عدد 28 مؤرخة في 13 يوليو 1988، الصفحة1031
11. قانون رقم 88-29 المؤرخ في 19 يوليو 1988 يتعلق بممارسة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، الجريدة الرسمية عدد 29 مؤرخة في 20 يوليو 1988، الصفحة1062
12. أمر قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية عدد 16 مؤرخة في 18 أبريل 1990، الصفحة520
13. مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية عدد 64 مؤرخة في 10 أكتوبر 1993، الصفحة 3

14. أمر رقم 95-06 المؤرخ في 25 يناير 1995 يتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية عدد 9 مؤرخة في 22 فبراير 1995، الصفحة 13
15. أمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 غشت 1995 يتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية عدد 48 مؤرخة في 03 سبتمبر 1995، الصفحة 3
16. أمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47 مؤرخة في 22 غشت 2001، الصفحة 4
17. قانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فبراير 2005 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، الجريدة الرسمية عدد 11 مؤرخة في 09 فبراير 2005، الصفحة 3
18. قانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 يتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية عدد 50 مؤرخة في 19 يوليو 2005، الصفحة 3
19. قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية عدد 14 مؤرخة في 08 مارس 2006، الصفحة 4
20. أمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47 بتاريخ 19 يوليو 2006، الصفحة17
21. مرسوم رقم 80-242 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980 يتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات، الجريدة الرسمية عدد 41 مؤرخة في 07 أكتوبر 1980، الصفحة1513

VII- مواقع الانترنت

1. ابراهيم البيومي غانم ، النهضة الآسيوية والاستبداد الشرقي ، من الموقع:
http://www.islamonline.net/Arabic/arts/2004/05/article04.shtml
2. أحمد روابة، النظر في أكبر قضية فساد بالجزائر، من الموقع: *http://www.eapagency.eu/ar/index*
3. الصين عملاق ملياري يلتهم اقتصاد العالم ويستهلك طاقته ويكتسح أسواقه ، من موقع شبكة المعلوماتية:
httP://www.annabaa.org/
4. الموقع : *http://www.ajazair.info/aswak.htm*
5. إصلاح الإدارة الحكومية ، مذكرة تطبيقية لـ **UNDP** من الموقع :
http://www.UNDP.org/governance/docs/PARPN_Arabic.doc
6. "برنامج إدارة الحكم في الدول العربية":
http://www.poggar.org/arabic/countries/anticorruption.asp
7. بشير مصيطفى، الفساد في الجزائر، مقال نشر في جريدة الشروق بتاريخ 2006/11/15، من موقعها على انترنت:
http://www.echoroukonline.com/
8. تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2007 من الموقع:
http://www.un.org/esa/policy/wess/cesp.html
9. جريدة الشرق الأوسط – الخميس 11 يناير 2007 العدد 10271 من موقعها على انترنت:
http://www.aawsat.com/
10. جميل طاهر ، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، من الموقع:
http://www.oapecorg.org/Fund19_Program.htm
11. حسان صوابر، أهداف الألفية للتنمية: التجربة الجزائرية، من الموقع: *http://www.ons.dz/*

12. حسن الحاج علي أحمد / نموذج كوريا التنموي يستحق الدراسة ، من الموقع:
http :www.iico.org/al-alamiya/issues-1425/issue168/alam-mail.htm
13. رئيس الوزراء الماليزي – محاضر محمد : ماليزيا ــ منظور خطة التنمية : مقال نشر بتاريخ **14–12–2004** على الموقع :
http://www.mojat.com/modules.php?name=Malaysia&pa=showpage&pid=2
14. محمد آدم، خصوصية التطور الاقتصادي في الدول النامية، ، من الموقع:
http://www.annabaa.org/nba45/eqtesad.htm
15. محمد غنايم ، دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي ، نيسان **2001** من الموقع :
http//www.ajor.org/pubarabic/envir.endex.htm
16. محمد شريف بشير ، أعمدة القيم التنموية للموزاييك الماليزية ، من الموقع :
http://www.islamonline.net/arabic/economics/
17. محمد شريف بشير، تجارب آسيوية، من الموقع:
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2003/07/ARTICLE07.SHTML
18. مؤتمر قضايا الإصلاح العربي : الرؤية والتنفيذ، **12–14** مارس **2004** من الموقع :
http://www.syriamirror.net/modules/news/article.php.
19. موقع المغاربية: *http://www.magharebia.com/*
20. موقع جريدة الشروق: *http://www.echoroukonline.com/*
21. موسوعة ويكيبيديا ، عصر المعلومات : *http://ar.wikipedia.org/wiki*
22. نبيل جعفر عبد الرضا، الدولة في عالم متغير، من الموقع:
http://www.al-mannarah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=18053
23. نتائج المسح الجزائري في المشروع العربي لصحة الأسرة **2006** في الموقع:
http://www.papfam.org/papfam/conferencedata.htm
24. عبد الرحمان تيشوري ، تجربة الصين في مواجهة العولمة، من الموقع:
httP://www.minshawi.com/other/china.htm
25. عبد اللطيف بن أشنهو ، حتى تكون الفكرة جيدة ، من الموقع:
http : « bwahab2505 : Maktoobblog. Com/
26. علي عبد الله، التحولات وثقافة المؤسسة ، مقال نشر في موقع نادي الدراسات الاقتصادية على الانترنت:
http://www.clubnada.jeeran.com/
27. عماد العلي، معضلة التنمية بين غياب الإرادة الاجتماعية الناجحة وعجز الإرادة السياسية. من الموقع:
http://www.iraqcmm.org/cmm/n51/t18.htm
28. شلبي مغاوري ، الصين وأمريكا ، من الموقع:
httP://www.islamonline.net/Arabic/economics/2001/01/article7.Shtnl
29. شيرين الحباك ، الرؤية الإصلاحية لمحاضير محمد ، من الموقع :
http://www.islamonline.net/arabic/famous/2005/04/article01a.shtml
30. وثيقة الجزائر المقدمة إلى المؤتمر العربي الثامن للطاقة من الموقع:
http://www.oapecorg.org/images/8%20AEC/Country%20Papers/Algeria.doc
31. ورقة عن اقتصاد كوريا من الموقع: *http://www.arab2korea.com/html/*
32. وكالة الأنباء السعودية من الموقع: *http://www.spa.gov.sa/*
33. يومية البيان، الخميس **2007/02/01**، العدد **9724**، السنة السابعة والعشرون، من موقعها على انترنت:
http://www.albayaan.com/

I- DICTIONNAIRES

1. *Cristopher Pass, Brayan Lowes et Leslie Davies, Dictionary ef economics, ACADEMIA, Beirut, Lebanon, 1995*
2. *Jamil G .A Nasri, Trade and Finance Dictionary, DAR El- RATEB- JAMIAH, (s.a.p).*

II- LIVRES

1. *Ahmed BENBITOUR, l'Algérie en troisième millénaire, éditions Marinoos, 1998*
2. *Ahmed BENBITOUR, l'expérience Algérienne de développement 1962-1991, Editions Techniques de l'entreprise /ISGP, Alger, 1993*
3. *Ahmed BRAHIMI, l'économie Algérienne, O.P.U, Alger, (s.a.p)*
4. *Ahmed HENNI, Economie de l'Algérie indépendante, ENAG/ Editions, Alger, (s.a.p)*
5. *Boualem Aliouat, les Stratégies de coopération industrielle, Edition. économica, Paris, 1996 .*
6. *Bruno Bekolo-Ebe,Mama Touna et Séraphin Magloire Fouda, Dynamiques de développement, Edition Montchrestien, Paris, 2003*
7. *Frederic Teulon, Croissance, crises et développement, Presse Universitaire de France (PUF), 5e édition, 1998*
8. *Gabriel WACKERMANN, Géographie du développement, Ellipses, France, 2005*
9. *Hocine BENISSAD, stratégies et expériences de développement, Office des Publications Universitaires, Alger, 1985*
10. *Jean Ruegg, développement durable et aménagement du territoire, publié par la direction de Autonio du Cunha ,2003.*
11. *Malcom gillis et autres, Economie de développement, de bœck, 2e édition , Belgique, 2004*
12. *Mostefa Boutefnouchet, Système social et changement social en Algérie, O.P.U, Alger, (s.a.p).*
13. *Salah MOUHOUBI, l'Algérie et le TIERS-MONDE face à la crise, édition ATTARIK, (s.p.p), 1990*
14. *W.W. Rostow, les étapes de la croissance économique , Edition du Seuil, Paris – France, 1963*

III- THESES ET MEMOIRES

1. *AMAROUCHE A., libéralisation économique et problèmes de transition en Algérie, thèse doctorat d'Etat en économie, université Lumière-lyon 2, 2004,(n.p)*
2. *Moussa Mohammed Koni, L'échec du développement : une responsabilité à partager, mémoire de maîtrise en sociologie, université du Québec à Montréal, déc. 2000*

IV- REVUES ET RAPPORTS

1. *Andrew Berget et Anne Krueger: Les bienfaits du libre commerce, F&D, FMI , volume 39, n°3, Sept 2002,*
2. *Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2000-2001*
3. *Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde2003.*
4. *Banque Mondiale, rapport sur le développement dans le monde 2004 .*
5. *Banque d'Algérie, tendances monétaire et financière au premier semestre 2006*

6. *Catherine Pattillo et autre, Douleurs de croissance, Finance et développement (F&D), FMI, volume 43, n°1, mars 2006*
7. *CNES, note de conjoncture du premier semestre 2006*
8. *CNES, 5eme rapport national sur le développement humain en Algérie 2003*
9. *Danny M. leipziger, une approche incomplète du combat Contre la pauvreté, Finance et développement, FMI, Volume 38 , N°1,Mars 2001*
10. *Emmanuel Baldacci et autres, Que faire pour aider les pauvres, F&D, FMI, v 42, n° 2, juin 2005,*
11. *Eric A. Hanushek, l'importance de la qualité de l'enseignement, F&D, FMI, V42, n°2, juin2005*
12. *Finance et développement, FMI, Volume 36, n°4, déc. 99*
13. *Finances&Développement,FMI,juin 2001, v 38, n°2*
14. *Finances&Développement, FMI, volume 39, n°3, Sept 2002,*
15. *Finance et développement (F&D), Volume 42 ; n°3, juin 2005.*
16. *Finance et Développement, FMI, v.43, n° 3, sept 2006*
17. *James T.Walsh : nouvelles douanes, F&D, FMI, volume 43, n°1, Mars 2006*
18. *Jeremy Pop et Frank Vogl, comment muscler les agences de lutte contre la corruption, Finance te Développement, FMI, v.37, n° 2, juin 2000*
19. *Jole.E.Cohen et David E.Bloom, cultiver les esprits, Finances et Développement, FMI, juin 2005, V42, n°2,*
20. *Herin jatovo Ramiavison, Le rôle des conditions initiales dans la croissance économique rapide de l'après Guerre en Asie de l'Est: Cas de la COREE Du SUD, Revue Région et développement, N° 15/2002.*
21. *Mark Sundberg et Alan Gelb, pour que l'aide soit utile, Finance et Développement, FMI, v 43,n° 4, déc. 2006*
22. *Mohamed Daouas, Afrique face aux défis de la mondialisation, F&D, FMI, volume 38, n°4, Déc. 2001*
23. *Padma Mallam Paly et autre, l'investissement direct étranger dans les Pays en développement, Finance et Développement, FMI, Volume 36, n° 1, mars1999*
24. *Robert Sharer, le commerce un moteur de croissance, Finance et développement (F&D), FMI, volume 36, n°4, déc. 99*
25. *Roberto Zagha et autres, Repenser la croissance, F&D, FMI, volume 43, n°1, mars 2006*
26. *Saleh M. Nsouli et autre, La mondialisation et l'Afrique, Finance et développement (F&D), FMI, volume 38, n°4, Déc. 2001.*
27. *Simon Gohonson, Jonathan D.Obstry et Arvind Subramamian: les leviers de la croissance, F&D, FMI, volume 43, n°1, Mars 2006*

V- SEMINAIRES

1. *Bouhanna Ali, Bekhechi Ghouti, impact des réformes économiques sur l'attractivité des IDE en Algérie, séminaire international sur les politiques économiques en Algérie, 29-30 décembre 2004.*
2. *Commission méditerranéenne du développement durable, Financement et coopération pour le développement durable, atelier régionale d'experts des 3 et 4 juin 2004 de sophia Antipolis .*

3. *Hafida BENAMMAR et autre, réalité et perspectives sur les investissements directs étrangers en Algérie, séminaire international sue les politiques économiques en Algérie.*
4. *MOUMMI Ahmed, le développement humain en Algérie, quel bilan, séminaire international sur les politiques économiques en Algérie, du 29 au 30 décembre 2004.*
5. *MIMOUNE Lynda, KHELADI Mokhtar, La politique de l'Etat dans le secteur du commerce extérieure,; séminaire international sur les politique économiques en Algérie, du 29 au 30 décembre 2004.*
6. *Nourreddine ABDI, L'impact de la Mondialisation sur l'environnement des investissements en Algérie, séminaire international sur les politiques économiques en Algérie.*

VI- Sites internet

1. *Ahlem S., l'Algérie moins compétitive que le Maroc et la Tunisie: http://www.algerie-dz.com/article6952.html. (07/03/2007)*
2. *An.Quinghu , Evolution de la chine vers l'économie de marché: httP://www.impi.Fr /documents/Parutions /chine.PDF*
3. *Bernard Conte, Le sous développement : Retard de développement : http://conte.u-bordeaux4.fr/Enseig/Lic-ecod/docs_pdf/Rostow1.pdf*
4. *Bernard CORNEVIN, Le développement divergent des tirs mondes après 1980 : http://www.cndp.fr/revuedees/pdf/108/06309411.pdf*
5. *CNES, éléments de débat pour un pacte de croissance: http:// www.cnes.dz*
6. *Deniz AKAGUL, Démocratie, stabilité politique et développement : Analyse du cas Turc : http :www.ceri-sciences po.com/archive/nov 05/artda.pdf.*
7. *Jean – Claude Berthélemy et Aristomène Varoudakis, Quelles politiques pour un décollage économique, OCDE, cahier de politique économique n°12: http://ideas.repec.org/p/oec/devaab/12-fr.html*
8. *Jean Magnan de Bornier, la croissance économique : http://junon.u-3mrs.fr/afa10w40/gr.pdf*
9. *Jean marie harribey, la mondialisation n'est pas nouvelle : http://classiques.vqac.ca/contemporains/wallerstein/manuel mondialisation –poste jace/pdf.*
10. *journal officiel de la république Algérienne démocratique et populaire : http://www.joradp.dz*
11. *Les notes de jeudi: http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/note 08 _2.pdf*
12. *Lila LAKHAL, la modernisation des banques : http://www.Freewebtown.com/nadacom/seminaire/sem2/Lakhallila f3-BOUMERDES.doc*
13. *Martin Lefebvre, la croissance effrénée de l'économie chinoise : essor ou sur chauffe: http//www.desjardins.com/fr/a propos/etudeseconomiques/actualités/poin vue économique/pve20210.*
14. *Office nationale des statistiques : http:// www.ons.dz*
15. *Perspectives économiques en Algérie : www.Com.org /Dev/Pea*
16. *Service économique, la chine: http://www.edc.ca/french/docs/gchina f.pdf.*

VII- CD-ROM

1. *Microsoft® Encarta® 2006 [CD]. Microsoft Corporation.*